وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) حمدية زيد مبارك الرشيدي كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا ـ فرع اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : « الرأي الوسط في النحو العربي »

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٤٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة . وحيث قد تم عمل اللازم . فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه . . .

والله الموفق . . .

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم : د / سعود حمدان الغامدي	الاسم : أ.د. عبد الرحمن محمد إسماعيل	الاسم : أ.د عبد الله علي محمد إبراهيم
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

يعتمد

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ . د . محسن بن سالم رشيد العميري

- يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التّعليم العالي
جامعة أمّ القرى
كليّة اللّغة العربيّة وآدابها
قسم الدّراسات العليا العربيّة
فرع اللّغة

الرّأي الوسط في النّحو العربي

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في النّحو

إعداد الطّالبة

حصّة بنت زيد بن مبارك الرّشود

إشراف الدّكتور

سعد بن حمدان الغامدي

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

المجلّد الأوّل

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وقدوة العلماء والمتعلمين . وبعد: فهذا بحث عنوانه : (الرّأي الوسط في النّحو العربي) ويتكوّن من مقدّمة يتبعها تمهيد ، فمدخل ، فعشرة فصول ، فخاتمة . درست في التّمهيد خمسة مباحث، هي : ظهور الآراء في النّحو العربي، ثمّ ظهور الخلاف واتساعه ، ثمّ مظاهر الخلاف ، ثمّ أسبابه ، وختمت التّمهيد بنتائج الخلاف . وتناولت في المدخل خمسة مباحث أيضًا ، بدأتها بدراسة تاريخية ثمّ أتبعتها بضوابط الرّأي الوسط ، ثمّ الأصول النّحويّة في الرّأي الوسط ، ثمّ الشّواهد في الرّأي الوسط ثمّ أنهيت المدخل بالمذاهب النّحويّة في الرّأي الوسط . أمّا الفصول فهي :

الفصل الأوّل : الرّأي الوسط في العوامل النّحويّة .

الفصل الثّاني : الرّأي الوسط في العلامة الإعرابيّة .

الفصل الثّالث : الرّأي الوسط في الممنوع من الصّرف .

الفصل الرّابع : الرّأي الوسط في الضّمائر .

الفصل الخامس : الرّأي الوسط في التّقديم والتّأخير .

الفصل السّادس : الرّأي الوسط في الذّكر والحذف والتّقدير .

الفصل السّابع : الرّأي الوسط في العوارض .

الفصل الثّامن : الرّأي الوسط في النّيابة .

الفصل التّاسع : الرّأي الوسط في مسائل تركيبيّة وغير تركيبيّة مختلفة.

الفصل العاشر : الرّأي الوسط في معاني بعض الأدوات .

وكلّ فصل يتكوّن من عدة مسائل تمثل كل مسألة مبحثًا مستقلًا . وقد سلكت في دراسة مسائل هذا البحث منهجًا حسبته الأجدى في دراسة مسائل متفرّقة ، فأوردت المذاهب الثّلاثة في المسألة كلًا على حده، متبعة كلّ مذهب بشرح موجز ، ثمّ أذكر أصحابه ، ثم أبين الأصول التي اعتمدوا عليها ، وغالبًا ما أضع الرّأي الوسط هو آخر المذاهب . وكان من أهداف هذه الدراسة : الكشف عن حقيقة الرّأي الوسط ، ومدى صلته بما يتبادر إلى الأذهان من اعتداله ، واستقامته ... ومنها تقديم فرائد من أصول النّحو في قوالب جديده ، وأساليب قريبة ...

وكان من نتائج هذا البحث : أنّ الرّأي الوسط كان له نصيب من الاعتدال والاستقامة في كثير من المسائل ، كما خالف معناه في كثير منها أيضًا ، وكان غيره أجدى منه في الحفاظ على العربيّة منيعة قويّة متوهّجة . ومنها : أنّ المدارس النحويّة ليس لها من سمات المدارس غير الأسماء ، أمّا النّظريّة والأصول فواحدة ...

والحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا .

العميد	المشرف :	الطالبة :
د. صالح بن جمال البدوي	د. سعد بن حمدان الغامدي	حصّة بنت زيد الرشود
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه حمداً لا ينتهي أبداً ، ولا ينضب معينه أمدا ، حمداً ينثني دونه هام المجد ، وينحني على أعتابه سامي المدّ ، حمداً زهاه روح العلم ، وعبير النّهي ، ... والصّلاة والسّلام على خير الورى ، معدن النُّهى ، الهادي إلى سُبُل التُّقى طريقًا لا عوجَ فيه ولا أمتا ، وعلى آله وصحبه ، ومَنْ اتّخذَ طريقه نهجا ...

أمّا بعد :

فقد مَنَّ اللّهُ عليَّ حين هداني لدراسة لغة القرآن في فجر دراستي الجامعيّة ، ثمّ مَنَّ عليَّ مرّة أخرى حين ألهمني فولّيت وجهي شطر دراسة أصول نحوها في مرحلة التّخصّص (الماجستير) ، فكان نبعًا ثراً ، ومورداً متوهّجًا، تعشى دونه الأبصار ، وتحار لديه الألباب ، يقابلك لأوّل وهلة بمخافة مرهوبة ، وحرمة ممنوعة ... فإذا ما دربت عليه وصبرت أزال الثّرى عن نبع منبثق ، وإذا ما ألحت ، ولم تَملّ انشقّت فطنتك عن فيض متدفّق ، يسفر لعقلك عن نهج لاحب ، إذا أمسكت بأوّله أسلمك مَدَبَّ نهجه ، وربما انقاد لك معظمه ، فأغراك بالسّير في مجاهل أدغاله ، يحدوك أمل باقتناص نفائس مضمراته ، والإعلان عن خفي همساته ؛ لذلك وصلت الحاضر بالماضي ، والحديث بالقديم، وكان الرّأي الوسط في النّحو العربي امتداداً طبيعيّاً للوجوب ، كلاهما من نبعة باسقة مشتجرة الأفنان ، ومن أرومة واحدة مزدهرة الأركان ، يكمل الثّاني ما فطره الأوّل ، ويصل اللاحق ما ابتدعه السّابق ...

وثمّت أمور أخرى :

منها : إنّي رأيت الوسط من كلّ شيء أعدله ، وأحسنه ، وأقومه ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، أي

أمةً عدلاً ، وواسطةُ العقد أنفسُ لآلئه ، ووسط المرعى أجوده وأوفره ، فتوهّج في ذهني وتوقّد أنّ الرّأي الوسط في النّحو خلاصة أفكار ، وعصارة أحلام ، خالط من صاحبه الشّحْم واللّحْم ، والدّم والعرق ، أسقاه من نبع وجدانه ، وأنضجه بلاعج افتنانه ، فقدّمه على غيره لنفاسته ، ولطافته ، وقربه ، ويسره ، ولرُبّما أنس فيه الشّادي السّماحة ، ووجد فيه التّائه الضّالة ، ...

ومنها : أنّ دوحتَهُ ما زالت بكراً ، لم تصلها أفكار الجانين ، ورياضه ما برحت غفلاً لم تهذبها أقلام الدّارسين ...

ومنها : خدمة عشّاق العربيّة من الباحثين عن لآلئها المخبوءة ، ونفائسها المكنونة بتقديم فرائد من أصولها في قوالب جديدة ، وأساليب قريبة ...

ومنها : دراسة جملٍ من اجتهادات النّحاة الخلاّقة ، وآرائهم الثّريّة الضّاربة في مناحي الفكر النّحوي ممّا اتّسم بعضُها ، أو أحدُها بالتّوسط بين طرفي التّفكير النّحوي ؛ لعلّي أستنطقُ مضمراتها ، وأبرز مكنوناتها ، وأفصح عن غمغماتها ... ثمّ بيان ما استقام ولم يشتطّ ، واعتدل فلم يعوجّ ...

ومنها : إماطة اللّثام عن خطأ قد شاع ، أو منهج قد تاه في زحمة القدوم عن أصحابه ، فنسب إلى غيرهم ، فأستلطف في ردّ الشّارد إلى نصابه ، وإعادة الآبد إلى رحاله ، والتّائه إلى أصحابه ...

فالتقطّت من ذلك درراً من بحارها الصّافية ، وأنهارها المائرة ، قديمة وحديثة ، جمعت به شمل ما تشتّت ولممت به شعث ما تبعثر ... ما أعان الله عليه ويسّر ... ثمّ حاولت إعمال عقلي في سبر أغوارها وإعجام عيدانها ، موليةً أصولها فضل عناية ، ومزيد رعاية ... فبيّنت ما تناساه المبحرون ، وأبرزت ما أغفله المدجون ... ثمّ عرضت ما استقام أَوَدُه لي منها على ما سقط في يدي من شواهد مؤيّدة ، أو ناقضة ، أو دالة على رأي وليد ، أو مرشدة إلى فكر سديد ، ... يحيط ذلك سياج من الدّقّة ، وتحرّي الصّواب ،

واخلاص القصد -بإذن الله تعالى !- ناشدة ما فيه صلاح لهذه اللّغة الشّريفة ، أو ثراء لهذه اللُّغة المقدّسة ، تطمئنّ إليه أفئدة الشّداة الصّادقة ، وتستلهمه أسنة الأقلام القادمة ... ولذلك لم يكن الرّأي الوسط في الغالب الزّهرة المقطوفة ، ولا الريحانة المشمومة ، بل اصطفيتُ غيرَه عليه ما سانده الدليل ، وعاضده الاستعمال الكثير ، والشّاهد الجليل .

ولتحقيق تلك الأغراض استقرّ بناء البحث على هيكل يتكوّن من مدخل، وعشرة فصول ، يتقدمها تمهيد ، وتقفوها خاتمة ...

درستُ في المدخل فكرة الوسطيّة في خمسة مباحث :

المبحث الأوّل : دراسة تاريخيّة .

المبحث الثّاني : تعريفها وضوابطها .

المبحث الثّالث : الأصول النّحويّة في الرّأي الوسط .

المبحث الرّابع : الشّواهد النّحويّة في الرّأي الوسط .

المبحث الخامس: المذاهب النّحويّة في الرّأي الوسط .

أما الفصول ، فهي :

الفصل الأوّل : الرّأي الوسط في العوامل النّحويّة .

الفصل الثّاني : الرّأي الوسط في العلامة الإعرابية .

الفصل الثّالث : الرّأي الوسط في الممنوع من الصّرف .

الفصل الرّابع : الرّأي الوسط في الضّمائر .

الفصل الخامس : الرّأي الوسط في التّقديم والتّأخير .

الفصل السادس : الرّأي الوسط في الذّكر والحذف ، والتّقدير .

الفصل السابع : الرّأي الوسط في العوارض .

الفصل الثامن : الرّأي الوسط في النيابة .

الفصل التاسع : الرّأي الوسط في مسائل تركيبيّة وغير تركيبيّة مختلفة

الفصل العاشر : الرّأي الوسط في معاني بعض الأدوات .

وكلّ فصل يتكوّن من عدّة مسائل، تمثّل كلّ مسألة مبحثًا مستقلاً ، وقد سلكت في دراسة ما استقام غصنه واستطال ، منهجًا حسبته الأجدى في دراسة مسائل متناثرة ، فأورد المذاهب الثّلاثة في المسألة كلاً على حده ، مُتْبِعَة كلّ مذهب بشرح موجز ، ثمّ أذكر أصحابه مُعتمدة على كتبهم - ما أمكن ذلك -ثم أبيّن الأصول التي اعتمدوا عليها ، وغالبًا ما أضع الرّأي الوسط هو آخر المذاهب ، ثمّ أتبعُه بالتّرجيح . وكان حقّ الرّأيين المتطرّفين أن أقتصر على إيرادهما دون ذكر أصحابهما ، وما اعتمدوا عليه من الأصول ، من حيثُ إنّ البحث ينصب على الرّأي الوسط ، ولكن بعد أن قطعت شوطًا اِلتمع في ذهني ثمّ أشرق وأنار أن أكمل ذينيك الرّأيين بذكر أصحابهما ، والأصول التي اعتمدوا عليها ؛ لتكمل الفائدة أوّلاً ، ولتسهل المقارنة لمن يريدها ثانيًا ...

ولا أزعم أنّي استقصيت مسائل الرّأي الوسط كلها في هذه الدّراسة ، فلم أترك شاردة ولا واردة ... ولكنّي اصطفيت ممّا تكوّن لي جملة صالحة ممّا وافق الشّروط التّالية :

الأوّل : أن يكون الرّأي الوسط فيها واضحًا كالبدر بين النّجوم .

الثّاني : أن يكون وراء البحث فيها فائدة جنيّة ، أو ثمرة نديّة ، تسكن إليها أفئدة الأدباء ، وتتّسع لتحليق الشّعراء .

الثّالث : ألاّ يثبت بعد عرضها على المصادر الأصليّة خلوّها من أحد الآراء الثّلاثة ، وهذا كثير ما حدث ، فبعد أن أستلّ المسألة بمذاهبها الثّلاثة من الكتب الجامعة ، وأعرضها على المصادر الأصليّة ، متلمّسة كلّ رأي في كتب من نسب إليه ، أو كتب تلاميذه ، حتى أفاجأ بأنّه منه براء ، وأنّ ما نُسب إليه لا يعدو أن يكون إلصاقًا، ثمّ ألتمس له صاحبًا فيما بين يدي من مصادر، وغالبًا ما أعود صفر اليدين ... وإليك على سبيل المثال هذه المسائل التي تصور ما ذكرته في هذا الشرط :

١ - ذكر السّيوطي في إعراب المنقوص الممنوع من الصّرف الذي له نظير من الصّحيح ثلاثة مذاهب في ظهور الفتحة على الياء إذا كان مجروراً ، أحدها : لا تظهر ، والثاني : تظهر ، والثالث : تظهر على العلم خاصّة ، ونُسب إلى يونس(١) .

وبعد البحث والتّحري ثبت أنّ مذهب يونس هو مذهب عيسى بن عمر وأبي زيد ، والكسائي ، وهو الثاني ، أي تظهر الفتحة مطلقًا . يقول ابن السّراج : « كان يونس وعيسى ، وأبو زيد والكسائي ، ينظرون إلى جوار وبابه أجمع ، فكل ما كان نظيره من المعتل مصروفًا صرفوه ، وإلاّ لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجر ، كما يفعلون بغير المعتل ، يسكّنون في الرّفع خاصّة ، وهو قول أهل بغداد ... »(٢) .

٢ - ذكر السّيوطي في الاسم الثّلاثي المؤنّث المجرّد من التاء إذا سمّي به مذكّر ؛ ثلاثة مذاهب :

أ - يُصرف على الأصحّ ، سواء تحرّك وسطه ، أم لا ، كشمس ، وكتف..

ب- يمنع مطلقًا ؛ لأنّ فيه أمرين يوجبان له الثّقل ، العلميّة ، والتّعليق على ما يشاكله ، وهو مذهب الفرّاء .

جـ- يمنع المتحرك ، ويصرف السّاكن ، ونُسب لابن خروف(٣) ..

وبمراجعة كتب ابن خروف التي بين أيدينا الآن ، لم أجد هذا الرّأي في كتبه ، بل مذهبه مذهب الفرّاء ، أي المنع مطلقًا(٤) .

٣ - ذكر السّيوطي في المطابقة بين ضمير الشّأن ومرجعه ثلاثة مذاهب :

أ - تذكيره مع المذكّر ، وتأنيثه مع المؤنّث أحسن من خلاف ذلك ، وهو مذهب البصريّين .

---

(١) الهمع : ١٠٥/١ ، شرح الكافية للرضي : ١٥٢/١ - ١٥٣ .

(٢) الأصول : ٩١/٢ ، وانظر الكتاب : ٣١٢/٣ ، التعليقة : ١٢٥/٣ .

(٣) الهمع : ١٠٩/١ - ١١٠ .

(٤) انظر شرح عيون كتاب سيبويه : ٣٢٤ ، شرح الجمل : ٣/ل ٦٦٨ .

ب- يجب تذكيره مطلقًا وهو مذهب الكوفيّين .

جـ- يجب التّذكير إلاّ إذا وليه مؤنّث فالتّأنيث أرجح ؛ لما فيه من مشاكلة اللفظ ، ونسبه لابن مالك[1] .

والصّحيح أنّ في المسألة مذهبين فقط .

أمّا الثّاني فالكوفيّون منه براء ، إذ مذهبهم كمذهب البصريّين[2] .

ومثل ذلك كثير ، وليس هذا بمقام استقصاء فأذكر فيه كلّ ما وقع لي .

❊ ❊ ❊

وبعـــد :

فالشّكر ثمّ الشّكر للّه جلّ جلاله ، وتعالى سلطانُه ، على منّه وعونه ، وتيسيره وتوفيقه ، فتح لنا أبواب العلم ، فأذاقنا بَرْدَ قراره ، وعظيمَ لذّاته..

وقبل طيّ الصّحيفة ، ووضع القلم ، أذكر فأشكر كلّ من كانت له عندي يد ، بادئة بالحضن الرؤوم ، جامعة أمّ القرى ، فطالما تفيّئت بظلالك الوارفة ، ونهلت من معينك العذب ، وفي رُباك امتطيتُ صهوات الجدّ ، واعتليتُ منابر المجد ، عبر منافذ العلم المتدفّق ، ذي النّهر الرّقراق ، الذي يعشو دونه فؤادي قبل عيني ، فلا زلتِ أمَّ القرى المعين الثّرّ الذي لا ينضُب ، وأنا على العهد بالولاء الصادق لرائع أيامك ، والوفاء الكامل لعظيم عطائك ، وجميل سخائك .

فأنتِ أمَّ القرى في دمي عطرٌ زكيٌّ   وأنتِ أمَّ القرى في فمي لحنٌ نديٌّ

خاصّة بالشكر كليّة اللُّغة العربيّة وآدابها بعامّة ، وقسمي اللُّغة والنّحو والصّرف ، والدّراسات العليا بخاصّة . فلكم من - عُمَدَاءَ ، ورؤساء أقسام ، وأعضاء هيئة التّدريس ، وإداريّين ، وإداريّات ، وزميلات - جزيل الشكر ، وعظيم الامتنان .

---

(١) الهمع : ١/٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٢٢٨ ، ٢٨٧ ، ٣/٢٩٩ ، مجالس ثعلب : ١/١٠٢ .

ثمّ الشّكر العميق ذو الوفاء الصّادق ، مطعّم بأنوار البرّ والإحسان لأستاذي المفضال د. **سعد بن حمدان الغامدي** ، الذي أغدق ، وأجزل ، فلم يبخل بفتوى ، ولم يضنّ بفكرة ، وكان نِعْمَ المُرشد حين يجفّ النّبع ، أو يغور الجمّ ، وكانت مكتبته منّي على طَرف الثّمام ، كما كانت آراؤه كواشف القتام . فجزاك اللّه عني خير الجزاء ، وجعل ذلك في موازين أعمالك يوم لا ينفع مال ولا بنون ...

ولا أنسى إذا أنسى من قدح هذا البحث في ذهني فكان نبتة من بذوره ، أشرف على وضع رسومه ، واطّلع على بدء بزوغه ، ثمّ رحل محمود الصّحبة ، مشكور الإحسان ، إنّه أستاذي : أ. د. **محمود شرف الدّين** ، فجزاه اللّه عني خير الجزاء ، وطيّب ذكره حيث حلّ أو نزل ...

أمّا أسرتي تلك الدّوحة الباسقة الظّليلة ، والرّوضة المزهرة على الدّوام بالحبّ والتّضحية ، والحنان والإشفاق ، والرّعاية والعناية ، فليس لأياديها عدّ ، فكيف يكون لشكرها مدّ ؟ !

كيف يُكافأ الصّدرُ الحنون ، والقلبُ الرّحيم الذي غرس ، وربّى ، علّم ووجّه ، كيف أشكرُ فضيلةَ الشّيخ : **زيدَ بنَ مباركٍ بن رشود** ؟ !!

أم كيف تُكافأ تلك الدّعواتُ في هدآتِ الليل ... ، وسقطاتِ النّهار ... قناديلَ تضيء الدّرب ، وتهدي المنار ... يخالُطها صافي الحنان ، ونادرُ الحرصِ والاشفاقِ ، وبالغُ الحبّ والوِداد ... كيفَ أشكرُ قلبَ **الأمّ** ؟!! ... جزاكما اللّه عنّي وعن إخوتي خير ما يجزى أب ، وأمّ عن أفلاذ أكبادهما ...

أم كيف أكافئ فضيلةَ الشّيخ **محمّدَ بن عبدَ العزيز الدّويش** ، الذي جاهدَ معي بالليل والنّهار ، وكابدَ في الحلِّ والتّرحال ، وتحمّلَ الرّضا والغضب ، والإشراقَ والإعتام ، مسحَ العبرة ، وأقالَ العثرة ، وكلّ ما اشتدّتْ بي الكرب ، وفتك بي اليأس، جاء حنانُه فيضًا مدراراً ، فنفّسَ الكُرْبَةَ الكؤود ، وشقّ سُدفةَ اليأسِ الغشوم ، وأضاءَ ظلمةَ الليلِ الحلوك ... حتى تعود إلى

همّتي العافية ، وإلى بصيرتي الرّغبة الجامحة ، فالله يجزيك عنّي يا **أبا عمر** خير الجزاء ، وأن يجعل كلّ ما قدّمت وتقدّم في ميزان أعمالك ، إنّه سميع مجيب ! ...

أمّا إخواني ، وأخواتي ، وزميلاتي ، فلهم منّي جزيل الشّكر ، وعظيم الامتنان .

وأخيراً :

« ما أبرّيء نفسي ، إنّ النّفس لأمّارة بالسوء ، إلاّ ما رحم ربّي » ، وعزائي أنّ الحقّ أممت ، والخير أردت ، والصّواب تحرّيت ...

أسأل الله جلّت قدرتُه أن يجعل أعمالَنا خالصةً لوجهه ، وأن يوفّقنا لسبل الصّلاح ، والظّفرَ بالفلاح ، والفوزَ بالنّجاح ، وأن يرزقنا الصّوابَ والسّدادَ في القول والعمل ، وأن يلهمَنا الرُشْد ؛ لعلّنا نبلغُ الأمد ، ونصيبُ الغرض ؛ إنّه جوادٌ وهوب ...

والحمد لله كما بدأنا ، حمداً كثيراً طيّبًا ، مباركًا فيه ، كما يحبّ ربّنا ويرضى ... **وسلام على المرسلين ، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .**

الطّالبة :

حصّة بنت زيد بن مبارك الرشود

التّمهيد

١ - ظهور الآراء في النّحو العربي .

٢ - ظهور الخلاف واتساعه .

٣ - مظاهر الخلاف .

٤ - أسباب الخلاف .

٥ - نتائج الخلاف .

٢

١ - ظهور الآراء في النّحوْ العربي :

أشرقَ النّحوُ كإشراقةِ شمسِ الرّبيع بين الغيومِ المتناثرة ، نظراتٍ وتأمّلاتٍ متفرّقةٍ في اللُّغة، أماطَ لثامها، وكشفَ حجابَها أبو الأسودِ الدّؤلي (ت٦٩هـ) - رحمه الله ! - ثمّ تلاميذُه من بعده ، بادئًا بشكلِ المصحف ، ثمّ تصويباتِ بعض الأخطاء التي تسيلُ على ألسنةِ المتكلّمين في عصره[١] ، ثمّ الإشارة إلى بعضِ الأبواب النّحويّة ...

نمتْ شيئًا فشيئًا ، وكانت تلك النّظراتُ والتأمّلاتُ طبعيّة ، لا تعدو أن تكون وصفًا للُّغة ، وبيانًا لأساليب العرب في تعبيراتها ، وتوضيحًا لطرائقها في كلامها ، وتصحيحًا لما ينجمُ من أخطاء على ألسنة المتكلّمين في ذلك العصر ... واستمرّ البناءُ في النّماء ، يُكْمِلُ التّلميذُ ما شادَه الأستاذ في هدوء ودَأَب ، كالرّهام يَبُلّ التّراب... حتّى لاح نجمُ عبدالله بنِ أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) ، وتلاميذِه - عيسى بنِ عمر (ت١٤٩هـ) ، وأبي عمروِ بنِ العلاء (ت١٥٤هـ) ، ويُونُسَ بنِ حبيب (ت١٨٣هـ) ، فكانوا نمطًا فريداً ، وطرازاً جديداً ، فلم يعد يكتفى بالنّظرات ، والتّأمّلات ، ووصفِ اللُّغات والمفردات ، وبيانِ التّعبير ، وتوصيفِ الأسلوب ، بل بُعج النّحو ، ومُدّ القياس ، وحاول عبدالله حملَ الشعراءِ على التزام الأوجه الشّائعة ، والاقتصار على الأساليب العالية ، وما تعقّباته المشهورة للفرزدق إلاّ لحمله على الاقتصار على المشهور المطّرد ؛ ضبطًا للقاعدة ، وطرداً للقياس الذي شهر ابن أبي إسحاق بمدّه [٢].

وتعقّبات ابن أبي إسحاق للفرزدق هي التي مهّدت لظهور الآراء في النّحو، وذلك إنّ بعض معاصري ابن أبي إسحاق يجدون توجيهًا لأبيات الفرزدق ، فلا يحملونها على الخطأ ، وإليك بعض الأمثلة التي توضّح اختلاف وجهات النّظر بين النّحاة في تلك الفترة .

---

(١) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء : ٣ - ٧ .

(٢) طبقات فحول الشّعراء : ١٤/١ .

١ - جاء في طبقات فحول الشّعراء[١] أنّ عبدالله بن أبي إسحاق قال للفرزدق وقد أنشده قوله :

مستقبلين شمال الشّام - تضربنا   بحاصبٍ كنديف القطن منثورِ
على عمائمنا يلقى وأرحلنا -   على زواحف تزجى مخّهاريـرِ[٢]

: « أسأت ، إنّما هي : ريرُ ، وكذلك قياس النّحو في هذا الموضع . **قال يونس** : والذي قال حسن جائز ... »[٣] .

فابن أبي إسحاق يرى أنّ الفرزدق قد أخطأ ؛ لأنّه قد خالف القاعدة التي استقرّت لديه ، وهي أنّ المبتدأ مرفوع ، في حين أنّ يونس نظر إليه من زاوية أخرى يجوز فيها هذا ، وإليك الوجه الحسن الذي قصده يونس -رحمه الله !-:

جعل (رير) صفة لـ (زواحف) وجعل (مخّها) فاعلاً للصّفة وقدّمه ، والأصل : على زواحف ريرٍ مخّها[٤] ، كما فعلت الزبّاء في قولها :

* ما للجمال مشيُها وئيداً *

فالأصل : وئيداً مشيُها ، ولكن قدّم الفاعل ،وهو مذهب الكوفيين ، وهو الرّاجح كما قد بُيّن ذلك في بحث سابق[٥] .

فيونس معاصر لابن أبي إسحاق ، بل هو أحد تلاميذه ، وقد رأى التّلميذ غير ما يرى الأستاذ . وهذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ الآراء المختلفة بين النّحاة قد ظهرت في وقت مبكر إذ كان بين نحاة الطبقتين الثّانية والثّالثة من

---

(١) ١٧/١ ، وينظر : الشعر والشعراء : ٨٩/١ ، أخبار النّحويين البصريين : ٤٤ ، طبقات النّحويين واللغويين : ٣٢٠ ، الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء : ٩٩ ، الخزانة : ١١٥/١، المفصّل في تاريخ النّحو : ١٤٧ .

(٢) ديوانه : ٢١٣/١ ، وفيه بدل : « مخّهارير » : « نزجيها محاسير » .

(٣) طبقات فحول الشعراء : ١٧/١ .

(٤) ينظر : الخزانة : ١٦/١ ، المفصل في تاريخ النحو : ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، وهامش (٢) في ص ١٧/١ من طبقات فحول الشعراء .

(٥) الوجوب في النّحو : ٢٣٢ - ٢٣٧ .

البصريّين ، وهم نحاة التّأسيس ، ولا عجب في ذلك فالنّحو كان ينمو نموًا سريعًا في تلك الحقبة من تاريخه المديد .

٢ - جاء في الكتاب ما نصّه : « فإن سمّيت المؤنّث بـ (عمرو) أو (زيد) لم يجز الصّرف . هذا قول ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونس ، وهو القياس ؛ لأنّ المؤنّث أشدّ ملاءمة للمؤنّث ، والأصل عندهم أن يسمّى المؤنّث بالمؤنّث ، كما أنّ أصل تسمية المذكّر بالمذكّر . وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عمرو) ؛ لأنّه على أخفّ الأبنية »[١] .

٣ - « زعم يونس : أنّك إذا سمّيت رجلاً بـ (ضارب) من قولك : ضاربْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضارب ، وكذلك (ضرب) ، وهو قول أبي عمرو والخليل ، ... وأمّا عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب »[٢] .

٤ - وفي تصغير (أحوى) نقل لنا سيبويه ثلاثة آراء ، لعيسى ، وأبي عمرو ، ويونس ، يقول : « وأمّا عيسى فكان يقول : أُحَيٌّ ، ويصرف ، وهو خطأ ، لو جاز ذا لصرفت (أصمّ) ؛ لأنّه أخفّ من أحمر... وأمّا أبو عمرو ، فكان يقول : أُحَيٍّ ، ولو جاز ذا لقلت في (عطاء) عُطَيٍ ؛ لأنّها (ياء) كهذه الياء ، ... وأمّا يونس فقوله : هذا أُحَيُّ ، كما ترى ، وهو القياس ، والصواب »[٣] ، فيمنع الصّرف ؛ لأنّه بقي في أوله زيادة دالّة على وزن الفعل[٤] .

❊ ❊ ❊

---

(١) الكتاب لسيبويه ، ط . هارون : ٢٤٢/٣ .

(٢) السابق : ٣٠٦/٣ .

(٣) السابق : ٤٧٢/٣ ، وانظر نماذج أخرى في : ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ، ١٥/٣ ، ٥١ ، ١٨٤/٤ من الكتاب نفسه .

(٤) شرح الشّافية : ٥٢/١ .

٢ - ظهور الخلاف واتساعه :

كان بصيص الآراء السّابقة وغيرها بين نحاة مرحلة التّأسيس ؛ إرهاصًا بظهور الخلاف بين النّحاة ثمّ اتساعه فيما بعد ، وكانت الخلافات في فجرها -كما رأينا- هادئة ، لا تعدو أن تكون مفاتشات ، ومناقشات علميّة ، ينشد فيها الصّواب ، والحقّ ، لا الغلبة ، والظّهور ، والتّفوق ، وظلت كذلك حتّى بعد ظهور بعض نحاة المذهب الكوفي ، وهو الرّؤاسي ، حيث جعل سيبويه الحكاية عنه في مقابل أقول نحاة البصرة ، وذلك كقوله : قال الكوفي ... ولم يشتدّ الخلاف بينهم ، ولم تظهر العصبيّة ، وحبّ الظّهور ، والغلبة إلاّ بعد بزوغ نجم الكسائي ، حيث استأثر -الكسائي- ببلاط الخلافة ، فكان مؤدّبًا ومعلّمًا لأبناء الخلفاء ، فحاول جاهداً قصر البلاط عليه وعلى تلاميذه ، فوقف بالمرصاد لنحاة البصرة حين استشرفت أنفسهم لدخول ذلك العالم حيث الجاه ، والمال ، فعلم الكسائي علم اليقين « أنّ علمهم إزاء علم البصريّين قليل ؛ ولذا كان الخطر من هؤلاء ماثلاً أمام الكوفيّين ، ولعين الكسائي منهم خاصّة، فلم يرو عن كوفيٍّ عنف مثل عنف الكسائي هذا ، ولا حرص على الإجهاز على الخصم المنافس كما روي عنه »[١] . ولذلك كان موقفه من سيبويه في المناظرة المشهورة - المشؤومة - موقفًا غير عادل ، يملأ القلب غيظًا عليه ، حيث جعل نصب عينيه الإجهاز عليه وتحطيمه . وما حدث لسيبويه بعد تلك المناظرة يدمي القلب ، ويشجي الخافق ويدمع العين ، ويملأ الخاطر أسى ، وحزنًا .

وهكذا ظهرت الخلافات ، واتسمت فيما بين الفريقين بالعصبيّة ، والعنف في تلك الفترة من تاريخها الذي لن تغيب شمسه فيما يبدو .

إذن كانت المناظرات ، والمجالس بين نحاة البلدين هي التي أذكت نار الخلاف ، وقدحت زناده فشقّ طريقه إلى الحياة الفكريّة بين النّحاة .

❊ ❊ ❊

---

(١) في أصول النّحو : ١٧٨ .

٣ - مظاهر الخلاف :

تمثّلت مظاهر الخلاف بين نحاة البلدين ، البصرة والكوفة ، في عدة مظاهر، منها :

أ - المناظرات :

حيث كانت تُعقد في مجالس الخلفاء ، أو كبار رجالات الدّولة ؛ لقاءاتٌ علميّةٌ بين عَلَمين من أعلام نحاة البلدين . ومن أشهر تلك المناظرات :

١ - مناظرة الكسائي ، وسيبويه في مسألة الزنبور والنّحلة[١] .

٢ - مناظرة الكسائي ، والأصمعي[٢] ، حول بيتيّ الأفنون التّغلبي .

٣ - مناظرة الكسائي ، والأصمعي[٣] ، حول بيت الرّاعي[٤] :

قتلوا ابن عفّان الخليفة محرمًا ودعا فلم أر مثله مخذولاً

٤ - مناظرة الكسائي ، واليزيدي حول النّسبة إلى بحرين ، وحصنين[٥].

٥ - مناظرة الكسائي واليزيدي حول بيتين من الشّعر[٦] .

٦ - مناظرة المبرّد وثعلب[٧] ، حول بيت امرئ القيس :

لها متنتان خظاتا كما أكبّ على ساعديه النّمِرْ

٧ - مناظرة بينهما أيضًا حول كتابة : ﴿ والضُّحى ﴾[٨].

* * *

(١) إرشاد الأريب : ١٣/١٨٥ - ١٨٨ ، الفهرست : ٥٧ ، معجم الأدباء : ١٣/١٨٦ ، أمالي ابن الشّجري : ١/٣٤٨ ، المغني : ١/٨٨ .

(٢) إرشاد الأريب : ١٣/١٨٣ ، أمالي الزجاجي : ٥٠ - ٥١ ، أمالي ابن الشجري : ١/٥٤ ، المغني : ١/٤٦ .

(٣) أخبار النحويين البصريين : ٥٩ ، إنباه الرواة : ٢/٢٧٢ .

(٤) ديوانه : ٢٣١ .

(٥) أمالي الزجاجي : ٦٩ - ٦٠ ، الأغاني : ١٨/٧٦ .

(٦) إرشاد الأريب : ١/١٧٨ ، معجم الأدباء : ١٣/١٧٨ ، درة الغوّاص : وهم ٣٥ . والبيتان هما :

ما رأيت خربًا نقْـ ـقر عنه البيض صقرُ
لا يكون العير مهرًا لا يكون ، المهر مهرُ

(٧) طبقات النحويّين واللّغويّين : ١٦٠ ، في أصول النّحو : ١٨٩ ، الخلاف بين النّحويين : ٩٣ ، والبيت في ديوانه : ١١٢ .

(٨) مجالس العلماء للزجاجي : ١١٩ - ١٢٦ ، إرشاد الأريب : ١٩/١١٨ .

ب - المجالس العلميّة :

وهي مجالس تُعقد بين النّحاة بعيداً عن بلاط الخلافة ، وبيوتات الأمراء ، والكبراء ، ولذلك كانت « أهدأ ، وأحكم ، وأقرب إلى الحقّ ، وأدنى إلى الصّواب ؛ نظراً لبعدها عن الإثارة التي تتوافر في مجال المناظرة ، كما أنّها بعيدة عن الهوى الذي يكثر في المناظرات التي يحضرها الخليفة ... »[١] .

وقد وضعت في المجالس بين العلماء كتب ، ومؤلفات ، من أشهرها :

١ - مجالس ثعلب .

٢ - مجالس العلماء للزّجاجي .

٣ - مجالس أبي مسلم .

* * *

ج - كتب الخلاف :

وضعت عدّة كتب صوّرت الخلاف الدائر بين نحاة القطرين ، البصرة ، والكوفة ، ومن هذه الكتب :

١ - اختلاف النّحويين لثعلب[٢] (ت ٢٩١ هـ) .

٢ - المسائل على مذهب النّحويّين فيما اختلف فيه البصريّون ، والكوفيّون ، لابن كيسان[٣] (ت ٣٢٠ هـ) .

٣ - الواسطة ، لأبي بُكر الأنباري[٤] (ت ٣٢٨ هـ) .

٤ - المقنع في اختلاف البصريّين والكوفيّين ، لأبي جعفر النّحاس[٥] (ت٣٣٨هـ) .

---

(١) الخلاف بين النحويين : ٩٤ .

(٢) الفهرست : ١٦١ ، معجم الأدباء : ١٤٣/٥ ، البغية : ٣٩٧/١ .

(٣) الفهرست : ١٢٠ ، البغية : ١٩/١ ، معجم الأدباء : ١٣٩/١٧ ، الإنباه : ٥٨/٣ ، ابن كيسان النّحوي : ٧٠ .

(٤) آمالي ابن الشجري : ، الانصاف : ١٢٤/١ .

(٥) إرشاد الأريب : ٢٢٨/٤ .

٥ - الردّ على ثعلب في اختلاف النّحويّين،لابن درستويه[١] (ت٣٤٧هـ).

٦ - كتاب الاختلاف لعبيد[٢]الله الأزدي[٣] (ت ٣٤٨ هـ) .

٧ - الخلاف بين النّحويّين ، للرماني[٤] (ت ٣٨٤ هـ) .

٨ - كفاية المتعلّمين في اختلاف النّحويّين ، لابن فارس[٥] (ت ٣٩٥ هـ).

٩ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

١٠- التّبيين في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) .

١١- الإسعاف في مسائل الخلاف ، لابن إياز[٦] (ت ٦٨١ هـ) .

١٢- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبداللّطيف الزَّبيدي (ت ٨٠٢ هـ) .

❊ ❊ ❊

---

(١) الفهرست : ٩٤ .

(٢) هو أبو القاسم عبيدالله بن محمد بن جعفر الأزدي ، أخذ عن ابن قتيبة ، وابن أبي الدنيا ، من كتبه : المنطق ، والاختلاف . معجم الأدباء : ٦١/١٢ ، البغية : ١٢٨/٢ .

(٣) معجم الأدباء : ٦٢/١٢ ، البغية : ١٢٨/٢ .

(٤) إنباه الرواة : ٢٩٥/٢ .

(٥) معجم الأدباء : ٨٥/٤ ، البغية : ٣٥٢/١ .

(٦) الأشباه : ٣٥١/٢ ، الخلاف بين النحويّين : ١٠٣ - ١٠٤ .

٤ - أسباب الخلاف :

بعد هذه المقدّمة ندلف إلى الحديث عن أسباب ظهور الخلاف بين النّحاة ، وقد قسّمها بعض الباحثين إلى قسمين ، قسم يرجع إلى النّواحي السّياسيّة ، والجغرافيّة ، وهذا قد وفّاه د. السيد رزق الطويل حقه[1] ، وقسم يعود إلى طبيعة الدّراسة اللّغويّة والظّروف المحيطة بها بين نحاة البلدين ، البصرة ، والكوفة . وإليك الحديث عنها متبعًا بما ترتّب عليها من ثمرات جنيّة ، أو نتائج غير مرضيّة ، مدانًا فيه للدكتور : السّيد رزق الطّويل بالفضل ، والآن مع أسباب ظهور الخلاف بإيجاز :

الأول : اختلاف أسلوب المدينتين في الدّراسة اللّغويّة ، ومنهج البحث :

يذكر الباحثون ، وأصحاب الدّراسات العلميّة أن لكلّ مدينة طابعًا مميّزًا في البحث العلمي ، ونوع الدّراسة ، فالكوفة كانت ميدانًا لدراسة الحديث ، والفقه ، ومدارسة القرآن الكريم ، ونقل قراءاته ، ورواية الأشعار ، في حين أنّ البصرة - بالإضافة إلى ما سبق - كانت تعجّ بالفلسفة ، والمنطق ، والتّرجمة ، فحين عكف النّحاة في البصرة على وضع النّحو أثّرت البيئة العلميّة للبصرة عليهم ، فوضعوا القوانين ، والضّوابط المحكمة للنّحو ، ساعدهم في ذلك -كما يرى بعض الباحثين - شيوع الدّراسة الفلسفيّة والمنطقيّة[2] هناك . يتّضح ذلك فيما بعد من وضع الحدود ، والتّعريفات ، والتّبويب ، والتقسيم .

فالطّابع العام لمدينة الكوفة العلمي طابع الرّواية والنّقل ، والطّابع العلمي للبصرة الرّواية المحصورة - إن صحّ التعبير - بالإضافة إلى التّأثر بالثّقافات الأخرى ، وهذا أدى إلى اختلاف الفريقين في مقدار السّماع ، فالأولون لم يتركوا بيتًا ، ولا قراءة إلاّ قعّدوا لها ، وهذا أدّى إلى كثرة القواعد ، وعدم

---

(١) الخلاف بين النّحويّين : ٧٠ .

(٢) السابق : ٧٦ - ٧٧ .

اطّرادها ، كما أدّى إلى احترام القِراءات وعدم تخطئتها إلا فيما بعد عند الفراء ، في حين أنّ البصريّين اقتصروا في وضع قواعدهم على ما اطّرد ، وفشا في اللُّغة ، وتركوا ما عداهما ، وهذا أدّى إلى انضباط قواعدهم واطّرادها إلى حدّ ما ، كما أدّى إلى كثرة التّأويل ، والتّخريج لما ندّ عن قواعدهم من شوارد اللغات ، والأشعار ، بل ربّما تطاولوا على بعض النّصوص بالتّخطئة ، والتّلحين .

الثّاني : اختلاف اللهجات العربيّة :

هذا السّبب مجال واسع لاختلاف النّحاة ، فمن المعروف أنّ اللّهجات العربيّة كثيرة ، ومتفاوتة في الفصاحة ، ولذلك حين عزم النّحاة على استقراء لغة العرب لوضع القواعد ، ضربوا في بوادي الحجاز ونجد وتهامة ؛ لأخذ اللّغة من ينابيعها الصّافية ، ومرابعها الواسعة ، وآفاقها العالية ، دون تحديد لقبيلة عن قبيلة ، شريطة أنّ تكون القبيلة المأخوذ عنها بعيدة كل البعد عن الاختلاط بالأمم المجاورة كالفرس ، والروم ، والقبط ، وقد حدّد العلماء فيما بعد القبائل التي أخذت عنهم اللُّغة ، يقول السّيوطي مبيِّنًا تلك القبائل : « كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النّطق ، وأحسنها مسموعًا وإبانة عمّا في النّفس ، والذين عنهم نقلت اللُّغة العربيّة ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، وهم : قيس ، وتميم ، وأسد ، ...ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطّائيّين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »[1] .

واستطرد مبيِّنًا القبائل التي لم يؤخذ عنهم فقال : « وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قطّ ، ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ، ... ولا من قضاعة ، ولا من غسّان ، ولا من إياد ... ولا من تغلب ، ولا من النّمر ... ولا من بكر ، ولا من عبد القيس ، ... ولا من أزد عمان ،

---

(١) الاقتراح : ٥٦ .

ولا من أهل اليمن أصلاً ، ... ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكّان الطّائف ، ... ولا من حاضرة الحجاز ... »[١] .

وهذا الذي حدّثنا عنه السّيوطي لم يحدّده لنا العلماء الذين نقلوا اللّغة ، بل نقله عن الفارابي في كتابه : الألفاظ والحروف[٢] ، وهو كما نعلم ليس من أهل اللّغة ، فليت شعري من أين أتى بهذا التحديد للقبائل المتروك الأخذ عنهم ، وهل النّحاة القدامى متّفقون على هذا التّحديد ؟ ! والغالب أنّهم غير متّفقين ، لأمور :

١ - أنّ نحاة الكوفة كانوا يأخذون عن الأعراب المقيمين بين أظهرهم ، كأعراب الحطميّة ، وغيرهم .

٢ - أنّ أبا عمرو بن العلاء نقل عنه قوله : « ما لسان حمير ، وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا .. »[٣] . ويعلّق الدكتور محمد خير الحلواني على هذا النّصّ قائلاً : « وإذن فإنّه يستبعد من ميدان استقرائه لغة حمير ، ولغة أقاصي اليمن ، أمّا اللّغة اليمنيّة الأخرى فالاستقراء فيها سليم؛ لأنّها لا تدخل في اللّغة الغريبة ؛ لذلك نراه يحتجّ بتأويل أعرابي يمني ، قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ ! »[٤] .

كما رُوي عنه أنّه ارتاب في لفظة (فرجة) أبفتح الفاء ، أم بضمّها ؟ وكان يومئذٍ مستتراً من الحجّاج ، قال : « فخرجت في الغلس ، أريد التّنقّل من الموضع الذي كنت فيه إلى غيره ، فسمعت منشداً ينشد :

ربّ ما تكره النّفوس من الأمـ ـر له فَرجة كحلّ العقال

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجّاج ، فما أدري بأيهما كنت أسرّ ،

---

(١) السابق : ٥٦ – ٥٧ .

(٢) الاقتراح : ٥٦ .

(٣) طبقات فحول الشعراء : ١١/١ .

(٤) المفصّل في تاريخ النّحو : ١٨٥/١ ، وانظر الخصائص : ٢٤٩/١ ، ٤١٦/٢ .

أبقول المنشد : (فَرجة) بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجّاج »[١] .

كما احتجّ بأعرابي محرم في مكّة المكرمة[٢] ، واحتجّ بالمهدي الحجازي ، والمنتجع التّميمي[٣] ، وهما مقيمان بالبصرة .

وهذا يدلّ على أنّ أبا عمرو بن العلاء كان يحتجّ كثيراً بأعراب عصره ، المقيمين بين أظهرهم في الحواضر .

٣ - أنّ سيبويه نقل لنا كثيراً من لغات القبائل ، ولم ينسبها[٤] .

٤ - أنّ النّحاة فيما بعد سلكوا مسلك أبي عمرو في الاحتجاج بأعراب عصرهم ، كأبي حاتم السجستاني[٥] الذي كانت له محاورات مع عمارة بن عقيل ، والفراء الذي كان يستنشد أبا ثروان وأبا الجراح وغيرهما من أعراب عصره المقيمين بينهم ، وابن جنّي الذي له محاورات وأخبار مع أبي عبدالله الشجري ، وابن عمه[٦] .

وهذا يؤكد أنّ النّحاة الذين استقرأوا اللّغة لوضع القواعد كانوا غير ملتزمين بما ذكره السّيوطي نقلاً عن الفارابي ، بل متى اطمأنّوا إلى فصاحة العربي ، أخذوا عنه . وهذا يفسّر لنا جانبًا كبيراً من الخلاف بين النّحاة ، كاختلافهم في توجيه ما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) . والتي سمّاها ابن مالك - رحمه اللّه ! - فيما بعد ، بـ (لغة يتعاقبون) .

واختلافهم في توجيه المثنّى الذي لازم حالة واحدة ، واختلافهم في

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ .

(٢) السابق : ٣٥ - ٣٦ .

(٣) السابق : ٤٣ .

(٤) انظر على سبيل المثال : ١/١٨٢ ، ٢٦٣ ، ٣٣٣ .

(٥) المفصل في تاريخ النحو : ١٨٩ .

(٦) معاني القرآن : ١/٤ ، ٥٦ ، ١٦٨ ، ١/١٤٠ ، ٣٩٨ ، ٤٢٧ ، الخصائص : ١/٧٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٢/٩ ، ٢٦ ، ١٤٣ ، ٤٦٦ .

(أمس) أهي معربة ، أم مبنيّة ؟ واختلافهم في (هلمّ) أهي اسم فعل ، أم فعل أمر ؟ ...

الثّالث : التّمسّك بنظرية العامل ، وفرضها على جميع التّراكيب .

كان من نتائج التّأمل في العلاقات اللفظيّة والمعنويّة بين أعضاء التّركيب أن أشرقت نظرية العامل في النّحو العربي واكتملت أسسها ودعائمها وثبتت أصولها وفروعها في ذهن نادر الذكاء ، كامل الحجا ، وحيد عصره ، ونابغة دهره ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فبثّها في تلاميذه ، واتخذها البصريّون والكوفيّون أساسًا تفسّر في ضوئها العلاقات اللفظيّة ، والمعنويّة بين أجزاء الجملة ، وتمسّكوا بها ، وعلّقوا عليه كلّ ما يحدث في التّركيب ، فصارت كالمؤثّر الطّبعي الذي لا يوجد الأثر بدونه ، فترتّب على ذلك ظهور كثير من الخلاف بين النّحاة بصريّين ، وكوفيّين ، بل بين البصريّين أنفسهم ، والكوفيّين أنفسهم ، كاختلافهم في رافع المبتدأ ، واختلافهم في رافع الفعل المضارع ، والخلاف في رافع الاسم قبل الظرف ، ورافع الاسم بعد (لولا) ، والخلاف في العامل في المفعول به، والخلاف في ناصب المفعول معه، والتّمييز، والخلاف الواسع في باب التّنازع ، والاشتغال ...

الرّابع : العصبيّة بين البلدين :

نتيجة للتّنافس بين نحاة البلدين ، والتّسابق في ميدان الدّراسة النّحويّة أن تعصّب أبناء كلّ بلد لعلمائه ، وقد اتخذت هذه العصبيّة عدّة مظاهر ، منها:

١ - التّنابز بين أبناء المدينتين : يقول الجاحظ مفتخراً على الكوفيّين : « وفينا اليوم ثلاثة رجال لغويون ليس في الأرض مثلهم ، ولا يدرك مثلهم : أبو العبّاس المازني ، والعبّاس بن الفرج الرّياشي ، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبدالرحمن الزّيادي ، وهؤلاء لا يصاب مثلهم في شيء من الأمصار »[١] .

---

(١) إنباه الرّواة : ٢٤٨/١ .

ويقول إبو بكر بن الأنباري مفتخراً : « النّحو للفراء ، الفراء أمير المؤمنين في النّحو »[١] .

٢ - الطّعن في علم العلماء ، وروايات الرّواة : يقول أبو الطّيب اللّغوي موازنًا بين علم علماء البلدين : « والذين ذكرنا من الكوفيّين هم أئمّتهم في وقتهم ، وقد بيّنا منزلتهم عند أهل البصرة ، فأمّا الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظّمون ... ولم يكن بالكوفة ، ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربيّة ، ولو كان لافتخروا به ، وباهوا بمكانه أهل البلدين ، وأفرطوا في إعظامه ، كما فعلوا بحمزة بن حبيب الزّيات »[٢] .

ويقول الرياشي مبيّنًا أسلوب الفريقين في أخذ اللّغة عن العرب : « إنّما أخذنا اللّغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللّغة من أهل السواد ، وأكلة الكواميخ ، والشواريز »[٣] .

❊ ❊ ❊

٥ - نتائج الخلاف :

ومهما يكن فإنّ الخلاف بين النّحاة لا يخلو من آثار إيجابيّة على الفكر النّحوي ، منها :

١ - *إثراء السّاحة الفكريّة في القديم والحديث من عدّة جوانب* ، أهمها :

أ - التأليف ووضع الكتب ، وقد سبق ذكر الكتب التي ألّفت بسبب الخلاف في القديم ، ومن الكتب التي ألفت في هذا العصر -الحديث-: الكتب التي تناولت الحديث عن المدارس النّحوية ، كالمدارس النّحوية للدكتور شوقي ضيف ، ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ، ومدرسة البصرة

---

(١) تهذيب التهذيب للعسقلاني : ٢١٢/١١ .

(٢) مراتب النحويين : ٢٦ .

(٣) الفهرست : ٨٣ ، والكامخ : نوع من الأدم ، معرّب . اللسان (كمخ) ، والشِّيراز : اللبن الرّائب المستخرج ماؤه ، وجمعه : شواريز . القاموس المحيط (شرز) .

للدكتور عبدالرحمن السّيد ، ومدرسة مصر والشّام للدكتور عبد العال مكرم ، كما يتصل بها الكتب التي ألفت حول الخلاف ، ومن أهمها كتاب : الخلاف بين النحويّين للدكتور السّيد رزق الطويل .

ب - الجانب الثّاني : جانب الجدل والمناقشات ، واستخراج الحجج ، والأدلة وما له من أثر في تغذية الملكة ، وتعميق الأفكار ، والغوص إلى فلسفات النّحاة وسبر أغوارهم ...

٢ - من *فوائد الخلاف* : حفظ كثير من لهجات العرب ، وأساليبها الفصيحة واستنقاذها من طي النّسيان ، إذ المعروف عند النّحاة وبخاصة البصريّين أنّهم وضعوا القواعد على الأفشى ، والأشهر ، وتركوا ما عداهما ، ومعنى ذلك أنّ اللهجات الأخرى - وهي كثيرة - ستطوى من ذاكرة الزّمن ، لعدم وجود ما يشير إليها ، فقيّض اللّه لها بعض النّحاة فتتبّعها ، وقعّد لها ، وعلى ضوئها يمكن أن تخرّج كثير من القراءات القرآنيّة ، وبعض الظّواهر الحديثيّة ...

٣ - بيان علل الاستعمالات والتّراكيب التي خالفت في ظاهرها مشهور القواعد .

أمّا الآثار غير الإيجابيّة فتتمثّل في العصبيّة المقيتة التي اشتعل فتيلها ، واشتدّ أوارها بين نحاة البلدين ، وأبناء القطرين ، طمعًا في غلبة ، أو استبقاء لمنصب ، وحبّاً في الظّهور ، حتى لو كلّف الحصول على ذلك حياة إنسان بريء كما حصل لسيبويه - عليه رحمة اللّه ! - .

ويتمثّل كذلك في تكثير القواعد وتشعيبها ، وتحميل النّحو كثيراً من الأفكار المنطقيّة ، والفلسفيّة ، ممّا يشقّ على الشّداة ، ويصرف عنه البغاة .

❊ ❊ ❊

مدخل

فكرة الوسطيّة :

المبحث الأول : دراسة تاريخيّة .

المبحث الثاني : في ضوابط الرأي الوسط .

المبحث الثالث : الأصول النّحوية في الرأي الوسط .

المبحث الرابع : الشّواهد في الرأي الوسط .

المبحث الخامس : المذاهب النّحوية في الرأي الوسط .

المبحث الأول

دراسة تاريخيّة .

١ : ظهور الرّأي الوسط .

٢ : مظاهر الوسطيّة .

٣ : مسوّغ الوسطيّة .

٤ : أسباب ظهور الرأي الوسط .

١ - ظهور الرّأي الوسط :

تقتضي القسمة المنطقيّة ، أو العقليّة أن يكون ظهور الرّأي الوسط بعد ظهور الخلاف المتطرّف ، أو ظهور رأيين متطرّفين إيجابًا أو منعًا ، أحدهما يوجب حكمًا مطلقًا ، والآخر يوجب نقيضه مطلقًا ، ثمّ يأتي من يرى رأياً متوسطًا بينهما ... ولكن هذا في الواقع لا ينطبق على ظهور الرّأي الوسط في النّحو العربي تمامًا ، حيث إنّ القائلين به يصدرون عن نظر في واقع اللُّغة المستقرأة ، بعيداً عن المؤثّرات العقليّة ، أو المنطقيّة ... فكثير من الآراء الوسطيّة كانت قد صدرت عن أصحابها قبل وجود الرّأيين المتطرّفين ، الجواز المطلق ، المنع المطلق ، الوجوب المطلق ... ، فمن أصحابه -على سبيل المثال-: عيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وهؤلاء كما يعلم الجميع أبعد ما يكونون عن مؤثّرات الدّنيا الزائلة ، وهم من عرفوا باستقراء اللّغة ، والتّوسّع فيه ، فأبو عمرو بن العلاء يقولون فيه : كان من أشدّ النّاس تسليمًا للعرب ، وقال فيه أبو عبيدة : « كان أبو عمرو بن العلاء أعلم النّاس بالعرب ، والعربيّة ، وبالقرآن والشّعر »(١) . وقال فيه يونس : « واللّه لو قسّم علم أبي عمرو ، وزهده على مئة إنسان لكانوا كلّهم علماء زهّاداً »(٢).

وقال : « لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربيّة أن يؤخذ كلّه ، ولكن ليس أحد إلاّ أنت آخذ من قوله وتارك »(٣) .

ومن الواضح أنّ صاحب الرّأي الوسط حين يدلي به - في تلك الحقبة على الأقلّ - لا يعلم أنّ رأيه هذا متوسّط فيه ؛ لأنّه ليس بالضّرورة أن يكون الرأيان الآخران المتطرّفان قد قيل بهما ، بل ربما يكون الرّأي الوسط هو الأوّل في الظّهور ، ثمّ الجواز المطلق ، أو المنع المطلق ، أو الوجوب المطلق .

---

(١) المفصّل في تاريخ النّحو : ١٧٦ .

(٢) السابق . وانظر : طبقات القراء : ٢٩/١ ، إنباه الرواة : ١٢٧/٤ - ١٢٨ .

(٣) طبقات فحول الشّعراء : ١٥/١-١٦ .

إذن فظهور الرّأي الوسط قد صاحب ظهور الآراء الأخرى في النّحو دون قطع بتأخّره عنها أو تقدّمه عليها في بعض الأحيان .

وفي أحيان أخرى كان ظهور الرأي الوسط بعد ظهور الآراء الأخرى ، وهذا غالبًا ما يكون بعد هدوء حدّة الخلاف بين النّحاة - بصريّين ، وكوفيّين - أي بعد زمن المبرّد وثعلب - عليهما رحمة الله ! - ثمّ طغى وزاد بعد ظهور مذهب الاختيار والانتقاء من آراء نحاة البلدين ، حيث صاحبه ابتكار آراء جديدة لم يسبق إليها ، وذلك أنّ أصحابه كانوا ينظرون إلى الخلاف الدّائر بين النّحاة من زاوية بعيداً عن العصبيّة البلديّة ، وبعيداً عن بريق الأضواء والمناصب ، وإغراءات الجاه ، والمناقب .

❊ ❊ ❊

٢ - مظاهر الوسطيّة :

لا تنحصر الوسطيّة في النّحو **في الآراء** فقط ، بل توسّط بعض النّحاة في الآراء مظهر من مظاهر الوسطيّة في النّحو العربي ، وسيأتي الحديث عن الوسطيّة في الآراء في فصول من هذا البحث .

والمظهر الثّاني : التّوسّط في المنهج ، وأسلوب الدّراسة :

فمعروف أنّ المنهج الذي اتبعه النّحاة جميعًا - بصريّون وكوفيّون وغيرهم- يقوم على السّماع من العرب ، ثمّ القياس ... وجميع النّحاة ساروا على هذا ، فليس منهم من لم يعتمد السّماع ، وليس منهم من لم يقس ، ولكنّهم اختلفوا في مقدار الاعتماد على أحدهما ، فمنهم من توسّع في السّماع فاعتدّ بكلّ مسموع ، ومنهم من قصر السّماع على الأفشى . ومنهم من توسّط بين الطّرفين ، فقاس على الأفشى ، وحفظ ما خالفه ، ولم يطّرحه مطلقًا ، وهذا يتّضح في منهج أبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وأبي الحسن الأخفش ، حيث كانوا وسطًا بين تطرّف البصريين في الاقتصار على المشهور المجمع عليه وطرح ما عداه ، وتطرّف الكوفيّين في الاعتداد بكل مسموع ، والقياس عليه حتّى ولو كان بيتًا واحداً .

المظهر الثالث : التّوسّط في المذهب :

الشّائع في تاريخ النّحو العربي قديمًا ، وعند كثير من المحدثين جعل الكوفيّين في مقابل البصريّين ، فمذهب هؤلاء في مقابل مذهب هؤلاء ، وهما مذهبان متناقضان ، فأحدهما نسب إليه الاعتداد بالقياس ، وتحكيم المنطق في اللّغة ، وإثقال كاهل النّحو بالمسائل المنطقيّة والفلسفيّة ، وسماعهم مقصور على المجمع عليه ، دون غيره . ونسب إلى الآخر الاعتداد بالسّماع ، ولو كان بيتًا ، وعدم الاكتراث بالقياس ، والمقصود بالأوّل البصريّون ، والمقصود بالأخير الكوفيّون ، ثمّ ظهر في تاريخ النّحو مذهب ثالث توسّط فيه أصحابه بين المذهبين السّابقين ، فقام ذلك المذهب الجديد على الاختيار والانتقاء من آراء المذهبين المتقدّمين . والمقصود بهذا المذهب البغداديّون .

المظهر الرّابع : التّوسّط في الأخذ بنظريّة العامل :

من المعروف أنّ نظريّة العامل ابتكرت في النّحو العربي نتيجة للتّأمّل والنّظر في العلاقات اللفظيّة والمعنويّة بين ألفاظ التّركيب ، ونسب تغيير الحركات في أواخر أجزاء الجملة إلى العامل اللفظي ، مع أنّها في الحقيقة للمتكلّم(١) خاضعًا للأعراف اللّغويّة السّائدة في مجتمعه اللّغوي ، نسبوا العمل للألفاظ تيسيراً على شداة العربيّة ، وتقريب النّحو إلى متعلّميه ، غير أنّ النّحاة فيما بعد أضفوا على العامل النّحوي صفة المؤثّر الحقيقي ، فإذا عدم في تركيب ما التمسوه وافترضوا وجوده ، واشتطّوا في ذلك فجعلوا له قوانين منطقيّة ، ساهمت إلى حدّ ما في تعقيد النّحو بدل تيسيره ، ممّا أثار عليهم بعض النّحاة كابن مضاء القرطبي ، الذي ألّف كتابًا أسماه : (الردّ على النّحاة) تحدّث فيه عن بعض مشكلات النّحو ، وأبطل فيه نظريّة العامل ، وغيرها ممّا يشيع في النّحو كالعلل الثواني ، وبعض التّقدير ... فالتزام نظريّة العامل وتحكيمها في الأساليب التي لا تحتملها ، وإضفاء صفة المؤثّر الحقيقي عليها ، وإثقالها ببعض القوانين المنطقيّة قابله رفض تامّ لها ، في حين نجد

---

(١) الكتاب : ٨٣/١، ٨٥، الخصائص : ١١/١ ، شرح الكافية للرشي : ٦٣/١ ، ٦٦ ، ٧٢ .

نحاة الكوفة نظروا إليها على أنّها وسيلة فهم ، وأداة تيسير فابتعدوا بها عن المنطق وتعقيداته ، والفلسفة وتفريعاتها ، وهذا جعل مذهبهم هذا وسطًا بين مذهب البصريّين في تحكيمها الصارم ، وبين مذهب ابن مضاء في اطّراحها ، وإبعادها عن ميدان النّحو .

❊ ❊ ❊

٣ - مسوّغ الوسطيّة :

التّقسيم الثّلاثي للآراء واستخراج الرّأي الوسط من بينها ليس منهجًا نحويّاً فحسب ، بل وجوده في النّحو صدى لواقع اللّغة ، ونفس من روحها السّامي ، وعبيرها الحالم ، وشذاها الفوّاح ؛ إذ اللّغة تعجّ بتقسيمات وتصنيفات ثلاثيّة تفوق الحصر ، منها على سبيل المثال :

١ - تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام : اسم ، فعل ، حرف .

٢ - تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ، مضارع ، أمر .

٣ - جعل الإعراب ثلاثة أنواع : رفع ، نصب ، جرّ للاسم ، ورفع ، ونصب ، وجزم للفعل .

٤ - جعل علامات الإعراب ثلاث : الكسرة ، الضّمّة ، الفتحة للاسم ، والأخيرتان ، وحذف الحركة للفعل .

٥ - علامات التأنيث ثلاث : التّاء المربوطة ، الألف المقصورة ، الألف الممدودة .

٦ - تقسيم معاني (أنْ) إلىْ ثلاثة أقسام بحسب الفعل الذي قبلها ، فإن كان الفعل السّابق دالاً على اليقين ، كانت مؤكّدة مخفّفة من الثّقيلة ، وإن كان دالاً على الشّك ، كانت مصدريّة ناصبة للفعل المضارع ، وإن كان دالاً على الرّجحان كانت محتملة للمعنيين .

أمّا صدى هذه التّصنيفات عند النّحاة ، فمنها على سبيل المثال :

١ - تقسيم الاسم من حيث التّعريف والتّنكير إلى معرفة محضة ، ونكرة محضة ، ونكرة مخصّصة ، وهذه الأخيرة وسط بين سابقتيها ، فالكلمة من

حيث اللفظ نكرة ، ومن حيث المعنى معرفة .

٢ - تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق ، وجامد مؤول بالمشتقّ ، والثّالث جمع القسمين الأوّلين ، فهو لفظًا جامد ، ومعنى مشتق .

٣ - تقسيم الكلمة إلى أسماء صرفة ، وأفعال صرفة ، وأسماء وسط بين الأفعال والأسماء ، وهي الصّفات العاملة عمل الفعل ، فإن قوي فيها جانب الاسميّة لم تعمل ، وإن قوي فيها جانب الفعليّة عملت ، ... والأمثلة كثيرة أكتفي بما ذكر ؛ إذ القصد منها مجرّد التّمثيل لا الحصر . إذن فالوسطيّة منحى فكريٌّ يتناول مسائل النّحو ، وقضاياه بمقاييس متوازنة غير متمذهبة .

* * *

٤ - أسباب ظهور الرّأي الوسط في الآراء النّحويّة :

يمكن إرجاع أسباب ظهور الرّأي الوسط في النّحو العربي إلى أربعة أمور تتّصل ببعضها اتصالاً وثيقًا ، وهي :

الأوّل : النّظرة الموضوعيّة للمادّة اللّغويّة دون التّأثّر بمؤثّرات خارجيّة :

كان لنظرة كثير من النّحاة إلى المادّة المستقرأة نظرة موضوعيّة دون التّقيّد بمؤثّرات خارجيّة من مذهبيّة ، أو منطقيّة ؛ أثرها في الخروج برأي يتّسم بالوسطيّة ، فالباحث يعكف على دراسة المادّة المجتمعة لديه ، ويتفحّصها ، ويوازن بين الشّواهد ، وينقدها ، ويدرس الأصول ... وهذه النّظرة بارزة عند كثير من أصحاب الرّأي الوسط كالأخفش ، والفرّاء ، وابن مالك ، وغيرهم ، فهؤلاء قد تحرّروا من المؤثّرات الخارجيّة ، كما تحرّروا من العصبيّة البلديّة أو كادوا ... ونظروا نظرة تأمّل ، وبحثٍ عن الحقّ ، فخرجوا بآراءَ غالبًا ما تكون هي الوسطى بين الآراء النّحويّة .

* * *

الثّاني : التّعمّق في الدّراسة النّحويّة :

يتّصل هذا السّبب بالسّبب السّابق، فطول مدارسة الباحث لمسائل النّحو ، والنّظر في المذاهب ، والتّعرف على الأصول ، والموازنة بين الآراء والأفكار ، والغوص في الدّقائق بحيث تكون ديدنه ، وشغله الشّاغل تولّد لديه -الباحث- ملكة نحويّة خاصّة ، تجعله يأتي بما لم يأت به غيره من السّابقين ، واللاحقين ، وهذا يتّضح عند ابن مالك خاصّة ، حيث كانت الدّراسة النّحويّة واللّغويّة شغله ، فأعطاها وقته وعمره فانقاد له معظمها ...

* * *

الثّالث : الوصول إلى شواهد جديدة :

تهيّأ لنحاة القرن الرّابع فما بعده ما لم يتهيّأ لمن قبلهم ، حيث جمعت دواوين اللّغة ، والشّعر ، والحديث ، وجمعت القراءات ، ووضعت فيها الكتب فكان هذا مجالاً واسعًا للحصول على شواهد جديدة لمن يجتهد ، ولا يركن إلى ما قدّم له في كتب النّحاة قبله ، ففي القراءات ، والحديث الشّريف ثروةٌ لغويّة غزيرة ، جديرة بالكشف عن أساليب جديدة ، وتراكيب فريدة ، فهما مجالان خصبان يضفيان كثيراً من التّأييد على كثير من الاستعمالات التي يراها النّحاة شاذّة ، أو نادرة .

والحديث والقراءات في نظر الباحثين المنصفين أهم من الشّعر الجاهلي الصّحيح ؛ لأنّ الشّعر يحتوي على كثير من الصّيغ الفنيّة ، والعبارات المتكلّفة التي لا تمثّل الحياة العادية ، وتثنيه عن الروح السّائدة في عصره بغير تكلّف ، بخلاف النّثر الذي يعطي الباحث صورة صحيحة للرّوح اللُّغويّة لعصره وصورة صادقة لواقع اللُّغة كما كانت سائدة على ألسن الفصحاء .

ولهذا رأينا النّحاة الذين اهتّموا بالقراءات والحديث ، واعتمدوا عليهما ابتكروا آراء كثيرة ، ورجّحوا آراء أخرى ، فكان نحوهمُ أقربَ ما يكون لواقع اللّغة ، صورةً صادقةً لأساليبها الحيّة ، وتراكيبها الغضّة ، ويكفي لذلك أن تنظر في كتب ابن مالك لترى رأي العين الآراء المبتكرة ، والاختيارات الدّقيقة

النّابعة من روح اللّغة ، وعبيرها الحالم ، بعيدة عن تعقيدات النّحاة ، وتكلّفاتهم ، وهذان مثالان توضيحيّان يبيّنان أثر السّماع الجديد في وضع الآراء :

المثال الأوّل : رجّح ابن مالك وتبعه المتأخّرون الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه ، إذا كان المضاف مصدراً أو صفة عاملة ، والمضاف إليه أحد معمولاتهما والفاصل المفعول ، وذلك اعتماداً على ما جاء في القراءات ، وذلك كقراءة ابن عامر - رضي الله عنه ! - ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] ، وقراءة بعض السّلف : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِ ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وسيأتي تفصيل الحديث عن هذا فيما بعد[١] .

المثال الثّاني : رجّح ابن مالك وصل خبر (كان) إذا كان ضميراً على الفصل ، اعتماداً على أحاديث وردت . وسيأتي تفصيل الحديث عن هذا .

* * *

الرّابع : الوصول إلى قياس جديد :

نتيجة لكثرة المسموع الذي يصل إليه مَنْ تعددت لديه مصادر السّماع سيجد مجالاً واسعًا للقياس على الأساليب ، والنّماذج الجديدة ، وهذا فيه إثراء للنّحو ، والتّوسع على المتكلّمين ، والكاتبين ، فإجازة ابن مالك للفصل بين المتضايفين إذا كان المضاف مصدراً ، أو صفة عاملة ، والمضاف إليه أحد المعمولات ، والفاصل معمولاً آخر ، هذه القاعدة تتيح لنا القياس على ذلك ، فنركّب تراكيب جديدة مماثلة ، أو مشابهة قياسًا على الصّورة الأصليّة وهي :

مصدر مضاف + مفعول مفتوح الآخر + فاعل مجرور (مضاف إليه) مثل : ﴿ قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ والصّور التي يمكن أن تركّب قياسًا عليها :

---

(١) ص : ٤٩٧ - ٥٠٧ من هذا البحث .

١ - مصدر مضاف + فاعل مرفوع + مفعول مجرور (مضاف إليه) ،
مثـل : أعجبتني كتابةُ عمرٌو الرسالةِ .
٢ - مصدر مضاف + ظرف + فاعل مجرور (مضاف إليه) + مفعول ،
مثل : ضربُ اليومَ زيدٍ الطالبَ شديدٌ .
٣ - مصدر مضاف + جار ومجرور + فاعل مجرور + مفعول ،
مثل : ضربُ في الميدان القائدِ المجرمَ موجعٌ .
٤ - مصدر مضاف + ظرف + مفعول مجرور + فاعل مرفوع ،
مثل : ضربُ اليومَ المجرمِ الجنديُّ مولمٌ .
٥ - مصدر مضاف + جار ومجرور + مفعول مجرور + فاعل ،
مثل : ضربُ في المسجد المجرمِ الجنديُّ مؤلمٌ .

كمـا أنّ إجـازة ابن مـالك الفـصل بين الصّفـة العـاملة المضـافـة إلى أحد معـمـولاتها ، بمعـمـول آخر ؛ يتـيـح لنا أن نقيس عليـه مـا مـاثله أو شابهـه ، فالصّورة الأصليّة :

صفة عاملة مضافة + مفعول منصوب الآخر + معمول مجرور ، نحو : هذا مُعَلِّمُ زيداً درسِـه .

والصّور التي يمكن تركِيبها قياسًا عليها هي :
١ - صفة عاملة مضافة + ظرف + مفعول مجرور ،
مثل : هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ .
٢ - صفة عاملة مضافة + جار ومجرور + مفعول مجرور ،
نحو : هذا ضاربُ في الدار هندٍ .
٣ - صفة عاملة مضافة + حال + مفعول مجرور ،
نحو : هذا ضاربُ ضاحكًا بكرٍ .

والأمثلة كثيرة ، ولا يخفى ما في هذا من التّوسيع على المنشئين ، وما فيه من إثراء النّحو وتغذيته بقواعد جديدة تتّسم بالسّماحة ، واليسر ...

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني

في ضوابط الرّأي الوسط :

١ - تعريفه .

٢ - أهميّته .

٣ - سماته .

١ - تعريف الرّأي الوسط :

أ - التعريف اللغوي :

١ - الرأي لغة : قال ابن فارس : « الرّاء ، والهمزة ، والياء ، أصل يدلّ على نظر وإبصار ، بعين ، أو بصيرة ، فالرّأي ما يراه الإنسان في الأمر »(١).

٢ - الوسط لغة : يدور المعنى اللّغوي للوسط حول : الاعتدال ، والجودة. يقول ابن فارس : « الواو ، والسين ، والطّاء ، بناء صحيح ، يدلّ على العدل، والنِّصف ، وأعدل الشّيء : أوسطه ، ووسطه ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ أمّة وسطًا ﴾ ، وهو أوسطهم حسبًا إذا كان في واسطة قومه ، وأرفعهم محلاً »(٢).

قال ابن منظور : « وسط الشيء : ما بين طرفيه »(٣) ، وقال ابن بريّ : « اعلم أنّ الوسط ، بالتّحريك اسم لما بين طرفي الشّيء ، وهو منه ، كقولك : قبضت وسط الحبل ، وكسرت وسط الرّمح ، ووسط الدّار ، ومنه المثل : يرتعي وسطًا ، ويربض حَجْرة ، أي يرتعي أوسط المرعى ، وخياره ، ما دام القوم في خير »(٣).

وأوسط الشيء أفضله ، وخياره ، كوسط المرعى خير من طرفيه ، وكوسط الدّابة للرّكوب خير من طرفيها ؛ لتمكّن الرّاكب ... ومنه الحديث : خيار الأمور أوساطها(*) ... و ﴿ أمّة وسطًا ﴾ قيل عدلاً ، وقيل : خياراً .

قال ابن الأثير : كلّ خصلة محمودة فلها طرفان مذمومان ، فإن السّخاء وسط بين البخل والتّبذير ، والشّجاعة وسط بين الجبن والتّهور .

وهو من أوسط قومه ، أي خيارهم ، ومن أشرفهم ، وأحسبهم ، ورجل وسيط أي حسيب ، وسميت الصلاة الوسطى ، لأنّها أفضل الصلوات ، وأعظمها أجراً ، وقيل لأنّها وسط بين صلاتي الليل والنّهار ...(٣).

---

(١) مقاييس اللُّغة : ٢/٤٧٢ .

(٢) السابق : ٦/١٠٨ .

(٣) اللسان ، مادة : وسط . وانظر : الصّحاح وتاج العروس ، مادة : وسط .

(*) قال العجلوني في كشف الخفا : « رواه ابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد ، .. عن علي مرفوعًا ، والديلمي عن ابن عباس مرفوعًا ... » ١/٣٩١ .

ب - التعريف الاصطلاحي :

لم أجد فيما بين يدي من مراجع تعريفًا للوسط النّحوي ، ويمكن أن نعرفه بـ : اتّصاف التّركيب النّحوي ، أو الكلمة في التّركيب بحكم يقع وسطًا بين حكمين متطرّفين ، كالجواز المشروط بين جواز مطلق ، ومنع مطلق .

وبناء على التّعريف السّابق يكون بين الوسط والجواز خصوص ، وعموم ، فالوسط أخصّ من الجواز ، فكلّ وسط جواز ، والجواز أعمّ من الوسط ، فليس كلّ جواز وسطا .

❊ ❊ ❊

٢ - أهميّته :

تكمن أهميّة الرّأي الوسط في أنّه عصارة أفهام ، وخلاصة أفكار . فالنّحوي المتوسّط نظر فيما بين يديه من تراث نحويّ ولغويّ ضخمين ثمّ وازن بين المذاهب النّحويّة الموجودة ، ونقدها وعرضها على ما تكوّن لديه من تراث لغوي واسع عرض متفحّص مفكّر ناقد ، فوازن وتأمّل ، فخرج دلوه بالرّأي الوسط . وغالبًا ما يكون لصاحبه أحد الأهداف التالية :

١ - التّوفيق بين المذاهب النّحويّة المتناقضة ، التي المانع فيها غالبًا ما يحجّر واسعًا ، والمجيز فيها كثيراً ما يفتح الباب على مصراعيه ، فتغدو اللّغة مطلقة حرّة بلا ضوابط أو كوابح تمنعها من الوقوع في الخطأ .

٢ - التوسيع على أهل اللّغة - ورثة اللّغة - وذلك لأنّ في إجازة تراكيب بضوابط معيّنة إثراء يتيح للمتكلّم اختيار التّراكيب التي يريدها بعيداً عن مظنّة الوقوع في الخطأ .

٣ - التّنبيه على مرونة اللّغة ، وعدم تحجّرها ، ومواكبتها للمتطلبات الطّارئة ، وفق الضوابط الحصينة التي تمنع عنها الخطل .

٤ - التّيسير على المتعلّمين ، وذلك لاتاحة الفرصة لهم لاختيار رأي من ثلاثة آراء ، أو بالأخذ بها كلّها .

❊ ❊ ❊

٣ - سـمات الرّأي الوسط :

يتسم الرّأي الوسط بسمات كثيرة ، وقد أحصيت منها عدداً كبيراً ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأوّل : سمات تتّصل بالضّوابط، وإليك باقة منها:

السِّمة الأولى : التّفصيل والتّقييد ، يلحظ على مسائل الرّأي الوسط اتّسامها بالتّفصيل فمثلاً :

١ - حين اختلف النّحاة في الضّمير العائد إلى نكرة أمعرفة هو،أم نكرة؟ فصّل السّيرافي ، وعبد القاهر ، وجماعة ، فما كان عائداً إلى واجب التّنكير، حكموا بتنكيره، وما كان عائداً إلى جائز التّنكير حكموا بتعريفه[١]...

٢ - أجاز النّحاة في الضّمير المنصوب الذي هو خبر في الأصل؛ الفصل والوصل، واختلفوا في التّرجيح ، فمنهم من رجّح الوصل في البابين -باب كان، وباب ظنّ- ، ومنهم رجّح الفصل في البابين ، ومنهم من فصّل ، فرجّح الفصل في باب (ظنّ) ، و الوصل في باب (كان)[٢] .

أمّا التّقييد ، فكتقييد ابن مالك جواز نيابة (أل) عن الضّمير بغير الصّلة[٣]، وكتقييد ابن عصفور جواز تثنية وجمع مختلفي المعنى بما اتفقا في المعنى الموجب للتّسمية[٤] .

السِّمة الثّانية : وضع الشّروط ، لا تكاد تخلو مسألة من مسائل الرّأي الوسط من وضع شروط إذا توفّرت جازت المسألة ، وإلاّ فلا كاشتراط بعض النّحاة وجود القرينة لتقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا نكرتين أو معرفتين متساويتين[٥] ، وكاشتراط تقديم المعمول على خبر (إن) إذا دخلته اللام[٦]، وكاشتراط تقديم غير المفعول عليه إذا أنيب غيره عن الفاعل[٧]. وكاشتراط ابن مالك لتوكيد النّكرة ؛ أن تكون محدودة[٨]، وكاشتراط الجمهور لزيادة (كان) ؛ أن تكون بلفظ الماضي ، وأن تكون بين المتلازمين[٩] .

السِّمة الثّالثة:الدّقة، وإنعام النّظر، والغوص في الأعماق:

ويمكن تصنيف هذه السِّمة إلى أصناف :

---

(١) انظر ص : ٢٨٨ من هذا البحث .
(٢) انظر ص : ٣٠٧ من هذا البحث .
(٣) انظر ص : ٥٢٤ من هذا البحث .
(٤) انظر ص : ٦٢٦ من هذا البحث .
(٥) انظر ص : ٣٤٢ من هذا البحث .
(٦) انظر ص : ٤٣٦ من هذا البحث .
(٧) انظر ص : ٥٤٢ من هذا البحث .
(٨) انظر ص : ٦١٣ من هذا البحث .
(٩) انظر ص : ٤٢٨ من هذا البحث .

الأوّل : الجمع بين المتشابهات ، وذلك كإعمال الفراء (كيف) إذا اتّصلت بها (ما) قياساً على أخواتها من أدوات الاستفهام[١] ، وكإجازة ابن مالك حذف خبر (ليس) دون باقي أخواتها[٢] ، لمشابهتها (لا) في أن اسمها يأتي نكرة عامة .

الثّاني : التّفريق بالمتشابهات ، كالتّفريق بين الأعلام المؤنّثة الثّلاثية ساكنة الوسط ، فما كان للنّساء ويكثر دوره على الألسنة يجوز صرفه ، وما كان لبلاد ، ولا يكثر على الألسنة بقي غير مصروف[٣]. وكالتّفريق بين الموصول الذي على صورة الحرف وهو (أل) لعدم استقلاله عن الصّلة ؛ إذ هو كالجزء منها ؛ والموصول الذي ليس على صورة الحرف ، فأجازوا في الأوّل أن يتقدّم عليه معمول الصّلة إذا كان ظرفًا أو جاراً ومجروراً ، ومنعوا تقديم المعمول نفسه إذا كان الموصول ليس (أل)[٤] . وكتفريقهم بين (ليس) وأخواتها من الأفعال النّاسخة ، فأجازوا مع (ليس) أن يحذف الخبر ، لأنّ اسمها يجوز أن يأتي نكرة عامّة - قياساً على (لا) - ومنعوا حذف أخبار أخواتها[٢] ، وكالتّفريق بين (ما) النّافية وباقي أخواتها ، فـ (ما) لها الصّدارة في الجملة ، فلذلك منعوا تقديم الخبر عليها إذا نفيت بها (زال وأخواتها) وباقي حروف النّفي ليس لها الصّدارة ، فلذلك أجازوا تقديم الخبر عليهن إذا نفين (زال) وأخواتها[٥] ... والأمثلة كثيرة جداً .

الثّالث : ملاحظة خصائص الأدوات في التّركيب ، حيث ميّز الكسائيّ بين (إنْ) الدّاخلة على الأفعال فجعلها النّافية ؛ لأنّ النّفي يختصّ بالأفعال ، وبين الدّاخلة على الأسماء ، فجعلها المؤكّدة ؛ لأنّ التّوكيد يختصّ بالأسماء[٦].

الرّابع : ملاحظة الظّواهر الصّوتية ، والصّرفية ، وتأثيرها في النّطق ، حيث لاحظ بعض النّحاة سقوط ألف الاثنين صوتيًا (في النّطق) في نحو : « قاما الرّجلان » ، وبنى عليه امتناع إعراب (الرّجلان) مبتدأ مؤخّراً ، و (قاما) خبراً مقدمًا ، وأوجب تقديم (الرّجلان) إذ اعتبر أنّه هو المبتدأ . فسقوط الألف من النّطق يلبس على السّامع ، فلا يدري أنّ الفعل مسند إليه (الألف) بل يذهب الذّهن إلى أنّه مسند إلى الاسم الظّاهر[٧] .

---

(١) انظر ص : ١١٣ من هذا البحث .
(٢) انظر ص : ٤٢٥ من هذا البحث .
(٣) انظر ص : ٢٥٤ من هذا البحث .
(٤) انظر ص : ٣٣٣ من هذا البحث .
(٥) انظر ص : ٣٥٦ من هذا البحث .
(٦) انظر ص : ٦٥٧ من هذا البحث .
(٧) انظر ص : ٣٥٠ من هذا البحث .

القسم الثّـاني : سمات تتـّصل بالمنهج ، وإليك مقتطفات منها :

الأولى : تقديم السّماع على غيره من الأصول النّحويّـة ، ومن ذلك قصر جواز حذف مفعولي (ظنّ) وأخواتها على الأفعال التي سمع معها الحذف(١)، ومن ذلك إجازة تقديم الظّروف والأحوال والمجرورات على (إلاّ) وعواملهنّ ، والإعراض عن تقدير عوامل متقدّمة محذوفة (٢).

ومن ذلك إجازة تقديم الحال الظّرفي على عامله المعنوي(٣) .

الثّانية : التّفريق بين مستويات السّماع ، كالتّفريق بين مستوى الشّعر ، وغيره من كلام العرب ، فمن ذلك حذف لام الأمر من الفعل المضارع ، وبقاء جزمه ، فأجازوه في الشّعر لكثرة المسموع ، والتزامه بقواعد تضطرّ الشّاعر إلى ارتكاب بعض المخالفات التّركيبيّة ، ومنعوه في غيره من مستويات السّماع ، والتمسوا له توجيهات تخرجه عن حذف اللام ، وبقاء عملها(٤).

الثّالثة : الموازنة بين السّماع ، فما كثر السّماع فيه قدّم على غيره ممّا قلّ فيه ، فمن ذلك : ترجيح بقاء الضّم مع التّنوين في العلم على النّصب مع التّنوين ، وقدّم الفتح مع التّنوين في النّكرة المقصودة للسّبب السّابق(٥) .

ومن ذلك : ما كثر سماعه بخاصّيّة معيّنة ، قيس عليه ، وما سمع بالخاصّيّة نفسها ولكن بقِلّة ، أو بندرة حفظ ولم يقس عليه وذلك كتفريق المبرّد وأصحابه بين صيغ المبالغة ، فما كثر سماعه معملاً قيس عليه ، وما قلّ سماع إعماله حفظه ولم يقس عليه(٦) ، وقد يتنوّع السّماع - قرآن ، حديث ، شعر ... - .

الرّابعة : كثرة الشّواهد ، فمن ذلك منع الفرّاء العلم المؤنّث الثّلاثي إذا كان لمدينة من الصّرف ، حيث توفّر لديه شواهد قرآنية : ﴿ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٩] ، و ﴿ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ [يونس : ٨٧] ، و ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ ﴾ [يوسف : ٢١] ،

---

(١) انظر ص : ٤٧٤ من هذا البحث .
(٢) انظر ص : ٣٨١ من هذا البحث .
(٣) انظر ص : ٤٠٢ من هذا البحث .
(٤) انظر ص : ٤٨٧ من هذا البحث .
(٥) انظر ص : ١٧٠ من هذا البحث .
(٦) انظر ص : ١٣٨ من هذا البحث .

و ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾ [الزخرف : ٥١] ، فقد وردت (مصر) في جميع هذه المواضع ممنوعة الصّرف ، وهي علم على البلاد المعروفة[١] . كما اعتمد أيضًا على الشّعر ، وكلام العرب في ترجيح هذا الرّأي الذي ذهب إليه، كما أنّ ترجيحه صرف أعلام النّساء اعتماد على ما لا يحصى من الشّواهد الشّعرية الخارجة عن حدّ الضّرورة - كما سيأتي تفصيله -[٢] .

ومن ذلك إجازة ابن مالك نيابة (أل) عن الضّمير إذا كان في غير الصّلة ، لكثرة الشّواهد في ذلك وتنوعها : قرآن ، شعر ، نثر[٣] ، وكحذف الموصول الاسمي إذا علم . حيث توفّرت له شواهد قرآنية ، وحديثيّة ، وشعريّة[٤] ...

الخامسة : تقديم شواهد جديدة ، كتقديم شواهد قرآنية من القراءات كما في الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف مصدراً أو صفة عاملة ، والفاصل أحد المعمولات ، والمضاف إليه بعض المعمولات الأخرى[٥] . وكتقديم شواهد حديثية كما في ترجيح وصل الضّمير المنصوب الواقع خبراً لـ (كان)[٦] ...

السادسة : تعدد الأصول النّحوية المعتمد عليها ، كالجمع بين السّماع ، والقيّاس ، وهذا في مسائل كثيرة ، كالجمع بينهما في منع صرف ما ينصرف في الشّعر وفي الأعلام فقط[٧] ، وكإجازة حذف خبر (ليس) دون سائر أخواتها ، اعتماداً على السّماع والقياس[٨] ، وكالجمع بين القياس وقواعد التّوجيه في تعريف الضّمير العائد إلى نكرة جائزة التّنكير ، وتنكيره في النّكرة الواجبة التّنكير[٩] ، وفي إجازة الاقتصار على المفعول الأوّل وحذف الثّاني والثّالث اقتصاراً في باب (أعلم وأخواته)[١٠] ...

السّابعة : البعد عن التّكلّف ، كجعل متعلّق الجارّ والمجرور ، والظّرف المتّقدم على الموصول إذا كان (أل) صلتها حملاً على الظّاهر ، وبعداً عن تكلّف تقدير عامل[١١] .وكجعل(ما) دالة على غير العاقل كثيراً ، وعلى غيره من ذوي العلم قليلاً، خروجًا عن التأويلات البعيدة[١٢] . وكجعل

---

(١) انظر ص : ٢٥٤ من هذا البحث .
(٢) انظر ص : ٢٥٩ من هذا البحث .
(٣) انظر ص : ٥٢٥ من هذا البحث .
(٤) انظر ص : ٤٦٥ من هذا البحث .
(٥) انظر ص : ٥٠٢ من هذا البحث.
(٦) انظر ص : ٣٠٨ من هذا البحث.
(٧) انظر ص : ٢٧٤ من هذا البحث .
(٨) انظر ص : ٤٢٦ من هذا البحث .
(٩) انظر ص : ٢٩٤ من هذا البحث .
(١٠) انظر ص : ٤٨١ من هذا البحث .
(١١) انظر ص : ٣٢٥ من هذا البحث .
(١٢) انظر ص ٦٤٣ - ٦٤٤ من هذا البحث .

(سوى) ظرفًا كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، حملاً على الظّاهر ، وبُعْداً عن تكلّف التّخريج[١] .

الثامنة : التّخفيف ، وذلك كإجازة تسكين حرف الإعراب في الفعل المضارع المرفوع في الشّعر[٢] ، وكصرف الأعلام المؤنّثة الثّلاثية إذا كانت لنساء؛ لكثرته على الألسنة ، فالتزام منع الصّرف معها قد يشقّ على فئة من النّاس ، فروعي فيه جانب التّسامح بجعله ذا وجهين ، فأيّهما استعمل فهو صواب[٣] ، وهذه السّمة لها صلة بأصل آخر عند النّحاة ، وهو ما يسمّونه : كثرة الاستعمال . وهو أصل أباح استعمالات كثيرة في اللّغة وإن كان القياس يوجب خلافها .

* * *

القسم الثّالث : سمة تتّصل بالمذاهب :

وهي أنّ أصحاب الرّأي الوسط خليط من النّحاة ، على اختلاف انتماءاتهم البلديّة ، فمن أصحابه : البصْري ، والكوفي ، والبغدادي ، والشّامي ، والمصري ، والأندلسي ، والمغربي[٤] ...

* * *

* *

---

(١) انظر ص : ٦٧٧ من هذا البحث .
(٢) انظر ص : ١٥٠ من هذا البحث .
(٣) انظر ص : ٢٥٩ من هذا البحث .
(٤) انظر ص : ٧٩ من هذا البحث .

المبحث الثالث

الأصول النّحوية في الرأّي الوسط :

أولاً : السّماع .

ثانياً : القياس .

ثالثاً : الاستصحاب .

رابعاً : قواعد التوجيه .

أولاً - السّــــماع :

الرّأي الوسط كغيره من الآراء النّحويّة الأخرى اعتمد أصحابه على الأصول النّحويّة المعروفة: السّماع ، القياس ، الاستصحاب ، قواعد التّوجيه، وذلك لإرساء دعائمه ، والاحتجاج له ، أو ترجيحه على غيره من الآراء ...

وإتمامًا للفائدة يحسن أن نقف عند بعض الملحوظات التي رأيتها من خلال المسائل المدروسة ، والتي تمسّ الأصول النّحويّة ، وأوّل هذه الأصول :

السّماع :

السّماع هو الأصل الأوّل ، والأقوى من أصول الاستدلال التي بنى عليها النّحاة قواعدهم ، ويمكن تعريفه بـ : « ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ؛ فشمل : كلام اللّه تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيّه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمانه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظمًا ، ونثراً ، عن مسلم ، أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثّبوت »[١] .

ومصادر السّماع في الرأي الوسط هي المصادر التي ذكرها السّيوطي في التّعريف السّابق ، إذ شمل القرآن الكريم بقراءاته ، والحديث الشّريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً . وسيأتي تفصيل الحديث عن تلك المصادر في مبحث الشّواهد[٢] .

وكان اعتماد أصحاب الرّأي الوسط على السّماع على ضربين ، إمّا مفرداً ، أي جعلوه الدّليل على القاعدة وحده ، فلا يضيفون إليه غيره من أصول الاستدلال ، وهو إمّا قرآن ، أو حديث ، أو شعر ، أو نثر ، والكثير جمع أكثر من مصدر .. وإمّا مركبًا ، أي يضيفون إليه أصلاً ، أو أصلين من أصول الاستدلال المعروفة . وإليك إحصائية تبيّن كلّ نوع :

أوّلاً:السّماع وحده، اعتمدوا عليه في اثنتين وعشرين مسألة، وهي:

١ - القياس على فُعال[٣] .

٢ - منع صرف المنقول من الفعل ، وإن كان خاليًا من الزّوائد ، وكان له

---

(١) الاقتراح : ٤٨ .

(٢) ص : ٤٨ من هذا البحث . (٣) ص : ٢٢٢ من هذا البحث .

مثال في الأسماء .

٣ - صرف العلم المؤنّث ساكن الوسط إذا كان للنّساء فقط ، ومنعه إن كان لبلدة مؤنّثًا .

٤ - جواز تثنية وجمع مختلفي المعنى إذا اتّحدا في المعنى الموجب للتّسمية .

٥ - جواز تسكين حرف الإعراب في الشّعر .

٦ - وقوع (ما) على غير العقلاء غالبًا ، وعلى ذوي العلم قليلاً .

٧ - جواز مجيء الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسميّة مقرونة بالواو .

٨ - جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين إذا وجدت القرينة .

٩ - زيادة (كان) بلفظ الماضي فقط .

١٠- نفي الماضي من (كاد) إثبات ، ونفي المضارع نفي .

١١- تلازم (سوى) الظّرفيّة كثيراً وتخرج عنها قليلاً .

١٢- جواز تقديم المستثنى أوّل الكلام إذا تقدّم عليه حرف نفي .

١٣- جواز استثناء النّصف فما دون .

١٤- منع استثناء العدد إذا كان عقداً .

١٥- تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى عامله إن كان العامل متصرّفًا .

١٦- الإضافة تكون على معنى اللام ، وفي ومن .

١٧- حذف لام الأمر من الفعل المضارع المجزوم في الشّعر .

١٨- نعت فاعل نِعْمَ وبئْسَ إذا أوّل بالجامع لأكمل الخصال .

١٩- الجمع بين التّمييز والفاعل الظّاهر إذا أفاد فائدة جديدة .

٢٠- إعمال المصغّر تصغيراً لازمًا .

٢١- توكيد النّكرة إذا كانت محدودة .

٢٢- فصل الضّمير المحصور بـ (إنّما)[١] .

---

(١) انظر على سبيل المثال من هذا البحث : ٢٥٤ ، ٦٢٦ ، ١٤٧ ، ٦٤١ ، ٥٣٥ ، ٣٤٢ ، ٤٢٨ ، ٦٦٣ ، ٦٧٦ ، ٣٧٢ .

ثانيًا : السّماع مع غيره :

أ - السّماع مع القياس : وقد اعتمدوا عليهما في تسع مسائل ، وهي :

١ - (سحر) معربة غير مصروفة .

٢ - جواز منع صرف ما ينصرف في الضّرورة ، وفي الأعلام .

٣ - جواز نيابة (أل) عن الضّمير في غير الصّلة .

٤ - جواز تقديم معمول الصّلة إذا كان الموصول (أل) .

٥ - حذف الموصول الاسمي إذا علم .

٦ - حذف خبر ليس .

٧ - وقوع الفاعل ونائبه جملة إذا كان الفعل قلبيًا ، وقد علّق عن العمل.

٨ - تقديم الحال أوّل الجملة إذا كانت ظرفيّة .

٩ - توسيط الحال بين العامل الظّرفي والمبتدأ إذا كانت ظرفيّة ، أو كانت من مضمر مرفوع [١].

ب - السّماع مع الاستصحاب: وقد اعتمدوا عليهما في مسألتين، هما:

١ - وقوع (من) نكرة موصوفة إذا وقعت في محلّ يختصّ بالنّكرات[٢].

٢ - إعمال بعض صيغ المبالغة دون بعض .

جـ - السّماع مع قواعد التّوجيه : وقد اعتمدوا عليهما في إحدى عشرة مسألة ، وهي :

١ - تقديم خبر (زال) وأخواتها عليهن ، وعلى النّافي إذا كان النّافي غير (ما) .

٢ - دخول اللام على معمول الخبر المتوسّط إن لم تدخل على الخبر .

٣ - العطف على اسم (إنّ) بالرّفع قبل مجيء الخبر .

٤ - حذف مفعول (ظنّ) وأخواتها اقتصاراً في بعض الأفعال دون بعض، وفي المسموع فقط .

٥ - بقاء الضّمة مع العلم ، والفتحة مع النّكرة المقصودة منوّنين في الضّرورة .

٦ - تقديم المعمول وتأخيره إذا كان ظرفيّاً على (إلاّ) .

٧ - تقديم معمول المضاف إلى (غير) إذا كان ظرفيّاً[٣] .

---

(١) انظر على سبيل المثال من هذا البحث : ٢٧٤ ، ٥٢٤ ، ٣٣٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال من هذا البحث : ٦٤٩ ، ١٣٨ .

(٣) انظر على سبيل المثال من هذا البحث : ٣٥٦ ، ٤٣٦ ، ٥٦٦ .

٨ - جواز الفصل بين المتضايفين إذا كان الفاصل غير أجنبي .
٩ - تقديم جواب الشّرط على أداته إن كان الشّرط ماضيًا .
١٠- (الفاء) تكون للتّرتيب إلاّ في الأماكن والمطر .
١١- إعادة الجارّ مع (حتّى) إن لم تتعيّن (حتى) للعطف .

د - السّماع مع القياس مع الاستصحاب : وذلك في مسألة واحدة ، وهي :

-وصل الضّمير في باب (كان) أرجح ، وفصله في باب (ظنّ) أرجح.

ويمكن تقسيم السّماع عند أصحاب الرّأي الوسط إلى قسمين :

سماع مطّرد ، وسماع غير مطّرد .

فالأول : يتمثّل في القرآن الكريم وكلام العرب الذي لم يأتِ ما يخالفه ، ومن المسائل التي اعتمدوا فيها على سماع مطّرد :

١ - سماع (سحر) معربة غير مصروفة .
٢ - سماع نيابة (أل) عن الضّمير في غير الصّلة .
٣ - سماع تقديم معمول الصّلة إذا كان الموصول (أل) .
٤ - سماع حذف الموصول الاسمي إذا علم .
٥ - سماع القياس على (فُعال)[1] .

والثّاني يتمثّل في بعض القراءات القرآنية ، وفي بعض كلام العرب الذي ورد بأكثر من وجه ، أي ورد ما يخالفه ، ومن المسائل التي اعتمدوا فيها على سماع غير مطّرد :

١ - سماع الفصل بين المتضايفين ، إذا كان الفاصل غير أجنبي .
٢ - سماع خروج (سوى) عن الظّرفيّة .
٣ - سماع زيادة (كان) بلفظ الماضي .
٤ - سماع منع صرف ما ينصرف في الضّرورة .
٥ - سماع تسكين حرف الإعراب في الشّعر .
٦ - سماع بقاء الضّمة مع العلم المنوّن ، وبقاء الفتحة مع النّكرة المقصودة المنوّنة[2] .

---

(١) انظر على سبيل المثال من هذا البحث : ٢٢٥ ، ٥٢٤ ، ٣٣٣ ، ٤٦٣ ، ٢٢٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال من هذا البحث : ٥٠٢ ، ٦٧٦ ، ٤٢٨ ، ٢٦٤ ، ١٤٧ .

ثانياً - القيـــــاس :

القياس هو : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[١] .

فهو الأصل الثّاني من أصول الاستدلال في النّحو بعد السّماع ، فبه نحصل على الصّور المولّدة من الصّورة الأصليّة التي ثبتت بالسّماع ، ولذلك قال السّيوطي بعد التّعريف السّابق : « هو معظم أدلة النّحو ، والمعوّل في غالب مسائله عليه »[٢] . وكما اعتمد أصحاب الرّأي الوسط على السّماع اعتمدوا على القياس ، إمّا مفرداً ، وإمّا مع غيره .

أمّا اعتمادهم عليه مفرداً فكان في ثمان مسائل ، وهي :

١ - جواز اتّصال الضّميرين المختلفي الرّتبة إذا كان أحدهما ضمير جمع أو تثنية .

٢ - منع تقديم خبر (ليس) و (دام) على اسميهما .

٣ - إعمال (كأنْ) المخفّفة في المضمر فقط .

٤ - جواز نصب الفعل بعد اسم فعل الأمر المشتقّ .

٥ - جواز نصب الفعل بعد ما فيه رائحة الفعل .

٦ - الجزم بـ (كيف) إذا اقترنت بـ (ما) .

٧ - جواز العطف على الضّمير المتّصل المجرور إن أكّد الضّمير .

٨ - تنكير الضّمير العائد إلى واجب التّنكير ، وتعريف العائد إلى واجب[٣] التّعريف .

كما اعتمدوا عليه مع قواعد التّوجيه في مسألة واحدة ، وهي :

١ - حذف المفعول الثّاني والثّالث في باب (ظنّ) ، والاقتصار على الأوّل[٤] .

وقد سبق في المبحث السّابق الحديث عن اعتمادهم على السّماع مع القياس وكان في تسع مسائل ، مضى ذكرها .

---

(١) الاغراب في جدل الاعراب : ٤٥ .

(٢) الاقتراح : ٩٤ .

(٣) انظر المسائل السابقة في الصفحات التالية من هذا البحث : ٣٠٠ ، ٣٦٧ ، ١٠٥ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١١٣ ، ٤٥٦ ، ٢٨٨ .

(٤) انظر ص : ٤٧٤ من هذا البحث .

أنواع القياس :

من المعروف أنّ للقياس في استعمالات علماء العربيّة ؛ مستويين ، هما :

الأوّل : قياس العرب [١]: وهو ما ينسبه النّحاة إلى أهل اللُّغة من أنّهم كانوا يحملون بعض الكلم على بعض ، كقولهم : إنّ الفعل المضارع إنما أعرب حملاً (قياسًا) على اسم الفاعل ، لأنّه شابه الاسم من عدّة وجوه ، كالتّخصيص بعد الشّياع ، ودخول لام الابتداء عليه واحتماله عدّة معان لا يتبيّن المراد منها إلاّ بالإعراب ، وغير ذلك[٢] .

الثّاني : القياس اللّغوي[٣] : وهو حمل كلامنا على كلام العرب ، وهو بهذا يُعد مصدراً من مصادر إنماء اللّغة وإثرائها ، وهو نوعان :

الأوّل : القياس الأصلي . والثّاني : قياس التّمثيل أو (النّظري) .

فالأوّل – وهو الأصلي – : يشترط فيه اتّحاد المحمول والمحمول عليه ، فيلحق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت له بالاستقراء [٤].

والثّاني-وهو التّمثيل-: فيختلف فيه المحمول والمحمول عليه في النّوع ، وتكون بينهما مشابهة من بعض الوجوه[٥] .

الرّأي الوسط وأقسام القياس اللغوي :

يلحظ من اعتماد أصحاب الرّأي الوسط على القياس غلبة قياس التّمثيل على القياس الأصلي ، فغالب ما قاسوه كان من قياس التمثيل ، أمّا الأصلي فقليل ، وإليك بعض الأمثلة :

أولاً : قياس التّمثيل :

١ – في الإعمال :

أ – أعمل الفراء (كيف) عمل (إنْ) الشّرطيّة إذا اقترنت بـ (ما)

---

(١) القياس في اللّغة العربية : ٢٥ .

(٢) أسرار العربيّة : ٢٥ – ٢٧ .

(٣) القياس في اللّغة العربيّة : ٢٧ .

(٤) دّراسات في العربيّة : ٢٨ ، وانظر القياس في اللغة العربيّة : ٢٧ .

(٥) القياس في اللّغة العربيّة : ٧٤ .

قياسًا على باقي أخواتها من أدوات الاستفهام ، يقول الفراء : « إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما) مثل قوله : أينما ، ومتى ما ، وأينما ، وحيثما ، وكيف ما ، و ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ [البقرة: ١١٠] كانت جزاءً ، ولم تكن استفهامًا ، فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام ، وجاز فيها الجزاء ، فإذا كانت جزاء جزمت الفعلين ، الفعل الذي مع أينما وأخواتها ، وجوابه ، تقول : ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٤٨] »[١] .

ب - إعمال (كأنْ) قياسًا على (أنْ) يقول سيبويه موضّحًا تلك العلاقة بين (كأنْ) و (أنْ) : « وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى (أنْ) فلما اضطررت إلى التّخفيف فلم تضمر لم يغيّر ذلك أن تنصب بها ، كما أنّك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله »[٢] .

هذا النّصّ يشتمل على قياسين ، كليهما من قياس التّمثيل ، فالأوّل : إعمال (كأنْ) في المضمر قياسًا على إعمال (أنْ) ؛ لأنّها هي حذفت منه كاف التّشبيه . والثّاني قياس : (أنْ) التي حذفت منها كاف التّشبيه على الفعل الذي تحذف منه بعض حروفه فلا يؤثّر ذلك الحذف على إعماله ، فكذلك (أنْ) إذا حذف منها حرف لم يؤثّر ذلك الحذف على إعمالها ، ولكنّه يقلّ ، فلا تعمل إلاّ في المضمر .

٣ - في الحذف :

أجاز ابن السّراج حذف المفعولين الثّاني والثّالث من مفاعيل (أعلم) اقتصاراً على الأوّل ، قياسًا على جواز حذف المفعول والاقتصار على الفاعل ، يقول ابن السّراج : « والذي عندي أن المفعول الأوّل يجوز أن تقتصر عليه كما كان يجوز أن تقتصر على الفاعل بغير مفعول »[٣] .

---

(١) معاني القرآن : ٨٥/١ .

(٢) الكتاب : ١٦٤/٣ .

(٣) الأصول : ٢٨٥/٢ .

٣ – في التّقديم والتّأخير :

أجاز ابن الحاجب تقديم معمول الصّلة على الموصول إذا كان الموصول (أل) باعتبار (أل) كجزء من الكلمة ، يقول مبيّنًا ذلك : « والفرق عندنا أنّ الألف واللام لـمّا كانت صورتها صورة الحرف المنزّل جزءاً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي تمنع التّقدم ، ففرّق بينها وبين الموصولات لذلك كما فرّق بينها بالاتفاق في جعل هذه الصّلة اسم فاعل أو مفعول ؛ لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ، ولذلك لم توصل بجملة اسميّة لتعذّر ذلك فيها ، وهذا واضح ، ولا حاجة إلى التّعسف »[١] .

٤ – في الضّمائر :

أجاز الكوفيّون اتصال الضّميرين المختلفي الرّتبة مع تقديم غير الأخصّ إذا كان الضّميران مثنّيين أو مجموعين ، وقد بيّن سيبويه وجه إجازة ذلك فقال : « أمّا قول النّحويين : أعطاهوك ، وأعطاهوني ، فإنّما هو شيء قاسوه ، لم تتكلّم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلّم به كان هيّنًا »[٢] .

قاس النّحويون هذا على وصلهما مع تقديم الأخصّ ، يستوي في ذلك ما كان فيه الضّميران مفردين ، وما كانا فيه غير مفردين .

ثانيًا : القياس الأصلي :

كما ذكرت سابقًا استعمال القياس الأصلي في الرّأي الوسط قليل جداً ، وممّا يمكن أن يكون منه، ترجيح اتصال الضّمير في باب (كان) على انفصاله، وترجيح انفصاله في باب (ظنّ) على اتصاله ، يقول ابن مالك مبيّنًا هذا القياس : « وإذا كان الضّمير كـ (ها) (خلتكه) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى ؛ لأنّه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ١/١٥٢ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٦٤ .

من الفعل منصوب آخر ، بخلاف (هاء) (كنته) فإنّه خبر مبتدأ في الأصل ولكنّه شبيه بـ (ها) (ضربته) في أنّه لم يحجزه إلاّ ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأنّ الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألاّ ينفصل كما لا ينفصل (ها) (ضربته) إلاّ أنّه أجيز الانفصال مرجوحًا لا راجحًا . خلافًا لسيبويه ، ومن تبعه »[1] .

فيلحظ اتّحاد المحمول وهو (هاء) (كُنته) والمحمول عليه ، وهو (هاء) (ضربته) ، وهذا شرط القياس الأصلي .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

(١) شرح التسهيل : ١/١٥٤ - ١٥٥ .

ثالثـًا - الاستصحاب :

عـرّفـه ابن الأنبـاري بقـولـه : هو إبقـاء حال اللفظ على مـا يسـتـحـقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل[١] .

وقد اعتمد عليه أصحاب الرّأي الوسط ، كما اعتمدوا على غيره ، ولكن اعتـمادهم عليـه قليل جداً بالنّظر إلى غيره من الأصول إذ اعتمدوا عليه مفرداً في مسألة واحدة فقط ، وهي :

منع صرف ما بقي فيه علتان بعد دخول(أل) عليه، أو بعد إضافته[٢] .

واعتمدوا عليه مع غيره في مسألتين ، هما :

١ - وصل الضّمير المنصوب في باب (كان) أرجح من فصله ، وفصله في باب (ظنّ) أرجح من وصله .

٢ - منع تقديم خبر (كـان) وأخواتها على الاسم إذا كان الخبر جـملة فعلية رافعة ضمير الاسم [٣].

وهذه القلّة مصداق لما ذكره ابن الأنباري من أن الاستصحاب من أضعف الأدلّة ، فلا يتمسّك به ما وجد غيره[٤] .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ ، وانظر الاقتراح : ١٧٢ .

(٢) انظر من هذا البحث ص : ٢٠٦ .

(٣) انظر من هذا البحث ص : ٣٠٧ ، ٣٦١ .

(٤) لمع لأدلة : ١٤٢ ، وانظر الاقتراح : ١٧٤ .

رابعًا - قواعـــد التّـوجيـــه :

قواعـد التّوجيـه هي : « تلك الضّوابط المنهجيّة التي وضعـها النّحاة ؛ ليلتزموا بها عند النّظر في المادّة اللغويّة (سماعًا كانت أم استصحابًا ، أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم ، كالعدول ، والرّد ، والحمل ، والاستعمال ، والكثرة ، والقلّة ، والقوّة ، والضّعف ، والأولى ، والتمسّك بالظّاهر ، والتّعريف والتّنكير ، والنّقل ، والأصالة ، والزّيادة ، والاختصاص ، والافتقار ، والاستغناء ... »[١] .

وتأتي قواعد التّوجيه في المرتبة الثّانية بعد السّماع في اعتماد أصحاب الرّأي الوسط عليها ، في وضع القاعدة ، أو الاحتجاج لها ، أو ترجيح وجه على آخر ... وقد بلغ عدد المسائل التي اعتمد فيها أصحاب الرّأي الوسط على قواعد التّوجيه خمس عشرة مسألة ، وهي :

١ - وقوع الحال السّادة مسدّ الخبر جملة فعليّة غير مضارعيّة .

٢ - تقديم الخبر إذا كان جملة فعليّة أسند فعلها إلى واو الجماعة .

٣ - تعدد الخبر إذا أدّى مجموع الخبرين معنى واحداً ، أو كانا من نوع واحد .

٤ - تكون (إنْ) مخفّفة مؤكّدة إذا وليها اسم ، ونافية إذا وليها فعل.

٥- فتح العلم مع تنوينه، وضم النّكرة المقصودة مع تنوينها في الضّرورة.

٦ - إضمار عامل المفعول المطلق المقصود به التّأكيد ، وإعمال الظّاهر في النوعي .

٧ - تعريف الحال إن كان فيها معنى الشّرط .

٨ - تقديم الحال على صاحبها المجرور إن كانت الحال جملة فعليّة .

٩ - تقديم الحال على عاملها المتصرف الخالي من الموانع إذا كانت من مضمر ، أو كانت فعلاً .

---

(١) الأصول للدكتور : تمام حسّان : ٢٠٩ .

١٠- مجيء تمييز (كم) الاستفهاميّة جمعًا إن كان الاستفهام عن الجماعات .

١١- جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة إذا جرت (كم) .

١٢- الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها الظّاهر إن كان الفاصل معمولاً للفاعل ، أو كان للتّبيين .

١٣- إعمال المصدر المضمر في المعمول الظّرفي .

١٤- إعمال بعض أسماء المصادر المأخوذة من حدث لغيرها دون بعض .

١٥- إعمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل) إذا كان بمعنى الماضي[١] .

* * *

* *

---

(١) انظر على سبيل المثال من هذا البحث : ٥٨٤ ، ١٨٧ ، ٥١١ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٣٢ .

المبحث الرّابع

الشّواهد في الرّأي الوسط :

أولاً : القرآن الكريم بقراءاته .

ثانياً : الحديث الشّريف .

ثالثاً : كلام العرب نثراً ونظماً .

تتّصل الشّواهد بالأصول ، وبخاصّة السّماع اتّصالاً وثيقًا ، فهي مادّة السّماع ، وأصحاب الرّأي الوسط اعتمدوا عليها في تثبيت قواعدهم ، والشّواهد التي احتكموا إليها شملت مصادر السّماع كلّها ، وهي:

١ : القرآن الكريم بقراءاته .

٢ : الحديث الشّريف .

٣ : كلام العرب نثراً ونظمًا.

وإليك الآن تفصيل الحديث عن كل واحد منها .

* * *

* *

أوّلاً : القرآن الكريم بقراءاته :

من البدهي أنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللّغة والنّحو ، ولذلك لم يختلف أحد من النّحاة في الأخذ به ، وجعله أصلاً تُبنى عليه القواعد ، ولذلك نرى أصحاب الرّأي الوسط يعتمدون عليه كثيراً وعلى قراءاته المختلفة في وضع القواعد . وجاء استشهادهم بالقرآن الكريم على ثلاثة أوجه :

أ - القرآن منفرداً :

يلحظ المتتبّع لمسائل الرّأي الوسط أنّ ثمّة مسائل لا شاهد فيها إلاّ القرآن ، فلا يشاركه مصدر آخر من مصادر السّماع في وضع القاعدة ، أو الاحتجاج لها ، وكان ذلك في أربع مسائل ، وهي :

١ - استثناء النّصف فأكثر .

٢ - رتبة منصوبات العامل مع إلاّ .

٣ - نفي ماضي (كاد) إثبات ، ونفي مضارعها نفي .

٤ - وقوع (ما) على غير العقلاء كثيراً ، وعلى ذوي العلم قليلاً .

وجميع شواهد هذه المسائل - وعددها ستّ عشرة آية - قراءات متواترة ،

مجمع عليها ، لم يطعن فيها أحد . وهذه الآيات هي :

١- ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا... بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]

٢- ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾. [البقرة: ٢٧٥].

٣- ﴿ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾. [الأحزاب : ٥٣]

٤- ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾. [البقرة: ٢١٣].

٥- ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾ هود : ٢٧].

٦- ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ . [النور : ٤٠] .

٧- ﴿ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾ إبراهيم : ١٧] .

٨- ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ . [البقرة : ٧١] .

٩- ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ . [ص : ٧٥] .

١٠- ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم ﴾ . [النساء : ٣] .

١١- ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ . [النساء: ٣].

١٢- ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ . [النحل : ٦٢] .

١٣- ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ . [الكافرون : ٣ ، ٥] .

١٤- ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ . [آل عمران : ٣٥] .

١٥- ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . [المزمّل : ٢] .

١٦- ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ .[الحجر : ٤٢].

٢ - القرآن مع كلام العرب نثراً وشعراً :

وهذا في ثلاث عشرة مسألة ، وهي :

١- تقديم معمول المضاف إلى (غير) النّافية عليها إذا كان ظرفيّاً .

٢- تقديم الحال إذا كانت ظرفيّة أوّل الجملة وكان عاملها ظرفيّاً.

٣- مجيء الفاعل ونائبهُ جملة إذا كان الفعل قلبيّاً معلّقاً ، أو كانت الجملة مؤوّلة .

٤- وقوع (من) نكرة موصوفة إذا وقعت في محلّ يختصّ بالنّكرات .

٥- تقديم معمول الصّلة إذا كان الموصول (أل) .

٦- نيابة (أل) عن الضّمير في غير الصّلة .
٧- جواز فصل الضّمير إذا حصر بـ (إنّما) .
٨-صرف العلم المؤنّث ساكن الوسط إذا كان للنّساء ومنعه إن كان لبلدة مؤنّثًا.
٩- زيادة (كان) فقط بالشّروط المذكورة .
١٠- جواز العطف بالرّفع على اسم (إنّ) إذا خفي إعرابه .
١١- جواز حذف مفعولى (ظنّ) وأخواتها اقتصاراً في أفعال الشّك دون اليقين .
١٢- قياس (فُعال) دون مفعل .
١٣- توسيط الحال بين العامل الظّرفي، والمبتدأ إذا كانت ظرفيّة، أو كانت من مضمر مرفوع .

٣ - القرآن مع الحديث والشّعر :

وجاء في خمس مسائل ، وهي :
١- الفصل بين المتضايفين إذا كان الفاصل غير أجنبي .
٢- مجيء الإضافة بمعنى اللام ، ومن ، وفي .
٣- منع الاستثناء من الأعداد إن كان المستثنى عقداً ، والجواز إن كان المستثنى غير عقد .
٤- تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا نكرتين ، أو معرفتين متساويتين ، وكانت هناك قرينة .
٥- حذف الموصول الاسمي إذا علم .

وجميع شواهد الرّأي الوسط القرآنيّة من قراءات سبعيّة متواترة مجمع عليها ، ولم يعترض عليها أحد من النّحاة ، إلاّ ثلاث قراءات وهي :
١- قراءة ابن عامر - رضي الله عنه -: ﴿قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ .
٢-﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِ ﴾ .
٣-﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ .

وسيأتي الحديث عن اعتراض بعض النّحاة على تلك القراءات ، ولا بأس بإيجاز بعضه هنا ، مُقْتَصَراً على القراءتين الأولَيين للتّمثيل فقط ..

ذهب البصريّون والفرّاء من الكوفيّين إلى امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا إلاّ في ضرورة الشّعر ، ولذلك هاجموا قراءة ابن عامر -رضي الله عنه- : ﴿ قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ ، وقراءة بعض السّلف : ﴿ فلا تحسبنَّ الله مخلف وعدَه رسلِه ﴾ ، يقول الفرّاء عند تعرّضه للآيتين : « وليس قول من قال : ﴿ مخلفَ وعدَه رسلِه ﴾ ، و ﴿ زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ ؛ بشيء »[١]

ولاحظ تعبيره بـ « قول من قال » فهو يوحي بأنّهما ليستا قراءتين ، بل خطأ وقع فيه من رويت عنهم تلك القراءتان ، وقد صرّح أبو جعفر النّحاس بما يفهم من كلام الفرّاء فقال : « فأمّا ما حكاه أبو عبيدة عن ابن عامر وأهل الشّام ؛ فلا يجوز في كلام ولا شعر ، وإنّما أجاز النّحويّون التّفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشّعر بالظّرف ؛ لأنّه لا يفصل ، فأمّا بالأسماء غير الظّروف فلحن »[٢].

أمّا أبو علي الفارسي فقد جعل ذلك قبيحًا قليلاً ، وإنّما يجوز في الشّعر بالظّرف دون غيره [٣].

وغالى الزّمخشري وأربى على سابقيه في ردّ القراءتين السّابقتين ، فجعل الفصل بين المضاف والمضاف إليه في مكان الضّرورة - الذي هو الشّعر - سمجًا مردوداً ، فكيف في الكلام المنثور[٤] ؟ !! ومن ثمّ زعم أبو البركات الأنباري أنّ هذه القراءة وهمٌ من القاريء ، دخل عليه من خطّ المصحف الشّامي

---

(١) معاني القرآن : ٢/٨١ .

(٢) اعراب القرآن : ٢/٩٨ .

(٣) الحجة : ٢/٤٥٤ .

(٤) الكشاف : ٢/٢٤٢ .

حيث كتبت فيه (شركاؤهم) بالياء [١] .

ولم يكتفِ النّحاة بهذا بل قال قائلهم - وهو الرّضي - ذاهبًا أبعد من أصحابه : إنّه لا يسلّم تواتر القراءات السّبع ، وإنّ قراءة ابن عامر ليست بذاك [٢] .

هذه بعض المقتطفات من مزاعم أصحاب هذا المذهب ، وقد احتجّ ابن مالك بهذه القراءة ، ودافع عنها ، وبيّن أنّ قياس النّحو يجيزها ؛ « وذلك أنّها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسّن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة ، فإنّه بذلك صالح ؛ لعدم الاعتداد به .

الثّاني : كونه غير أجنبي ؛ لتعلّقه بالمضاف .

الثّالث : كونه مقدّر التّأخير من أجل المضاف إليه ، مقدّر التّقدّم بمقتضى الفاعليّة المعنويّة ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه ، لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنّهم قد فصلوا في الشّعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزيّة ، فحكم بجوازه » [٣] .

وثمّت أمران آخران ، وهما :

١ - صحّة سند هذه القراءة .

٢ - موافقة خطّ المصحف .

فالقراءة سنّة متّبعة [٤] ينقلها القاريء كما سمعها عن سلفه ، وعبدالله ابن عامر - رضي الله عنه ! - روى عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه ! - عن رسول الله ﷺ ، فسند هذه القراءة قويٌّ جداً . والقراءات السّبع ، بل

---

(١) الانصاف : ٤٣٦/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٢٦١/٢ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٧٧/٣ .

(٤) الاتقان : ٧٥/١ .

العشر ، متواترات نقلها الخلف عن السّلف عن رسول الله ﷺ ، يقول الدّاني : « وأئمّة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة والأقيس في العربيّة بل على الأثبت في الأثر ، والأصحّ في النّقل ، وإذا ثبتت الرّواية لم يردّها قياس عربيّة ، ولا فشوّ لغة ؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها .. »[1] . وقد بيّن البيهقي معنى « سنّة متّبعة » فقال فيما نقل عنه السّيوطي : « أراد : أن اتباع من قبلنا في الحروف سنّة متّبعة ، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة ، وإنْ كان غير ذلك سائغًا في اللّغة ، أو أظهر منها »[2] .

وقد بيّن ابن الجزري شروط القراءة المتواترة التي لا يصحّ ردّها فقال : «كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصّحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن ووجب على النّاس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السّبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ... وقولنا في الضّابط : ولو بوجه ، نريد به وجهًا من وجوه النّحو ، سواء كان أفصح أم فصيحًا ، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضرّ مثله إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصّحيح إذ هو الأصل الأعظم ، والركن الأقوم ، ...فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النّحو ، أو كثير منهم ، ولم يعتبر ، إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها ، كإسكان ﴿ بارئْكم ﴾ ، و ﴿ يأمرْكم ﴾ ... ، وخفض ﴿ الأرحامِ ﴾ ، ونصب ﴿ ليجزى قومًا ﴾ ، والفصل بين المضافين في الأنعام »[3] . يقصد قراءة ابن عامر -رضي الله عنه !- : ﴿ قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ .

---

(١) الاتقان : ٧٥/١ .

(٢) السّابق .

(٣) النشر : ٩/١ ، ١٠ ، وانظر منجد المقرئين للجزري : ١٥ ، ١٦ ، الاتقان : ٧٥/١ .

والقراءة مبناها على السّماعْ يقول الدّمياطي عند تعريفه للقراءة : « علم يعرف منه اتّفاق النّاقلين لكتاب اللّه تعالى واختلافهم في الحذف ، والإثبات ، والتّحريك ، والتّسكين ، والفصل ، والوصل ، وغير ذلك من هيئة النّطق ، والإبدال ، وغير ذلك من حيث السّماع »[١] .

من هنا نعلم مدى الخطأ الذي ارتكبه أولئك النّحاة الذين أنكروا قراءة ابن عامر ، أو وهّنوها ، أو رموها باللّحن ، كما نعلم مدى الشّطط الذي ركبه الرضي حين زعم أنّ القراءات غير متواترة ، وما يحمله هذا الزّعم من الجرأة على كتاب اللّه تعالى ، فقراءة ابن عامر توفّر لها شرائط القراءة الصّحيحة المتواترة ، وهي صحّة السّند ، وموافقة وجه من العربيّة ، وموافقة خطّ المصحف ، فإنكارها تجنٍ واضح يجب أن ينزّه المرء نفسه عنه ، وكأنّي بابن الجزري يقصد الرّضي وأضرابه حين قال : « وليحذر القاريء الإقراء بما يحسن في رأيه دون النّقل ، أو وجه إعراب ، أو لغة دون رواية »[٢] .

* * *

* *

(١) اتحاف فضلاء البشر : ٥ .

(٢) منجد المقرئين : ٣ .

ثانيـًا : الحديث الشّريف :

اعـتـمـد أصـحـاب الرّأي الوسط على الحـديث في تقـعـيـد قـواعـدهم ، والاحتجاج لها ، ولم يهملوه كما فعل بعض متأخري النّحاة ، كابن الضائع ، وأبي حيّان ، ومن حذا حذوهما ، وسنتعرض لقضيّة الاحتجاج بالحديث بإيجاز بعدُ .

وقـد بلغ عـددُ الأحـاديث التي احتجّ بهـا أصـحـاب الرّأي الوسـط ؛ ثلاثةَ عشر حديثًا ، منها خمسةُ أحاديث مضى ذكر مواضعها ، ومنها أربعة أحاديث كانت شاهداً على وضع القاعدة بجانب الشّعر والنّثر ، وذلك في ثلاث مسائل، وهي :

١ - توكيد النّكرة إذا كانت محدودة .

٢ - خروج (سوى) عن الظّرفيّة قليلاً .

٣ - تقـديم الخبر على المبتدأ إذا كـانا نكرتين أو مـعرفـتين متسـاويتين ووجدت قرينة تميّز أحدهما عن الآخر .

ومنها أربعة أحاديث كانت بجانب الشّعر ، وذلك في مسألتين ، وهما :

١ - مجيء الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسميّة مقرونة بالواو .

٢ - وصل الضّمـيـر المنصـوب الذي هو خبر في الأصل في باب (كـان) أرجح ، والفصل في باب (ظنّ) أرجح .

وإليك طائفة من تلك الأحاديث التي استشهدوا[1] بها :

١ - قـال المصطفى ﷺ : « دعـوت ربّي ألاّ يسلّط على أمـتّي عـدواً من سوى أنفسهم » .

٢ - وقولـه - عليه الصلاة والسّلام ! - : « ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشّعرة البيضاء في جلد الثّور الأسود ... » .

٣ - وقوله ﷺ : « أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد » .

---

(١) تخريج هذه الأحاديث سيأتي في مواضعها من الفصول .

٤ - وقوله ﷺ : « إن يكنه فلن تسلّط عليه ، وألاّ يكنه فلا خير لك في قتله » .

٥ - وقوله ﷺ : « إيّاك أن تكونيها يا حميراء » .

٦ - وقوله - عليه الصلاة والسلام ! - : « مسكين ، مسكين ، مسكين رجل لا زوجة له ، مسكينةٌ ، مسكينةٌ ، مسكينةٌ امرأة لا زوج لها » .

موقف بعض النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف :

المتَتبّع لكتب الأقدمين ، أو لأكثرها يلحظ خلّوها من دعوى منع الاحتجاج بالحديث الشّريف ، بل ويجد الحديث الشّريف فيها محتجًا به ، وإن كان من القلّة بالنّظر إلى غيره من مصادر السّماع الأخرى كالقرآن والشّعر . أمّا الحديث ومنثور العرب فيتّسمان بالقلّة الواضحة ، ولكن لم يقل أحد منهم إنّ الحديث أو منثور العرب لا يحتجّ به لمجرد قلّة ورودهما في كتب النّحاة .

ولعل بدايات نسج خيوط هذه الدّعوى الظّالمة كانت على يد ابن الضّائع ثم تولّى كبرها تلميذه أبو حيّان الأندلسي ، وتابعهما السّيوطي ...

ابتدع ابن الضّائع هذه الدعوى خلال ردوده على ابن الطّراوة ، وابن خروف ، ومعروف موقف ابن الطّراوة[1] من بعض المشارقة كسيبويه والفارسي وقد وضع في ذلك كتبًا وصلنا منها قليل وضل الطريق الكثير ، يقول ابن الزبير- فيما نقل عنه السّيوطي-مبيّنًا موقف ابن الضّائع من ابن الطّراوة: « أملى على إيضاح الفارسي ، وردّ اعتراضات ابن الطّراوة على الفارسي ، واعتراضاته على سيبويه »[2] . فهو يريد أن ينتصر لسيبويه والفارسي من ابن الطّراوة ، وابن الطّراوة كغيره من النّحاة يحتجّ بالحديث ، بل ويكثر منه ، « فأراد أن يُوهّن أدلّته ، ولمّا كان الحديث ممّا يعتمده ابن الطّراوة فقد حمل على الاستدلال به ، وبسبب استشهاده بهذا الحديث (كن أبا خيثمة فكانه) وجدناه يرد عليه مرتين في كتابه »[3] ، قال في أحدهما : « وقد تقدّم غير

(١) ابن الطراوة النحوي : ٢١٢ - ٢١٥ ، الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح : ٧ .

(٢) بغية الوعاة : ٢/٢٠٤ .

(٣) أبو القاسم السهيلي : ٢٥٣ .

مرّة أنّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن ، هذا مع أنّهم يجيزون النّقل بالمعنى ، وعليه حذّاق الأئمة ، وإن كان المحدّثون أخيراً قد تجنّبوا هذا كثيراً وحافظوا عليه ، ولكن لم تبق ثقةٌ مع تجويز من تقدّم ذلك »[١] .

وكما نقد ابن الضّائع ابن الطّراوة في الاستشهاد بالحديث نقد ابن خروف، وفي ذلك يقول : « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على معنى الاستظهار والتّبرّك بما روي عنه ﷺ فحسن ، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى »[٢] .

وتابع أبو حيّان خطى أستاذه ، ولكن هذه المرّة في الهجوم على ابن مالك يقول مهاجمًا ابن مالك : « وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطّريقة غيره »[٣] .

وقد أرجع ابن الضّائع وتبعه تلميذه أبو حيّان أسباب عدم احتجاج الأقدمين بالحديث - كما زعما - إلى أمرين :

الأول : « أنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى »[٤] « فتجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها ... »[٥] .

الثّاني : « أنّه وقع اللحن كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث ؛ لأنّ كثيراً من الرّواة كانوا غير عرب بالطّبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك »[٦] .

---

(١) شرح الجمل لابن الضّائع : ١/ل ٣٤ ، وانظر مقالاً آخر له في ١/ل٧٢ ، وانظر : أبو القاسم السهيلي : ٢٥٣ .

(٢) الاقتراح : ٥٤ .

(٣) الاقتراح : ٥٢ ، الخزانة : ١/٥ ، ط . هارون ، وانظر التذييل والتكميل : ١/ل ١٧١ ب .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع : ١/ل ٣٤ .

(٥) الاقتراح : ٥٣ ، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات النّحوية : ٣٨٠ ، ٣٨١ ، في أصول النّحو : ٤٧ ، ٤٨ .

(٦) الاقتراح : ٥٣ ، الحديث النبوي وأثره في الدراسات النّحويّة : ٣٨١ ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١/ل ٣٤ ، وأبو القاسم السهيلي : ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، في أصول النّحو : ٤٨ .

وزاد بعض المُحْدَثين على ذينيك السّببين سببين آخرين ، وهما :

الأوّل : أنّ علماء الحديث غير علماء العربيّة[١] .

والثّاني : أنّ تدوين الحديث قد تأخّر ، ومن ثَمَّ تأخّر تداول كتبه في أيدي النّحاة وغيرهم ، فليس ثمّت كتب حديثيّة زمن وضع قواعد النحو[٢] .

وقد بسط الدكتور محمد ضاري حمادي المزاعم السّابقة ، ثمّ تناولها بالردود الوافية ، وإليك مقتطفات من ردوده القيّمة ، ولنبدأ بما بدأ به وهو الرد على شبه المحدثين :

١ - أمّا زعمهم أنّ علماء الحديث غير علماء العربيّة فيقوّض أساسه « أنّ من علماء العربيّة من كانوا يعدّون في رواة الحديث ، مثل أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثّقفي، والنّضر بن شميل المازني ، والخليل بن أحمد، والقاسم بن سلام ، وعبدالملك بن قريب الأصمعي ، والرّياشي ، وكذا أبو زيد الأنصاري ، وثعلب ، ... بل إنّ أبا الأسود الدّؤلي رأس السّلسلة في تاريخ النّحو العربي كان يُعدّ من المحدثين »[٣] . وسيبويه صاحب قرآن النحو كان يطلب الحديث قبل طلب العربيّة على المحدّث الكبير حماد بن سلمة - رضي الله عنه !- وكان أستاذه في النّحو الخليل بن أحمد أعلم الناس بالسّنّة بعد ابن عون [٤].

٢ - أمّا ادّعاؤهم « أن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، فلم يتناولها علماء العربيّة كما كانوا يتناولون القرآن الكريم »[٥] فالواقع ينفي ذلك ، فأمّات المصنّفات الحديثيّة « قد ظهرت في ذلك العهد ابتداء من التّدوين العلمي الذي قام به محمّد بن مسلم بن شهاب الزّهري (ت١٢٤) »[٥]

---

(١) دراسات في العربيّة : ١٧٦ ، في أصول النحو : ٤٩ .

(٢) الحديث النبوي وأثره في الدراسات النحوية : ٣١١ ، في أصول النحو : ٥٥ - ٥٦ .

(٣) الحديث النبوي وأثره في الدراسات النحوية : ٣١١ .

(٤) السابق : ٣١١ - ٣١٢ .

(٥) السابق : ٣١٢ - ٣١٣ .

ثمّ تتوالى السّلسلة المباركة كشآبيب غيث بعضه آخذ بحجز بعض ، فنجد إمام أهل المدينة مالك بن أنس صاحب الموطّأ الذي عرضه على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة ، وقد جمعه من مائة ألف حديث ، ثم الإمام الشّافعي الذي من كلامه لغة يحتجّ بها[١] ، ثمّ الإمام أحمد بن حنبل صاحب المسند ، ثم نصل إلى البخاري ومسلم وكتاباهما قمّة التّأليف الحديثي ، وهما العمدة في هذا الشأن .وأصحّ الكتب بعد كتاب اللّه تعالى[٢].

٣ - أمّا شبهة رواية الحديث بالمعنى فيردّها أمور :

الأول : تعليم الرسول ﷺ الصحابةَ الحرص البالغ على أداء الحديث باللفظ والنصّ ، فقد قال - عليه السلام - : « نضّر اللّه امرأً سمع مقالتي فوعاها ثمّ أدّاها كما سمع ، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه »[٣] ، وغير ذلك كثير[٤] .

الثّاني : تدوين بعض الصحابة كثيراً من الحديث الشّريف عند سماعه من رسول اللّه ﷺ ، كعبداللّه بن عمرو بن العاص ، الذي قال فيه أبو هريرة -رضي اللّه عنهما !- « ما كان أحدٌ أحفظ لحديث رسول اللّه ﷺ منّي إلاّ عبداللّه بن عمرو ، فإنّه كان يكتب ولا أكتب »[٥].

وكان عند عبداللّه صحيفة تُعرف بالصادقة دَوّنَ فيها ما سمع من رسول اللّه ﷺ ، يقول عبداللّه بن عمرو - رضي اللّه عنهما - مجيبًا من سأله عنها : هذه الصّادقة ، فيها ما سمعت من رسول اللّه ﷺ ليس بيني وبينه فيها أحد[٦] .

---

(١) إرشاد الأريب : ٢٩٩/١٧ .

(٢) الحديث النبوي وأثره في الدراسات النحويّة : ٣١٢ - ٣١٣ .

(٣) توجيه النظر : ٢٩٩ ، الكفاية للخطيب : ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) الكفاية : ١٧٥ ، وانظر الحديث النبوي : ٣٨٦ .

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد : ١٨٩/٧ ، وانظر : في أصول النحو : ٥١ .

(٦) الإصابة لابن حجر : ١١٢/٤ .

ثمّ إن تدوين الحديث وقع فيْ آخر القرن الهجري الأوّل في عهد الخليفة الرّاشد عمر بن عبد العزيز - رضي اللّه عنه ! - حين أمر محمّد بن مسلم الزّهري بتدوين الحديث ، وهو من التّابعين حيث روى عن الصّحابة كابن عمر ، وأنس بن مالك ، وسهل بن سعد الساعدي . بل إن البخاري ومسلم قد استخلصا صحيحيهما من المصنّفات السّابقة ، ولنستمع إلى الحافظ ابن حجر يحدثنا عن ذلك بعد أن ذكر مصنّفات أئمة الحديث في الصّدر الأوّل ، فقال : فلمّا رأى البخاري هذه المصنفات ، ورواها وجدها بحسب الوضع جامعة ، فألف كتابه مقتصراً على الصّحيح[١] .

ثالثًا: حرص الصّحابة على أداء الحديث كما سمعوه من رسول اللّه ﷺ حرصًا بالغًا ، فقد روي عن عبداللّه بن عمر - رضي اللّه عنهما ! - أنه سمع من يحدّث عن رسول اللّه ﷺ قوله : « مثل المنافق كمثل الشّاة العائرة بين الغنمين » فجعل بدل (العائرة) (الرّابضة) فقال ابن عمر - رضي اللّه عنهما!- : « ويلكم لا تكذبوا على رسول اللّه ﷺ ، إنّما قال ﷺ : « مثل المنافق كمثل الشّاة العائرة بين الغنمين »[٢] .

وسمع آخر يروي عنه : « بني الإسلام على خمس : على أن تعبداللّه ، وتكفر بما دونه ، وإقام الصّلاة ، وإيتاء الزّكاة ، وحجّ البيت ، وصيام رمضان» فقدم الرّاوي : (صيام رمضان) على (حجّ البيت) فقال ابن عمر -رضي اللّه عنه ! - : « لا ، اجعل (صيام رمضان) آخرهنّ كما سمعت من فِي رسول اللّه ﷺ »[٣] .

نعم ، لقد كان هذا « العلم عند أقوام كان أحدهم لئن يخرّ من السماء أحبَّ إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفًا ، أو دالاً ، أو كما قال الخطيب

(١) مجلة المجمع اللغوي : ٢٠٣/٣ ، ط . الأميرية : ١٣٥٥ .

(٢) الكفاية : ١٧٣ .

(٣) الكفاية : ١٧٦ ، وانظر صحيح مسلم : ٣٤/١ .

البغدادي - رحمه الله تعالى ! - »[١] .

رابعًا : منع كثير من المحدِّثين الرّواية بالمعنى ، والاستمساك باللفظ والعضّ عليه بالنّواجذ ، كالقاسم بن محمد ، وابن سيرين ، ورجاء بن حيوة ، ومالك بن أنس ، وابن عيينة ، وعبد الوارث ، ويزيد بن زريع ، ووهيب ، وبه قال : أحمد ، ويحيى[٢] ، وإبراهيم بن ميسرة ، وابن طاووس[٣] ، وأبي عبيد القاسم بن سلام[٤] ، ونافع مولى ابن عمر ، وأبو معمر ، وأبو الضّحى مسلم بن صبيح[٥] .

فالرواية بالمعنى ليست هي الأصل في رواية الحديث ، وليس كلّ المحدِّثين يروون بالمعنى ، بل الأصل في رواية الحديث أن تكون نصّاً باللفظ والمعنى معًا وإن ترخّص بعض رواته فيما بعد فلضرورة ملجئة في مواضع مخصوصة ، بشروط دقيقة يجب توفّرها في النّاقل ، يقول الرّامهرمزي : « إنّما يسوغ للمحدِّث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ ، إذا كان عالمًا بلغات العرب ، ووجوه خطابها ، بصيراً بالمعاني والفقه ، عالمًا بما يحيل المعنى ، وما لا يحيله ، فإنّه إذا كان بهذه الصّفة جاز له نقل اللفظ ، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها ، ومن لم يكن بهذه الصّفة كان أداء اللفظ له لازمًا ، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً »[٦] .

ولو سلّمنا جدلاً بأنّ هناك طائفة من الأحاديث قد رويت بالمعنى فإنّ هناك طائفةً أخرى تفوق الحصر قد رويت باللفظ وتحرّى رواتها في روايتها الدّقة والصّدق ، فدعوى منع الاحتجاج بالحديث لأنّه روي بالمعنى ، ساقطة لا ترقى إلى مستوى الحجج العلميّة التي يتمسّك بها في ميادين الجدل ...

---

(١) الكفاية : ١٧٨ .

(٢) الخلاصة في أصول الحديث للطيبي : ١١٦ .

(٣) الكفاية : ٢٠٧ .

(٤) السّابق : ٣١٨ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ، ١/٩٧ - ٩٨ .

(٦) المحدث الفاضل : ٥٣٠ ، وانظر : في أصول النّحو : ٥٠ - ٥١ .

٤ - أمّا شبهة عدم احتجاج الأقدمين بالحديث الشّريف في إثبات قواعد اللُّغة فتنفيه كتب الأقدمين نفسُها ، حيث نجد الحديث جنبًا إلى جنب مع بقيّة مصادر السّماع الأخرى ، وإن تفاوتت درجات اعتمادهم عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يصرّح أحد من الأقدمين بعدم صلاحيّة الحديث للاستشهاد به ، أو الاحتجاج به في وضع القواعد ، أو تثبيتها ، ولنبدأ بالإمام .

احتجاج سيبويه بالحديث :

المتصفّح لقرآن النّحو - كتاب سيبويه - يجد عبق الحديث بين ثناياه آونة بعد أخرى ، وإن كان قليلاً بالقياس إلى القرآن والشّعر ، غير مصرّح بنسبته إلى المصطفى ﷺ ، ولكن عبير أريجه يدلّ على نسبه الشّريف ، وإليك طائفة ممّا وقع في يدي ممّا جمعه بعض الباحثين ، كعبدالسّلام هارون - عليه رحمة اللّه ! - ، والدكتور محمد ضاري حمادي :

١ - « إن اللّه ينهاكم عن قيل وقال » (٢٦٨/٣) .

٢ - « إنّي عبداللّه آكلاً كما يأكل العبد ، وشاربًا كما يشرب العبد » (٨٠/٢) .

٣ - « سبوحًا قدوسًا ، ربّ الملائكة والروح » (٣٢٧/١) .

٤ - « سبوحٌ قدوسٌ ، ربّ الملائكة والروح » (٣٢٧/١) .

٥ - « كلّ مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه ، وينّصرانه » (٣٩٣/٢) .

٦ - « ما من أيام أحبّ إلى اللّه فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » (٣٢/٢) .

٧ - « ونخلع ونترك من يفجرك » (٧٤/١) .

٨ - « فبها ونعمت » (١١٦/٤) .

٩ - « قضيّة ولا أبا حسن لها » (٢٩٧/٢) .

١٠- « الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيراً فخير ، وإن شراً فشرّ » (٢٥٨/١) .

١١ - « المرءُ مقتول بما قتل به ، إن خنجراً فخنجر ، وإن سيفًا فسيف » (٢٥٨/١) .

١٢ - « نهاره صائم ، وليله قائم » (١/ ١٦٠) .

١٣ - « حيّهل الصلاةَ » (١/٢٤١) .

١٤ - « اللّه أكبر دعوةَ الحق » (١/ ٣٨١) .

يقول الدكتور محمد ضاري حمادي بعد أن عثر على جملة من الأحاديث : « حقّاً ! قد جعلني هذا الحديث النّبوي الثّابت الصّحيح عند مفترق سبيلين : إمّا أن أتعقّب أمثال هذه العبارات والتّراكيب فأعرضها على كتب الحديث مهما كلّفني ذلك من الوقت والجهد ، وإمّا أن أجتزيء بالجزء عن الكلّ ، واستدلّ بالقليل على الكثير ، ولمّا أن رأيت الناتج واحداً ، وبصرت بتلك الأقوال المتهافتة التي نَسَبَتْ إلى الكتاب ومؤلفه ؛ البعدَ عن الحديث ، والنّفور من اعتماده ؛ تتهاوى أمام قوة الحقيقة ووضوحها آثرت أن أقتصد الجهد ، وأسابق الوقت ، لمتابعة السّير في طريق لا يزال أمامي ممتداً غير قصير »(١).

وكما احتجّ سيبويه بالحديث ، احتجّ به الخالفون ، كالفراء حيث صرّح الدكتور أحمد مكي الأنصاري في غير ما موضع من كتابه : (أبو زكريا الفراء ..) باعتماد الفرّاء على الحديث في إثبات قواعد اللُّغة والاحتجاج لها ، ومن ذلك قوله : « أما الاحتجاج بالحديث فكان مظهراً قويّاً من مظاهر النّزعة السلفيّة عند الفراء ، مخالفًا بذلك مذهب المعتزلة من جهة ، ومسلك علماء اللغة الأوّلين من جهة أخرى ، ولولا خشية الإطالة لأوردت كثيراً من النّصوص الدّالّة على اعتماد الفراء على الحديث الشّريف .. »(٢).

والمبرّد(٣) ، والفارسي ، وفيه يقول أستاذنا الدكتور عبد الفتاح شلبي :

---

(١) الحديث النبوي ، وأثره في الدراسات النحوية واللغويّة : ٣٤٦ .

(٢) أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللُّغة : ٨٨ ، وانظر : ٢٨٢ ، ٣٩٤ .

(٣) المقتضب : ٣٤/١ ، ٢٣٣ ، ١٨٤/٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٠/٣ ، ٢٥٤/٤ ، الكامل ينظر فهرس الأحاديث ص : ٩٦ - ١٠٤ .

« يكاد الباحثون من أهل العربيّة يجمعون على أنّ ابن خروف له فضل السّبق في الاعتداد بالأحاديث والاستشهاد بها ... ولست أزعم أنّ صاحبي - أبا علي الفارسي - أوّلُ من اعتمد على الأحاديث في الاحتجاج اللّغوي والنّحوي، والصّرفي، لست أزعم ذلك ؛ لأنّ هذه قضيّة عريضة تستلزم استقصاء آثار النّحاة الذين سبقوا أبا علي ، ولكنني أكتفي بتقرير أنّ أبا علي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللّغة والنّحو والصّرف »[١] .

ومنهم كذلك : ابن جنّي[٢] ، والزّمخشري[٣] ، وابن الشّجري[٤] ، وابن الأنباري[٥] ، وابن برّي[٦] ، والسهيلي[٧] ، وابن خروف[٨] .

ثمّ تتّسع دائرة الاحتجاج بالحديث الشّريف عند إمام المتأخّرين ابن مالك -عليه رحمة اللّه ! - حيث تفيض كتبه بالحديث الشّريف كالتّسهيل ، وشرحه ، وشرح العمدة ، وشرح الكافية الشّافية ، وشواهد التّوضيح في مشكلات الجامع الصّحيح . وبعد ابن مالك نجد الرّضي ، وفيه يقول البغدادي : « وأمّا الاستدلال بحديث النبي ﷺ فقد جوّزه ابن مالك ، وتبعه الشّارح المحقّق في ذلك ، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت - رضي اللّه عنهم - »[٩] ، ثمّ ابن هشام الأنصاري الذي اقتفى آثار ابن مالك وضرب بِشُبه أستاذه أبي حيّان عرض الحائط ، ثم ابن عقيل ، ثم الدّماميني الذي تصدّى لأبي حيّان وأستاذه

---

(١) أبو علي الفارسي : ٢٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) الحديث النبوي الشّريف وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ٣٣٣ - ٣٣٧ .

(٣) الدراسات النحويّة واللغوية عند الزمخشري : ١٨١ .

(٤)،(٥) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ٣٣٨ .

(٦) العربية : ٢٢٣ (يوهان فك) .

(٧) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٨) شرح الكتاب : ١٨٥ ، ٢٣٣ ، وانظر فهرس الحديث ص : ٤٧٠ ، الخزانة : ١/٥ .

(٩) الخزانة : ١/٤ .

ابن الضّائع ، وممّا قال في هذا الشأن : « لا نعلم أحداً من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة إلاّ ما أبداه الشّيخ أبو حيّان في شرح التّسهيل ، وأبو الحسن بن الضّائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السّيوطي »[١] ، وقال في موضع آخر مفنداً حجج أبي حيّان : « وتدوين الأحاديث والأخبار ، بل وكثير المرويّات وقع في الصّدر الأوّل قبل فساد اللّغة العربيّة حين كان كلام أولئك المبدّلين – على تقدير تبديلهم – يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصحّ الاحتجاج به بلفظ يصحّ الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحّة الاستدلال ، ثمّ دوّن ذلك المبدّل – على تقدير التّبديل – ومنع من تغييره ونقله بالمعنى ... ، فبقي حجّة في بابه صحيحه ، ولا يضرّ توهّم ذلك الاحتمال السّابق في شيء من استدلالهم المتأخّر ، والله تعالى أعلم بالصواب »[٢].

وكذلك باقي السّلسلة النّحويّة ، كالأشموني ، والبغدادي ، والسّجاعي ، والصّبّان ، والخضري ، كلّ هؤلاء قد احتجّوا بالحديث النّبوي ، ولم يُؤْثر عنهم منع الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف ، بل كتبهم تزخر به جنبًا إلى جنب مع القرآن والشّعر[٣] .

موقف الشّاطبي :

بسبب الضّجة التي أُشعل فتيلها أبو حيّان برز من النّحاة ، ومن تلاميذ أبي حيّان نفسه من حاول التّوسّط بين الاتجاهين ، اتجاه ابن مالك والنّحاة قبله ، واتجاه أبي حيّان وأستاذه ، وهو الإمام الشّاطبي فقسّم الحديث الشّريف إلى قسمين :

---

(١) الاستشهاد بالحديث في اللغة ، مقال محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية : ١٩٩/٣ ، وانظر : تعليق الفرائد : ١/ل ١٦٢ ، الخزانة : ٧/١ .

(٢) تعليق الفرائد : ٢٤٣/٤ .

(٣) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ٣٤٢ .

« أحدهما : ما عرف أنّ المُعْتنى به فيه نقلُ معانيه لا نقل ألفاظه ، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان .

والثّاني : ما عرف أنّ المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاصّ بها ، فهذا يصحّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول اللّه ﷺ ككتابه إلى همْدان ، ... ، وكتابه إلى وائل بن حُجْر ... »[1] ثم نقد مذهب ابن مالك قائلاً : وابن مالك -رحمه اللّه!- لم يفصّل هذا التّفصيل الضّروري الذي لا بدّ منه ، فبنى الأحكام على الحديث مطلقًا ، ولا أعرف له فيه من النّحاة سلفًا إلاّ أنّ ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل ... وكأنّ ابن مالك بنى - واللّه أعلم - على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا ، وهو قول ضعيف يردّه المقطوع به من نقل القضايا المتّحدة بالألفاظ المختلفة غير مختصّ بزمان الصّحابة دون غيرهم ، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم ... » [2].

موقف الخضر حسين :

وفي العصر الحديث وجدنا الإمام الخضر حسين يتعرّض لهذه القضيّة ثم يقسّم الحديث إلى ثلاثة أقسام ، هي :

القسم الأوّل : ما يحتجّ به ، ولا ينبغي ترك الاحتجاج به وهو ستّة أنواع :

١ - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه السّلام ، كقوله: « حمي الوطيس ، مات حتف أنفه » .

٢ - ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها،أو أمر بالتّعبد بها ، كألفاظ القنوت والتّحيّات .

٣ - ما يروى شاهداً على أنّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٣ ، ٤ .

(٢) السابق : ٤٠٤ .

٤ - الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة ، واتّحدت ألفاظها .

٥ - الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللُّغة ، كمالك بن أنس ، وعبدالملك بن جريج ، والإمام الشّافعي .

٦ - ما عرف من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين .

القسم الثاني : ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي تُروى في كتب المتأخّرين ، ممّا لم يدوّن في الصّدر الأوّل .

القسم الثالث : وهي الأحاديث التي يقع فيها الاختلاف ، وهو الحديث الذي دوّن في الصّدر الأوّل ، ولم يكن من الأنواع السّتة المنبّه عليها آنفًا ، وهو نوعين :

النّوع الأوّل : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث اختلفت الرّواية في بعض ألفاظه ، « أمّا الحديث الوارد على وجه واحد فالظّاهر صحّة الاحتجاج به ، نظراً إلى أنّ الأصل الرّواية باللفظ » .

النّوع الثّاني : الحديث الذي اختلفت الرّواية في بعض ألفاظه فيجوز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدّثين ، أمّا ما جاء في رواية شاذّة أو غمزها بعض المحدِّثين ، فلا يجوز الاستشهاد به(١) . وضرب أمثلة على كلّ نوع ذكره(١) .

وكان من نتائج هذا الموقف للشّيخ محمد الخضر حسين أن تبنّاه مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة والقاضي بـ :

١ - لا يحتجّ في العربيّة بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصّدر الأوّل كالكتب الصّحاح السّتة فمَا قبلها .

٢ - يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة .

---

(١) دراسات في العربيّة : ١٧٧ - ١٧٩ .

ب - الأحاديث التّي تستعمل ألفاظها في العبادات .

جـ - الأحاديث التّي تعدّ من جوامع الكلم .

د - كتب النّبي ﷺ.

هـ - الأحاديث المرويّة لبيان أنّه كان ﷺ يخاطب كلّ قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التّي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز - الأحاديث التّي عرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوه ، وابن سيرين .

ح - الأحاديث المرويّة من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة [١].

وقد لاقت قرارات المجمع اللّغوي صدى طيّبًا عند الباحثين[٢] ، حيث قابلوه بالارتياح ، والقبول ، ولسان حالهم يقول : « إنّ حديثًا مأمون الخطأ من قائله ، مرعيّ الجانب من سامعه ، محروصًا عليه من ناقله ؛ أولى بالاعتبار من قول يلقى على عواهنه ، لم نعلم حرص قائله على إحكامه ، كما لم نأمن خفاء ضعفه على راويه . »[٣] .

وقبل طي صحيفة هذا المبحث أهدي لكم نتيجة البحث الطّويل الجادّ في هذه القضيّة كما يراها الدكتور محمّد ضاري حمادي : « أنّ " مشكلة " الاحتجاج بالحديث في اللّغة والنّحو أمر لا يقوم على أساس علمي ، وأنّ ذلك لم يكن سوى ثمرة نزاع شخصي أو حسد علمي . قالت الدكتورة خديجة الحديثي في رسالتها : (أبو حيّان النّحوي) : « أكثر القدماء والمحدثين ينسبون تعصّب أبي حيّان على ابن مالك إلى الحسد الشّخصي الذي مبعثه شهرة ابن مالك النّحويّة وعظمته العلميّة ، ومنزلته بين النّاس في ذلك

---

(١) مجلة مجمع اللغة : ٤/٧ .

(٢) نظرات في النّحو : ٢١ ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو : ٥٩ ، في أصول النّحو : ٤١ ، ٤٧ ، ٤٨ ، دراسات في فقه اللغة : ١٢٤ ، مدرسة البصرة : ٢٦٠ .

(٣) مدرسة البصرة : ٢٦٠ .

العصر »[١] . وإلاّ فالحديث النّبوي كما وصفه أبو الحسن الصّغاني ... في مقدّمة معجمه الكبير : (العباب الزّاخر) ؛ هو : « الحجة القاطعة ، والبيّنة السّاطعة » . وقد كان كذلك عند المتقدّمين والمتأخّرين ، أمّا المتقدّمون فقد احتجّوا به في إثبات اللّغة وتوثيقها من أوّلهم إلى آخرهم فلا يعقل أن يرفضوه في أحكام النّحو ، أو غيره من فروع العربيّة ؛ لذلك لم يصرّح أحد منهم بما صرّح به ابن الضّائع وأبو حيّان . وأمّا قلّة احتجاجهم النّحوي بالحديث في بداية الأمر - لأسباب غير لغويّة بل مذهبيّة سياسيّة - ؛ فلا تنفي مبدأ الاحتجاج بالحديث أوّلاً ، ولا يحقّ أن تفسّر بضعف الثّقة بمرويات الحديث ثانيًا ، ثمّ ينسب هذا التّفسير إلى من لم يقله ، أو ينبس ببنت شفة في شأنه ثالثًا ! » [١].

❊ ❊ ❊

❊ ❊

---

(١) الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغويّة والنّحويّة : ٤٥١ - ٤٥٢ .

ثالثاً : كلام العرب :

ويشمل كلام العرب : الشّعر والنّثر ، وقد أكثر أصحابنا من الاستشهاد بهما ، وبخاصّة الشّعر .

والاستشهاد بالشّعر عند أصحاب الرّأي الوسط شمل الطّبقات الثّلاث الأوَل ، الطّبقة الأولى ، وهم الجاهليّون ، والثّانية ، وهم المخضرمون ، والثّالثة وهم الإسلاميّون [١] . أما الرّابعة : فلم أحظ لشعرهم نصيب في الاستشهاد به ، وأصحاب هذه الطّبقة هم المولّدون .

وجاء استشهاد أصحابنا بالشّعر مفرداً في ثلاث عشرة مسألة ، وهي :

١ - منع صرف المنقول من الفعل ، وإن كان خاليًا من الزّوائد ، وكان له مثال في الأسماء .

٢ - منع صرف ما ينصرف في الضّرورة في الأعلام .

٣ - جواز تسكين حرف الإعراب المرفوع والمجرور في الشّعر .

٤ - تقديم خبر (زال) وأخواتها عليهنّ وعلى النّافي ، إذا كان النّافي غير (ما) .

٥ - إعمال (كأنْ) المخفّفة .

٦ - بقاء الضّمة مع العلم وتنوينه ، والفتحة مع النّكرة المقصودة وتنوينها في الضّرورة .

٧ - تقديم المستثنى إذا تقدّم عليه حرف نفي .

٨ - تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل إن كان متصرّفًا .

٩ - حذف لام الأمر من المضارع المجزوم مع بقاء الجزم في الشّعر .

١٠- تقديم الجواب على الشّرط وأداته إن كان الشّرط ماضيًا .

١١- الجمع بين التّمييز والفاعل إن أفاد فائدة جديدة .

١٢- إعمال المصغّر تصغيراً لازمًا .

---

(١) الخزانة : ٣/١ .

١٣ - إعادة الجارّ مع (حتّى) إن لم تتعيّن للعطف .

كما استشهدوا به (الشّعر) إلى جانب القرآن في عشر مسائل ، وقد مضى ذكرها .. وفي خمس مسائل إلى جانب الحديث والقرآن ، وفي مسألتين إلى جانب الحديث ، وقد مضى عرض تلك المسائل كلّها ، وفي أربع مسائل إلى جانب كلام العرب (النّثر) ، وإليك هذه المسائل :

١ - إعمال بعض صيغ المبالغة دون بعض .

٢ - ذكر أخبار (كان) وأخواتها إلا (ليس) فإنه يجوز حذفه .

٣ - دخول اللام على معمول الخبر المتقدّم إن لم تدخل على الخبر .

٤ - إعمال (إن) المخفّفة في المضمر .

وغالب هذه الشّواهد الشعريّة لشعراء معروفين ، وإليك طائفة على سبيل التّمثيل لا الحصر [١].

١ - استشهدوا على زيادة (كان) بلفظ الماضي بين المتعاطفين بقول الفرزدق :

في لجّة غمرت أباك بحورها في الجاهليّة كان والإسلام

٢ - واستشهدوا على دخول اللام على معمول خبر (إنّ) المتقدّم عليه بقول أبي زبيد الطائي :

إنّ امرءاً خصّني عمداً مودته على التّنائي لعندي غيرُ مكفور

٣ - واستشهدوا على مجيء (من) نكرة موصوفة ؛ لأنّها وقعت في موقع يختصّ بالنّكرات ، بقول سويد بن أبي كاهل :

ربّ من أنضجت غيظًا قلبه قد تمنّى لي موتًا لم يطع

وبقول عمر بن قميئة :

يا ربّ من يبغض أذوادنا رحن على بغضائه واغتدين

٥ - واستشهدوا على مجيء الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسميّة مقرونة بالواو بقول لبيد بن ربيعة - رضي الله عنه ! - :

عهدي بها الحيَّ الجميع وفيهم عند التّفرّق ميسرٌ ونـدام

---

(١) سيأتي تخريج هذه الشواهد في مواضعها من الفصول .

٦ - واحتجّوا بقول رؤبة :

إنّ تميمًا لم يراضع مُشْبعًا ولـم تلـده أمّـه مقنّعـا
أوفت به حولاً وحولاً أجمعـا

على توكيد النّكرة المحدودة بالمعرفة .

٧ - واستشهدوا على حذف الموصول الاسمي إذا دلّ عليه دليل بقول عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه ! - :

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقـاربِ

وكما استشهدوا بمعروف القائل استشهدوا بمجهول القائل ، وهو بالنّسبة للأوّل قليل ، وهذا الإغفال لا يقلل من قيمته ؛ لأنّه قد رواه الثّقاة ، ورواية الثّقة لا تردّ . وإليك طائفة من هذه الشّواهد[1] ، على سبيل التّمثيل أيضًا :

١ - أترضى بأنّا لم تجفّ دماؤنـا وهذا عروسٌ باليمامة خالدُ

استشهدوا به على جواز تعدد الخبر إذا كانا اللّفظين يؤدّيان معنى واحداً ، كما استشهدوا بقول الآخر للسّبب نفسه ، وهو :

٢ - من يك ذا بتٍّ فهـذا بتّـي مقيّـظٌ مصيّـف مشتّي

٣ - واستشهدوا على مجيء الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسميّة مقرونة بالواو أو فعليّة ماضويّة ، بقول القائل :

خيرُ اقترابي من المولى حليف رضا وشرٌّ بعدي عنه وهو غضبان

٤ - وحين منعوا حذف أخبار (كان) ،وأخواتها إلاّ ليس ، فإنّهم أجازوا حذف خبرها وبقاء اسمها احتجاجًا بقول الشّاعر :

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير

وبقول الآخر :

٥ - يئستم وخلتم أنّه ليس ناصر فبوّئتم من نصرنا خير معقل

٦ - وحين أجازوا زيادة (كان) بين المسند والمسند إليه بلفظ الماضي احتجوا بقول الشّاعر :

ولبست سربال الشّباب أزورها ولنعم كان شبيبة المحتـالِ

---

(١) سيأتي تخريج هذه الشواهد في مواضعها من الفصول في هذا البحث .

نقـد الشـّواهد :

أحيانًا يكون اختيـار أصحاب الرّأي الوسط رأيًا دون آخر بناءً على نظر دقيق أو عميق في شواهد الرّأي المخالف ، فيكون النظر في توجيه الشّاهد ، أو في صحّة الشّاهد ، وسأكتفي للتّمثيل على نقدهم للشّواهد المخالفة بهذا المثال .

حين اختار المبرّد إعمال بعض صيغ المبالغة دون بعض (فعيل ، وفعِل) بيّن السبب ، وذلك أنّه نظر في الشّواهد التي قدّمها سيبويه لجواز إعمال (فعيل ، وفعِل) ، وهي :

١ - حتّى شآها كليلٌ مَوْهِنًا عَمِـلٌ   باتتْ طرابًا ، وبات الليل لم ينمِ

٢ - أو مِسحلٌ شنجٌ عضادة سمحج   بســراته نـدب لها وكلـوم

٣ - حذرٌ أمـوراً لا تضـير وآمـنٌ   ما ليـس منجيـه من الأقدار[1]

فنظر في الشّاهدين الأوّلين ووجّههما توجيهًا مخالفًا لتوجيه سيبويه فذكر أنّ (مَوْهِنًا) ظرف ، وليس بمفعول ، « والظّرف إنّما يعمل فيه معْنى الفعل كعمل الفعل كان الفعل متعدّيًا أو غير متعدٍ »[2] .

وجعل (عضادة سمحج) منصوبًا انتصاب (وجهَ عبد) من قولك : حسنٌ وجهَ عبد ، أي منصوب على التّشبيه بالمفعول في حين أن سيبويه يجعله مفعولاً لشنج . فهذان البيتان تطرّق إليهما الاحتمال ، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[3] .

أما البيت الثّالث فردّ الاحتجاج به، لأنّ هذا البيت موضوع محدث وقائله اللاحقي لا يحتجّ بشعره ، بل إنّ كثيراً من النّحاة يزعمون أنّ اللاحقي وضعه لسيبويه حين سأله سيبويه عن شاهد لإعمال (فعِل)[4] .

* * *

---

(١) انظر هذه الشواهد على التوالي في الكتاب : ١/١١٤ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) المقتضب : ٢/١١٤ .

(٣) السابق : ٢/١١٥ .

(٤) السابق .

النّـــثـــر :

أمّا منثور العرب فقد احتجّ به أصحاب الرّأي الوسط كما احتجّ به النّحاة جميعًا ، وجاء احتجاج أصحاب الرّأي الوسط بالنّثر مفرداً ليس معه غيره من المصادر الأخرى في ثلاث مسائل ، وهي :

١ - جمع وتثنية مختلفي المعنى إذا اتّحدا في المعنى الموجب للتّسمية .

٢ - إضمار عامل المفعول المطلق المؤكّد إذا كان الفعل ليس من لفظه ، وإعمال السّابق إن كان المفعول المطلق نوعيّاً .

٣ - إفادة الفاء التّرتيب إلاّ في الأماكن والمطر .

كما احتجّوا به مقرونًا مع غيره من قرآن ، وحديث ، وشعر ، وقد سبق عرض المسائل التّي احتجّوا فيها بالنّثر مقرونًا مع غيره . وإليك الآن طائفة من شواهدهم النّثريّة :

١ - جاءني سواءك ، شاهد على خروج (سواء) عن الظّرفيّة .

٢ - أعسرٌ أيسر ، شاهد على تعدد الخبر إذا كان اللفظان يؤديان معنى واحد ، ومثله : حامض حلو .

٣ - سبحان ما يسبح الرّعد بحمده ، استشهدوا به على استعمال (ما) دالة على ذوي العلم ، ومثله : سبحان ما سخّركن .

٤ - نزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، استشهدوا به على خروج الفاء عن التّرتيب في الأماكن .

٥ - لم يوجد كان أفضل منهم ، استشهدوا به على زيادة (كان) بين المتلازمين وهو هنا الفعل والفاعل ، و (كان) بلفظ الماضي .

٦ - ليس أحدُ ، استشهدوا به على جواز حذف الخبر بعد ليس ، ومثله : ليس غيرُ .

٧ - إنّ زيداً لبك مأخوذ ، استشهدوا به على جواز دخول اللّام على معمول الخبر المتقدّم مع خلوّ الخبر منها .

❊ ❊ ❊

المبحث الخامس

المذاهب النّحوية في الرّأي الوسط

يصنّف أكثر الباحثين المحدثين النّحاة في مدارس نحويّة ، فيرون أنّ هناك مدرسة بصريّة ، وأخرى كوفيّة ، وثالثة بغداديّة ، ورابعة أندلسيّة ، وخامسة مصريّة شاميّة . ويجعلون لكلّ مدرسة طابعًا خاصّاً يميزها عن الأخرى ، فجعلوا للبصريّين مثلاً طابع التشدّد في السّماع وعدم قبول كلّ مسموع ، وأنّهم ينزعون إلى القياس أكثر من نزوعهم إلى السّماع ، وطبعوا الكوفيّين بعكس ذلك ، وهو التّوسع في السّماع ، وقبول كلّ مسموع . أمّا القياس فضوءه عندهم خافت لا يكاد يرى بصيصه ، وطبعوا البغداديّين بطابع الانتخاب من المدرستين السّابقتين ... ولنستمع إلى الدّكتور مهدي المخزومي يحدّثنا عمّا يوحي بما سبق ، يقول : « كان الخليل بن أحمد أحد أولئك العلماء الذين شاركوا في إنماء هذه الدّراسة ، وكان له فيها فضل تنظيمها ، وجمع ما تفرّق من مسائلها ، وابتداع كثير من أصولها ، ورسم منهج لغوي لدراستها ، نمّاه من بعده الدارسون في البصرة ، فانمازوا به ، وانطبعت مناهجهم الدّراسيّة بطابعه .

ثمّ جاء الكوفيّون ، بعد أن درسوا عليه ، وأخذوا عنه ، فرسموا لأنفسهم منهجًا جديداً بعض الجِدَّة ، يتّفق مع منهج أهل البصرة في أشياء ، ويختلف عنه في أشياء ، أو كما يقول « أو ليرى » يتّفق معه في النّظريّة ، والمبدأ ويختلف عنه في التّطبيق ، متأثّرين في ذلك بمؤثرات كوفيّة »[١] .

وإذا أنصتنا إلى حديث النّحاة على اختلاف مدارسهم المذكورة ، وجدنا حديثهم ينبثق من ينبوع واحد ، وإن اختلفت عباراتهم ، فأصول الاستدلال عندهم واحدة ، ومصادر السّماع واحدة ، ومصطلحاتهم واحدة ، وإن اختلفت العبارة عنها إلاّ ما ندر[٢] ، ونظريّتهم النّحويّة واحدة أيضًا ، وهذا الاتحاد في الأصول ، ومصادر السّماع ، والمصطلحات ، والنّظريّة ، يجعل اطلاق اسم المدرسة على التّجمعات النّحويّة السّابقة فيه كثير من التّجوّز ؛ لأنّ

---

(١) المدرسة الكوفية : ٣٣ – ٣٤ ، المدارس النحويّة : ٥ – ٧ .

(٢) كالتقريب ، والصرف ، وقد استقاهما الفراء من كتاب سيبويه ، انظر الوجوب في النحو :٨٣.

الاختلاف الذي نجده عند النّحاة إنّما هو في البلاد التي يقطنونها ، فمنهم من سكن البصرة فصار بصريّاً ، ومنهم من سكن الكوفة فصار كوفيّاً ، ومنهم من سكن بغداد فصار بغداديّاً ، ومنهم من سكن الشّام فصار شاميّاً ، ومنهم من سكن مصر فصار مصريّاً ، ومنهم من سكن الأندلس فصار أندلسيّاً ، أمّا العلم الذي يدرسونه فواحد في أصوله ، ومصادر سماعه ، ومصطلحاته ، ونظريّته وإن كان هناك اختلاف في غير الانتماء البلدي فهو في مقدار اعتمادهم على الأصول النّحويّة ، والشّواهد ، التي ساروا عليها ، فمنهم من غلب عليه القياس ، ومنهم من غلب عليه السّماع ، وهكذا ، واختلافهم في مقدار الاعتماد على الأصول ، والشّواهد لا يخرجهم عن المدرسة الواحدة ؛ لأنّا نجد أصحاب البلد الواحد قد اختلفوا أنفسهم في مقدار الاعتماد على تلك الأصول، والشّواهد، فوافق أصحاب البلد الآخر ، كما هو الحال عند الأخفش الأوسط ، وشيوخه البصريين ، فهو بصريّ ، ولكنه خالف شيخه (سيبويه) في كثير من الآراء ، وتوسّع في سماعه[١] واعتماده على بعض القراءات التي ضعّفها سيبويه ، وغيره من شيوخ البصريّين ... ولذلك كان (أو ليرى) مصيبًا إلى حدّ ما عندما قال : « يتفق معه في النّظريّة والمبدأ ، ويختلف عنه في التّطبيق » ولذلك كانت مقولة الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتابه «المدارس النّحويّة» « وكان طبيعيًا[٢] أن أبدأ بالمدرسة البصريّة ؛ لأنّها هي التي وضعت أصول نحونا وقواعده ومكّنت له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم ، وكل مدرسة سواها فإنّما هي فرع ، لها وثمرةٌ تالية من ثمارها »[٣] ؛ صادقة كلّ الصدق ، تحكي واقع المدارس النحويّة المزعومة فالتّغيير الذي أحدثته المدارس التّالية لمدرسة البصرة لا يعدو أن يكون في التّطبيق ، ومقدار الأخذ من الأصول التي وضعت مسبقًا عند البصريين أمّا المنهج ، فلم يحدث فيه تغيير اللّهم إلاّ في توسيعه ، ولذلك أصاب الدكتور

---

(١) المدارس النحوية : ٦ ، منهج الأخفش الأوسط : ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩١ .

(٢) كذا في نصّ د. شوقي ضيف ، والصواب : طبعياً .

(٣) المدارس النحويّة : ٥ .

مهدي المخزومي وأخطأ في قولهْ : « ومرّ زمن طويل قبل أن تشارك الكوفة فيه ، وهي إنّما أخذته عن البصرة ، وقد أخذته تامّاً ناضجًا ، وأحدثت فيه تغييراً يتّصل بالمنهج والتّطبيق »[١] أصاب في إحداثها تغييراً في التّطبيق ، وأخطأ في إحداثها منهجًا جديداً ؛ لأنّا لا نرى منهجًا جديداً عند الكوفيين بل توسّعوا في الرّواية (السّماع) الذي هو منهج أسلافهم ومعاصريهم البصريّين . وهذا التوسّع لا يعدّ منهجًا جديداً بل اختلاف في درجة تطبيق المنهج ، فالبصريّون وضعوا منهج السّماع والرّواية عن العرب وقيّدوه بشروط ، منها : أن يكون المسموع فاشيًا غالبًا ، « أما المسائل التي تشذّ عن هذه الأحكام ، فمحكوم عليها بالشذوذ ، تحفظ إذ لم يستطيعوا إنكارها ؛ لثبوت صحّتها وروايتها عن الفصحاء ، ولكنهم لا يقيسون عليها »[١] . في حين لم يقيّد الكوفيّون السّماع بالأفشى والأغلب بل اعتدوا بكل مسموع وقاسوا عليه !![٢] .

نخلص ممّا سبق إلى أنّ المدارس في النّحو العربي مدرستان فقط ، مدرسة كتبت لها الحياة ، وهي مدرسة البصرة ، وجميع المدارس المذكورة ما هي إلاّ فروع لها في بلاد مختلفة ، والمدرسة الثّانية لم تكتب لها الحياة ، وهي المدرسة التي حاول ابن مضاء - رحمه اللّه ! - أن يضع رسومها ، فقد بناها على نظرية أخرى غير نظريّة العامل التي هي أساس النحو (البصري) العربي . ولكن هذه الأفكار لم يكتب لها القبول لدى النّحاة متقدميهم ومتأخريهم فظلّت حبيسة لكتابه المشهور : الردّ على النّحاة ، وبعض الدّراسات الحديثة[٣] التي تناولتها من خلال قيام أصحاب الدّراسات بتحقيق ذلك الكتاب[٤] .

(١) مدرسة الكوفة : ١١٥ .

(٢) السّابق .

(٣) مقدمة د. محمد بن إبراهيم البنّا على كتاب الرد على النحاة : ١٣ - ٤٥ ، مقدمة د. شوقي ضيف على الكتاب نفسه .

(٤) المرجعان السابقان .

ولعلّ من المفيد هنا أن أذكر أنّ « الرّأي الوسط » قد سجّل انتماءات النّحويّين البلديّة ، فمن الوسطيّين بصريّون، ومنهم كوفيّون ، ومنهم بغداديّون، ومنهم أندلسيّون ، ومنهم مصريّون ، ومنهم شاميّون ، وإليك إحصائيّة تبيّن عدد المسائل التي توسط فيها كلّ فريق ، وما اشترك فيه بعضهم ، وما اشترك فيه نحاة من جميع البلدان المذكورة :

أولاً - البصريّون :

توسط البصريّون في ثلاث عشرة مسألة ، وهي :

١ - قياس (فُعال) فقط .

٢ - منع صرف المنقول من الفعل ، وإن كان خاليًا من الزّوائد ، وله مثال في الأسماء .

٣ - جواز تسكين حرف الإعراب في الشّعر .

٤ - تعريف الضّمير العائد إلى واجب التّعريف ، وتنكير العائد إلى واجب التّنكير .

٥ - جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها عليهن ، وعلى النّافي إذا كان غير (ما) .

٦ - زيادة (كان) وحدها بشروط .

٧ - دخول اللام على معمول الخبر إن لم تدخل على الخبر .

٨ - تعمل (أنْ) المخفّفة في المضّمر .

٩ - جواز جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة إذا جرّت (كم) الاستفهاميّة .

١٠- تقديم معمول المضاف إلى (غير) إذا كان المعمول ظرفيّاً .

١١- حذف لام الأمر من المضارع المجزوم في الشّعر مع بقاء الجزم .

١٢- إعمال بعض صيغ المبالغة دون بعض .

١٣- إعمال (كأنْ) في المضمر .

ثانيًا - بعض البصريّين :

توسّط بعض البصريّين وليس كلّهم في ثمان مسائل ، وهي :

١ - وصل الضّمير في باب (كان) أرجح ، وفصله في باب (ظنّ) أرجح.

٢ - ينوبّ غير المفعول عن الفاعل بشرط تقدّمه على المفعول .

٣ - جواز جمع تمييز (كم) الاستفهاميّة إذا كان الاستفهام عن الجماعات .

٤ - جواز الفصل بين (كم) وتمييزها مع بقاء الجرّ إذا كان العامل ظرفياً غير تام .

٥ - تقدير معنى (اللام) و (في) في الإضافة .

٦ - تقديم جواب الشّرط إن كان الشّرط ماضيًا .

٧ - إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فقط .

٨ - (الفاء) تكون للتّرتيب إلاّ في الأماكن والمطر .

ثالثًا - البصريّون وشاركهم المتأخّرون[١] :

توسّط البصريّون ، أو بعضهم ، وشاركهم المتأخرون في تسع مسائل ، وهي :

١ - تعريف الضّمير العائد إلى واجب التّعريف ، وتنكير العائد إلى واجب التّنكير .

٢ - جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها عليهن ، وعلى النّافي إذا كان غير (ما) .

٣ - زيادة (كان) وحدها بشروط .

٤ - دخول اللام على معمول الخبر إن لم تدخل على الخبر .

٥ - تعمل (أنْ) المخفّفة في المضمر .

٦ - جواز جمع تمييز (كم) الاستفهاميّة إذا كان الاستفهام عن الجماعات .

---

(١) مّسمّى المتأخرون أقصد به : الأندلسيين ، والمصريين ، والشاميّين من عصر ابن الحاجب وابن يعيش ، ومن بعدهم .

٧ - جواز جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة إذا جرّت (كم) الاستفهاميّة .

٨ - حذف لام الأمر من المضارع المجزوم في الشّعر مع بقاء الجزم .

٩ - إعمال بعض صيغ المبالغة دون بعض .

رابعًا - الكوفيّون :

توسّط الكوفيّون في ثلاث عشرة مسألة ، وهي :

١ - صرف العلم المؤنّث إن كان للناس ، ومنعه إن كان لبلاد .

٢ - جواز اتصال الضّميرين إذا كان أحدهما ضمير جمع أو مثنّى .

٣ - وقوع الحال السّادة مسدّ الخبر جملة فعليّة غير مضارعيّة .

٤ - وقوع الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسميّة إذا كانت مقرونة بالواو .

٥ - وجوب ذكر أخبار (كان) وأخواتها إلاّ ليس .

٦ - نفي الماضي من (كاد) إثبات ، ونفي المضارع نفي .

٧ - (إنْ) مخفّفة مؤكّدة إذا وليها اسم ، ونافيّة إذا وليها فعل .

٨ - جواز العطف بالرفع على اسم (إنّ) إذا خفي إعرابه .

٩ - تعريف الحال إن كان فيها معنى الشّرط .

١٠- تقديم الحال على صاحبها المجرور إذا كانت جملة فعليّة .

١١- تقديم الحال على عاملها المتصرّف إذا كانت من مضمر ، أو كانت فعلاً.

١٢- إعمال (كيف) إذا قرنت بـ (ما) .

١٣- توسيط الحال بين المبتدأ وعاملها الظّرفي إذا كانت من مضمر مرفوع .

مع ملاحظة أنّ هذه الآراء ليست لجميع الكوفيين بل لبعضهم وبخاصّة الكسائي والفرّاء . أما باقيهم فليس مصرحًا باسمه ، بل النّسبة تكون لهم جماعة دون تمييز .

خامسًا - الكوفيّون والمتأخّرون :

توسّط الكوفيّون وشاركهم المتأخّرون في مسألتين ، وهما :

١ - وقوع الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسميّة إذا كانت مقرونة بالواو ، ووافقهم فيها السّلسيلي ، وابن عقيل .

٢ - وجوب ذكر أخبار (كان) وأخواتها إلاّ (ليس) ، ووافقهم على ذلك ابن مالك .

سادسًا - البغداديّون :

توسّط البغداديّون في ثلاث مسائل ، وهي :

١ - إضمار عامل المفعول المطلق المراد به التّوكيد ، وما يراد به غير التّوكيد ينصبه الظّاهر .

٢ - تقديم الحال الظرفيّة أوّل الجملة إن كان العامل ظرفيّاً .

٣ - إعمال المصدر المضمر في المعمول الظّرفي .

سابعًا - الأندلسيّون :

توسّط الأندلسيّون في إحدى عشرة مسألة ، وهي :

١ - صرف ما بقي فيه علّة واحدة ومنع ما بقي فيه علّتان .

٢ - جواز تثنية وجمع مختلفي المعنى إذا اتّحدا في المعنى الموجب للتّسميّة .

٣ - جواز تقديم الخبر إذا كان الخبر والمبتدأ نكرتين أو معرفتين متساويتين ، وكانت هناك قرينة .

٤ - منع تقديم خبر (كان) وأخواتها إذا كان جملة رافعة ضمير الاسم .

٥ - تقديم المستثنى أوّل الكلام إذا تقدّم عليه حرف نفي .

٦ - جواز نصب الفعل بعد الجملة الاسميّة المنفيّة إذا كان فيها ما فيه رائحة الفعل .

٧ - تقدير معنى الحروف الثلاثة في الإضافة ، للام ، من ، في .

٨ - جواز الفصل بين المتضايفين إن كان الفاصل غير أجنبي .

٩ - الجمع بين التّمييز والفاعل الظّاهر إن أفاد فائدة جديدة .

١٠- إعمال اسم الفاعل المصغّر تصغيراً لازمًا .

١١- وجوب إعادة الجارّ مع حتّى إن لم يتعيّن كون حتّى للعطف .

وهناك أربع مسائل توسّط فيها ابن مالك من المتأخّرين ، وهي :

١ - جواز نيابة (أل) عن الضّمير في غير الصّلة ، والمنع في الصّلة .

٢ - حذف الموصول الاسمي إذا علم .

٣ - بقاء الضّمة مع العَلَم المنوّن ، والفتحة مع النّكرة المقصودة المنوّنة ، في الضّرورة .

٤ - نعت فاعل (نِعْمَ و بِئْسَ) إذا أوّلَ بالجامع لأكمل الخصال .

ثامنًا - المصريّون :

توسّط المصريّون في مسألة واحدة ، وهي :

١ - تقديم الخبر الفعلي إذا كان الفعل مسنداً إلى واو الجماعة .

مع ملاحظة أن أكثر المسائل التي توسّط فيها الأندلسيّون شاركهم متأخّرو المصريّين ، كابن عقيل ، وابن هشام ، والسّيوطي ، والسّلسيلي ..

تاسعًا - طوائف متعددة :

اشترك كثير من النّحاة على اختلاف انتماءاتهم البلديّة ، والزّمنيّة في حوالي سبع عشرة مسألة ، فمن هؤلاء النّحاة بصريّون باختلاف طبقاتهم ، وكوفيون ، وبغداديون ومتأخرون (أندلسيون ، مصريون ، شاميون) ، وإليك عرض هذه المسائل :

١ - وقوع (ما) على غير العقلاء غالبًا ، وعلى ذوي العلم قليلاً .

٢ - وقوع (من) و (ما) نكرتين موصوفتين إذا وقعتا في محل يختصّ بالنّكرات .

٣ - منع تقديم خبر (ليس و دام) على الاسم .

٤ - تعمل (كأنْ) المخفّفة في المضمر فقط .

٥ - حذف مفعولي (ظنّ) وأخواتها اقتصاراً في أفعال الشّك دون أفعال العلم ، وفي أفعال خاصّة مسموعة فقط .

٦ - جواز الاقتصار على المفعول الأوّل ، وحذف الثّاني والثّالث .

٧ - جواز الإسناد إلى الجُملة إذا كان الفعل قلبيّاً معلّقًا ، أو على التّأويل .

٨ - (سوى) تلازم الظّرفيّة كثيراً ، وتخرج عنها قليلاً .

٩ - تقديم المستثنى إن كان العامل متصرّفًا .

١٠- استثناء النّصف فما دون .

١١- منع استثناء العقد ، وجواز استثناء غير العقد .

١٢- جواز تقديم المعمول وتأخيره على (إلاّ) إذا كان المعمول ظرفيّاً .

١٣- يجوز نصب الفعل بعد اسم فعل الأمر المشتقّ .

١٤- يجوز الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها الظّاهر إن كان الفاصل معمولاً للفاعل ، أو إن كان الجار والمجرور للتّبيين .

١٥- إعمال بعض أسماء المصادر دون بعض .

١٦- توكيد النّكرة إذا كانت محدودة .

١٧- وصل الضّمير في باب (كان) أرجح ، وفصله في باب (ظنّ) أرجح .

* * *

ملحوظات على الإحصائيّة السابقة :

١ - كان اعتماد البصريّين على السّماع وحده في سبع مسائل .

٢ - وكان اعتمادهم على القياس وحده في مسألة واحدة ، ومع غيره في مسألتين ، إحداهما مع قواعد التّوجيه ، والأخرى مع الاستصحاب .

٣ - اعتمد البصريّون على السّماع مع قواعد التّوجيه في أربع مسائل .

٤ - اعتمد البصريّون على السّماع مع الاستصحاب في مسألة واحدة .

٥ - اعتمد الكوفيّون على السّماع وحده في ثلاث مسائل .

٦ - اعتمد الكوفيّون على القياس وحده في مسألتين .

٧ - اعتمد الكوفيّون على السّماع والقياس في مسألتين .

٨ - اعتمد الكوفيّون على قواعد التّوجيه في ستّ مسائل .

بتأمّل عدد المسائل التي اعتمد فيها البصريّون والكوفيّون على السّماع نلاحظ أنّ اعتماد البصريّين على السّماع أكثر من اعتماد الكوفيّين عليه ، حيث بلغ عدد المسائل التي اعتمد فيها البصريّون على السّماع منفرداً - كما سبق - سبع مسائل ، وبلغ مع قواعد التّوجيه أربع مسائل ، ومع الاستصحاب مسألة واحدة ، يقابل هذا عند الكوفيّين ثلاثُ مسائل للسّماع منفرداً ، ومسألتان للسّماع مع القياس . كما بلغ عدد المسائل التي اعتمد فيها البصريّون على القياس منفرداً مسألة واحدة ، ومع غيره في مسألتين ، في حين بلغ اعتماد الكوفيّين على القياس منفرداً في مسألتين ، ومع غيره وهو السّماع مسألتين أيضًا .

وهذه المقارنة في مقدار الاعتماد على السّماع والقياس تجعلنا نقف عند ما اشتهر عند العلماء من أن البصريّين يحكّمون القياس كثيراً في وضع القواعد ويتشدّدون في السّماع .

الذي يبدو لي أن القياس الذي يتمسّك به البصريّون هو المبني على **السّماع المطّرد** لا على الرّأي وحده دون سند من كلام العرب . فهم يسمعون الظّاهرة كثيراً ثمّ يقيسون عليها ما شابهها ، أمّا إذا كان المسموع قليلاً فإنّهم لا يجعلونه أصلاً يقاس عليه غيره ؛ لأنّه أقلّ من غيره ، أو في لغة نائية ، فيحفظون ذلك كما كان يفعل أبو عمرو بن العلاء ، فقد روى عبدالملك بن نوفل محاورة جرت بين أبيه وبين أبي عمرو ، يسأله فيها عمّا أسماه عربيّة : « أيدخل فيه كلامُ العرب كلّه ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجّة ؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات »[١] .

وهذه الطّريقة التي يعمل بها أبو عمرو بن العلاء هي السمّة الغالبة على البصريّين ، وإن كان ابن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر يخطئان[٢] ما خالف

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٣٩ ، المزهر : ١٨٤/٢ ، المدارس النحوية : ٢٧ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٣٢ .

الشّائع والمشهور ، فالخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وهما أركان المدرسة البصريّة بل النّحو العربي كلّه يجعلون ما خالف الشّائع المشهور لغات ، يكفيك دليلاً على ذلك أن تتصفّح بضع صفحات من كتاب سيبويه لترى مصداق ذلك ؛ إذ يصادفنا كثيراً في كتاب سيبويه ، وهو الكثير ، وهو الشّائع ... وما يماثلهما من الألفاظ التي توحي باعتماد الكثير في القياس عليه ، وترك القياس على ما قلّ ، في حين أن ما يسمى بالمدرسة الكوفيّة تجعل الكثير والقليل في المرتبة سواء في القياس عليه ، فهم يقيسون على القليل كما يقيسون على الكثير ، وهذا يجعل القواعد عندهم كثيرة ، وغير مطّردة ، كما يجعلهم أكثر قياسيّة من شيوخهم البصريّين ، يصدق ذلك استقراء مسائل الرّأي الوسط ، التي توسّط فيها الكوفيّون ، واعتمدوا فيها على القياس ، حيث اعتمدوا في مسألتين على القياس منفرداً ، وفي مسألتين على القياس مع غيره ، هذا من غير سماع ، فكيف إذا أسند القياس سماعٌ ! ؟ .

في حين اعتمد البصريون على القياس منفرداً في مسألة واحدة فقط ، مع ملاحظة أنّ المسائل التي توسّط فيها البصريّون أكثر من المسائل التي توسّط فيها الكوفيّون .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

الفصل الأول

الرأي الوسط في العوامل

يتردد كثيراً في كتب النحو مصطلح العامل ، وما يحدثه في أجزاء الجملة التي هو أحد مكوّناتها من آثار إعرابيّة (رفع ، نصب ، جزم ، جرّ) أو تركيبيّة في بعض الأحيان كمجاورة المعمول ، أو فصله ، أو تقديمه ، أو تأخيره، أو تذكيره ، أو تأنيثه ...

ومعلوم أن فكرة العامل نظريّة ابتكرها النّحاة للتّقريب على الشداة فهم العلائق اللفظيّة والمعنويّة بين أجزاء التّركيب النّحوي ، ولنستمع إلى الإمام عبدالقاهر مبيّنًا تلك العلائق : « معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاثة : اسم ، وفعل، وحرف ، وللتّعليق بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام :

تعليق اسم باسم ، وتعليق اسم بفعل ، وتعليق حرف بهما ، فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعًا له : صفة ، أو تأكيداً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، أو عطفًا بحرف ، أو بأن يكون مضافًا إلى الثّاني ، أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمل الفعل ، ويكون في حكم الفاعل له ، أو المفعول ... ،

... وأمّا تعلّق الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلاً له ، أو مفعولاً ، فيكون مصدراً قد انتصب به ...، أو مفعولاً به ... ، أو ظرفًا مفعولاً فيه ، زمانًا ومكانًا ، ... أو مفعولاً معه ، ... أو مفعولاً له ، ... أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول ، ...

وأمّا تعلّق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضرب ، أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجرّ ، ... والضّرب الثّاني : من تعلّق الحرف بما يتعلّق به « العطف » وهو أن يدخل الثّاني في عمل العامل الأول،.. والضّرب الثّالث : تعلّق بمجموع الجملة كتعلّق حرف النفي ، والاستفهام ، والشّرط والجزاء ؛ بما يدخل عليه ... »[1] .

---

(١) دلائل الاعجاز : ٤ - ٦ .

والعامل في الحقيقة هو المتكلّم خاضعًا للأعراف اللّغويّة السائدة في مجتمعه ، يقول الرّضي متحدّثًا عن حقيقة العامل وعمله : « ثمّ اعلم أن محدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم ، وكذا محدث علاماتها ، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللّفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمي عاملاً ؛ لكونه كالسّبب للعلامة ، كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلّم ، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل ؛ لأنّه صار أحد جزأي الكلام ، ... »[١] .

ومعروف أنّ إعمال هذه العوامل - بأنواعها - في النّحو العربي على سبيل الوجوب[٢] إذا توفّرت موجبات الإعمال التي حدّدها العلماء . ولكن قد يحدث في أحيان كثيرة أن تقوم بعض الموانع فتُضْعِفُ عمل تلك العوامل ، فيراها بعض النّحاة قد سلبت حقّ العمل الذي منحه النّحاة لها ، فيهملها ، ويراها بعضهم باقية على قوّتها فيعملها ، ويتوسّط فريق ثالث بين تطرّف الفريقين السّابقين ، محاولاً التّوفيق بين الاتجاهين المتباينين معتمداً على ما سقط في يده من دليل لغوي ، أو نظر عقلي ، أو تأمّل دقيق في التراكيب وخصوصياتها ، وربما سماع جديد لم يطّلع عليه من سبقه .

وفي هذا الفصل - كما في هذا البحث بعامّة - سنتحدث عن الآراء الثلاثة : الرّأيين المتطرّفين ، والرأي الوسط الذي يحاول التوفيق بينهما ، أو التقريب بينهما في تسع مُسائل ، مولين فضل عناية إلى ذكر أصحاب كل فريق ، وما اعتمد عليه كلٌّ منهم في الاحتجاج لما ذهب إليه ، وهذه المسائل هي :

١ - ناصب المفعول المطلق إذا كان الفعل الذي قبله ليس من لفظه .

٢ - (أنْ) المخفّفة بين الإعمال والإهمال .

٣ - إعمال (كأنْ) المخفّفة .

٤ - (كيف) بين الإعمال والإهمال .

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/٦٣ .

(٢) الوجوب في النحو : ٢٩ .

٥ - إعمال المصدر مضمراً .

٦ - إعمال اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره .

٧ - إعمال اسم الفاعل المصغّر .

٨ - إعمال اسم الفاعل إذا كان بـ (أل) .

٩ - إعمال أمثلة المبالغة .

ولنبدأ الآن بالمسألة الأولى :

المسألة الأولى – ناصب المفعول المطلق إذا كان الفعل الذي قبله ليس من لفظه

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : العامل هو الفعل المذكور :

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ ناصب المفعول المطلق هو الفعل الظّاهر الموجود ، كقول اللّه عزّ وجلّ : ﴿ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾ [البقرة : ٥٥] ، وقوله : ﴿ فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ تَحِيَّةٗ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [النور : ٦١] ؛ وذلك لأنّ معناهما واحد ، فتعدّى الفعل إلى المصدر ؛ لأنّ التقدير يكون بقدر الحاجة ، ولا حاجة هنا لتقدير محذوف ، فتعيّن أن يكون المذكور هو النّاصب .

أصحابه :

نسب هذا المذهب إلى المازني(١) ، واختاره السيرافي(٢)، ونسبه للمبرد(٣)، وتبعه بعض النّحاة في هذه النّسبة . وظاهر ما في المقتضب ، والكامل يخالف هذه النّسبة ، فإنّه قد قال في المقتضب ما نصّه : « وكذلك : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ ، ولو كان على (أنبت) لكان إنباتًا ، ولكن المعنى – واللّه أعلم – : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتًا »(٤)، وقال في موضع آخر : « لأنّ المعنى جئته ماشيًا ، فالتقدير : أمشي مشيًا »(٥) . وممّن ذهب إلى هذا : الزّمخشري(٦) ، وأبو البقاء العكبري(٧) ، وابن مالك(٨) ،

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه : ١٢٦ ، شرح الكافية للرضي : ٣٠٣/١ ، توضيح المقاصد : ٧٨/٢، تعليق الفرائد : ٧٩/٥ .

(٢) شرح الكتاب : ٢/ل ٢٠٥ .

(٣) شرح التسهيل : ١٨٣/٢ ، المقاصد الشافية : ٢٢٩/١ .

(٤) ٢٠٤/٣ ، والآية من سورة نوح : ١٧ .

(٥) السابق : ٢٣٤/٣ ، وانظر : ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ ، ٥٩٩/٤ ، والكامل : ١٩٧/١ ، ٥٧٤/٢ .

(٦) الكشاف : ٢٨٢/١ .

(٧) إملاء ما من به الرحمن : ٢٠١/١ .

(٨) شرح التسهيل : ١٨٢/٢ .

وأبو حيّان[١] ، والرّضي[٢] ، وابن هشام[٣] ، والشّاطبي[٤] ، والدّماميني[٥] .

الأصـــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على قاعدة توجيهيّة ، وهي : أن الأصل عدم التّقدير ، « فحلِفة من قوله :

* وآلت حِلْفةً لم تحلّلِ *

منصوب بـ (آلتْ) لا بـ (حلفت) مقدراً ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك »[٦].

كما اعتمدوا على الحمل على النّظير ، وذلك أنّ هناك مصادر جاءت منتصبة بعد أفعال من معناها ، وليس لها أفعال من لفظها ، فهذه لا يمكن تقدير فعل مضمر يعمل فيها ، فيحمل ما له فعل من لفظه على ما لا فعل له من لفظه ، ليجري الباب على سنن واحد[٧] .

* * *

المذهب الثّاني : العامل فعل مضمر :

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ ناصب هذا المصدر فعل مضمر من لفظ المصدر ، ومعناه ، فناصب الجذلى ، وجلوسًا ، في قولك : فرحت الجذلى ، وقعدت جلوسًا ، فعل مضمر من جنس المصدر ، والتقدير : جذلت ، وجلست .

أصحابـه :

هذا مذهب إمام النّحاة سيبويه – عليه رحمة اللّه!– فقد صرّح به في غير

---

(١) البحر : ‎/٢١٠ ، ٤٧٥/٦ ، ٢٣٩/٨ .

(٢) شرح الكافية : ٣٠٣/١ .

(٣) أوضح المسالك : ٢١٧/٢ .

(٤) المقاصد الشافية : ٢٣٠/١ .

(٥) تعليق الفرائد : ٨١/٥ .

(٦) شرح التسهيل : ١٨٢/٢ .

(٧) السابق ، وانظر : شرح الكتاب للسيرافي : ٢/ل٢٠٥ ، المقاصد الشافية : ٢٢٩/١ – ٢٣٠، تعليق الفرائد : ٨٢/٥ .

ما موضع ، وإليك بعض حديثه الذي أبان فيه مذهبه : « ويدلك على أنّك إذا قلت : فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، فقد أضمرت فعلاً بعد (له صوت) و (صوت حمار) انتصب على أنّه مثال ، أو حال يخرج عليه الفعل ، أنّك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمره ، فمن ذلك قول الشّاعر :

إذا رأتني سقطت أبصارها   دأبَ بكار شايحت[(١)] بكارها

ويكون على غير الحال ، وإن شئت بفعل مضمر ، كأنّك قلت : تدأب ، فيكون أيضًا مفعولاً وحالاً ، كما يكون غير حال ، فما لا يكون حالاً ، ويكون على الفعل ، قول الشاعر ، وهو رؤبة :

لوّحها من بعد بُدْنٍ وسنق[(٢)]   تضميرك السابق يطوى للسَبَقْ

وإن شئت كان على : أضمرها[(٣)] ، وإن شئت كان على لوّحها ؛ لأنّ تلويحه تضميراً »[(٤)] .

واختار هذا المذهب أيضًا : أبو الحسن الأخفش[(٥)] ، وأبو العبّاس المبّرد[(٦)] ، وابن أبي الرّبيع[(٧)] ، وابن عقيل[(٨)] ، وغيرهم .

الأصـــل :

بيّن الأبذّي الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب هذا المذهب فقال : « لأنّها لـمّا لم تأت بلفظ الفعل أشبهت الأسماء والصّفات التي ليست من الفعل فأُضْمِرَ لها فعلٌ من لفظها ؛ لتكون أقوى في الدّلالة عليه »[(٩)] .

---

(١) الإشاحة : الخوف والحذر . اللسان : (ش و ح) .
(٢) السّنق : الشّبَع . اللسان : (س ن ق) .
(٣) كذا في النّصّ ، والمناسب : ضمّرها .
(٤) الكتاب : ١/٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وانظر أيضًا : ١/١٧٩ – ١٨٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .
(٥) معاني القرآن : ١/٩٦ – ٩٧ .
(٦) المقتضب : ٣/٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٣/٢٣٢ ، ٤/٥٩٩ .
(٧) البسيط : ١/٤٧١ .
(٨) المساعد : ١/٤٦٧ .
(٩) شرح الجزولية للأبذي : ٢/ل ٧٩٣ ، من كتاب : الأبذي ومنهجه في النحو .

واستدل الفارسي لمذهب سيبويه بقول الهذلي :

لقد عجبت – وما في الدهر من عجب
أنّي قتلت وأنت الحازم البطلُ
السالكُ الثغرةِ اليقظانُ كالئها
مشيَ الهلوك عليها الخيعلُ الفُضُلُ[١]

فـ (مشي) منصوب بـ (تمشي) مضمراً ، لا بـ (السالك) ؛ لأنّه موصوف بـ (اليقظان) ، واسم الفاعل لا يعمل إذا وصف قبل أخذ معموله[٢] .

* * *

المذهب الثالث : العامل في المؤكّد فقط فعل مضمر :

يرى أصحاب هذا المذهب أن ما كان يراد به مجرد التّأكيد ، نحو : قعدت جلوسًا ، وقمت وقوفًا ، فناصبه فعل مضمر من لفظه ومعناه ، وإن كان المصدر مختصّاً (لبيان النّوع ، أو العدد) وكان له فعل من لفظه ومعناه ، كمشيت هرولةً ، أو مشيت عدو الذّئب ، أو لم يكن له فعل من لفظه ، كقعد القرفصاء ، واشتمل الصّمّاء ، ورجع القهقرى ، فناصبهما الفعل الظّاهر .

أصحابه :

نُسبَ هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي[٣] ، وتلميذه ابن جنّي[٤] ، وعليه ظاهر كلامهما .ولنستمع إلى الفارسي حين قال : « ويتعدّى الفعل إلى ما كان ضربًا من الحدث ، وإن لم يشتقّ من لفظه ، وذلك ، نحو قولك: قعد القرفصاء، واشتمل الصّمّاء ، ورجع القهقرى ؛ لأنّ قعد إذا تعدّى إلى القعود الذي يشمل القرفصاء ، وغيره فقد تعدّى إلى القرفصاء في الجملة ؛ إذ كان ضربًا من القعود ، وكذلك الاشتمال »[٥] .

---

(١) الشعر والشعراء : ٢/٦٦٥، سرّ صناعة الإعراب : ٢/١٦١١ ، شرح الأشموني : ٢/٢٩٠ ، همع الهوامع : ١/١٨٧ ، الخزانة (ط. هارون) : ٥/١١ . واللسان : (خَعَل) . والثغرة : كل ثنيّة فيها خوف من الأعداء ، والهلوك : المرأة الساقطة ، والخَيْعل : قميص لا كُمّ له ، الفُضُل : اللابسة ثوب الخلوة .

(٢) تعليق الفرائد : ٥/٨٠ .

(٣) الارتشاف : ٢/٢٠٣ .

(٤) السابق والهمع : ٢/٩٩ – ١٠٠ .

(٥) الايضاح : ١/١٩٤ .

وليس لفظ ابن جنّي ببعيد عن لفظ شيخه ، إلاّ أنّه زاد : « وتقول : إنّه ليعجبني حبّاً شديداً ؛ لأنّ أعجبني ، وأحببته في معنى واحد، قال الشاعر :

يعجبه السخونُ والبرودُ والتمرُ حُبّاً ما له مزيدُ

فنصب (حبّاً) على المصدر ، بما دلّ عليه (يعجبه) وكذلك : إنّي لأبغضه كراهيةً ، وإنّي لأشنؤه بغضًا »[1] .

الأصل :

ذكر الفارسي علّة جواز نصب المختصّ بالظّاهر حين قال : « لأنّ قعد إذا تعدّى إلى القعود الذي يشتمل القرفصاء ، وغيره ، فقد تعدّى إلى القرفصاء في الجملة إذ كان ضربًا من القعود » .

أي إنّ هذا المصدر ما هو إلاّ ضرب من الحدث الذي يشتمل عليه الفعل ، و(الجذل) في قولهم : فرحت الجذلى ، أو جذلاً ، ضرب من الفرح ، فإذا تعدّى(فرح) إلى الفرح تعدّى كذلك إلى (جذلاً ، و الجذلى) لأنّه ضرب منه فليس بعسير أن يتعدّى الفعل إلى ما هو من أنواعه .

أمّا ما كان لمجرّد التّأكيد فلا ينصب إلاّ بالمضمر ؛ لأنّ المصدر جيئ به للتأكيد اللفظي ، ولا يتحقّق ذلك إلاّ إذا كان المؤكّد من نفس لفظ المؤكَّد ومعناه [2].

* * *

والرّاجح عندي مذهب المازني ومن تابعه ، لأمرين :

الأوّل : أنّ الأصل عدم التّقدير ، وليس ثمّت ضرورة ملحة تلجئنا إلى تقدير فعل ناصب ، مع وجود الفعل الظّاهر[3] .

الثّاني : أن لدينا مصادراً ليس لها أفعال من لفظها ، كالقهقرى ، والجمزى ، والهيدبى ، ... وغيرها ، وهذه يعمل فيها عامل من معناها بإجماع

(١) اللمع : ١٠٤ .

(٢) السابق ٢/١٠٠ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي : ١/٣٠٣ .

النّحاة ، فلو كان المخالف لفظًا لا يعمل فيه إلاّ عامل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه ، نحو : حلفت يمينًا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ﴾ [هود : ٥٧] و ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء: ٤٩] و ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ [النساء : ١٢٤] و ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤] وأمثالها ، فهذه لا يمكن تقدير عامل لها من لفظها ، فلا بدّ أن يكون العامل فيها ما قبلها ممّا وافقها معنى ، فكذلك ما وقع موقعها ممّا له عامل من لفظه ، فيجب أن يكون منصوبًا بما قبله ممّا وافقه معنى ، ولا حاجة لتقدير محذوف طرداً للحكم ، وإجراءً للباب على سنن واحد[1]. واللّه أعلم .

❊ ❊ ❊

(١) انظر شرح التسهيل : ٢/١٨٣ ، المقاصد الشافية : ١/٢٣٠ .

المسألة الثانية - (أنْ) المخفّفة بين الإعمال والإهمال

اختلف النحاة في إعمال (أنْ) المخففة ، فمنهم من جعلها على بابها من جواز الإعمال ، ومنهم من أهملها ، ومنهم من أعملها في المضمر دون الظاهر ، وإليك تفصيل حديث النحاة عنها .

المذهب الأول : { (أنْ) تعمل مطلقًا في الظاهر والمضمر }

تعمل (أنْ) المخففة من الثّقيلة في الظّاهر ، نحو : علمت أنْ خالداً مقيمُ العدل بين أولاده ، وفي المضمر ، نحو : ظننتَ أنْ قد سالت الأودية ، ومنه قراءة[1]: ﴿ أنْ غَضَبُ اللّهِ عليها ﴾ [النور:٩]. وقد يبرز هذا الضّمير كما في قول الشّاعر :

بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ   وأنْك هناك تكون الثِّمالا[2] .

أصحابه :

هذا مذهب طائفة من النّحاة ، منهم : الصّيمري[3] ، والعكبري[4] ، والجزولي[5] ، وابن معطي[6] ، وابن عصفور[7] ، وابن القوّاس[8] .

وقد نسب هذا المذهب أبو حيّان إلى البصريين[9] ، وما في كتبهم يخالفه -كما سيأتي بعدُ- ، ونسبه السّيوطي[10] لبعض المغاربة ولم يصرح بأسمائهم.

---

(١) لأبي رجاء ، وقتادة ، والأعرج ، ويعقوب ، البحر : ٤٣٤/٦ ، وانظر : المحتسب : ١٠٢/٢ ، الإتحاف : ٣٢٢ ، النشر : ٣٣٠/٢ .

(٢) الانصاف : ٢٠٧/١ ، شرح التسهيل : ٤٠/٢ ، أبيات المغني : ١٤٩/١ - ١٥٠ ، تعليق الفرائد : ٧١/٤ .

(٣) التبصرة : ٤٦٠/١ .

(٤) اللباب : ٢٢٠/١ - ٢٢١ .

(٥) المقدمة الجزولية : ١١٥ ، شرح الكافية للرضي : ٤٦٨/٢ .

(٦) الفصول : ٢٠١ .

(٧) شرح الجمل : ٤٣٦/١ .

(٨) شرح ألفية ابن معطي : ٩٢٠/٢ .

(٩) الارتشاف : ١٥١/٢ .

(١٠) الهمع : ١٨٤/٢ .

الأصـــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على بعض الأصول :

الأول : السّماع : فقد ورد في بعض كلام العرب ، كقولهم : « إلاّ أنْ أخاك ذاهبٌ » .

الثّاني : قاعدة توجيهيّة ، وهي : الاختصاص ، فتخفيف (أنْ) لم يلغِ اختصاصها بالجملة الاسميّة، فلا تليها الجملة الفعليّة إلا بشروط يأتي ذكرها، والاختصاص هو أحد موجبات[١] الإعمال التي ذكرها النّحاة في إعمال العوامل فـ « كلّ حرف اختصّ بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنّه يعمل »[٢] .

الثّالث : الشّبه بالفعل المتعدّي لفظًا ، ومعنى ، أمّا المعنى فقدْ مضى الحديث عنه وهو الاختصاص ، وأمّا اللفظ ، فلأنّها أولاً : وضعت على ثلاثة أحرف ، فإذا حذف منها حرف لم يلغ عملها كما أنّ الفعل إذا حذفت بعض حروفه لم يؤثّر على عمله ، وثانيًا : أنّ حركة بنائه الفتحة ، وثالثًا : اتصال ضمائر النّصب بها ، ورابعًا : دخول نون الوقاية[٣] .

* * *

المذهب الثّاني : لا تعمل مطلقًا .

إذا خفّفت (أنْ) أهملت ، فلا تعمل لا في الظّاهر ولا في المضمر ، فتكون حرفًا مصدريًا يدخل على الجملتين الاسميّة ، والفعليّة ، فلا يؤثّر فيهما ، ولكن يشترط في دخوله على الجملة الفعليّة أن يفصل بينهما بفاصل من الفواصل المعروفة وهي (قد ، لو ، حرف نفي ، حرف تنفيس) ما لم يكن الفعل دعائيًا أو جامداً .

---

(١) الوجوب في النحو : ٤٥ .

(٢) الأشباه : ٥٢١/١ .

(٣) الوجوب في النحو : ٤٥ .

أصحابه :

نسب أبو حيان[١] هذا المذهب إلى الكوفيين ، وتبعه ابن هشام[٢] ، وفي معاني القرآن للفرّاء ما يخالف هذه النّسبة ، يقول أبو زكريّا : « وتقول في (أنْ) : حسبت أن لست تذهب، وكل موضع حسنت فيه (ليس) مكان (لا) فافعل به هذا الرفع مرّة ، والنصب مرّة ، ولو رفع الفعل في (أنْ) بغير (لا) لكان صوابًا ، كقولك : حسبت أن تقولُ ذاك ؛ لأنّ الهاء يحسن في (أنْ) ، فتقول : حسبت أنّه يقولُ ذاك ، وأنشدني القاسم بن معين :

إنّي زعيم يا نُوَيْـ ـقةُ إن نجوتِ من الزَّوَاحِ
وسلِمتِ من عرض الحُتُو فِ من الغُدوِّ إلى الرواحِ
أن تهبطين بلاد قو مٍ يرتعون من الطّلاحِ

فرفع (تهبطين) ، ولم يقل أن تهبطي »[٣] .

وهذا يعني أن الفرّاء يعمل (أنْ) المخفّفة من الثقيلة في المضمر ، ولا يهملها مطلقًا ، والله أعلم ! .

الأصل :

يبدو أنّ أصحاب هذا المذهب نظروا إلى ضعف الاختصاص، اختصاص (أنْ) بالجملة الاسميّة إذا خفّفت ، حيث إنّها ستدخل على الجملة الفعليّة ، ولكن بوجود فاصل بينهما إذا لم يكن الفعل دعائيًا ، فدخولها على الجملة الفعليّة وإن كان بفاصل قد دلّ على ضعف تشبّثها بالجملة الاسميّة ، ومن ثَمَّ ضعفت عن العمل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنّ تخفيف (أنّ) يكون بحذف أحد حروفها ، وهذا يضعف شبهها بالفعل؛ لأنّ من موجبات إعمالها شبهها بالفعل لفظًا -كما مضى توضيحه[٤]- فالفعل لا يكون على حرفين ، فلمّا نقصت عمّا أشبهته ، أهملت ، فلم تعمل لأنّها أقلّ درجة من الفعل ،

---

(١) الارتشاف : ٢/١٥١ .

(٢) المغني : ١/٣١ .

(٣) معاني القرآن : ١/١٣٥ - ١٣٦ ، والزواح : شدة الضّعْف في الإبل حتى تلتصق بالأرض .

(٤) ص : ١٢ .

والفعل إذا حذفت بعض حروفه ضعف عمله وإن لم يُلْغَ ، فما شبّه به سيكون أحطَّ درجة منه ؛ لأنّ الفروع أحطُّ درجة من الأصول[١] .

* * *

المذهب الثالث : تعمل في المضمر فقط .

إذا خفّفت (أنَّ) عملت في المضمر دون الظّاهر ، قال سيبويه - بعد أن أورد قول الحقّ سبحانه وتعالى : ﴿ والخامسة أنْ غَضَبُ اللّه عليها ﴾ : « فكأنّه قال : أنه غضبُ اللّهِ عليها ، ولا تخفّفها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثّقيلة مضمراً فيها الاسم ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشّعر إذا اضطروا بـ (كأنْ) إذا خفّفوا ، يريدون معنى (كأنّ) ولم يريدوا الإضمار »[٢] .

فمعنى كلام سيبويه أنّ (أنْ) لا تخفّف إلاّ على تقدير الإعمال، فيضمر فيها اسمها، والجملة التي بعدها هي الخبر ، فإذا قلت : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، فـ(أنْ) مخفّفة من الثّقيلة عاملة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وجملة (زيدٌ قائمٌ) خبرها ، ولا يلزم كون اسم (أن) ضمير شأن ، بل إذا أمكن أن يعود على حاضر ، أو غائب معلوم فهو أولى . ولذلك قال سيبويه - رحمه اللّه ! - في باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أي) حين مثّل بقوله تعالى : ﴿ أنْ يا إبراهيم قد صدّقتْ الرؤيا ﴾ [الصافات : ١٠٤ - ١٠٥] : « كأنه قال - جلّ وعزّ - : ناديناه أنْك قد صدّقت الرؤيا »[٢] . وقال في الباب الذي يليه : « وتقول : كتبت إليه أنْ لا تقلْ ذاك ، وأنْ لا تقولَ ذاك ، وأنْ لا تقولُ ذاك ، فأمّا الجزم : فعلى الأمر ، وأمّا النصب : فعلى قولك لئلا تقولَ ذاك ، وأمّا الرفع فعلى قولك : لأنْك لا تقولُ ذاك ، أو بأنْك لا تقول ، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره »[٣] .

وهذا هو المذهب الوسط .

---

(١) الأشباه : ٥٤٩/١ .
(٢) الكتاب : ١٦٣/٣ - ١٦٤ .
(٣) السابق : ١٦٣/٣ .
(٤) السابق : ١٦٦/٣ ، وانظر شرح التسهيل : ٤١/٢ .

أصحابـه :

هذا مذهب البصريين ، وتبعهم جمهور النّحاة بعدهم ، صرّح به من البصريين : سيبويه[١] ، والمبّرد[٢] ، وابن السّراج[٣] ، والفارسي[٤] ، وممّن صرّح به من غيرهم : ابن السِّيد[٥] ، وابن الحاجب[٦] ، وابن مالك[٧] ، والرّضي[٨] ، وأبو حيّان[٩] ، وابن هشام[١٠] ، وابن عقيل[١١] ، والأشموني[١٢] ، والدّماميني[١٣] ، والأزهري[١٤] ، والصّبان[١٥] .

الأصل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على قاعدة توجيهيّة ، وهي الاختصاص ، فاختصاص (أنْ) بالاسم ما زال قائمًا ، إذ لا يجوز إيلاؤها الفعل غير الدعائي ، أو الجامد إلاّ بفاصل (قد ، لو ، تنفيس ، نفي) وهذا يعني أنّها لم تدخل على الجملة الفعليّة ابتداءً ، بل دخلت على شيء قبلها مضمر ، وجيء بالفاصل لئلاّ تباشر (أنْ) المختصّة بالاسم ؛ الفعلَ ، وهذا الفاصل عوض عن المحذوف ، وهو النّون والاسم . يقول سيبويه : « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعلُ ، وقد علمت أن فعل ، حتّى تأتي

---

(١) الكتاب : ١٣٧/٢ ، ٧٣/٣ ، ١٦٣ ، ١٦٦ .
(٢) المقتضب : ٣١/٢ ، ٣٦١/٢ .
(٣) الأصول : ٣٧/١ .
(٤) الايضاح : ١٦٤ – ١٦٥ .
(٥) إصلاح الخلل : ٣٨٤ .
(٦) شرح المقدمة الكافية : ٩٧٣/٣ .
(٧) شرح التسهيل : ٤٠/٢ – ٤١ .
(٨) شرح الكافية : ٣٦٨/٤ .
(٩) الارتشاف : ١٥١/٢ .
(١٠) أوضح المسالك : ٣٧٠/١ ، المغني : ٣١/١ .
(١١) المساعد : ٣٣٠/١ .
(١٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٩٠/١ .
(١٣) تعليق الفرائد : ٧٠/٤ .
(١٤) شرح التصريح : ٢٣٢/١ .
(١٥) حاشية الصبان : ٢٩٠/١ – ٢٩١ .

بالسين ، أو قد ، أو بنفي ؛ لأنّهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من (أنّه) فكرهوا ترك العوض »[١] .

* * *

والرّاجح في نظري هو مذهب الإعمال مطلقًا في الظّاهر والمضمر ، ولكن عملها في الظّاهر قليل ، وذلك لأمرين :

الأوّل : السّماع ، فقد ورد عن العرب إعمال (أن) المخفّفة من الثّقيلة في النّثر والنّظم ، فقد صحّ عن العرب أنّهم يقولون : « إلاّ أنْ أخاك ذاهب » بمعنى المشدّدة ، وقد حكى أهل اللُّغة : أظن أنْك قائم ، وأحسب أنْه ذاهب ، يريدون : أنّك ، وأنّه ، بالتشديد . وممّا جاء في الشّعر قول الشّاعر :

فلو أنْك في يوم الرّخاء سألتِني   طلاقك لم أبخل وأنت صديق[٢]

وقالت جنوب ، أو عمرة بنت العجلان :

بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ   وأنْك هناك تكون الثِّمالا[٣]

الثّاني : الاستصحاب ، وذلك أنّ ظهور عمل (أنْ) في الاسم الظّاهر دليلٌ على أنّها عاملة فيما لم يظهر عملها فيه فتعمل في ضمير محذوف يدلّ عليه السّياق ، أو في ضمير الشّأن ، فكأنّ الاسم حذف تبعًا لحذف النّون ، إذ من قواعدهم أنّ الحذف يجرّ إلى الحذف . واللّه أعلم !

* * *

---

(١) الكتاب : ١٦٥/٣ .

(٢) الانصاف : ٢٠٥/١ ، المغني : ٣١/١ .

(٣) سبق تخريجه ، في ص : ٩٧ .

المسألة الثالثة - إعمال (كأنْ) المخفّفة

في إعمال (كأن) المخفّفة المذاهب الثّلاثة المتقدّمة في (أنْ) .

المذهب الأول : لا تعمل مطلقًا :

إذا خفّفت (كأنّ) ألغيت ، فلا تعمل لا في الظّاهر ولا في المضمر ، فإذا قلت : كأنْ زيدٌ قائمٌ ، فـ (كأن) مخفّفة من الثقيلة غير عاملة ، وما بعدها جملة اسميّة من مبتدأ وخبر ، وليس في (كأن) ضمير .

أصحابه :

هذا مذهب الكوفيّين(١) ، وتبعهم الزمخشري(٢) ، وابن الحاجب(٣) ، والرضي(٤) ، يقول ابن الحاجب : « ومقتضى ما ذكرنا - من قوة الشّبه حتى وجب إعمالها في ضمير شأن مقدّر- لمّا ألغيت ؛ أن يقال كذلك في (كأنْ) ؛ لأنّها ملغاة على الأفصح »(٣) .

الأصل :

سبق الحديث عنه في بيان الأصل الذي اعتمدوا عليه في منع إعمال (أنْ) مطلقًا . فما قيل هناك يقال هنا ، فليراجع هناك .

* * *

المذهب الثّاني : تعمل مطلقًا في الظّاهر والمضمر :

تعمل (كأنْ) المخفّفة في الاسم الظّاهر ، كما تعمل في المضمر ، فمن إعمالها في الظّاهر قول الشاعر - وهو رؤبة - :

* كأنْ وريديه رشاء خلب *(٥)

وقول الآخر - وهو ابن صريم اليشكري - :

---

(١) الارتشاف : ١٥٣/٢ .

(٢) المفصل : ٣٠١ ، شرح المفصل : ٨٢/٨ ، تعليق الفرائد : ٧٦/٤ .

(٣) شرح المقدمة الكافية : ٩٧٥/٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي : ٣٧٠/٤ .

(٥) ملحقات ديوانه : ١٦٩ ، الكتاب : ١٦٤/٣ ، الانصاف : ١٩٨/١ ، شرح المفصل : ٨٢/٨ .

* وكأنْ ظبيةً تعطو إلى وارق السّلم * (١)

وتعمل في المضمر ، كقولك : كأنْ عُمرُ يخطو إلى ذروة المجد ، ففي (كأنْ) ضمير الشّأن ، والتّقدير : كأنّه ، وعمرُ يخطو ....، جملة في محل رفع خبرها.

أصحابه :

هذا مذهب أبي العبّاس المبرّد ، استمع إليه يحدّثك عن هذا المذهب عند حديثه عن قول اليشكري :

ويومًا توافينا بوجه مقسّم وكأن ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم

« أمّا رفعها فعلى الضّمير ، يريد : كأنّها ظبية ، وهذا شرط (أنّ) ، و (كأنّ) إذا خفّفتا ، إنّما هو على حذف الضّمير ، ... ، ومن نصب فعلى غير ضمير ، وأعملها مخفّفة عملها مثقّلة ؛ لأنّها تعمل لشبهها بالفعل ، فإذا خفّفت عملت عمل الفعل المحذوف ، كقولك : لم يك زيدٌ منطلقًا ، فالفعل إذا حذف يعمل عمله تامّاً ، فيصير التّقدير : كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السّلم هذه المرأة . وحذف الخبر لما تقدّم من ذكره »(٢) .

وقال في المقتضب بعد أن اختار إهمال (إنْ) إذا خفّفت : « وليس كذا (كأنّ) إذا خفّفت ؛ لأنّك إذا قلت : (كأنّ) تشبه ، فإذا خفّفت فذلك المعنى تريد. »(٣) .

وقد تبع أبا العباس في هذا المذهب ، قوم من النّحاة ، منهم : ابن الشّجري(٤) ، والجزولي(٥) ، وابن عصفور(٦) ، وابن هشام(٧) ، والأشموني(٨) ، والأزهري(٩) .

---

(١) الكامل : ١/١١١ ، الكتاب : ٢/١٣٤ ، التبصرة : ١/٢٠٨ ، الانصاف : ١/٢٠٢ ، أمالي ابن الشجري : ٢/١٧٨ ، شرح المفصل : ٨/٨٢ ، شرح التسهيل : ٢/٤٦ .
(٢) الكامل : ١/١١١ – ١١٢ .
(٣) ١/١٨٩ .
(٤) أمالي ابن الشجري : ٢/١٧٨ .
(٥) المقدمة الجزولية : ١١٩ .
(٦) شرح الجمل : ١/٤٣٦ .
(٧) أوضح المسالك : ١/٣٧٥ – ٣٧٦ .
(٨) شرح الأشموني : ١/٢٩٣ .
(٩) شرح التصريح : ١/٢٣٤ .

الأصـل :

يبدو أن المبرّد ومن تبعه قد اعتمد على أصلين :

الأوّل : السماع ، كما في البيت الذي أنشده ، وكما سيأتي .

الثّاني : الاستصحاب ، وذلك أنّ كـأنّ عنده على معنى : (تشبّه) فإذا خفّفت لم يَزُل عنها هذا المعنى ، فكأنّه يحمل (كـأنّ) في العمل على الفعل : (يشبّه) ، فكما أنّه يعمل فكذلك ما أدى معناه يعمل عمله، ويستصحب ذلك العمل إذا كان مخفّفًا ، فلذلك بقي لـ (كأنّ) عملها في حال تخفيفها .

وثمّت أمر آخر وهو بقاء اختصاص (كأنْ) بالجملة الاسميّة ، بدليل دخولها على الأسماء كما في قول الشّاعر : * وكأنْ ظبية ... * ، وقول الآخر : * وكأنْ ثدياه حقّان * .

فما جاء ممّا ظاهره دخولها على الجملة الفعليّة ، فليس على ذلك الظاهر، بل على تقدير ضمير تعمل فيه ، ويفصل بينها وبين الجملة الفعليّة .

* * *

المذهب الثّالث : تعمل في المضمر دون الظّاهر .

إذا خفّفت (كأنّ) أُعملت في المضمر دون الظّاهر ، كالبيت السابق على رواية الرفع ، فاسم (كأنْ) ضمير محذوف ، وجملة (ظبيةٌ تعطو ...) في محل رفع خبرها .

وخرّجوا روايات النصب في البيتين السابقين على الضرورة .

أصحابـه :

هذا مذهب سيبويه - رحمه اللّه ! - يقول موضحًا عمل (كأنْ) : «وشبهه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله - وهو ابن صريم اليشكري :

ويومًا توافينا بوجه مقسّم   وكأن ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم

وقال الآخر :

ووجه مشرق النحر   كأنْ ثدياه حقان

لأنه لا يحسن ههنا إلاّ الإضْمار »[١] .

وقال في موضع آخر : « كما ينصبون في الشّعر إذا اضطروا بـ (كأنْ) إذا خفّفوا ، يريدون معنى (كأنّ) ، ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

* كأن وريديه رشاءُ خلب ... *

وإن شئت رفعت في قول الشاعر :

* كأنْ وريداه رشاء خلب ... *

... ولو أنّهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة (إنّما) كما جعلوا (إنْ) بمنزلة (لكنْ) لكان وجهًا قويّاً »[٢] .

وقد تبع سيبويه في هذا المذهب جماعة من النّحاة ، منهم : الصّيمري[٣]، وابن الحاجب في شرح المفصل[٤] ، وابن مالك[٥] ، وأبو حيان[٦]، وابن عقيل[٧]. وهذا هو المذهب الوسط .

الأصــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على القياس ، قياس (كأنْ) على (أنْ) المخفّفة ؛ لأن (كأن) هي (أنْ) أدخلت عليها كاف التّشبيه ، يقول سيبويه موضّحًا تلك العلاقة بين (أنّ) و (كأنّ) : « وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أنّ ، فلما اضطرت إلى التّخفيف فلم تضمر لم يغيِّر ذلك أن تنصب بها ، كما أنّك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله »[٨] .

من هذا النصّ نستخلص أن :

١ - (أنْ) المخفّفة لم تلغَ من العمل ؛ لأنّها مثل الفعل الذي يحذف منه ولا يهمل .

---

(١) الكتاب : ١٣٤/٢ .
(٢) السابق : ١٦٤/٣ - ١٦٥ .
(٣) التبصرة : ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .
(٤) ١٩٧/٢ .
(٥) شرح التسهيل : ٤٥/٢ - ٤٦ .
(٦) الارتشاف : ١٥٤/٢ .
(٧) المساعد : ٣٣٢/١ .
(٨) الكتاب : ١٦٤/٣ .

٢ - أن (كـأنْ) هي (أنْ) أدخلت عليـهـا الكاف ، ومن ثَمَّ يكون حكمها كحكم (أنْ) فتعمل مخفّفة ، كما تعمل (أن) مخفّفة ، وتنصب في الضرورة كما نصبت (أنْ) في الضرورة .

ولمراعاة هذه المشابهة قدّر بعض النّحاة فيها العمل حين خفّفت ، وألغاها بعضهم حملاً على ظاهر اللفظ ، يقول ابن الحاجب : « وقد زعم بعضهم أنّها مركبة من كاف التّشبيه و (أنّ) وأنّ الأصل في قولك : كأن زيداً الأسد : أنّ زيداً كالأسد ، فقدمتْ الكاف ، وفتحت لها الهمزة لـمّا قصد معنى الإنشاء ، وهي عند بعضهم حرف برأسه ، وهو الصّحيح ، ومقتضى ما ذكرنا من قوّة الشّبه حتى وجب إعمالها في ضمير شأن مقدر لمّا ألغيت ، أن يقال كذلك في (كأن) ؛ لأنّها ملغاة على الأفصح »(١) .

* * *

والرّاجح في نظري المذهب الثّاني ، وهو إعمال (كأن) مطلقًا في الظّاهر والمضمر ، وذلك لأمرين :

الأوّل : السّماع ، فقد وردت عدّة شواهد أعملت فيها (كأنْ) المخفّفة كقول الشّاعر :

ويومًا توافينا بوجه مقسّـم وكأن ظبيةً تعطو إلى وارق السّلم(٢)

في رواية من نصب « ظبية » . وقال آخر :

ووجـه مشـرق النّحـر كـأنْ ثـديـيـه حقـان (٣)

وقال آخر : * كأنْ وريديه رشاء خلب * (٢)

الثّاني : الاستصحاب : إذ ظهور عملها في بعض المواضع دليل على أنّها عاملة فيما لم يظهر لها فيه عمل ، واسمها مضمر ، وخبرها الجملة التي بعدها ، استصحابًا للأصل .

---

(١) شرح المقدمة الكافية : ٣/٩٧٤ - ٩٧٥ .

(٢) سبق تخريجه . والشواهد على روايات النصب فيهن .

(٣) الكتاب : ٢/١٣٥ ، المنصف : ٣/١٢٨ ، أمالي ابن الشجري : ١/٣٦٢ ، ٢/١٧٨ ، الانصاف ١/١٩٧ ، شرح المفصل : ٨/٨٢ ، شرح التسهيل : ٢/٤٦ ، الهمع : ٢/١٨٧ .

المسألة الرابعة - (كيف) بين الإعمال والإهمال

من المعروف أنّ أدوات الشّرط منها ما يجزم ، ومنها ما لا يجزم ، فالجوازم هي : إنْ ، ومن ، وما ، ومهما ، وأين ، وأنّى ، وأي ، وإذ ما ، ... أمّا (كيف) فاختلف فيها ، فمنهم من ألحقها بغيرها من أدوات الاستفهام التي تضمّنت معنى (إنْ) الشرطيّة ، فعملت عملها ، وهو الجزم ، ومنهم من عدّها شرطًا غير جازم ، ومنهم من وضع لعملها شرطًا إنْ توفّر عملت ، وإن عدم لم تعمل . وإليك تفصيل الحديث عن هذه المذاهب :

المذهب الأوّل : لا تجزم مطلقًا :

يصنّف أصحاب هذا المذهب (كيف) من أدوات الشّرط غير الجازمة ، فهي اسم استفهام على بابها ، لا تعمل شيئًا ، وقد ترد شرطًا معنى لا عملاً ، فتعلّق بين جملتين ، ومنه قول الحقّ سبحانه وتعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [آل عمران : ٦] ، وقوله عزّ وجلّ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة : ٦٤] . والمعنى في الآية الأولى : على أيّ حال شاء أن يصوركم صوركم[1] ، وفي الآية الثانية : على أيّ حال يشاء الإنفاق ينفق[2] . فـ (كيف) هنا اسم شرط ، ولكنّه لم يعمل شيئًا في الفعل ، كما لم يعمل في الاستفهام يستوي في ذلك تجريدها من (ما) كما سبق في الآيتين الكريمتين ، وكسعها بـ (ما) ، كقولك: أنتِ كيفما تقرئين أقرأ.

أصحابه :

هذا مذهب البصريين[3] ، وهو مذهب سيبويه ، حيث عدّد في غرّة باب (الجزاء) الأسماء التي يجازى بها -الأسماء الجازمة- ظروفًا وغير ظروف ، ولم يعد (كيف) معهن ، وإليك نصّ سيبويه - رحمه الله ! - : « فما يجازى به من الأسماء غير الظروف : من ، وما ، وأيّهم ، وما يجازى به من الظروف :

(١) انظر : البحر : ٢/٣٨٠ .

(٢) شرح التسهيل : ٤/٧١ .

(٣) شرح الكتاب : ٣/ل ٢٢٨ ، إصلاح الخلل : ٢٦٤ ، الانصاف : ٢/٦٤٣ ، اللباب : ٢/٦٢ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٥٠٥ ، شرح الجمل : ٢/١٩٦ ، شرح الكافية الشافية : ٣/١٥٨٣ ، الارتشاف : ٢/٥٥١ .

أي حين ، ومتى ، وأين ، وأنّى ، وحيثما ، ومن غيرهما : إن ، و إذ ما .

ولا يكون الجزاء في (حيث) ، ولا في (إذ) حتى يضمّ إلى كلّ واحد منهما (ما) ، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنّما) و (كأنّما) »[١] .

وكذلك فعل في تفصيل الحديث عنهنّ ، أي اطّرح (كيف) ، ولم ترد في كلام سيبويه في باب المجازاة إلاّ في صورة سؤال موجّه إلى شيخه الخليل -عليه رحمة الله ! - وذلك قوله : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ ، فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ؛ لأنّ معناها : على أيِّ حال تكن أكن »[٢] .

وقد اقتفى المبرد[٣] ، وابن السراج[٤] ، والفارسي[٥] ، والسيرافي[٦] ، وابن جنّي[٧] آثار سيبويه ، فأخرجوا (كيف) من أدوات الشرط الجازمة .

واقتفى آثار البصريين جمهور النحاة بعدهم : كالزمخشري[٨] ، وابن الأنباري[٩] ، والعكبري[١٠] ، والخوارزمي[١١] ، وابن معطي[١٢] ، وابن يعيش[١٣] ، والشلوبين[١٤] ، وابن عصفور[١٥] ، وابن مالك[١٦] ، وابنه[١٧] ، وابن القواس[١٨] ، وأبو حيان[١٩] ، وابن هشام[٢٠] ، وابن عقيل[٢١] ،

---

(١) الكتاب : ٣/٥٦ - ٥٧ .
(٢) السابق : ٣/٦٠ .
(٣) المقتضب : ٢/٤٥ ، ٥٨ .
(٤) الأصول : ٢/١٥٦ ، ١٥٩ .
(٥) الإيضاح العضدي : ٣٣٠ ، ٣٣٢ .
(٦) شرح الكتاب : ٣/ل ٢٢٨ .
(٧) اللمع : ١٩٢ - ١٩٦ .
(٨) المفصل : ١٧٥ .
(٩) الانصاف : ٢/٦٤٣ .
(١٠) اللباب : ٢/٦٢ .
(١١) التخمير : ٢/٢٨٩ .
(١٢) الغرة المخفيّة : ١/١٥٠ ، شرح ألفية ابن معطي : ١/٣٢٣ .
(١٣) شرح المفصل : ٤/١٠٩ - ١١٠ .
(١٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٥٠٥ .
(١٥) شرح الجمل : ٢/١٩٦ .
(١٦) شرح الكافية الشافية : ٣/١٥٨٣ .
(١٧) شرح التسهيل : ٤/٧٠ - ٧١ .
(١٨) شرح ألفية ابن معطي : ٣٢٣ .
(١٩) الارتشاف : ٢/٥٥١ ، البحر : ٢/٢٨٠ .
(٢٠) المغني : ١/٢٠٥ .
(٢١) المساعد : ٣/١٣٨ - ١٣٩ .

والأشموني[١] ، والسيوطي[٢] ، والخضري[٣] ، وغيرهم .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب -فيما يبدو لي- على السّماع ؛ إذ لم يسمع جزم الفعلين بعد (كيف) مطلقًا ، لا (كيف) وحدها ، ولا (كيف) مضافًا إليها (ما) ... وقد صرّح بعدم السّماع المبرّد فقد نقل عنه تلميذه ابن السّرّاج قوله : « ولو جازت العرب بها لاتبعناهم »[٤] .

كما صرّح بعدم السّماع : العكبري ، والشّلوبين .

وقد بيّن أبو العبّاس المبرّد السرّ في عدم الجزم بـ (كيف) مع الجزم بغيرها من أسماء الاستفهام فقال : « إنّ علّة الجزاء موجودة في معناها ، فما صحّ فيه معنى الجزاء جوزي به ، وما امتنع فلا جزاء فيه ، وإنّما امتنعت (كيف) من المجازاة ؛ لأنّ حروف الجزاء التي يستفهم بها كانت استفهامًا قبل أن تكون جزاءً ... ثم رأيت أنّه ما كان من حروف الاستفهام متمكنًا يقع على المعرفة والنكرة جوزي به ؛ لأنّ حروف الجزاء الخالصة تقع على المعرفة والنكرة ، تقول : إن يأتني زيدٌ آته ، وإن يأتني رجل أعطه ، فكذلك: من ، وما ، وأي ، وأين ، ومتى ، وأنّى ، وذلك إذا قلت في الاستفهام : من عندك ؟ جاز أن تقول : زيد ، أو رجل ، أو امرأة ، وكذلك كلّ ما ذكرنا من هذه الحروف ، وأمّا (كيف) فحقّ جوابها النكرة ، وذلك قولك : كيف زيدٌ ؟ ، فيقال : صالح ، أو فاسد ، ولا يقال : الصّالح ، ولا أخوك ؛ لأنّها حال ، والحال نكرة »[٥] . فهي في الأصل لا تقع إلاّ على النّكرة ، وكذلك حين دخلها معنى الشرط ، فقلت : كيف تصنع أصنع ، فيها معنى الشّرط لكنّها لا تقع إلاّ على النّكرة ؛ لأنّ

---

(١) شرح الأشموني : ١٤/٤ .

(٢) الهمع : ٣٢١/٤ .

(٣) حاشية الخضري : ١٢١/٢ .

(٤) الأصول : ١٩٧/٢ - ١٩٨ .

(٥) الأصول : ١٩٧/٢ ، وانظر : شرح الكتاب : ٣/ل ٢٢٨ ، التعليقة : ١٧٤/٢ ، إصلاح الخلل : ٢٦٤ ، الانصاف : ٦٤٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٩/٤ - ١١٠ .

معنى التّركيب السّابق: صنعي على الحالة التي يكون عليها صنعك والحالة قد تكون حسنة ، وقد تكون سيّئة ، سريعة ، بطيئة ... فمعنى الحاليّة لا ينفك من التّركيب . فمعنى (كيف) استصحب حين نقلت للشّرط ؛ فلذلك لم تعمل . وقصرت عن أخواتها اللاتي يقعن على النّكرة والمعرفة ، فشابهن أدوات الشّرط الواقعات على المعرفة والنّكرة فحين تضمّنَّ معنى الشّرط جَزَمن وأعملن عمل أدواته .

وزاد السيرافي على ما ذكر المبرد فقال بعد أن ذكر ما ذكر المبرّد:«والقول الآخر : إنّها لـمّا لم يخبر عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في (من ، وما ، وأي) ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة ، ولم تكن ضرورة تضطر إليها في المجازاة إذ كانت على أيّ حال تغني عنها »[١] .

* * *

المذهب الثّـاني : تجزم مطلقًا .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ (كيف) إذا تضمّنت معنى (إنْ) الشّرطيّة جزمت كسائر أدوات الاستفهام التي تجزم إذا تضمّنت معنى حرف الشّرط ، فيجوز أن تقول : كيف تعاملْني أعاملْك ، وكيف تحترمْ أمَّك يحترمْك ولدك..؛ كما تقول : أين تذهبْ أذهبْ ، ومتى تقرأْ أستمعْ إليك ، وأيّاً تركبْ أركبْ .. فكما جاز أن تجزم أين ، ومتى ، وأيّ ، جاز أن تجزم (كيف) ، سواء اقترنت بـ (ما) ، كقولك : كيفما تكونوا نكن ، وكيفما تعاملونا نُعاملْكم ، أم لم تقترن بـ (ما) كما مُثّل سابقًا .

أصحابه :

هذا مذهب الكوفيين[٢]،إلاّ الفراء -كما سيأتي-، وتابعهم بعض النّحاة،

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي : ٣/ل ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٨٥/١ ، إصلاح الخلل : ٢٦٤ ، الإنصاف : ٦٤٣/٢ ، شرح الجمل : ١٩٦/٢ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٥٠٥/٢ ، المغني : ٢٠٥/١ ، المساعد : ١٣٨/٣.

كقطرب[١] ، وابن كيسان[٢] ، والزّجاجي[٣] ، وابن السّيد[٤] ، وابن أبي الرّبيع[٥] .

الأصل :

ذكر كثير من النّحاة أنّ الكوفيّين في اختيار هذا المذهب قد اعتمدوا على القياس ، وذلك أنّ في (كيف) معنى الشّرط ، ألا ترى أنّك إذا قلت : كيف يكنْ أكنْ ، فمعناها : أيّ حال يكون عليها أكون عليها[٦]، وذلك أن (كيف) قد أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام ، فـ (كيف) سؤال عن الحال ، كما أنّ (أين) سؤال عن المكان ، و (متى) سؤال عن الزّمان ، كما أنّ معناها مثل معناهما ، فمعنى كيف تكنْ أكنْ : في أي حال تكنْ أكنْ ، كما أن معنى : متى ما تكنْ أكنْ : في أي وقت تكنْ أكنْ ، وأينما تكن أكن : في أي مكان تكنْ أكنْ ، فمقتضى مشابهة (كيف) ما يجازى به من كلمات الاستفهام أن يجازى بها ، كما جوزي بهن . ومن جهة ثانية قاسوا : (كيفما تكنْ أكنْ) على : (كيف تكونُ أكونُ) ، بالرفع ، قالوا : فلو امتنع هذا التّركيب -المجزوم- لامتنع ذلك التّركيب المرفوع .

وقد حاول أصحاب المذهب السّابق إبطال قياس الكوفيين ومن تابعهم من عدّة جهات ، وإليك ما قالوه :

الأول : إنّ المساواة في المعنى ، والمشابهة في الاستفهام ؛ لا يلزم منها أن تعمل (كيف) عملهن ؛ لأنّك لو جزمت بها فقلت : كيف تكن أكن ، ضمنت للمخاطب أن تكون على جميع أحواله وصفاته ، وهي كثيرة ومتغايرة ، ومتعذرٌ أن يتفق شخصان في جميع أحوالهما ، بل كثير من الصّفات تدخل تحت المستحيل ، كالصّحة والمرض ، والنّشاط ، والكسل ، والقوّة ، والضّعف

---

(١) شرح الجمل : ١٩٦/٢ ، الارتشاف : ٥٥١/٢ ، المغني : ٢٠٥/١ ، المساعد : ١٣٩/٣ .
(٢) التخمير : ٢٨٩/٢ .
(٣) الجمل : ٢١٣ .
(٤) إصلاح الخلل : ٢٦٥ .
(٥) البسيط : ٢٤٠/١ .
(٦) شرح الجمل : ١٩٦/٢ .

... بخلاف الاتفاق في الأماكن والأوقات ، فحين تقول : أينما تذهب أذهب ، وحيثما ترجع أرجع ، غير متعذر أن يذهب إلى المكان نفسه ، وغير متعذر أن يرجع وقت رجوعه[1] .

الثّاني : إنّ قياس : (كيف تكنْ أكنْ) على : (كيف تكون أكون) غير متأتٍّ؛ لأنّ قائل ذلك قد أخرج الكلام على حال معلومة ، أو بقرينة قد علمها المتكلّم ، فلذلك جاز أن تقول : كيف تخرجُ أخرجُ ، أمّا مع المجازاة فهو غير ممكن ؛ لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مبهمًا غير معلوم ، فلذلك يبطل تقدير (كيف) في الجزاء واقعة على حال معلومة ؛ « لأنّها تخرج من الإبهام ، وتباين أصل كلمات الجزاء ، فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة »[2] .

* * *

المذهب الثّالث : تجزم إذا اقترنت بـ (ما) .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ (كيف) إذا تضمّنت معنى(إن) الشرطيّة، واقترنت بـ (ما) جاز أن تعمل عمل أخواتها ، فتجزم فعلي الشرط والجزاء ، فتقول : كيفما تذهبْ أذهبْ ، وكيفما تقمْ أقمْ ، ... أمّا إذا لم تقرن بـ (ما) فلا تعمل الجزم ، وإن تضمّنت معنى الجزاء ، وجعلوا هذا عامًا في أسماء الشرط .

أصحابه :

هذا مذهب أبي زكريا الفرّاء ، واستمع إليه يحدّثك عن هذا المذهب وذلك حين قال : « إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما) مثل قوله : أينما ، ومتى ما ، وأيّ ما ، وحيثما ، وكيفما ، و ﴿ أيّاً مّا تَدْعُوا ﴾ كانت جزاءً ، ولم تكن استفهامًا ، فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء . فإذا كانت جزاءً جزمت الفعلين ، الفعل الذي مع (أينما) وأخواتها ، وجوابه ، تقول : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللّهُ ﴾ »[3] .

---

(١) الانصاف : ٦٤٥/٢ ، شرح الجمل : ١٩٦/٢ ، شرح ألفية ابن معطي : ٣٢٣/١ .

(٢) الانصاف : ٦٤٥/٢ ، شرح ألفية ابن معطي : ٣٢٣/١ .

(٣) معاني القرآن : ٥٨/١ ، وانظر : المغني : ٢٠٥/١ ، شرح الأشموني : ١٤/٤، الهمع:٣٢١/٤.

الأصـــل :

يبدو أن الفرّاء قد قاس ما لم يسمع على ما سمع ، فقاس (كيف) على أخواتها ، فقد ورد قول الحقّ سبحانه وتعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، و ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٤٨] ، فقاس الفراء (كيف) ؛ حيث لم ترد إلاّ في كلام سيبويه عند سؤاله الخليل عن (كيف) وهو قوله :« وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ ... » قاسها على أخواتها من أسماء الاستفهام التي عملت الجزم حينما تضمّنت معنى (إن) واتصلت بها (ما) .

* * *

ولعل مذهب الفراء هذا هو الراجح لأمور :

الأول : قياسًا على أخواتها، وبخاصّة مع وضوح معنى الشّرط فيها .

الثاني : إجراء أسماء الاستفهام مجرى واحد .

الثالث : أنّ ما تمسّك به النّحاة من أنّ قولهم : كيف تصنعْ أصنعْ ، بالجزم يستلزم أن يتّفقا - القائل والمقول له - في جميع الصّفات ، والأحوال ؛ ليس بلازم ؛ لأنّني أدعي أنّ قائل ذلك إنّما يقصد الصّفات والأحوال الممكنة ؛ إذ لا يعدم أن يتّفق شخصان في بعض الصّفات ، والأحوال ؛ لأنّه يعلم بالضّرورة أنّ الاتفاق في جميع الصّفات ، والأحوال ، غير ممكن ؛ فلذلك حين يقول : كيف تذهب أذهب ، وكيف تقم أقم ... إنّما يقصد فيما يمكن من الذّهاب المخصوص ، والقيام المخصوص ، فإن ذهبت راكبًا ، ذهبت كذلك ، وإن ذهبت ماشيًا كنت كذلك ، وإنْ ذهبت متباطئًا ذهبت متباطئًا كذلك .

الرابع : إن كثيراً من الكلم حين تكسع بـ (ما) يتغيّر حكمها كأخوات كيف ، وقلّما، وليتما ، وربما ... فكذلك (كيف) حين تكسع بـ (ما) لم تعد استفهامًا عن كيفيّة خاصّة معلومة ، بل تكون عن مطلق الأحوال والكيفيات ، مما يخرج معه مدخولها مخرج الإبهام الذي هو شرط للمجازاة بأدوات الشرط . واللّه أعلم ! .

* * *

المسألة الخامسة - إعمال المصدر مضمراً

المصدر من الأسماء التي عملت لمشابهتها الفعل في اللفظ والمعنى ، فالمشابهة في اللفظ أن حروف المصدر هي حروف الفعل نفسها ، أما المعنى فلاقتضائه المعمولات التي يقتضيها الفعل . إلاّ أنّ هذه المشابهة لم تكسبه قوّة الفعل ، فهو لا يعمل إلا بشروط ، منها أن يكون ظاهراً ، وهذا عند كثير من النّحاة ، وخالف فيه بعضهم فمنهم من أسقطه ، ومنهم من أدخل عليه بعض القيود ، واختلاف النّحاة حول هذا الشّرط هو موضوع هذه المسألة ، وإليك تفصيل حديثهم عنها .

المذهب الأوّل : لا يعمل المصدر مضمراً مطلقًا بل يجب إظهاره .

ذهب كثير من النّحاة إلى أنّ المصدر يشترط في عمله أن يكون ظاهراً ، فإن كان مضمراً لم يعمل مطلقًا ، سواء كان المعمول مفعولاً صريحًا ، أم كان المعمول ظرفيّـًا ، فلا تقول في : كتابتي الرسالةَ حسنة ، وكتابتي المقال أجود : كتابتي الرسالة حسنة ، وهي المقال أجود ، ولا تقول في : قراءتي في الصّباح ممتازة ، وقراءتي في القائلة دون ذلك : قراءتي في الصباح ممتازة ، وهي في القائلة دون ذلك .

أصحابه :

نسب هذا المذهب إلى البصريين(١) ، ولم أجد - مع تتبّعي كتبهم - أحداً من الأقدمين صرّح به لا من البصريين ، ولا من الكوفيين ، إلاّ أنّ أبا بكر بن الأنباري قال خلال حديثه عن بيت زهير :

وما الحرب إلاّ ما علمتم وذقتم ... وما هو عنها بالحديث المرجّم(٢)

« معناه : وما الخبر عنها بحديث يرجّم فيه بالظّنّ ... وعنها حال ، كأنّه

---

(١) شرح التسهيل : ١٠٦/٣ ، البسيط : ٥٢٧/١ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٣٠ ب ، المساعد : ٢٢٦/٢ ، الهمع : ٦٥/٥ .

(٢) إعراب المعلقات العشر الطوال : ٢٦٨/٢، شرح القصائد السبع الطوال : ٢٦٧، الدرر:٢٤٤/٥.

قال : وما هو وهو عنها لا عن غيرها »[١] .

واختار هذا المذهب جمع من المتأخرين كابن مالك[٢]، وابن أبي الرّبيع[٣]، وأبي حيّان[٤] ، ونسبه ابن أبي الرّبيع إلى الأستاذ أبي علي[٥] ، وأظنّه يقصد أبا علي الشّلوبين . وقد راجعت كتابيه : التّوطئة ، وشرح المقدمة الجزوليّة الكبير ولم أجد هذا الرّأي فيهما .

الأصل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على أصل نحوي ، وهو مخالفة الأصل ، فضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، فالضّمير قد خالف الأصل تمامًا ، وغايره ، والأصل (وهو المصدر) إنّما عمل لأجل المشابهة اللفظيّة والمعنويّة ، ومع الضّمير انتهت ، فلا صيغة ، ولا حروف ، ولا اقتضاء ، وليس كونه ضمير المصدر بشافع له ليعمل عمل مرجعه .

* * *

المذهب الثّاني : يجوز إعمال المصدر المضمر مطلقًا .

يرى أصحاب هذا المذهب أن المصدر يعمل مضمراً كما يعمل مظهراً ، مطلقًا ، سواء كان المعمول ظرفيًا ، أو غير ظرفي ، فيجوز أن تقول : جلوسي عند أمي حسن ، وهو عند أختي قبيح ، وتأديبك ولدك حسن ، وهو الغريبَ قبيح .

أصحابه :

نسب هذا المذهب إلى الكوفيين عامة[٦] . ولم أجد أحداً صرّح بجوازه

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال : ٢٦٧ ، وانظر البسيط : ٥٢٧/١ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٣٠ ب ، المساعد : ٢٢٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١٠٦/٣ .

(٣) البسيط : ٥٢٧/١ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٣٠ ب .

(٥) البسيط : ٥٢٧/١ .

(٦) شرح الجمل : ٢٧/٢ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٣١ أ ، المساعد : ٢٢٦/٢ ، الأشموني : ٢٨٦/٢ ، الهمع : ٦٥/٥ ، حاشية الخضري : ٥٢/٢ .

فيما بين يدي من مراجع .

الأصل :

اعتمد هؤلاء على السماع ، زعموا أنّه جاء في شعر زهير في قوله :

* وما هو عنها بالحديث المرجّمِ *

فـ (هو) : ضمير تعلّق به قوله : (عنها) ، وكأنّ الأصل : وما الحديث عنها بالحديث المرجّم ، فأضمر (الحديث) الأوّل ، لدلالة الثاني وأتى بضميره . قال أبو حيّان : « والذي يقطع الكوفيّون به أنه لا يحفظ من كلام العرب : أعجبني ضرب زيد عمراً ، وهو بكراً - أي ضربه بكراً . والعجب منهم أنّه يحكى عنهم أنّهم لا يعملون صريح المصدر على اختلاف في النقل ... وأن ما ظهر بعده من العمل إنّما هو لفعل مضمر يدل عليه المصدر ، ثم يعملون ضمير المصدر ؟ هذا غريب »[١] .

أما البيت الذي احتجّ به الكوفيّون فخرّجه البصريّون على أحد هذه الوجوه:

الأوّل : أن العامل فيه فعل محذوف ، والتّقدير : أعني بها[٢] .

الثّاني : أن يكون العامل فيه (المرجّم) ضرورة[٢] .

الثّالث : أن يعمل فيه (الحديث) محذوفًا لدلالة الثّاني عليه[٢] .

* * *

المذهب الثّالث : يجوز أن يعمل المصدر المضمر في المعمول الظّرفي .

يرى بعض النّحاة أنّ المصدر المضمر يعمل مضمراً في المعمول الظّرفي ، فيجوز أن تقول : قيامك أمسِ حسن وهو اليومَ قبيح ، وتقول : قعودك في الدار محمود ، وهو في الطريق مذموم .

وهذا هو المذهب الوسط .

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٣١ أ .

(٢) شرح التسهيل : ١٠٦/٣ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٣٠ ب ، المساعد : ٢٦٦/٢ .

أصحابـه :

هذا مذهب الفارسي[١] ، والرماني[٢] ، وتبعهما ابن جنّي[٣] .

يقول ابن جنّي متحدّثًا عن هذا المذهب : « فإن قلت : فقد تقول : قيامك أمسِ حسنٌ وهو اليوم قبيح ، فيعمل في اليوم (هو) ، قيل : في هذا أجوبة: أحدها : أنّ الظّرف يعمل فيه الوهم مثلاً ، كذا عهد إليَّ أبو علي -رحمه الله- في هذا ، وهذا لفظه لي فيه البتة »[٤] .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على قاعدة توجيهيّة، وهي: كثرة الاستعمال، والشّيوع ، فمن المعروف أنّ الظّرف ، والجار ومجروره ، أكثر المتعلّقات دورانًا في التّركيب النحوي ، إذ لا يكاد يخلو منهما تركيب ، فلذلك يتجوّز فيهما في كثير من الأبواب .

❊ ❊ ❊

وهذا المذهب الوسط هو الرّاجح ؛ لما سبق بيانه في الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب هذا المذهب .

❊ ❊ ❊

---

(١) الخصائص : ٢٠/١ ، البسيط : ٥٢٧/١ ، التذييل : ٣/ل ٢٣٠ ب ، المساعد : ٢٢٦/٢ ، الأشموني : ٢٨٦/٢ ، الهمع : ٦٦/٥ .

(٢) الخصائص : ٢٠/١ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٣٠ ب ، المساعد : ٢٢٦/٢ ، الأشموني : ٢٨٦/٢ ، الهمع : ٦٦/٥ .

(٣) الخصائص : ٤٠٧/٣ .

(٤) السابق : ١٩/٢ - ٢٠ .

المسألة السادسة - إعمال اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره

يقسّم بعض النّحاة اسم المصدر إلى قسمين : علم ، وغير ذلك .

فالعلم : ما دلّ على معنى المصدر دلالة مغنيّة عن (أل) لتضمّنه الإشارة إلى حقيقة ، كيسارِ ، وبرة ، وفَجَارِ ، فهذه وأمثالها لا تعمل لمخالفتها المصادر الأصليّة ، فلا تدلّ على الشّياع ، ولا تضاف ، ولا تقبل (أل)، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل بالفعل(١) .

وغير العلم من ضربي اسم المصدر : ما كان أصل وضعه لغير المصدر من الأسماء التي أخذت من مواد الأحداث لغيرها ، كالثّواب ، والعطاء ، والدُّهن، والخبز ، والكلام ، والكرامة ، والكحل ، والرّعي ، والطّحن ، فالثّواب : لما يثاب به ، والعطاء : لما يعطى ، والدُّهن : لما يدهن به ، والخبز : لما يخبز ، والكحل : لما يكحل به ، والرعي : لما يرعى ، والطحن : لما يطحن . وقد اختلف النّحاة في هذا الضّرب من جهة العمل ، هل يعمل أم لا يعمل ؟ فمنهم من أعمله ، ومنهم من أهمله ، ومنهم من توسّط بينهما ، وإليك تفصيل الحديث عن هذه المذاهب :

المذهب الأوّل : أسماء المصادر لا تعمل .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ أسماء المصادر التي أخذت من مواد الأحداث لغيرها كالثّواب ، والعطاء ، والدهن ... لا تعمل مطلقًا ، فلا تقول في قول حسان - رضي اللّه عنه ! - :

لأنّ ثوابَ اللّهِ كلَّ موحِّـدٍ جنانٌ من الفردوسِ فيها يخلّدُ(٢)

أن : (كلَّ موحد) منصوب بـ (ثواب) ، ولا تقول في قول القطامي :

أكفراً بعد ردّ الموت عنّي وبعد عطائك المئة الرّتاعا(٣)

---

(١) شرح التسهيل : ٣/١٢١ - ١٢٢ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٤٠ .

(٢) الديوان : ١/٣٠٦ ، الخزانة : ١/١٠٨ ، شرح التسهيل : ٣/١٢٣، شرح الأشموني : ٢/٢١٥.

(٣) الديوان : ٣٧، شرح التسهيل: ٣/١٢٣، شرح الأشموني: ٢/٢١٥، شرح التصريح :٢/٦٤، الدرر: ٢/١٢٧ .

أن : المائة الرتاعا منصوب بـ (عطاء) . وإنّما هما منصوبان بفعل محذوف يدل عليه اسم المصدر المذكور ، أي يثيب كلٌّ ، وأعطيت المائة الرتاع. وكل ما جاء مما ظاهره أنّه منصوب باسم المصدر من هذا النوع ، فليس كذلك ، بل العامل محذوف وهو فعل يدل عليه المذكور[١] .

أصحابه :

نسب هذا المذهب إلى البصريين[٢] ، وصرّح به الصّيمري[٣] ، وابن الشّجري[٤] . وقد تحدث ابن السّراج عن وضع هذه الأسماء موضع المصادر وسكت عن إعمالها ، فقال - حكاية عن بعض العرب - : « عجبت من طعامك طعامًا ، يريدون من إطعامك ، وعجبت من دُهنك لحيتك ، يريدون من دَهنك ، قال الشّاعر :

أظلِيمُ إنّ مصابَكم رجلاً ... أهدى السّلامَ تحيَّةً ظلمُ

أراد : إصابتكم ، ومنه قوله :

* وبعد عطائك المائة الرتاعا *

أراد : بعد إعطائك »[٥] .

فحديث ابن السّراج عن وضع الاسم موضع المصدر ، أمّا العمل فمسكوت عنه . وكذلك فعل الفارسي ؛ إذ تحدّث عن بعض أسماء المصادر وسكت عن إعمالها[٦] .

واختار هذا المذهب أبو حيّان الأندلسي[٧] .

---

(١) الأصول : ١/١٣٩ - ١٤٠ ، التبصرة : ١/٢٤٤ - ٢٤٥ ، أمالي ابن الشجري : ٣/٣٩٦ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٤١ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٣/٣٩٦ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٤١ ب ، أوضح المسالك : ٣/٢١١ ، المساعد : ٢/٢٣٩ - ٢٤١ ، التصريح : ٢/٦٤ .

(٣) التبصرة : ٢/٢٤٥ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٣/٣٩٦ .

(٥) إلأصول : ١/١٣٩ - ١٤٠ .

(٦) الشعر : ١/٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٧) التذييل والتكميل : ٣/ ل ٢٤١ ب .

الأصـــل :

اعـتـمـد البـصريّون ومن تـابعهـم في منعـهم إعـمـال هذا النوع من أسمـاء المصادر على : الاستصحاب ، استصحاب الأصل ، فالأصل في هذه الأسماء أنّها وضعت للدلالة على الذّات ، فالغُسْل وضع لما يغتسل به ، والوضوء وضع لما يتوضّأ به ،... ثم استعمل في الحدث ، فالاسميّة المحضة هي الأصل، والاسم المحض أبعد ما يكون عن الحدث الذي يقتضي محدِثًا ، ومحلاًّ يقع عليه الحدث ، فلذلك كان عدم إعماله هو الوجه الذي ارتضاه البصريّون .

* * *

المذهب الثّاني : اسم المصدر يعمل مطلقًا .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ اسم المصدر المأخوذ من مادة الحدث لغيره ؛ يعمل عمل الفعل ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول . وعلى هذا فالمنصوب في البيتين السّابقين (كلَّ موحد ، المئةَ) منصوب باسم المصدر الذي قبله ، واسم المصدر مضاف إلى فاعله في كلا البيتين .

أصحابــه :

هذا مذهب الكوفيّين[(١)] إلاّ الكسائي ، والبغداديّين[(٢)] ، وتبعهم أكثر المتأخّرين ، كالرّضي[(٣)] ، وابن هشام[(٤)] ، والسّلسيلي[(٥)] ، وابن عقيل[(٦)] ، والأشموني[(٧)] ، والأزهري[(٨)] ، وغيرهم .

---

(١) ابن الشجري : ٣٩٦/٣ ، أوضح المسالك : ٢١١/٣ ، المساعد : ٢٣٩/٢ - ٢٤١ ، الأشموني : ٢٨٨/٢ ، التصريح : ٦٤/٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٢١١/٣ ، المساعد : ٢٣٩/٢ - ٢٤١ ، الأشموني : ٢٨٨/٢ ، التصريح : ٦٤/٢ .

(٣) شرح الرضي : ٤١٢/٣ .

(٤) أوضح المسالك : ٢١١/٣ .

(٥) شفاء العليل : ٦٥٣/٢ .

(٦) المساعد : ٢٣٨/٢ .

(٧) شرح الأشموني : ٢٨٨/٢ .

(٨) شرح التصريح : ٦٤/٢ .

الأصـل :

اعتمد الكوفيّون ومن تابعهم على أصلين رئيسين :

الأوّل : السّماع ، فقد سمع نصب ما بعد اسم المصدر المأخوذ من مادّة الحدث لغيره في الشّعر والنّثر ، فمن النّثر حديث الموطّأ : « من قبلةِ الرّجلِ امرأتَه الوضوء »[(١)] . وقول العرب : أعجبني دُهْن زيد لحيتَه ، قال ابن السّراج : « وحكى قوم أنّ العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر ، فقالوا : عجبت من طعامك طعامًا ، يريدون : من إطعامك . وعجبت من دُهنك لحيتك ، يريدون : من دَهنك .. »[(٢)] .

أمّا الشّعر فإضافة إلى ما سبق إليك بعض ما وقع لي من كتب النّحاة :

١ - قال الشاعر :

إذا صحّ عون الخالق المرءَ لم يجد　　عسيراً من الآمال إلاّ ميسَّرا[(٣)]

٢ - وقال آخر :

بعشرتك الكِرامَ تعدّ منهم　　فلا تُرين لغيرهمُ ألُوفا[(٤)]

٣ - وقال آخر :

قالوا كلامك دعداً وهي مصغيةٌ　　يشفيك،قلت:صحيح ذاك لو كانا[(٥)]

وحمل هذه الشّواهد على ظاهرها وجعل المصادر هي النّاصبة بنفسها أولى من تكلّف تقدير عامل مضمر ، وبخاصّة أنّ هذا الاسم فيه مادّة المصدر ، وأكثر حروفه ، فشابهه كثيراً في اللفظ والشّكل .

الثّاني : القياس ، للمشابهة الكبيرة بين اسم المصدر ، والمصدر؛

---

(١) الموطأ : طهارة : ٦٥ - ٦٦ .

(٢) الأصول : ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٣) شرح التسهيل : ١٢٣/٣ ، العيني : ٥٢٥/٣ ، المساعد : ٢٣٨/٢ ، التذييل والتكميل : ٣/ل٢٤١أ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢/ ، الأشموني : ١٧١/٢ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٤١ أ .

(٥) شرح التسهيل : ١٢٣/٣ ، الأشموني : ١١٠/٢ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٤١ أ .

قاسوا اسم المصدر على المصدر ، فأجازوا أن يعمل عمله [١].

* * *

المذهب الثالث : التفصيل : إعمال بعض أسماء المصادر دون بعض .

يرى الكسائي أن اسم المصدر يعمل عمل المصدر إلا ثلاثة ألفاظ ، وهي: الخبز ، والدُّهن ، والقوت . فلا تقول : عجبت منْ خبزك الدقيق ، ولا من دُهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك[٢] .

وقيّده ابن مالك : بكلّ ما تضمّن حروف الفعل من اسم ما يفعل به ، أو منه ، كالكحل ، والدّهن ، والكِفات ، ونحوها ، فالكُحل لما يكحل به ، والدُّهن لما يدهن به ، والكفات لما تكفت فيه الأشياء ، أي تجمع ، وتحفظ فيه، « فإن وجد بعد شيء منه عمل أضمر له عامل من معناه ، كقولك : أعجبني دُهن زيد لحيته ، وكُحل هند عينها ، فقد روي مثل هذا عن العرب ، وجعل النّصب فيه بعامل مضمر ، كأنّه قيل : دهن لحيته ، وكحلت عينها ، ومنه -واللّه أعلم- قوله تعالى : ﴿ ألم نجعل الأرض كفاتًا . أحياءً وأمواتا ﴾ [المرسلات : ٢٥ - ٢٦] ؛ لأنّ الكفات هو ما تكفت فيه الأشياء ، أي تجمع وتحفظ ، فكان ذكره منبّهًا على فعله ، أو ما هو بمنزلة فعله ، كأنّه قيل : تكفت أحياءً وأمواتًا »[٣] .

أصحابه :

جرى ذكر أصحاب هذا المذهب خلال شرحه والتّعريف به ، فتخصيص الألفاظ الثّلاثة بعدم العمل مذهب الكسائي ، ووضع الضّابط « وهو كلّ اسم فيه حروف الفعل لما يفعل به أو فيه » مذهب ابن مالك ، وهو يشمل الثّلاثة السّابقة كما يشمل غيرها .

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٤١ أ ، التصريح : ٦٤/٢ ، الهمع : ٧٧/٥ - ٧٨ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) شرح التسهيل : ١٢٣/٣ .

الأصـل :

لم يذكر أيٌ منهما ما اعتمد عليه ، كما لم يذكره من نقل عنهما ، أو شرح كلامهما . ويبدو لي أنّهما راعيا استعمال هذه الألفاظ ، فإنها قد جرت مجرى الأسماء المحضة ، فإذا أطلق الكحل لم يذهب الذهن إلاّ إلى الجسم المعروف ، وكذلك الدُّهن ، والقوت ، فكأن الحدث قد اختفى تمامًا من هذه الكلمات ، بل إنه في الاستعمال لا وجود له .

* * *

والراجح في نظري مذهب الكسائي وابن مالك للأمور التّالية :

الأوّل : أنّ معنى الحدث في هذه الألفاظ قد أمّحي تمامًا ، فلا وجود له ، وإن كان الاسم من مادّة الفعل ، وفيه حروفه ، أو بعضها ، فإذا قلت : دُهْن ، وكُحْل ، وقوت ، تبادر إلى الذهن الذوات المعروفات . فإذا قلت : عجبت من دُهن زيد لحيتَه ، لم تجد في يدك حدثًا وقع على اللحيّة ، وكذلك : كُحْل هند عينَها ، وقوت زيد عيالَه ، ففي هذه التّراكيب تحتاج إلى حدث يطلب المنصوب ، ويقتضيه ، فكان تقدير العامل لا مفرّ منه وسهّل ذلك أنه بقدر الحاجة .

الثّاني : أنّ قضية العمل قضية علاقات معنويّة ولفظيّة بين أجزاء التّركيب . لا يعني أنّ هناك أثراً حقيقيًا وقع عليها ، وإنّما هو طلب الكلمة الكلمة ، واقتضاء المعنى المعنى ، فإذا قلت : سررت بعون زيدٍ المسكينَ ، فالعون يطلب مُعِينًا ومُعَانًا ، والكلمة التي يمكن أن تقوم بالحدث في هذا التّركيب هو كلمة (زيد) ، والكلمة التي يمكن أن يقع عليها الحدث ، هو كلمة : (المسكين) ، وعلى هذا فكون العامل (المقتضي) في هذه الكلمات هو المذكور واضح ومنطقي جداً ، وتقدير عامل آخر بعيدٌ جداً ، وفيه من التكلّف ما يمجه الذّوق السّليم . وبهذا يسقط مذهب البصريّين الذين منعوا عمل اسم المصدر فيما يقتضيه ويطلبه ، وقدّروا عاملاً مضمراً .

الثّالث : إن حمل الشّواهد على ظاهرها أولى من اللجوء إلى التّأويل والتّقدير مع عدم الحاجة إليه ، لوجود المقتضي في التّركيب ، وقد أسلم قياده ، وألقى زمامه ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه . والله أعلم !.

المسألة السّابعة - إعمال اسم الفاعل المصغر

من المعروف أنّ اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل ، إنّما يعمل لمشابهته الفعل المضارع لفظًا ومعنى ، ومع هذه المشابهة وضع بعض النّحاة شروطًا لصحّة العمل ، منها اعتماده على نفي ، أو استفهام ، أو ذي خبر ، ... ومنها أن يكون مكبّراً ، فإن كان مصغّراً ففيه ثلاثة مذاهب ، إليك تفصيل الحديث عنها :

المذهب الأوّل : المصغّر لا يعمل مطلقًا .

يرى كثير من النّحاة أنّ اسم الفاعل المصغّر لا يعمل مطلقًا ، سواء كان التّصغير غير ملازمٍ ، فلا تقول : هذا ضويربٌ زيداً ، أم كان ملازمًا ، فلا تقول: هذا حصانٌ كميتٌ لونُه ... بل تجب الإضافة[١] ، فتقول : هذا ضويربُ زيدٍ ، وهذا حصان كميتُ اللون .

أصحابــه :

نسب هذا المذهب إلى البصريّين[٢] ، والفرّاء . وقد راجعت كتب البصريين، فلم أجد لهم في هذا مقالاً [٣]. واختار هذا المذهب أكثر المتأخّرين : كابن عصفور[٤] ، وابن مالك[٥] ، والرّضي[٦] ، وابن أبي الرّبيع[٧] ، وأبي حيّان[٨] ، والشّيخ[٩] محمّد محيي الدّين عبد الحميد .

الأصــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على دليلين :

الأوّل : السّماع ، لم يسمع إعمال اسم الفاعل مصغّراً .

الثّاني : قاعدة توجيهيّة ، وهي بعده عن شبه الفعل المضارع ،

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٦ .
(٢) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٦ ، الهمع : ٥/٨١ ، عدة السالك : ٣/٢٢٩ .
(٣) انظر على سبيل المثال : الكتاب : ٢/١٣٦ ، المقتضب : ٢/٢٧٤ ، التعليقة : ٣/٣٤١ ، شرح الكتاب : ٤/ل ٢٠٦ .
(٤) شرح الجمل : ١/٥٥٤ .
(٥) شرح التسهيل : ٣/٧٨ - ٧٩ ، التحفة : ٣١٤ .
(٦) شرح الرضي : ٣/٤٢٤ .
(٧) الملخص : ١/٢٩٥ .
(٨) التذييل والتكميل : ٣/٥٦٧ .
(٩) عدة السالك : ٣/٤١٧ .

وذلك بتغيير بنيته ، فلم يعد يجري على المضارع في حركاته وسكناته ؛ « لأنّ التّصغير من خوّاص الأسماء فلمّادخله خاصّة من خواصّ الأسماء بَعُدَ شبهه الفعل ، فضعُف عن العمل »(١) .

ومن جهة أخرى فالتّصغير وصف في المعنى، والأفعال لا توصف ، وكذلك ما أقيم مقامها لا يوصف ، فلما وُصِف خرج عن شبه الفعل ، فإذا خرج عن شبه الفعل بطل عمله ؛ لأنّ عمله إنّما هو بالمشابهة للفعل(٢) .

* * *

المذهب الثاني : إعمال المصغر مطلقًا .

يخالف أصحاب هذا المذهب أصحاب المذهب السّابق ، فيجيزون إعمال اسم الفاعل المصغّر مطلقًا ، سواء كان التّصغير ملازمًا ، نحو : هذا حصانٌ كميتٌ لونه ، ومنه قول الشّاعر :

فما طعم راحٍ في الزّجاج مدامةٌ ترقرقُ في الأيدي كميتٌ عصيرُها(٣)

أم كان غير ملازم ، كقولك : هذا قُوَيتلُ الذئبَ ، وهذا كويتبٌ الرسالة .

أصحابه :

نسب هذا المذهب إلى الكوفيّين(٤) عامّة إلاّ الفرّاء ، واختار هذا المذهب أبو جعفر(٥) النّحّاس . ولم أجد هذا المذهب لغير هؤلاء .

الأصل :

اعتمد الكوفيّون على قاعدة توجيهيّة ، وهي المشابهة ، والمشابهة المعتبرة عندهم هي المشابهة في المعنى دون اعتبار لتغيّر الصّيغة التي تعني عدم المشابهة في اللفظ ، فليس من أصولهم اعتبار المشابهة في اللفظ أساسًا ،

---

(١) شرح الجمل : ١/٥٥٤ وانظر : شرح الكافية للرضي : ٣/٢٢٤ ، الملخص : ١/٢٩٥ ، التذييل والتكميل : ٣/٢٠٦ ، الهمع : /٨١ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي : ٤/ل ٢٠٦ ، التعليقة : ٣/٣٤٢ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٦ ، الهمع : ٥/٨١ .

(٤) شرح الجمل : ١/٥٥٤ ، شرح الكافية للرضي : ٣/٤٢٤ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٦ ، الهمع : ٥/٨١ ، عدة السالك : ٢/٢٢٩ .

(٥) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٦ ، الهمع : ٥/٨١ .

فإعمالهم اسم الفاعل لمشابهته الفعل في المعنى دون اللفظ ، ولذلك أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي مع عدم جريه على الماضي في اللفظ، مخالفًا بذلك جمهور النّحاة، وقد بيّنت رجحان مذهبه هذا في بحث سابق[١].

ولم يكتفِ الكسائي بهذا الأصل القوي بل عضّد هذا الدّليل بالسّماع ، فذكر أنّه ورد عن العرب إعمال اسم الفاعل مصغراً ، وذلك في قولهم : أظنني مرتحلاً فسويّراً فرسخًا . ومع هشاشة هذا الشاهد ؛ لأن المعمول ليس مفعولاً صريحًا بل ظرفًا ، والظّرف تكفيه رائحة الفعل إلاّ أنّه يشدّ من أزر الدّليل السّابق (القاعدة التّوجيهيّة) . وزاد النّحاس على هذين الأصلين ، فاعتمد على القياس في إعمال اسم الفاعل المصغّر ، وذلك قياسًا على إعماله مكسّراً يقول فيما نقل عنه أبو حيّان : « ليس تصغيره بأعظم من تكسيره ، وهو يعمل إذا كان مكسّراً فأجدر أن يعمل إذا كان مصغّراً ؛ لأن التّصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال ، والتّكسير لا يوجد فيها »[٢] .

وقد ردّ أبو حيّان قياس النّحاس بأنّ التّكسير إنّما وقع لاسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه ، لجريانه على الفعل ، فلم يؤثّر التّكسير في إعماله[٣] .

وهذا الرد ليس بشيء ؛ لأنّ للنّحاس أن يدّعي أنّ التّصغير لم يقع للاسم إلا بعد استقرار العمل فيه .

* * *

المذهب الثالث : التّفصيل : إعمال المصغّر تصغيراً لازمًا .

فصّل أصحاب هذا المذهب ، فزعموا أنّ الوصف الذي لم يستعمل مكبّراً ، بل تصغيره ملازمٌ يعمل عمل اسمه المكبّر . وما ليس تصغيره ملازمًا ، بل استعمل مكبّراً واستعمل مصغراً فإهماله أولى ، اكتفاءً بعمله مكبّراً .

واستشهدوا على ذلك بالبيت السّابق :

---

(١) الوجوب في النحو : ٥٤ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٦ ب ، وانظر : عدة السالك : ٣/٢٢٩ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٦ ب .

فما طعم راحٍ في الزّجاجِ مدامةً　　ترقرقُ في الأيدي كميتٍ عصيرُها

بجر كميت ، ورفع عصيرها .

أصحابه :

نسبه أبو حيّان إلى بعض شيوخه[١] ، ولم يعيّنه ، ولم يتيسّر لي معرفة اسمه . ونسبه غيره[٢] إلى المتأخرين .

الأصل :

لم يذكر أصحاب هذا المذهب الأصل الذي اعتمدوا عليه ، ويبدو أنّهم قد اعتمدوا في إعمال الملازم على السّماع كما في البيت الذي استشهدوا به ، وفي عدم إعمال غير الملازم على عدم السّماع . واللّه أعلم .

* * *

والرّاجح عندي إعمال المصغّر إذا قويت الدّلالة فيه على الحدث ، الذي هو المقتضي أو الطّالب للمعمول ، فاعلاً كان المطلوب أم مفعولاً ، فإذا قلت : هذا كويتبٌ الرسالة فإعماله لا بأس به ؛ لأنّ الحدث فيه ظاهر ، لاقتضائه ما يكتب وهو الرسالة في المثال ، ولتعلّق الرسالة بمن أحدثها ، وهو في هذا المثال (كويتب) فالاقتضاء والطلب يقتضيان المفعول . فإعمال اسم الفاعل المصغّر في هذا الوضع أولى من تقدير عامل ؛ لأنّ الأصل عدم التّقدير ، ولعدم حاجة التّركيب لذلك ؛ لتعلّق المعمول بما قبله ، والتّعلّق والطلب هما مدار قضيّة العمل .

أمّا إذا كان الحدث غير ظاهر ، وغير ملاحظ فالأولى عدم إعماله ، وذلك كقولهم : (كميتٌ عصيرها) في الشّاهد السّابق ، فالحقيقة أنّ الحدث هنا لا وجود له ، والموجود فقط هو اللون ، مثل أحمر ، وأبيض ، فإعماله تكلّف لا داعي له ، فكميت في هذا المثال كقولك : أبيضٌ وجهُه ، فرفع الفاعل متأتٍ ، أمّا نصب المفعول فلا ، فإن جاء ما ظاهره إعمال ما لا دلالة فيه على الحدث فالأولى إسناد العمل إلى غيره . واللّه أعلم !.

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ل٢٠٦ ب .

(٢) عدة السالك : ٣/٢٢٩ .

المسألة الثامنة - إعمال اسم الفاعل إذا كان بـ (أل)

من المعروف أنّ موجب عمل اسم الفاعل عند النّحاة هو مشابهته الفعل المضارع (عند البصريين) ومطلق الفعل (عند الكوفيين) ؛ ولأنّ عمله بالمشابهة - للمضارع عند الجمهور - أعملوه بمعنى الحال والاستقبال دون معنى المضي ، إذا توفرت الشّرائط المعروفة ، أمّا إذا كان اسم الفاعل بـ (أل) فعمله حينئذٍ بالنّيابة عن الفعل مطلقًا لأنّه صلة لـ (أل) والموصول يوصل بمطلق الفعل لا بالمضارع فقط . ومع أنّ عمله بالنّيابة حينئذٍ فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من أعمل الفعل بأنواعه الثّلاثة ، ومنهم من قصر الإعمال على الماضي فقط ، ومنهم من منع العمل مطلقًا ، وجعل (أل) معرّفة لا موصولة ، وإليك تفصيل حديث النّحاة في هذه المسألة :

المذهب الأول : يعمل اسم الفاعل بـ (أل) مطلقًا بالأزمنة الثّلاثة .

يرى جمهور النّحاة أنّ اسم الفاعل الواقع صلة لـ (أل) يعمل مطلقًا ، سواء كان بمعنى الماضي ، كقولك : هذا الصائدُ الذئبَ بالكمين ، ومنه قول امرئ القيس :

تاللّهِ لا يذهب شيخي باطلا
حتّى أُبير مالكًا وكاهلاً
القاتلين الملكَ الحُلاحلا [١]

أم كان بمعنى الحال والاستقبال ، كقولك : هذا المارُّ زيداً آلآن . وهذا الكاتبُ الرسالةَ الساعة . ومنه قول الحقّ سبحانه وتعالى : ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٥] .

أصحابه :

هذا مذهب جمهور النّحاة ، ونسب[٢] لسيبويه والذي يبدو لي أنّه ليس

(١) الديوان : ١٣٦ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٧٦ .

لسيبويه- كما سيأتي- وبه صرّح إبن السّراج[١] ، والزّجاجي[٢] ، والسّيرافي[٣] ، والفارسي[٤] ، وعبد القاهر الجرجاني[٥] ، والجزولي[٦] ، وصدر الأفاضل[٧] ، والشّلوبين[٨] ، وابن يعيش[٩] ، وابن عصفور[١٠] ، وابن مالك[١١] ، والأبّذي[١٢] ، وابن أبي الرّبيع[١٣] ، والرّضي[١٤] ، وأبو حيّان[١٥] ، وابن هشام[١٦] ، والأزهري[١٧] .

الأصـل :

اعتمد هؤلاء على السّماع ، فقد جاء اسم الفاعل المقترن بـ (أل) معملاً فيما بعده مع دلالته على الأزمنة الثّلاثة ، فمن وروده حالاً ، قول الحقّ سبحانه وتعالى: ﴿ والحَافِظِيْنَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، والذَّاكِرِيْنَ اللّه كَثِيْراً والذّاكِرَاتِ﴾ . [الأحزاب : ٣٥] .

ومن الشّعر قول عمرو بن كلثوم :

وأنّا الشّاربون المـاءَ صفـواً ويشرب غيرنا كدراً وطينـا[١٨]

ومثله قول عنترة :

الشّاتمي عرضي ولم أشتِمهما والنّاذرين إذا لَمَ الْقهما دمي[١٩]

---

(١) الأصول : ١٤٩/١ .
(٢) الجمل : ٨٨ .
(٣) شرح الكتاب : ١/ل ٢٤٠ ب .
(٤) الإيضاح : ١٧١ .
(٥) المقتصد : ٥٢٧/١ .
(٦) المقدمة الجزوليّة : ١٤٦ ، ١٥٠ .
(٧) التخمير : ١١١/٣ .
(٨) شرح المقدمة الجزوليّة الكبير : ٨٨٣/٢ – ٨٨٤ .
(٩) شرح المفصل : ١١٢/٢ .
(١٠) شرح الجمل : ٥٥١/١ .
(١١) شرح التسهيل : ٧٥/٣ – ٧٧ .
(١٢) شرح الجزوليّة : ٤٧/٢ .
(١٣) الملخص : ٢٩٨/١ .
(١٤) شرح الكافية للرضي : ٤٢٠/٣ .
(١٥) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢١٤ ب .
(١٦) أوضح المسالك : ٢١٧/٣ .
(١٧) التصريح : ٦٥/٢ .
(١٨) شرح القصائد السبع الطوال: ٤١٩، شرح التسهيل : ٧٧/٣، التذييل والتكميل: ٣/ل٢١٤ ب.
(١٩) الديوان : ٢٢ ، شرح القصائد : ٣٦٤ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢١٤ .

وقول الآخر :

إذا كنت معنياً بمجدٍ وسؤددٍ فلا تك إلاّ المُجْمِلَ القولَ والفعلا[(١)]

ومن إعماله بمعنى الماضي بيت امرئ القيس السّابق :

* القاتلين الملكَ الحُلاحِلا *

كما اعتمدوا على قاعدة توجيهيّة ، وهي النّيابة : وذلك أنّ (أل) موصول بمعنى الذي ، والموصول لا يوصل إلاّ بالجملة ، واسم الفاعل لا يكون جملة ، ولهذا قالوا : إنّه نائب مناب الفعل ، بل إن بعضهم زعم أنّه في الحقيقة فعلاً[(٢)] ؛ ولذلك عَمِلَ عَمَلَ الفعل ، « فهو اسم لفظًا وفعل معنى ، وإنّما حوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم ؛ لأنّ الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل ، فكأنّ الذي أوجب نقل لفظه حكم أوجب إصلاح اللفظ ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله »[(٣)] .

* * *

المذهب الثاني : لا يعمل مطلقًا .

يرى الأخفش أن اسم الفاعل الذي دخلت عليه (أل) لا يعمل مطلقًا ، سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، أم كان بمعنى الماضي ، والمنصُوب بعده منصوب على التّشبيه بالمفعول ، مثل : (الوجه) في قولك : الحسن الوجه . وليس نصبه على المفعول الصّريح .

أصحابه :

كما ذكرت -قبل قليل- هذا مذهب الأخفش[(٤)] ، وتبعه المازني غير أنّه جعل النّاصب للمعمول بعده فعل مقدر[(٥)] .

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢١٤ أ ، الهمع : ٨٢/٥ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٤٢٠/٣ .

(٣) شرح المفصل : ٧٧/٦ .

(٤) شرح المفصل : ٧٧/٦ ، شرح التسهيل : ٨٧/٣ ، شرح الكافية للرضي : ٤٢٠/٣ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢١٤ ب ، المساعد : ١٩٩/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي: ٤٢٠/٣، وانظر شرح التسهيل: ٨٨/٣، التذييل والتكميل:٣/ل ٢١٤ ب.

الأصـــل :

اعتمد الأخفش في هذا المذهب على أنّ (أل) معرّفة ، وليست موصولة، فإذا كانت (أل) معرّفة فقد أوغلت باسم الفاعل في الاسميّة ، وأبعدته عن شبه الفعليّة ، فامتنع إعماله عمل الفعل ، فدخول (أل) على اسم الفاعل عنده كالتّصغير ، والوصف ، وغيرهما من خواصّ الأسماء التي توغل بالاسم في الاسميّة ، وتقصيه عن حِمَى الفعليّة ، كما أن الأخفش أجرى (أل) الموصولة مجرى (أل) المعرفة ؛ للشّبه اللفظي لاختصاص (أل) جميعها بالأسماء .

ولم يسلم أصله هذا من تفكير النّحاة ، فردّوا عليه بردود ، منها :

١ - إنّ (أل) هنا موصولة ، وليست معرّفة ، والذي يدلّ على ذلك ظهور هذه اللام مع الفعل عندما اضطر الشّاعر إلى ذلك فرجع إلى الأصل . ومنه قول الفرزدق :

* ما أنت بالحكم التّرضى حكومته *(١)

٢ - إن اسم الفاعل هنا عمل بالنّيابة عن الفعل ، وليس بالشّبه ؛ لأنّ اسم الفاعل نائب عن الفعل الذي هو صلة (أل) ، وصلة (أل) لا تكون إلاّ جملة ، واسم الفاعل ليس بجملة ، فلذلك أوّل بالفعل ، حتى تصحّ موصوليّته لـ(أل) ، والذي يدلّ على ذلك عطفُ الفعل عليه كما في قول الحقّ سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ﴾ [الحديد : ١٨] .

٣ - إن المعمول الذي ينصب على التشبيه بالمفعول لا يكون إلاّ سببيّاً ، وبشروط معروفة ، ومنصوب اسم الفاعل سببي وغير سببي (أجنبي) .

* * *

المذهب الثّالث : يعمل إذا كان بمعنى الماضي فقط .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ اسم الفاعل إذا كان صلة لـ (أل) عمل إذا كان بمعنى الماضي فقط دون الحال أو الاستقبال ، كقول امرئ القيس :

* القاتلين الملكَ الحلاحلا *

فـ (أل) موصول ، وقاتلين : اسم فاعل بمعنى الماضي ؛ لأنّ القتل حصل

---

(١) شرح التسهيل : ٢٠١/١ ، المقاصد النحويّة : ١١١/١ ، الدرر : ٦١/١ .

قبل إنشاء هذا الرّجز ...

أما إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فهو غير عامل ، ولم يبيّن لنا أصحاب هذا المذهب ناصب المعمول بعده ! فلعلّهم يضمرون فعلاً .

أصحابــه :

تنسب كتب النّحو هذا المذهب إلى الرّماني[١] ، وجماعة ، ولم أجد أحداً صرّح بمتابعته ، كما لم أجد من يذكر له سلفًا في ذلك ، غير أنّ تأمّل نصوص سيبويه في الكتاب توحي بأنّ اسم الفاعل بـ (أل) لا يكون عنده إلاّ بمعنى الماضي فقط ، وإذا كان كذلك فإعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل) يكون بمعنى الماضي كما زعم الرّماني، وإليك حديث سيبويه عن هذه المسألة : يقول سيبويه: « وممّا لا يكون فيه إلاّ الرّفع قوله : أعبد اللّه أنت الضاربه ؛ لأنّك إنّما تريد معنى : أنت الذي ضربه ، وهذا لا يجري مجرى يفعل ، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول : ما زيداً أنا الضّارب ، ولا زيداً أنت الضّارب ، وإنّما تقول : الضارب زيداً .. ، وتقول : هذا ضاربٌ كما ترى ، فيجيئ على معنى : هذا يضرب ، وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول : هذا ضارب ، فيجيئ على معنى: هذا سيضرب ، وإذا قلت : هذا الضّارب ، فإنّما تعرّفه على معنى: الذي ضرب ، فلا يكون إلاّ رفعًا ، كما أنّك لو قلت : أزيدٌ أنت ضاربه ، إذا لم ترد بضاربه الفعل ، وصار معرفة رفعت ، فكذلك هذا الذي يجيئ إلاّ على هذا المعنى فإنّما يكون بمنزلة الفعل النّكرة »[٢] .

ويقول في موضع آخر : « هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضّارب زيداً ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله ؛ لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين وكذلك : هذا الضاربُ الرجلَ ، وهو وجه الكلام »[٣] .

---

(١) شرح التسهيل : ٧٦/٣ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢١٤ ، المساعد : ١٩٩/٢ ، الهمع : ٨٣/٥.

(٢) الكتاب : ١٣٠/١ - ١٣١ .

(٣) السابق : ١٨١/١ - ١٨٢ .

هذان النصّان يدلان دلالة واضحة على أنّ اسم الفاعل إذا كان صلة لـ(أل) لا يكون إلا بمعنى الماضي فقط ، يؤكد هذا الاستدلال أمور :

الأوّل : قوله : « وهذا لا يجري مجرى يفعل » أي : أنّ اسم الفاعل (الضّارب) معناه (ضرب) ولا يجري مجرى (يفعل) أي:أنّ اسم الفاعل بأل (الضّارب) لا يكون عاملاً إذا كان بمعنى المضارع ، أما بمعنى المضي فيعمل .

الثاني : تمثيله بالماضي دون المضارع في مكانين مختلفين ، فلو كان القصد كما قال ابن مالك « ثمّ تمادى على مثل هذا في جميع الباب »[1] أي التّمثيل بالماضي ، وترك التّمثيل بالمضارع ؛ لأنّه قد صحّ له العمل دون (أل)[1]، لو كان القصد كما قال ابن مالك لمثّل في الباب الثّاني بغير الماضي ، ولكنّه لم يفعل فعُلم أنّه نصّ على الماضي قصداً إليه بعينه .

الثالث : قوله : « فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً ، وعمل عمله ، لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التّنوين » . وهذا نصٌ في قصد الماضي دون غيره ، وأنّ (الضّارب) بمعنى الذي فعل ؛ لأنّ وجود اللام منع الإضافة التي كانت تجب له إذا كان مجرداً منها حين كان بمعنى المضي ؛ لأنّه بمعنى المضي يجرُ ما بعده وجوبًا ، فوجوب نصب ما بعد ذي اللام بمعنى المضي لاستحالة الإضافة . واللّه أعلم .

رابعًا : إن أحد شراح كتاب سيبويه وهو الرّماني قد فهم من نصوص سيبويه ذلك ، ولذلك خصّ عمل اسم الفاعل إذا كان بـ (أل) بمعنى المضي فقط دون غيره . واللّه أعلم ! .

ويبدو أنّ المبرد متابع لسيبويه ؛ وذلك لقوله : « فإذا قلت في الواحد : هذا الضّاربُ زيداً ، وهو القاتل الرجلَ ، فمعناه : الذي ضرب زيداً ، والذي قتل الرجلَ ، فتنصب ما بعده ؛ لأنّ فيه معنى الفعل ، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك . ألا ترى أنّك لو قلت : هذا الغلامُ زيداً ، كان محالاً »[2] .

---

(١) شرح التسهيل : ٧٦/٣ .

(٢) المقتضب : ١٤٤/٤ .

والتنظير بـ (هذا الغلام زيداً) يوحي باستحالة الإضافة ، إضافة اسم الفاعل بمعنى المضي إذا كان صلة لـ (أل) وكان المعمول مجرداً منها ، بعد أن كانت الإضافة واجبة بغير (أل) ، ومعنى نصّ المبرد هذا لا يخرج من نصّ سيبويه ، بل ينبثقان من مشكاة واحدة .

الأصـــل :

لم يذكر أصحاب هذا المذهب الأصل الذي اعتمدوا عليه ، ويبدو أنهم اعتمدوا على أمرين :

أحدهما : السّماع ، كما في قول امرئ القيس :

* القاتلين الملك الحلاحلا *

والآخر : أنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل ؛ لأن الفعل الماضي متوغلٌ في الفعليّة ، وليس بينه وبين الاسم أدنى مشابهة ، لكن الذي بمعنى الحال والاستقبال يقع موقع المضارع ، والمضارع شبيه بالاسم ، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل .

* * *

والرّاجح في نظري مذهب الجمهور ، وهو إعمال اسم الفاعل إذا كان صلة لـ (أل) مطلقًا ماضيًا كان معناه أم حالاً أم استقبالاً ، وذلك للسماع ، وقد مضى ذكر باقةٍ منها ، أمّا ما رآه سيبويه من أنّ معنى اسم الفاعل المقترن بـ(أل) المضي فغير مسلّم ؛ لأنّ النّصوص التي وردت - وقد سبق ذكر قطوف منها - تنفي ذلك ، إذ كانَ منها ما هو بمعنى الحال ، والاستقبال ، ومنها ما هو بمعنى الماضي .

ومن جهة أخرى لا يلزم من عدم تصريح سيبويه بإعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال إذا اقترن بـ (أل) الحكم بعدم إعماله ؛ لأنّ الإعمال قد استقرّ له قبل دخول (أل) عليه ، فدخول (أل) الموصولة عليه يقوّي شبهه بالفعل مطلقًا ، فإعماله بمعنى الحال والاستقبال من جهتين ، جهة المشّابهة للمضارع ، وجهة النّيابة عن الفعل ، وعلى هذا فإعماله بمعنى الحال والاستقبال أولى من إعماله بمعنى المضي ، إذ المضي لم يتوفّر له إلاّ النّيابة فقط . واللّه أعلم ! .

المسألة التاسعة - إعمال أمثلة المبالغة

اختلف النّحاة في عمل الأمثلة التي يحوّل إليها اسم الفاعل مبالغة ، فمنهم من أجراها مجراه ، بشرائطه المعروفة ، ومنهم من أهملها جملة ، ومنهم من أعمل بعضها دون بعض ، وإليك تفصيل حديث النّحاة عن هذه المسألة .

المذهب الأوّل: صيغ المبالغة جميعها تعمل عمل اسم الفاعل.

يرى أصحاب هذا المذهب أن جميع صيغ المبالغة الخمس (فعول ، فعّال ، مفعال ، فعِل ، فعيل) تعمل عمل اسم الفاعل ، فنقول : هو ضروبٌ سوقَ سمانها ، وبكرٌ شرّابٌ العسلَ ، وحاتمٌ منحارٌ بوائكَها ، وزيد حَذِرٌ نوائبَ الزّمن، واللّه سميعٌ دعاءَ من دعاه .

أصحابه :

هذا مذهب جمهور النّحاة ، وبه صرّح سيبويه[١] ، واختاره جمهور النّحاة، وبخاصّة المتأخّرين ، وممن صرّح به : الزّجاجي[٢] ، والشّنتمري[٣] ، والزّمخشري[٤] ، والخوارزمي[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وابن عصفور[٧] ،وابن مالك[٨] ، وابن أبي الرّبيع[٩] ، وأبو حيّان[١٠] ، وابن هشام[١١] ، وابن عقيل[١٢] ، والأزهري[١٣] .

الأصل :

اعتمد سيبويه والجمهور على السّماع ، فقد وردت شواهد كثيرة عن

---

(١) الكتاب : ١/٥٦ - ٥٨ .
(٢) الجمل : ٩٢ .
(٣) النكت : ١/٢٤٤ - ٢٤٦ .
(٤) المفصّل : ٢٢٦ .
(٥) التخمير : ٣/١٠١.
(٦) شرح المفصّل : ٦/٧٣ - ٧٤ .
(٧) شرح الجمل : ١/٥٦١ .
(٨) شرح الكافية الشافية : ١/٣٨٨ - ٣٨٩ ، شرح التسهيل : ٣/٧٩ - ٨٠ .
(٩) الملخص : ١/٣٠٤ .
(١٠) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢١٠ .
(١١) أوضح المسالك : ٣/٢١٩ .
(١٢) المساعد : ٢/١٩٣.
(١٣) التصريح : ٢/٦٩ .

العرب نثراً وشعراً أعملت فيها صيغ المبالغة عمل الفعل ، فرفعت الفاعل ، ونصبت المفعول . وإليك باقة من شواهدهم :

١ - فَعُول من شواهدها قول الراعي النّميري :

قلى دينه واهتاج للشّوق إنّها ... على الشّوقِ إخوانَ العزاء هيوجُ(١)

٢ - ومثال فَعّال : حكى سيبويه عن العرب : أما العسلَ فأنا شرّاب ، وقال الشاعر :

أخا الحرب لبّاسًا إليها جلالَها ... وليس بولاّج الخوالف أعقلا(٢)

٣ - ومثال مفعال ، قول العرب : إنّه لمنحارٌ بوائكَها .

٤ - ومثال فعِل ، قول اللاحقي :

حذرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ ... ما ليس منجيَه من الأقدار(٣)

٥ - ومثال فعيل ، قول العرب : إنّ اللّه سميعٌ دعاءَ من دعاه . ومثله قول الشّاعر ؛ وهو ساعده بن جؤيّه - :

حتى شآها كليل مَوْهنًا عَمِلٌ ... باتت طرابًا ، وبات اللّيلَ لم ينم(٤)

هذه باقة من الشّواهد ، وستأتي باقة أخرى بمشيئة اللّه .

* * *

المذهب الثّاني : صيغ المبالغة كلها غير عاملة .

يخالف أصحاب هذا المذهب أصحاب المذهب السابق فيرون أن صيغ المبالغة كلها لا تعمل مطلقًا ، فلا ترفع فاعلاً ، ولا تنصب مفعولاً ، وإنّما

---

(١) ديوانه : ٢٩ ، الكتاب : ١١١/١ ، شرح أبيات سيبويه : ١٥/١ ، ١٦ ، اللسان : (هيج) ، المقاصد النحوية : ٥٣٦/٣ ، الأشموني : ٣٤٢/٢ .

(٢) الكتاب : ١١١/١ ، شرح أبيات سيبويه : ٣٦٣/١ ، أمالي ابن الحاجب : ٣١٩/١ ، شرح المفصّل : ٧٩/٦ - ٨٠ ، شرح التصريح : ٦٨/٢ ، المقاصد النحوية : ٥٣٥/٣ .

(٣) الكتاب : ١١٣/١ ، شرح أبيات سيبويه : ٤٠٩/١ ، المقاصد النحوية : ٥٤٣/٣ ، الأشموني : ٣٤٢/٢ .

(٤) شرح أشعار الهذليين : ١١٢٩/٣ ، الكتاب : ١١٤/١ ، المقتضب : ١١٥/٢ ، شرح المفصل : ٧٢/٦ ، المقرب : ١٢٨/١ ، مغني اللبيب : ٤٣٥/٢ .

العامل فعل مضمر بعدها ، فالعامل في (إخوان العزاء) فعل مضمر ، والتّقدير: تهيجُ إخوان العزاء هيوج ، والعامل في (العسل) : أشرب مضمر، والعامل في (جلالها) يلبس إليها جلالها ... وهكذا في البواقي .

أصحابه :

نسب ابن عصفور والرّضي هذا المذهب إلى الكوفيين[١] . ولم أجد أحداً تابعهم في مراجعي .

الأصل :

احتجّ الكوفيّون في عدم إعمال أمثلة المبالغة بالأصل ، وذلك أنّ الأصل في الأسماء عدم العمل إلاّ إذا شابهت الأفعال في اللفظ أو المعنى ، اللفظ بأن تكون الصّيغة جارية على صيغة الفعل في حركاته وسكناته ، والمعنى بأن يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل من الحدث ، فيقتضي محدثًا ومحلاً يقع عليه الحدث، وهذه الصّيغ وإن دلت على الحدث إلاّ إنّها ليس كدلالة الفعل ، بل هي دلالة مركّبة مبالغ فيها فإذا أضفت إليها عدم المشابهة اللفظيّة ، حيث خالفت صيغ هذه الأمثلة صيغ الأفعال انتهى كلّ أمل في المشابهة باللفظ والمعنى ، وبهذا ينتهي الأمل في إعمالها[٢] .

* * *

المذهب الثّالث : يعمل بعض الصيغ دون بعض .

فرّق أصحاب هذا المذهب بين صيغ المبالغة فأعملوا بعضها دون بعض ، أعملوا : فعول ، وفعّال ، ومفعال . وأهملوا : فعِل ، وفعيل .

أصحابه :

هذا مذهب أبي العبّاس المبرّد ، ونسبه لأكثر النّحويّن ، وأظنّه يقصد المتقدّمين ، ولنستمع إليه يحدّثنا عن هذا المذهب في كلمته هذه : « فمن ذلك فعّال ، تقول : رجلٌ قَتّال ، إذا كان يكثر القتل ، .. كما قال :

أخا الحرب لباسًا إليها جلالَها   وليس بولاّج الخوالف أعقلا

---

(١) شرح الجمل : ٥٦١/١ ، شرح الكافية للرضي : ٤٢٢/٣ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٩ أ .

(٢) المراجع السابقة .

فهذا ينصب المفعول كما ينصبه فاعل، لأنّك إنّما تريد به ما تريد بفاعل، إلاّ أنّ هذا أكثر مبالغة ... ومن كلام العرب : أمّا العسل فأنت شرّاب ، ومن هذه الأبنية (فَعُول) ، نحو : ضَرُوب ، وقَتُول ، وركُوب ، تقول : هو ضروبٌ زيداً ، إذا كان يضربه مرّة بعد مرّة ، كما قال :

ضَرُوبٌ بنصل السّيف سوقَ سمانها   إذا عدموا زاداً فإنّك عاقرُ

ومن كلام العرب : إنّه ضروبٌ رؤوسَ الدّارعين ، ومن هذه الأبنية (مِفْعَال)، نحو : رجل مضراب ، ورجل مقتال ، ومن كلام العرب : إنّه لمنحارٌ بوائكها .

فأمّا ما كان على فعيل ، نحو : رحيم ، وعليم ، فقد أجاز سيبويه النّصب فيه ، ولا أراه جائزاً ؛ وذلك أنّ (فَعِيلاً) إنّما هو اسم الفاعل الذي لا يتعدّى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل ، فمضارع له ملحق به ، والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنّما هو ما كان على (فَعُل) ، نحو : كَرُم فهو كريم ، وشَرُف فهو شريف ، وظَرُف فهو ظريف ، فما خرج إليه من باب عَلِم وشَهِد ورَحِم فهو ملحقٌ به . واحتجّ سيبويه بقول الشّاعر :

حتّى شآها كليل مَوْهِنًا عَمِلٌ   باتت طِرابًا وبات الليلَ لم ينمِ

فجعل البيت موضوعًا من فعيل ، وفعل بقوله : عمل ، وكليل .

وليس هذا بحجّة في واحد منهما ؛ لأنّ مَوْهِنًا ظرف ، وليس بمفعول ، والظّرف إنّما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعديّاً أو غير متعدٍّ ، وكذلك ما ذكر في (فعِل) ، أكثر النّحويين على ردّه ، وفعيل في قول النّحويين بمنزلته ، فما كان على (فعِل) فنحو : فرِق ، وبطِر ، وحذِر... »[1].

وقد ذهب مذهب المبرّد كثير من النّحاة ، كأبي بكر بن السّرّاج[2] ،

---

(١) المقتضب : ١١٢/٢ – ١١٤ .

(٢) الأصول : ١٢٥/١ .

والصّيمري[١] ، والسّهيلي[٢] ، والرّضي[٣] ، وأبو حيّان[٤] . وقبلهم المازني[٥] ، والجرمي[٥] ، غير أنّهما أعملا (فعِل) دون (فعيل) لأنّ (فَعِل) جاء على وزن الفعل فأشبه أن يكون جاريًا مجراه ، وليس بكثير[٦] .

الأصل :

اعتمد المبرّد ، ومن وافقه في إعمال : فعول ، وفعّال ، أو مفعال ، على السّماع الكثير شعراً ونثراً ، وقد مرّت قطوف منها .

كما اعتمدوا على قاعدة توجيهيّة في ردّ إعمال (فعِل) و (فعيل) ، وهي استصحاب الأصل ، وقد بيّنها المبرّد في النصّ السّابق ، وذلك أنّ فعيل اسم فاعل من الفعل غير المتعدّي ، وغير المتعدّي لا ينصب المفعول به ، فكذلك ما اشتقّ منه لا ينصبه . وما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له وملحق به ، والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنّما هو ما كان على فَعُل ، نحو : كَرُم فهو كريم ، وشرُف فهو شريف ، وظرُف فهو ظريف ، فما خرج إليه من باب علِم ، وشهِد ، ورحِم ، فهو ملحق به[٧] .

واحتجّ لعدم إعمال (فَعِل) بقوله : إنّ هذا لا يعمل ؛ لأنّه لِما تنتقل إليه الهيئة تقول : فلان حذِر ، أي : ذو حذر ، وفلان بَطِر ، كقولك : ما كان ذا بَطَرٍ ، ولقد بَطِر . وما كان ذا حَذَرٍ ، ولقد حذِرَ ، فإنّما هو كقولك : ما كان ذا شَرَف ، ولقد شَرُف ، وما كان ذا كَرَم ، ولقد كرُم ، فـ (فعِل) مضارعة لـ(فعيل) وكذلك يقع (فعِل) ، و (فعيل) في معنى كقولك : رجل طبّ ، وطبيب، ومذِل ، ومذيل ، وهذا كثير جداً .

---

(١) التبصرة : ٢٢٦/١ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٨ ب .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٤٢٢/٣ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ ل ٢٠٨ أ .

(٥) الأصول : ١٢٥/١ ، شرح الكتاب : ١/ل ٢٢٥ ، النكت : ٢٤٨/١ ، التذييل والتكميل : ٣/ل٢٠٨ ، الهمع :

(٦) الأصول : ١٢٥/١ ، شرح الكتاب : ١/ل ٢٢٥ ، النكت : ٢٤٨/١ .

(٧) المقتضب : ١١٣/٢ – ١١٤ ، وانظر الأصول : ١٢٤/١ .

أمّا ما احتجّ به سيبويه لإعمال (فعيل) ، و (فعِل) فردّه المبرّد ، فقال في قول الشّاعر :

* حتّى شآها كليلٌ مَوْهنًا عَمِلُ *

موهنًا : ظرف ، وليس بمفعول ، « والظّرف إنّما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعديّاً ، أو غير متعدٍ »[(١)] .

كما ردّ المبرد احتجاج سيبويه ببيت لبيد ، وهو :

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سمحجٍ   بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلُوم [(٢)]

فـ (عِضَادة) عند سيبويه مفعول لـ (شنِجٌ)[(٣)] ، والمبرّد يجعله منصوبًا انتصاب (وجهَ عبد)[(٤)] من قولك : هو حسنٌ وجْهَ عبدٍ ، وأبو عمرو ابن العلاء يجعله : ظرفًا[(٥)] .

وردّ بيت اللاحقي وقال : « هذا بيت موضوع محدث » .

وقد انتصر لسيبويه كثير من النّحاة ، فدافعوا عن توجيهات سيبويه ومنهم السّيرفي ، وابن ولاّد ، والشّنتمري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وغيرهم ، فزعموا أن (كليلاً) في معنى (مُكِلّ) فهو (فعيل) بمعنى (مُفْعل) وقد نصب (موهنًا) مفعولاً به على المجاز ، والاتساع ، كما يقال : اتعبت يومَك[(٦)].

وجعلوا (عِضادة سمْحج) في البيت الثّاني في معنى : لازم العضادة ، وهي القوائم ، وهي لا تكون ظرفًا ، كأنّه قال : لازمٌ قوائم سمحج ، كما قال

---

(١) المقتضب : ١١٤/٢ ، وانظر : حواشي عظيمة : ١١٥/٢ ، شرح الكتاب : ١/ل ٢٢٥ ، النكت : ٢٤٨/١ ، شرح المفصّل : ٧٣/٦ - ٧٤ .

(٢) الكتاب : ١١٢/١ ، المقتضب : ١٥٥/٢ ، السيرافي : ٢٢٤/١ ، النكت : ٢٤٧/١ - ٢٤٨ ، شرح المفصّل : ٧٢/٦ . والمسحل : الحمار الوحشي ، وشنج : ملازم ، والسّمحج : الأتان الطّويلة الظّهر ، والسّراة : أعلى الظّهر ، والنّدب : جمع ندبة ، وهي : آثار الجراح .

(٣) الكتاب : ١١٢/١ .

(٤) المقتضب : ١١٥/٢ ، وانظر : السيرافي : ٢٢٤/١ ، النكت : ٢٤٧/١ - ٢٤٨ ، شرح المفصّل: ٧٢/٦ - ٧٣ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٨ أ .

(٥) المراجع السابقة .

(٦) شرح الكتاب : ١/ل ٢٢٥ ، الانتصار : ٣٨ ، حواشي عظيمة على المقتضب : ١١٥/٢ - ١١٦، النكت: ٢٤٨/١، شرح المفصّل : ٧٣/٦ - ٧٤، شرح التسهيل: ٨٠/٣، شرح الجمل:٥٦٢/١.

ابن أخي الشمّاخ :

قالت سليمى لست بالحادي المدل ما لك لا تلزم أعضاد الإبل[(١)]

أمّا بيت اللاحقي ، فلا يضير سيبويه الاحتجاج به ، لأنّه رواه عن العرب الموثوق بهم ، وما رواه الثّقاة فلا سبيل إلى ردّه[(٢)]. بل قد جاء (فعِل) معملاً فيما لا شكّ فيه وهو قول زيد الخيل :

أتاني أنّهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد[(٣)]

وضعّف أبو حيّان رأي سيبويه ومن تابعه في جعل (موهنا) مفعول ، لمنافاة عجز البيت صدره « لأنّه قال : وبات الليلَ لم ينم ، فلا يمكن أن يوصف بأنه كالّ في أوقات الليل ، وأيضًا فإنّه قال : عمِل ، وهو يدل على كثرة العمل »[(٤)] .

وخرّج السّهيلي نصب (موهنًا) على التّمييز ، أو على التّشبيه بالمفعول[(٤)] به .

هذا ملخص حديث النّحاة عن هذه الأبيات . والذي يبدو لي أنّ المبرّد ليس المبادر في الردّ على سيبويه في الاحتجاج بهذه الأبيات ، بل كان متابعًا لمن قبله وقبل سيبويه في عدم جعل ما بعد (فعِل) و (فعيل) مفعولاً ، فهذا أبو عمرو بن العلاء ، كان يعرب (عضادة سمحج) ظرفًا ، وهذا السّيرافي ينقل عن النحويين معارضتهم لسيبويه وذلك في قوله : « اعلم أن النّحويين قد خالفوا سيبويه في تعدّي (فعِل ، وفعيل) وجريهما مجرى الأفعال ، فقالوا : لا تتعدّى ، ولا تعمل عمل الفعل ، فلا يقال : رجل حَذِرٌ عمراً ، ولا زيدٌ رحيمٌ أخاه ، قالوا من قِبَل أن (فعيلاً و فَعِلاً) هما اسمان

(١) ديوان الشماخ : ٣٨٩ ، شرح الكتاب : ١/ ل ٢٢٤ ، شرح المفصّل : ٧٣/٦ ، الخزانة:٧٤/٢.

(٢) شرح المفصّل : ٧٣/٦ .

(٣) ديوانه : ١٧٦ ، شرح المفصّل : ٧٣/٦، شرح التصريح : ٦٨/٢ ، المقاصد النحوية : ٥٤٥/٣، الدرر : ٢٧٢/٥ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ل ٢٠٨ .

يبنيان للذات ، لا أن يجريا مجرى الفعل ، فيكون ، كقولك : رجل كريم ، ... ورجل عَجِل ... وأنشد سيبويه بيتين في تعدّي (فعِل) وبيتًا في تعدّي (فعيل) وقد أنكر مخالوفنا احتجاجه بالأبيات ، فأمّا البيت الأوّل ، فقوله :

* أو مسحل شنجٍ عضادةَ سمحج *

وهو للبيد ، وموضع الاحتجاج نصب (عضادة) بـ (شنج) فقال النّحويون : انتصاب (عضادة) على الظّرف ، لا على المفعول ... والبيت الثّاني في (فعِل) قوله :

* حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمِنٌ ... ما ليس .. *

فنصب (أموراً) بـ (حذر) ، قال النّحويون : هذا البيت لا يصحّ عن العرب ، ورووا عن أبي عثمان عن الأخفش أنّه قال : سألني سيبويه عن شاهد في تعدّي (حذر) فعملت له هذا البيت . ويروى أيضًا أنّ البيت لابن المقفّع[١] ... وأما الشاهد في (فعيل) فقول ساعد بن جؤيّه :

* حتى شآها كليل موهنًا عمل *

فعدّى (كليل) إلى (موهن) فقال النّحويون : هذا غلط من سيبويه بيّن ، وذلك أن (كليل) هو البرق ، ومعناه : البرق الضّعيف ، وكذا رجل كليل ، إذا كان ضعيفًا ، وفعله لا يتعدّى ، كقولك : كلَّ يكلّ ، ولا تقول : كلَّ زيدٌ عمراً ، والموهن : السّاعة من الليل ، فهو منتصب على الظّرف »[٢] .

وحاول ابن مالك التّوفيق بين سيبويه والنّحاة فذكر : أنّ سيبويه أورد تلك الأبيات شواهد على أنّ (فاعلاً) قد يعدل إلى (فعيل) ، و (فعِل) على سبيل المبالغة ، كما يعدل إلى (فعول) و (مفعال) و (فعّال) ولم يتعرّض

---

(١) في النكت : ٢٤٧/١ « روي عن أبي عثمان المازني عن اللاحقي ، أنه قال : سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (حذر) فعملت له هذا البيت ..» .

(٢) شرح الكتاب : ١/ل ٢٢٤ ب – ٢٢٥ أ ، وانظر : النكت : ٢٤٦/١ – ٢٤٨ ، شرح المفصّل : ٧٢/٦ .

للحديث عن الإعمال[١] .

* * *

والرّاجح عندي مذهب الجمهور ، ولكن بإضافة قيد ، وهو إعمال الثّلاثة الأولى (فعول ، فعّال ، مفعال) قياسًا ؛ لورود الشّواهد نثراً وشعراً بإعمالهن ، أمّا (فعِل وفعيل) فيكتفى بالسّماع فيهن ، ولا يقاس على العامل منهما ، وبخاصّة أن (عضادة سمحج) و (كليل موهنا) تحتمل غير ما ذكر سيبويه وأنصاره ، والدّليل متى تطرّق إليه الإحتمال سقط به الاستدلال . واللّه أعلم ! .

* * *

(١)

الفصل الثاني

الرأي الوسط في العلامة الإعرابيّة

من السّمات البارزة للّغة العربيّة الفصحى أنّها لغة معربة تتغيّر أواخر الكلمات في التّركيب تبعًا لتغيّر العلاقات المعنويّة بين أجزاء التّركيب، فالضّمة علامة الرّفع، والفتحة علامة النّصب، والكسرة علامة الجرّ، وحذف الحركة علامة الجزم ... ولذلك اهتمّ النّحاة بالعلامة الإعرابيّة اهتمامًا فاق اهتمامهم بغيرها من القرائن النّحوية، فهي عند جمهورهم وسيلة مهمّة من وسائل وضوح المعنى، وعدم اللبس، بل إنّها عند بعضهم الوسيلةُ الوحيدة التي بها « تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلّمين »(١).

والإعراب - كما هو معروف - في الأسماء الخالية من شبه الحرف، وفي الأفعال المضارعة الخالية من نون الإناث، ومن نوني التّوكيد المباشرتين ... وهذا الإعراب ملتزم إلتزامًا كاملاً في لغة القرآن الكريم، وفي اللُّغة الأدبيّة، في الخطب، والمقالات، والأشعار. ولكنّ هذا الالتزام اعترض سبيله بعض النّصوص، طرحتْ في بعضها علامةُ الإعراب، وفي بعضها غيّرت عن وجهها إلى حركة أخرى.

وحديث النّحاة عن هذين - طرح العلامة الإعرابيّة، وتغييرها بعلامة أخرى - هو مجال حديثنا في هذا الفصل، وفيه سبع مسائل تنقسم إلى قسمين:

أولاً: ما طرحت فيه العلامة الإعرابيّة وفيه مسألة واحدة، وهي:

١ - إسكان حرف الإعراب في حالتي الرّفع والجرّ.

ثانيًا: ما غيّرت فيه الحركة الإعرابيّة إلى حركة أخرى، وفيه ست مسائل، وهي:

٢ - تنوين المنادى المبني في الضّرورة.

٣ - إعراب تابع المنادى إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

٤ - إعراب تابع المجرور بالمصدر.

٥ - جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة.

---

(١) الصاحبي: ١٦١، وانظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٩، الأشباه: ٧٨/١.

٦ - نصب الفعل بعد مفهم الأمر .

٧ - نصب الفعل بعد الجملة الاسميّة المنفيّة .

بادئين الحديث عمّا طرحت فيه العلامة الإعرابيّة ، وهو :

المسألة الأولى - إسكان حرف الإعراب في حالتي الرّفع والجرّ :

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب(١) إليك تفصيل الحديث عنها :

المذهب الأوّل : لا يجوز الإسكان إلاّ في الضّرورة :

لا يجوز تسكين الحرف المرفوع والمجرور إلاّ في ضرورة الشّعر ، وأمّا في سعة الكلام فلا يجوز ، وما ورد في ذلك من قراءات قرآنيّة فمحمولة على الاختلاس ، وليس على التّسكين المحض(٢) .

أصحابــه :

هذا مذهب إمام النّحاة سيبويه - رحمه اللّه ! - يقول في باب الإشباع في الجرّ والرّفع ، وغير الإشباع ، والحركة كما هي : « فأمّا الذين يشبعون فيمططون ، وعلامتها واو ، وياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك : يضربها ، ومن مأمنك ، يسرعون اللفظ ، ومن ثمّ قال أبو عمرو ﴿ إلى بَارِئْكِم ﴾(٣) ، ويدلك على أنّها متحركة قولهم : من مأمنك ، فيبيّنون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون ، ولا يكون هذا في النّصب ؛ لأنّ الفتح أخفّ عليهم ، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات ، وزنة الحركة ثابتة كما ثبتت في الهمزة حيث صارت بين بين ، وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشّعر شبّهوا ذلك بكسرة (فَخِذ) ، حيث حذفوا فقالوا :(فخْذ) ، وبضمة : (عضُد) ، حيث حذفوا ، فقالوا : (عَضْد) ؛ لأنّ الرّفعة ضمّة ، والجرّة كسرة ، قال الشاعر :

---

(١) شرح السيرافي : ٢/١٣٦ ، ضرورة الشعر : ١٢٢ ، الخصائص : ١/٧٥ ، ٢/٣٤١ ، المحتسب : ١/١١٠ ، ضرائر الشعر : ٩٥ ، التذييل والتكميل : ١/ل ٥٤ ، ٥٥ ، الهمع : ١/١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) بإسكان الهمز . انظر : النشر لابن الجزري : ٢/٢١٢ ، القراءات العشر المتواترة في هامش القرآن الكريم ، إعداد محمد كريم راجح ، رقم (٥٤) .

رحتِ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

.. »(١) .

في هذا النّصّ بيّن سيبويه معالم هذا المذهب ، وهي :

١ - أنّ التّخفيف الوارد في قراءة أبي عمرو -وهو يعمّ القراءات المماثلة- إنّما هو الاختلاس ، وهذا الاختلاس جارٍ على أحد نمطي الأداء المستعمل على ألسنة العرب ؛ إذ من العرب من يطيل الحركة فيشبعها ، ومنهم من يسرع في الكلام فلا يعطي كل حرف وحركته حقهما من الوضوح والبيان ، فربما ظنّ السّامع أنّ المتكلّم يسكّن الحروف .

٢ - أنّ التّسكين المحض لآخر الصحيح خاصٌّ بالشعر دون غيره .

٣ - أنّ هذا الإسكان خاص بحركتي الرّفع والجرّ ، أي أنّ حذف الحركة لا يكون إلاّ إذا كانت الحركة ضمّة أو كسرة ، أمّا الفتحة فلا تحذف .

٤ - أنّ سبب الحذف هو طلب التّخفيف ، ولذلك لم تحذف الفتحة ؛ لأنّها خفيفة ولا تكلّفهم في الأداء مشقّة ، وهذا من باب إجراء الحركات المتوالية في كلمتين مجرى الحركات المتوالية في كلمة للتّخفيف .

٥ - أنّ هذا التّخفيف بحذف الحركة ليس خاصّاً بقبيلة بعينها ، وأنّما هو جارٍ في لغة الجميع .

وقد تبع سيبويه في هذا المذهب جمهور النّحاة من بعده ، منهم : أبو الحسن الأخفش ، يقول عند حديثه عن قراءة التّخفيف في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٤] : « وقد قرأ بعضهم هذه الهمزة بالتّخفيف ، فجعلها بين الهمزة وبين الياء ، وقد زعم قوم أنّها تجزم ، ولا أرى ذلك إلاّ غلطًا منهم ، سمعوا التّخفيف فظنّوا أنّه مجزوم ، والتّخفيف لا يفهم إلاّ بمشاهدة ولا يعرف في الكتاب ، ولا يجوز الإسكان ، إلاّ أن يكون أسكن وجعلها نحو : « عَلْمَ » ، و « قد ضُرْبَ » ، و « قد سَمْعَ » ، ونحو ذلك . سمعت من العرب من يقول : جاءت رُسُلْنا ، جزم اللام ، وذلك لكثرة

---

(١) الكتاب : ٤/٢٠٢ - ٢٠٤ .

الحركـة ... »[١] .

ومنهم أبو إسحاق الزّجاج ، يقـول : « وروي عن أبي عمـرو بن العلاء أنه قرأ ﴿ إلى بارئـْكم ﴾ بإسكان الهـمزة ، وهذا رواه سيبويه باختـلاس الكسـرة وأحسب أن الرّواية الصّحيحة ما روى سيبويه ، فإنّـه أضـبط لما روَى عـن أبي عمرو ، والإعراب أشبه بالرّواية عن أبي عمرو؛ لأنّ حذف الكسرة في مثل هذا، وحذف الضّمة ؛ إنّمـا يأتي باضطرار من الشّـعر ، أنشد سيبـويه وزعم أنّـه مما يجوز في الشّعر خاصّـة .. »[٢] .

هذا النّص ينفي ما نسبه إليه السّيـرافي[٣] وابن عصفور[٤] ، وغيـرهما ؛ أنّـه لا يجيز الإسكان لا في الشّـعر ولا في غيره ، كما هو مذهب المبرّد ، وقد أشار الزّجاج إلى مذهب المبرّد ، وبيّـن الرّوايات التي ذكرها ، ثم عقّب بقوله : « ولم يكن سيبويه ليروي - إن شاء اللّه ! - إلاّ ما سمع ، إلاّ أنّ الذي سمعه هؤلاء هو الثّـابت في اللغة ، وقد ذكر سيبويه أنّ القياس غيـر الذي روى ، ولا ينبغي أن يقرأ إلاّ ﴿ إلى بارِئـكم ﴾ بالكسر ، وكذلك :﴿ عند بارِئكم ﴾ »[٥].

هذا الكلام من أبى إسحاق لايفـهم منه سوى تبـين روايات الفريق الآخَر، وهي الرّوايات التي ثبـتت في الدِّيوان وفي كـتب اللّغـة ، ورواها أهل اللّغـة ، كما سيأتي في حديث الأصمعي . كما يفهم منه تبرئة سيبويه ممّا قد يتّهم به من تغيير الرّوايات كمخالفة روايته روايات الدّواوين وروايات أصحاب اللّغة .

وممن ذهب مذهب سيبويه أبو سعيد السّيـرافي ، ذكر اختياره في كتابيه : شرح الكتـاب ، وضرورة الشّعـر ، بعْد أن ذكر مذهب سيبـويه ، ومذهب المبرّد وشـواهدهمـا قال : « والقـول عندي مـا قـاله سيـبويـه في جواز تسكين حركة

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ٩٣/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣٦/١ .

(٣) شرح السيرافي : ١٣٦/١ ، ضرورة الشعر : ١٧٠/٢ .

(٤) ضرائر الشعر : ٩٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣٦/١ .

الإعراب للضّرورة »(١) .

وقد استدلّ على صحّة مذهب سيبويه بقوله تعالى : ﴿ ما لك لا تأمنّا على يوسف ﴾ [يوسف :١١] بإدغام النون من (تأمن) ، في نون (نا) ، والإشارة إلى الإعراب ، وهي قراءة السّبعة(٢) . ولم يخالف فيها أحد من النّحاة ، كما لم يخالفوا في غيرها(٣) ، وقد ذهبت حركة الإعراب من أجل الإدغام تخفيفًا ، فكما جاز ذهاب حركة الإعراب للإدغام تخفيفًا جاز أيضًا ذهاب حركة الإعراب - الضّمة والكسرة فقط - للضّرورة تخفيفًا(٤) .

كما استدلّ بما نقل عن بعض القبائل من تسكين لام الفعل إذا اتّصل بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم ، نحو : أنا أكرمْكم ، وهذا أعظمْكم (٥).

ومنهم كذلك الأعلم الشّنتمري(٦) ، والفارقي(٧) ، والرّضي(٨) ، وابن هشام(٩) ، وأبو حيّان(١٠) ، وغيرهم .

الأصل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على السّماع في إجازة تسكين آخر الصّحيح في حالتي الرّفع والجرّ في الشّعر خاصّة ، كما اعتمدوا أيضًا على السّماع في منع التّسكين في غير الشّعر .

أمّا إجازته في الشّعر فقد وردت شواهد كثيرة سكّن فيها حرف الإعراب ضرورة ، ولا يقدح في روايته الرّوايات الأخرى ؛ لأنّ رواية الثّقة لا تردّ .

---

(١) شرح السيرافي : ١٧٢/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢٤ .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٣٤٥ .

(٣) معاني القرآن : ١٥٠/١ - ١٥١ ، القراءات السبع وعللها لابن خالويه : ٣٠٢/١ .

(٤) شرح السيرافي : ١٧٢/٢ ، ١٧٣ ، ضرورة الشعر : ١٢٤ - ١٢٥ .

(٥) السابقان : ١٧٣/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢٥ .

(٦) النكت : ١١١٧/٢ .

(٧) الإفصاح : ٧٩ .

(٨) شرح الكافية للرضي : ٢٥/٤ .

(٩) شرح اللمحة البدرية : ٣٣٥/٢ .

(١٠) التذييل والتكميل : ١/ل ٥٥ .

وإليك الشّواهد التي احتجّ بها سيبويه وأصحابه مقرون بكل شاهد وجه الضّرورة . ولنبدأ بما بدأ به سيبويه وهو قول الأقيشر الأسدي :

١ – رحت وفي رجليك ما فيهما   وقد بدا هنك من المئزر (١)

الشّاهد هو : هنْك ، وهو جزء من التّفعيلة الثّانية في الشّطر الثّاني ، وتمام التّفعيلة هو : هنكمنل ، وهو من السريع . فأسكن الثّاني وهو النّون – وهو ثاني مستفعلن وهو لا يكون إلاّ ساكنًا ، فإسكانه إذن لازم لإقامة الوزن؛ إذ لو حركه لانكسر الوزن . وكذلك الحال في بيت امرئ القيس ، وهو :

٢ – فاليوم أشْرَبْ غير مستحقب   إثمًا من اللّه ولا واغل (٢)

وأما بيت جرير ، وهو :

٣- سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم   ونهر تيري فما تعرفْكم العرب (٣)

فمن البسيط ، والشّاهد : فما تعرفْكم ، وتعرفكم : جزء من التّفعيلة الثّالثة في الشطر الثاني ، وتمام التّفعيلة : تعرفْكمل ، فأسكن الرابع منها وهو الفاء ، وهو رابع مستفْعلن ، وهو ساكن ، ولا يجوز تحريكه ولو حركه لانكسر وزن البيت .

٤ – ومن شواهدهم بيت أبي نخيلة :

إذا اعْوجَجْن قلت صاحبْ قوِّمِ
بالدّوِّ أمثال السفين العوَّمِ (٤)

---

(١) الكتاب : ٢٠٣/٤ ، معاني القرآن للأخفش : ٩٣/١ ، شرح السيرافي : ١٦٩/٢ ، ضرورة الشعر : ، الخصائص : ٧٤/١ ، أمالي ابن الشجري : ٢٣٥/٢ ، شرح بانت سعاد : ٩٩.

(٢) ديوانه : ١٢٢ ، وفيه أسقى ، ق ١٠/١٦ ، الكتاب : ٢٠٤/٤ ، معاني القرآن للأخفش ٩٤/١ ، الكامل : ٣١٨/١ ، شرح السيرافي ١٦٨/٢ ، معاني الزجاج ١٣٦/١ ، شرح القصائد السبع الجاهليات : ١٠ ، الحجة لأبي علي الفارسي : ٨٦/١ .

(٣) ديوانه : ٤٨ ، شرح السيرافي ١٦٩/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢١ ، الخصائص : ٧٤/١ .

(٤) الكتاب : ٢٠٣/٤ ، معاني القرآن للفراء : ١٢/٢ ، شرح السيرافي : ١٦٨/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢٠ .

فالباء في (حبْ قومِ) هوَ ثاني مستفعلن ، وهو ساكن ، ولا يجوز تحريكه فلذلك حذف حركته ضرورة .

٥ - ومن شواهدهم أيضًا قول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها ... أو يرتبطْ بعض النّفوس حمامها (١)

فالطاء في (يرتبطْ) هي نون متفاعلن وهي ساكنة، ولا يجوز تحريكها، فلذلك حذف الضّمة، على أنّ البيت يجوز فيه تخريج آخر (٢) ،بل لعلّه الصواب.

ومنها قول الشاعر :

٦ - وناعٍ يخبِّرْنا بمهلك سيّد ... تقطّعُ من وجدّ عليه الأناملُ (٣)

فالراء في (يخبِّرْنا) تقابل ياء مفاعيلن ، وهي ساكنة ولا يجوز تحريكها . ولو حركها لانكسر الوزن .

٧ - ومن ذلك قول الرّاجز :

متى أنام لا يؤرقْني الكرى

ليلاً ولا أسمع أجراس المطِي (٤)

وقد بيّن ابن جنّي الضّرورة في هذا الرّجز فقال : « وليست هناك حركة ألبتة ، ولو كانت فيه حركة لكسر الوزن ، ألا ترى أنّ الوزن من الرجز ، ولو اعتدّت القاف متحركة لصار من الكامل » (٥) .

٨ - ومن ذلك قول الآخر :

* إنّ بنيَّ ثمرةْ فؤادي * (٦)

سكّن التّاء من (ثمرة) ؛ لأنّها توافق نون مستفعلن ، وهي ساكنة لا يجوز تحريكها .

---

(١) ديوانه : ٣١٣ ق ٥٦/٤٨ ، مجالس ثعلب : ٥٠/١ ، شرح السيرافي : ١٦٩/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢١ ، الخصائص : ٧٤/١ ، ٣٤١/٢ .

(٢) يكون : (أو يرتبطْ) معطوفًا على : (لم أرضها) ، والتّقدير : لم أرضها ولم يرتبط ، ، أي : لم يأتِ موتي . ويجوز أن يكون مجزومًا على الجوار .

(٣) معاني القرآن للفراء : ١٢/٢ ، شرح القصائد السبع : ١١ ، ضرائر الشعر : ٩٤ .

(٤) الخصائص : ٧٣/١ .

(٥) السابق .

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٩٤/١ .

٩ - ومثله قول الآخر :

يا علقمةْ ، يا علقمةْ ، يا علقمةْ خيـر تميـم كلّهـا وأكرمـهْ[١]

وحسّن مجيء الإسكان في الشّعر تشبيه حركات الكلمة المستقلّة مع حركات ما بعدها بحركات الكلمة الواحدة ، يقول سيبويه مبيّنًا هذا التّشبيه : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع ، والمجرور في الشّعر ، شبّهوا ذلك بكسرة (فخِذ) ، حيث حذفوا فقالوا : (فخْذ) ، وبضمة (عضُد) ، حيث حذفوا ، فقالوا : (عَضْد) ؛ لأنّ الرّفعة ضمّة ، والجرّة كسرة »[٢] .

وكما اعتمدوا على السّماع في إجازة التّسكين في الضّرورة ، فقد اعتمدوا عليه أيضًا في منع تسكينه في غير الضّرورة ؛ وذلك لأنّه قد اطّرد في لغة العرب في أعلى مستوياتها استعمال كلّ حركة فيما وضعت له ، فالقرآن الكريم التزم فيه الإعراب كاملاً إلاّ قراءات قليلة إذا قورنت بالأعمّ الأغلب الجاري على القياس . وكذلك الحال بالنّسبة للشّعر .. أمّا في منثور العرب فلم يسجّل فيه خروج على القواعد المقرّرة - إلاّ ما نسب إلى تميم وأسد، وغيرهما في كلامهما من إسكان الأخير إذا اتصل به الهاء والميم ، أو الكاف والميم[٣].

* * *

المذهب الثّاني : لا يجوز التسكين مطلقًا .

لا يجوز تسكين الحرف الصّحيح المرفوع ، أو المجرور مطلقًا لا في الشّعر ولا في غيره[٤] .

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ٩٤/١ .

(٢) الكتاب : ٤٠٣/٤ - ٤٠٤ .

(٣) اللهجات العربية في التراث : ٢٤٥/١ ، ٢٤٩ ، وانظر : المحتسب : ١٠٩/١ ، البحر : ١٨٨/٢، الاتحاف : ١٤٣ .

(٤) شرح السيرافي : ١٧٠/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢٢ ، الخصائص : ٧٥/١ ، ٣٤١/٢ ، المحتسب : ١١٠/١ - ١١١ ، التنبيهات : ١١٦ ، الضرائر : ٩٥ ، التذييل والتكميل : ١/ل٥٥، الهمع : ١٨٦/١ - ١٨٧ .

أصحابه :

نسب هذا المذهب لأبي العبّاس المبرّد ، ولم أجده فيما لديّ من كتبه ، ونسبه إليه صراحة السّيرافي[١] ، وابن جنّي[٢] ، والفارقي[٣] ، وعلي بن حمزة[٤] ، وابن عصفور[٥] ، وأبو حيّان[٦] ، والسيوطي[٧] .

يقول أبو حيّان ناقلاً مذهب المبرّد : « وذهب المبرّد إلى أنّ هذا لا يجوز لا في الشّعر ولا في غيره ، ويزعم أن الرّواية : (أسقى) ، وكذا : (بدا ذاك) و (فلم تعرفْكم) ، وما ذكره من أنّ الرّواية ما ذكر لا يدفع بها ما رواه غيره »[٨] .

ونسب هذا المذهب إلى الزّجاج[٩] ، نسبه إليه : السّيرافي ، وتبعه ابن عصفور ، يقول السّيرافي : « وكان أبو العبّاس محمد بن يزيد ، والزّجاج ينكران هذا ، ويأبيان جوازه ، وينشدان بعض ما أنشدنا خلاف الرّواية التي ذكرنا »[١٠] .

أمّا المبرّد فلم أجد ما نسب إليه لا في المقتضب ، ولا في الكامل ، وإن كان قد أورد بيت امرئ القيس في الكامل بالرّواية الموجودة في الدّيوان، وهي:

* فاليوم أسقى ... *[١١]

وأمّا الزجاج ففي معاني القرآن له ما يخالف ما نُسب إليه ، وقد مضى النصّ الذي يخرج الزّجاج من هذا المذهب ويسلكه في مذهب سيبويه[١٢] . ولم

---

(١) شرح السيرافي : ١٧٠/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢٢ .
(٢) الخصائص : ٧٥/١ ، ٣٤١/٢ ، المحتسب : ١١٠/١ – ١١١ .
(٣) الإفصاح : ٨٠ .
(٤) التنبيهات : ١١٦ .
(٥) الضّرائر : ٩٥ .
(٦) التّذييل والتّكميل : ١/ل ٥٥ .
(٧) الهمع : ١٨٦/١ – ١٨٧ .
(٨) التذييل والتكميل : ١/ل ٥٥ .
(٩) شرح الكتاب : ١٧٠/٢ ، ضرورة الشعر : ١٢٢ .
(١٠) السابقان .
(١١) الديوان : ١٢٢ .
(١٢) ص : ٦٣ .

أجد هذا المذهب لغير المبرّد ، ولم ينسبه أحد من النّحاة إلى غيرهما .

الأصـــل :

اعـتـمـد المبـرّد في منع إسكان الحـرف الصّحيح في الشّعـر وغـيـره على السّماع . فقد اطّـرد في لغة العرب - كلامها وشعرها - استعمال الحركة فيما وضعت له ، كما اطّرد في القرآن الكريم . وما رواه أصحاب المذهب الأوّل من أبيات سكن فيها الحرف الصّحيح المرفوع والمجرور ، فقد رواها المبرّد بروايات أخرى فروى بيت امرئ القيس في الكامل :

* فاليوم أسقى غير مستحقـب *

وهي رواية الديوان من رواية الأصمعي[(١)] .

وروى بيت الأقيشر - كما نسبه إليه السّـيرافي ومن بعده - :

* وقـد بـدا ذاك مـــن المئـــزر * [(٢)]

وروى بيت جرير - كما نسبه إليه السّيرافي وغيره - :

* ونهر تيري فلم تعرفْكُم العرب * [(٣)]

وهي الرّواية الثّابتة في ديوان جرير[(٣)] .

وروى بيت أبي نخيلة - كما نسبه إليه السّيرافي وغيره - :

* إذا اعوججن قلت : صاحِ قـوِّم * [(٤)]

ولهـذه الرّوايات حمل بعض العلمـاء على المبرّد ورمـوه بتغييـر الرّوايات ، يقول ابن جنّي : « واعتراض أبي العبّاس في هذا الموضع إنّما هو ردّ للرّواية ، وتحكّم على السّماع بالشّـهوة ، مجرّدة من النّصفة ، ونفسـه ظلم ، لا من جعله خصمه »[(٥)] .

---

(١) الديوان : ١٢٢ ق ١٦/١٠ .

(٢) شرح السيرافي : ٢/١٧١ ، ضرورة الشعر : ١٢٢ .

(٣) ديوان جرير : ٤٨ .

(٤) شرح السيرافي : ٢/١٧٠ ، ضرورة الشعر : ١٢٢ .

(٥) الخصائص : ١/٧٥ ، وانظر : المحتسب : ١/١١٠ - ١١١ ، التنبيهات : ١١٦ .

ورحم اللّه سيبويه ، ورحم اللّه المبرّد ، فكلّ منهما كان صادقًا في روايته ، سيبويه سمع فروى ما سمع ، ولم يبدّل ولم يغيّر ، والمبرّد كذلك . وروايات المبرّد ثابتة في دواوين الشّعر وفي كتب اللّغة ، فرواية (أسقى) هي في الدّيوان من رواية الأصمعي - كما سبق توضيحه[١] -، والرّواية الثّابتة الجارية على قواعد اللُّغة والتي نسبها له السّيرافي ، ولم أجدها في الكامل ، وهي : * فاليوم فَاشْرَبْ * [٢] هي في الدّيوان من رواية المفضّل الضّبّي[٣] ، وهي كذلك في النّوادر لأبي زيد[٤] ، وفي شرح القصائد السّبع الطّوال[٥] ...

وأما رواية بيت جرير : * فلم تعرفكم العرب * فهي الثّابتة في الدّيوان كما سبق توضيحه .

وأما رواية بيت الأقيشر فقد ذكرها النّحاة ولم أظفر بها ، إلاّ أنّ الأصمعي أنكر معرفة هذا البيت[٦] .

وأما بيت أبي نخيلة فقد صحّح الأصمعي روايته بحضرة سيبويه ، وذلك في المحاورة التي دارت بينهما ، ورواها الأصفهاني في التّنبيه [٧].

وإذا ثبت هذا في دواوين الشعر وكتب اللغة ، فلا مجال للتّشنيع على المبرّد في رواياته هذه ؛ لأنّه روى ما سمع كما روى سيبويه ما سمع ، وكلاهما ينشدان الحقيقة ، فلو بلغ المبرّد ما بلغ سيبويه لم يسعه إلا متابعته ، ولو اطّلع سيبويه على روايات المبرّد لكان له رأي آخر ، وبخاصّة أنّ المبرد متأخّر عن سيبويه ، وقد أتيح له ما لم يتح لسيبويه - رحم اللّه الجميع ، وأجزل لهم المثوبة ! - .

---

(١) ص : ١٥٥ ، هامش : (١) .
(٢) ضرورة الشّعر : ١٢٢ .
(٣) ٢٥٨ .
(٤) ٣١٣ .
(٥) ١١ .
(٦) التنبيه على حدوث التصحيف : ١٣٣ - ١٣٤ .
(٧) السابق .

المذهب الثالث : الجواز مطلقًا .

يجوز تسكين الحرف الصّحيح المجرور والمرفوع مطلقًا[١] ، في الشّعر وفي غيره ، سواء اتصل بالكلمة ضمير، نحو : ﴿ إن اللّه يأمركم ﴾ [البقرة : ٦٧]، أم لم يتّصل بها ضمير، نحو : ﴿ أو يحدثْ لهم ﴾ [طه:١١٣]، وسواء كانت الكلمة فعْلاً كما مثّل ، أو كانت اسمًا ، نحو : ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾[٢].

أصحابه :

نسب متأخروا النّحاة هذا المذهب لابن مالك - عليه رحمة اللّه ! - كأبي حيّان[٣] ، والدّماميني[٤] ، والسّيوطي[٥] .

والحقيقة أن هذا مذهب الكسائي[٦] ، والفرّاء ، وثعلب[٧] ، وأبو بكر الأنباري[٨] ، والفارسي ، وابن جنّي[٩] ، وأبو عمرو الدّاني[١٠] ، قبل ابن مالك .

أمّا الفرّاء فيتّضح مذهبه من حديثه عن قوله تعالى : ﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود : ٢٨] قال : « العرب تسكّن الميم التي من اللزوم ، فيقولون : أنلزمْكموها ، وذلك أنّ الحركات قد توالت ، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها ، وأنّها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يستثقل ، فتخفف ، إنّما يستثقلون كسرة بعدها ضمّة ، أو ضمّة بعدها كسرة ، أو كسرتين متواليتين، أو ضمّتين متواليتين ، فأمّا الضّمّتان ، فقوله : ﴿ لا يَحْزُنُهُم ﴾ جزموا النّون

(١) التذييل والتكميل : ١/ل ٥٥ ، الهمع : ١/١٨٦ ، وانظر : شرح التسهيل : ١/٥٢ ، ٥٨ .
(٢) سبق تخريجها ، ص : ١٤٨ .
(٣) التذييل والتكميل : ١/ل ٥٥ .
(٤) تعليق الفرائد : ١/١٨٢ - ١٨٤ .
(٥) الهمع : ١/١٨٦ .
(٦) إعراب القرآن للنّحاس : ٢/٢٨٠ .
(٧) مجالسه : ٢/٣٦٨ .
(٨) شرح القصائد السبع الطوال : ١٠ .
(٩) الخصائص : ٣/٣٤١ .
(١٠) النّشر في القراءات العشر : ٢/٢١٣ .

لأنّ قبلها ضمّة ، فخففّتْ ، كمْا قال : (رُسْل) ، فأمّا الكسرتان ، فمثل قوله : الإبْل إذا خفّفت ، وأمّا الضمّة والكسرة ، فمثل قول الشّاعر :

ونــاعٍ يخبِّــرْنا بمهلــك ســيّد تقطّع من وجْدٍ عليه الأناملُ

... »[١] .

هذا النّصّ بيّـن فيه الفرّاء معالم هذا المذهب وهي :

١ - أن تسكين آخر الكلمة الصّحيح لغة للعرب - دون تحديد - .

٢ - يشترط لجواز التّسكين توالي الحركات ولا يكون بينها سكون .

٣ - أن تكون حركة حرف الإعراب الصّحيح ضمّة قبلها كسرة ، أو كسرة قبلها ضمة ، أو تكونا ضمّتين ، أو كسرتين . أمّا إذا كانت إحدى الحركتين المتواليتين فتحة فلا يجوز التّسكين .

٤ - إن سبب اللّجوء إلى السّكون هو التّخفيف ؛ والضّم والكسر حركتان ثقيلتان « لأنّ لمخرجيهما مؤونة على اللسان ، والشّفتين ، تنضمّ الرّفعة بهما فيثقل الضمّة ، ويُمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً ، والفتحة تخرج من خَرْق الفم بلا كُلْفة »[٢] .

وقال أبو علي الفارسي ، - بعد أن تحدّث عن تسكين أبي عمرو (الهاء) من (هو ، وهي) مع الواو ، والفاء ، واللام ، دون ثمّ ، وقد رجّح فصل أبي عمرو هذا : « فإن قلت : فلم لا تجعل قوله : * اشترْ لنا سويقا .. * على أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف ، كما فعلوا ذلك في سبْسبًا ، وعَيْهَلاً ، ونحو ذلك مما قد أجريَ الوصل فيه مجرى الوقف ؟

فالقول إنّ ذلك وإن أمكن أن يقال ، فما ذكرناه أولى ؛ لأنّا رأيناهم قد أجروا المتّصل في الكلام ، كقولهم : (عَبْشَمْس) فأجروه -وإن كان منفصلاً- مجرى المتّصل ، فكذلك يحمل قوله : * اشترْ لنا سويقا .. * على ذلك لا على مذهب الضّرورة ، إذا أمكن توجيهه على غيرها »[٣] .

---

(١) معاني القرآن : ١٢/٢ - ١٣ .

(٢) السّابق .

(٣) الحجّة : ٣١١/١ ، وينظر : ٣٠٨ - ٣١١ .

ولم أسعد بغير هؤلاء فيما بين يدي من مصادر ، إلاّ أنّ ابن عصفور قد وافقهم فيما اتّصل به ضمير ، أمّا ما لم يتّصل به ضمير فمذهبه مذهب سيبويه ، يقول : « وكأنّ الذي حسّن مجيء هذا التّخفيف في حال السّعة ، شدّة اتّصال الضّمير بما قبله من حيث كان غير مستقلّ بنفسه ، فصار التّخفيف لذلك كأنّه قد وقع في كلمة واحدة . والتخفيف الواقع في الكلمة ، نحو : (عضْد) في (عَضُد)، و (فَخْد) في (فخِد)، و (إبْل) في (إبِل)، سائغ في حال السّعة ، لأنّه لغة قبائل ربيعة، بخلاف ما شبّه به من المنفصل، فإنّه لا يجوز إلاّ في الشّعر »[١] .

الأصل :

اعتمد الفراء وأصحابه على أصلين ، وهما : السّماع ، والقياس . أما السّماع فقد وردت شواهد كثيرة في الشّعر كما وردت قراءات كثيرة ، وردّ هذه القراءات ليس بالأمر المقبول ، وتخريجها على الضّرورة غير صحيح ؛ إذ ليس ثَمّ ضرورة .

أمّا الشّواهد الشّعرية فقد مضت في الاحتجاج للمذهب الأول ، وأمّا القراءات فقد استشهد ابن مالك بسبع[٢] قراءات ، خمس منها سبعيّة ، واثنتان غير سبعيتين ، وإليك القراءات بادئة بالسّبعيّة :

١ - قراءة أبي عمرو : ﴿ إنّ اللّه يأمرْكم ﴾ [٣].

٢ - قراءة أبي عمرو أيضًا : ﴿ وما يشعرْكم ﴾ [٤].

٣ ، ٤ - قراءة أبي عمرو: ﴿ فتوبوا إلى بارِئْكم ... عند بارِئْكم ﴾[٥].

٥ - قراءة حمزة : ﴿ ومكر السيّءْ ﴾ [٦] بسكون الهمزة في الوصل .

---

(١) ضرائر الشعر : ٩٦ .

(٢) شرح التسهيل : ٥٢/١ ، ٥٨ ، شرح الكافية الشافية : ١٦٣٤/٣ – ١٦٣٥ .

(٣) البقرة : ٦٧ ، الاقناع : ٤٨٥/١ – ٤٨٦ ، التبصرة في القراءات : ١٤٧ .

(٤) الأنعام : ١٠٩ ، الاقناع : ٤٨٥/١ – ٤٨٦ ، التبصرة في القراءات : ١٤٧ .

(٥) البقرة : ٥٤ ، والسابقان .

(٦) فاطر : ٤٣ ، الاقناع : ٤٩٠/١ .

٦ - قراءة مسلمة بن محارب : ﴿ وبعولتْهن أحقّ ﴾ (١).

٧ - حكى أبو زيد الأنصاري عن بعض السّلف : ﴿ ورسلْنا لديهم ﴾ (٢).

قال ابن مالك : « وحكى أبو عمرو أنّ لغة بني تميم تسكين المرفوع من يعلمْهم ، ونحوه » (٣) .

وأمّا القياس ، فإنّهم قد أجازوا ذهاب حركة الإعراب للإدغام في قوله تعالى : ﴿ ما لك لا تأمنّا على يوسف ﴾ للتّخفيف ، وإذا جاز ذلك جاز أن تذهب حركة الإعراب للتّخفيف في كلّ كلمة اجتمعت فيها أسباب الثّقل قياسًا على جواز ذهابها للإدغام (٤) . وأسباب الثّقل كما أوردها الفراء هي :

١ - مجيء ضمّتين متتاليتين، نحو: ﴿ لا يحزنْهم ﴾ في ﴿ لا يحزنُهم ﴾.

٢ - مجيء كسرتين متتاليتين ، كقولهم : الإبْل ، في الإبِل ، وكقول الرّاجز : * صاحبْ قومٍ * في صاحبِي .

٣ - مجيء الكسرة بعدها ضمّ ، كقوله : * يخبِّرْنا ... * في : يخبِّرُنا .

٤ - مجيء الضّمة بعدها كسرة ، كقوله : ﴿ من يَنْصُرْني ﴾ في ﴿ ينصُرُني ﴾ .

* * *

المذهب الوسط :

المذهب الوسط في هذه المسألة هو مذهب إمام النّحاة سيبويه ومن تابعه ، إذ توسّط بين إطلاق الفريقين الآخرين ، إطلاق المنع في الشّعر والنّثر ، وهو مذهب المبرد ، وإطلاق الجواز في الشّعر والنّثر ، وهو مذهب الكسائي والفرّاء وأتباعهما .

---

(١) البقرة : ٢٢٨ ، المحتسب : ١/١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) المحتسب : ١/١٠٩ ، شرح التسهيل : ١/٥٢ ، ٥٨ .

(٣) السابق .

(٤) شرح السيرافي : ٢/١٧٢ - ١٧٣ ، ضرورة الشعر : ١٢٤ ، معاني القرآن للزجّاج : ٣/٩٤ ، ضرائر الشعر : ٩٥ - ٩٦ .

فأجاز تسكين حرف الإعراب الصّحيح في حالتي الرّفع والجر في الشعر فقط ، أمّا النّثر فغير جائز تسكين الحرف فيه .

شواهده :

اعتمد في هذا المذهب على شواهد شعريّة - سبق إيرادها - ، أمّا ما ورد من شواهد قرآنية على بعض القراءات فقد رواها سيبويه بالاختلاس دون التّسكين ، واختلفت عبارة أتباعه إزاء هذه القراءات ، فمنهم من حملها على الاختلاس ، وزعم أن التّسكين غلط من الرّواه ، كأبي الحسن الأخفش الذي قال : « وزعم قوم أنّها تجزم ، ولا أرى ذلك إلاّ غلطًا منهم ، سمعوا التّخفيف فظنّوا أنّه مجزوم »[١] .

ومنهم ابن جنّي الذي حمل على رواة التّسكين في الخصائص[٢] ، ثم عاد واحتجّ للتّسكين في المحتسب[٣] ..

ومنهم من اعترف بقراءة التّسكين ولم يخطّئ القرّاء ، ومع ذلك حفظ ما ورد ولم يجز القياس عليه ، كأبي سعيد[٤] السّيرافي وباقي نحاة هذا المذهب[٥] .

ويحسب لهذا المذهب حمله الشّداة وأهل العلم على استعمال أفصح اللّغات وهي اللّغة التي فشا وغلب استعمالها في التّنزيل ، وهي استعمال الحركات الإعرابيّة فيما وضعت له .

ويؤخذ عليه أمور :

١ - عدم استيعابه جميع لغات العرب التي استوعبها المذهب الثّالث وهو الذي أطلق جواز التّسكين ، وهي لغات تميم ، وأسد ، وربيعة ، وهي لغات كان لها نصيب الأسد في اعتماد النّحاة عليها في وضع القواعد .

---

(١) معاني القرآن : ٩٣/١ .

(٢) ٧٣/١ ، ٣٤٠/٢ .

(٣) المحتسب : ١٠٩/١ - ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ...

(٤) شرح السيرافي : ١٧٢/٢ - ١٧٣ .

(٥)

٢ - عدم اعتداده بشواهد كثيرة ، وردت في قراءات القرآن ، كان الأحرى والأجدى أن يكون لها أثر في تعديل سير القاعدة ، وبخاصّة أنّ بعضها قراءات سبعيّة .

٣ - أن الشّواهد التي اعْتُمد عليها شواهد شعريّة ، والشّعر تحكمه موازين تضطر الشّعراء كثيراً إلى مخالفة القواعد في سبيل إقامة الوزن .

٤ - أنّ هذه الشّواهد التي أُعْتُمِد عليها رَوَتْ مصادرُ اللُّغة ، وليس المبرّد فحسب ، رواياتٍ مغايرة لها وهي مطابقة للقواعد ، وهي متّفقة مع ما في دواوين أصحابها - وقد وُضّح فيما سبق - .

٥ - أنّ الذي منعوه هو لغة قبائل بأعيانهم ، وقد وردت على هذه اللغة قراءات قرآنيّة بعضها سبعيّة .

وإذا ثبت هذا فليس من الأحرى قصر تسكين الصّحيح على الضّرورة بل النّظر في ظروف التسكين ، وإجازته في الحدود التي رسموها .

لهذه الأمور التي غضّت من هذا المذهب كان الرّاجح في نظري مذهب الفرّاء وأصحابه ، وإليك مرجّحات هذا المذهب :

الأوّل : إن القصد من إسكان الحرف هو التّخفيف ، والتّخفيف لا يلجأ إليه إلا لمشقّة ظاهرة - كما سبق توضيحه - والتّخفيف غرض من أغراض العربيّة كثر اللجوء إليه ، وما التسهيل ، والإدغام ، والاختلاس إلا ضروب من التخفيف ، فكذلك تسكين المرفوع والمجرور تخفيفًا .

الثّاني : السّماع الكثير ، فقد ورد في القرآن ، وفي كلام العرب ، كما ورد في الشّعر . أما القرآن فقد مضت طائفة من القراءات التي استشهد بها ابن مالك ، وإليك طائفة أخرى استطعت جمعها - بحمد الله - من كتب القراءات، منها قراءات سبعيّة، وإليك هذه الشواهد بادئة بالقراءات السبعيّة :

١ - قرأ ابن كثير وأبي عمرو[١] : ﴿ وأرْنا مناسكنا ﴾ [٢].

---

(١) السبعة في القراءات : ١٧٠ ، الإقناع : ٤٨٧/١ .

(٢) البقرة ، آية : ١٢٨ .

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - قرأ ابن كثير[١] - وأبو شعيب - : ﴿ ربّ أرنْي ﴾[٢] و ﴿ أرنْا الذين أضلانا ﴾[٣] ، و ﴿ أرنْا اللّه جهرة ﴾[٤]، و ﴿ أرنْي أنظر إليك ﴾[٥].

٦ - ٧ - قرأ أبو عمرو :﴿ يصورْكم ﴾[٦] ، و﴿ ويحذرْكم ﴾[٧].

٨ - قرأ الأشهب : ﴿ ويذرْك ﴾[٨].

٩ - قرأ مسلمة بن محارب : ﴿ وإذ يعدكْم ﴾[٩].

١٠- قرأ الحسن : ﴿ أو يحدثْ لهم ذكراً ﴾[١٠].

١١- قرأ الأعرج : ﴿ ثم نتبعْهم ﴾[١١].

١٢- قرأ الحسن : ﴿ ولا تمنُن تستكثرْ ﴾[١٢].

١٣- قرأ الحسن وأبو رجاء : ﴿ ويذرهم ﴾[١٣].

ولا يجوز الاعتراض على هذه القراءات برواية سيبويه وغيره الاختلاس عن أبي عمرو ، إذ روى غير سيبويه الإسكان ، ورواية الإسكان عن أبي عمرو وردت من أكثر الطّرق، وبها قرأ الداني في رواية الدوري على شيخه الفارسي، وبها قرأ أيضًا في رواية السُّوسي على شيخيه أبي الفتح ، وأبي الحسن[١٤].

---

(١) السبعة في القراءات : ١٧٠ ، الإقناع : ٤٨٧/١ .

(٢) البقرة ، آية : ٢٦٠ .

(٣) فصلت ، آية : ٢٩ وكذلك قرأ بها ابن عامر ، وأبو بكر .

(٤) النساء ، آية : ١٠٣ .

(٥) الأعراف ، آية : ١٤٣ .

(٦) ، (٧) النشر : ٢١٣/٢ ، والآيتان من سورة : آل عمران : ٦ ، ٢٨ .

(٨) المحتسب : ٢٥٦/١ ، والآية من سورة : الأعراف : ١٢٧ .

(٩) المحتسب : ٢٧٣/١ ، والآية من سورة : الأنفال : ٧ .

(١٠) السابق : ٥٩/٢ ، والآية من سورة : طه : ١١٣ .

(١١) السابق : ٣٤٦/٢ ، والآية من سورة : المرسلات : ١٧ .

(١٢) المحتسب : ٣٣٧/٢ - ٣٣٨ ، والآية من سورة : المدثر : ٦ .

(١٣) السابق : ٢٢٧/٢ ، والآية من سورة : الأنعام : ١١٠ .

(١٤) النشر : ٢١٢/٢ .

كما روى الإسكان أبو محمد اليزيدي عن أبي عمرو ، وروى ما هو أدقّ من الاختلاس وهو إشمام (الهاء) من ﴿ يهدِّي ﴾ و(الخاء) من ﴿ يخصِّمون ﴾ شيئًا من الفتح .

أما من زعم أن من روى الإسكان عن أبي عمرو فقد أوتي من دراية لا من أمانة أي أن الرّاوي سمع الاختلاس فظنّه تسكينًا ، فيكفيه ردّاً أن الذي روى الإسكان وهو اليزيدي ، وغيره ، وقد روى - أي اليزيدي - ما هو أدق ، وهو : إن أبا عمرو كان يشمّ (الهاء) من ﴿ يهدِّي ﴾ ، و (الخاء) من ﴿ يخصِّمون ﴾ شيئًا من الفتح قال ابن الجزري : « وهذا يبطل قول من زعم أن اليزيدي أساء السمع، إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في ﴿ بارئِكم ﴾ و ﴿ يأمرُهم ﴾ فتوهمَه الإسكان ، فحكاه عنه ؛ لأنّ من أساء السمع فيه وخفي عنه لم يضبطه بزعم القائل ، وقول المتأوّل قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض من الحركات لخفّته ، وهو الفتح ، فمحال أن يذهب عنه ويخفى عليه فيما يتبعّض منهنّ لقوّته ، وهو الرّفع ، والخفض .. »[١] .

أما كلام العرب ، فقد ذكر أبو عمرو بن العلاء أن ذلك لغة بني تميم[٢] ، وذكر غيره أنها لغة ربيعة ، وأسد أيضًا[٣] .

ونقل أبو سعيد السّيرافي أن قومًا من النّحويين قد حكوا أن كثيراً من العرب يسكّنون لام الفعل إذا اتّصلت به الهاء والميم ، أو الكاف والميم[٤] . وقد ورد في الشّعر - كما سبق توضيحه - في المرفوع والمجرور ، كما ورد في المفتوح من ذلك قول الراعي :

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسبًا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد[٥] .

---

(١) النشر : ٢/٢١٤ .

(٢) المحتسب : ١/١٠٩ ، شرح التسهيل : ١/٥٢ ، ٥٨ .

(٣) ضرائر الشعر : ٩٦ ، اللهجات العربيّة في التراث : ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٤) شرح السيرافي : ٢/١٧٣ ، ضرورة الشعر : ١٢٥ .

(٥) الخصائص : ١/٧٤ ، ٢/٣٤١ .

وقال كعب بن زهير - رضي اللّه عنه ! - :

أقول : شبيهات بما قال عالمًا   بهنَّ ، ومن أشبه أباه فما ظلمْ (١)

وقال نهشل بن حري :

فلمّا تبيَّنْ غِبُّ أمري وأمـره   ووَلّت بأعجاز الأمور صـــدور (٢)

هذا النّزوع إلى التّسكين يلاحظ أن أكثره في الأفعـال المضارعـة ، وهذا يشير من طرف خفي إلى أن الأصل في المضارع أن يكون ملازمًا لحالة واحدة ، كما أن أخويه كذلك .

وإذا ثبتت هذه الشّواهد الكثيرة نسبيًا ، كانت إجازة التّسكين في الكلام تخفيفًا هو الأحرى بهذه اللّغة ، ولكن وفق الضّوابط التّالية :

١ - أن يكون في الأفعال خاصّة دون الأسماء .

٢ - أن تتّصل بها ضمائر من حرفين ، فتتوالى الحركات التي توجب الثّقل.

٣ - أن تكون الحركات المتوالية متقاربة كالضّم والكسر ، أو متماثلة ، كالضّمتين ، والكسرتين .

واللّه أعلم !.

* * *

---

(١) السابق .

(٢) الخصائص : ٧٤/١ .

ثانيًا - ما تغيّرت فيه الحركة

المسألة الثانية[١] - تنوين المنادى المبني في الضّرورة :

يكاد يجمع النّحاة على جواز تنوين المنادى المبني في الضّرورة ، إلاّ ما نقله أبو حيّان في التّذييل والتّكميل عن ابن عصفور من قوله : « ويدلّ على أنّ الخلاف ليس في الجواز . والاختيار قول سيبويه : ولم يسمع عربيًا يقوله ، يعني النّصب مع التنوين »[٢] . ثمّ عقّب أبو حيّان بقوله : « وليس النّافي حجّة على المثبت ؛ إذ قد ثبت ذاك في الأبيات المتقدّمة »[٣] .

وكما يقولون ، من سمع حجّة على من لم يسمع ، فإنّ لم يكن سيبويه قد سمعه فقد سمعه غيره من الأثبات .

ومهما يكن من أمر فالتّنوين بالضّمّ والفتح ثابت ، وما اختلف النّحاة -ممن رجعت إلى كتبهم - إلاّ في التّرجيح ، فكانوا على ثلاثة مذاهب .

المذهب الأوّل : ترجيح الضّمّ مطلقًا .

يجوز تنوين المنادى المبني في الضّرورة مع بقاء ضمّه سواء كان المنادى علمًا ، كقول الأحوص :

سلام اللّه يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطر السلام [٣]

أم نكرة مقصودة ، كقول كثيّر عزّة :

ليت التّحيّة كانت لي فأشكرها ... مكان يا جملٌ حييّت يا رجلُ[٤]

أصحابه :

نسب سيبويه هذا المذهب إلى الخليل والمازني ، وهو اختيار سيبويه ، بل إنّه لم يَسْمع إلاّ الرّفع، يقول سيبويه: « وأمّا قول الأحوص: * سلام اللّه ..*

---

(١) وردت المسألة الأولى في أولاً : ما طرحت فيه العلامة الإعرابيّة ، ص ١٤٦ .

(٢) التذييل والتكميل : ٤/ل ١٩٧ أ .

(٣) ديوانه : ١٨٩ ، الكتاب : ٢٠٢/٢ ، شرح التسهيل : ٣٩٦/٣ ، أوضح المسالك : ٢٨/٤ ، شرح الأشموني : ٤٤٨/٢ ، شرح التصريح : ١٧١/٢ ، الهمع : ٤١/٣ .

(٤) ديوان كثير : ٤٥٣ ، شرح التسهيل : ٣٩٧/٣ ، شرح الأشموني: ٤٤٨/٢ ، المقاصد النحوية: ٢١٤/٤ ، الدرر : ٢٢/٣ .

فإنّما لحقه التّنوين كما لحق ما لا ينصرف ؛ لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النّكرة ؛ لأنّ التّنوين لازم للنّكرة على كل حال والنّصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التّنوين اضطراراً ؛ لأنّك أردت في حال التّنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منوّن ، ولو نصبته في حال التّنوين لنصبته في غير حال التّنوين ، ولكنّه اسم اطّرد الرّفع فيه ، وفي أمثاله في النّداء ، فصار كأنّه يرتفع بما يرفع من الأفعال ، والابتداء ، فلمّا لحقه التّنوين اضطراراً لم يغيّر رفعه كما لا يغيّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع ؛ لأنّ (مطراً) وأشباهه في النّداء بمنزلة ما هو في موضع رفع فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا »[١] .

فقد أبان سيبويه سبب التّنوين ، وسبب بقاء الاسم المنوّن على ضمّه ؛ فسبب التّنوين الضّرورة ، فلا ينوّن الاسم المنادى على الضّمّ إلاّ في حال الاضطرار ، كما ينوّن الاسم غير المصروف في الضّرورة ، وإذا نوّن في هذه الحالة ، نوّن على لفظه ؛ لأنّ هذا حاله قبل التّنوين ، فهو مضموم قبل ، فكذلك إذا نوّن نوّن بالضّم ، كما أنّ ما لا ينصرف إذا نوّن نوّن على لفظه . أمّا أنْ ينصب المنادى المبني في حال تنوينه ، فهو وجهٌ - كما قال سيبويه - ، لم يسمعه ؛ فلذلك اختار سيبويه بقاء الضّم في حال التّنوين .

واختار هذا المذهب أيضًا جمع من النّحاة ، منهم : أبو زكريا الفرّاء[٢] ، وأبو بكر بن السّراج[٣] ، وأبو القاسم الزّجاجي[٤] ، وابن عصفور[٥] ، والرّضي[٦] .

---

(١) الكتاب : ٢٠٢/٢ .

(٢) معاني القرآن : ٣٢١/٢ ، أمالي الزجاجي : ٨٣ .

(٣) الأصول : ٣٤٤/١ .

(٤) أمالي الزجاجي : ٨٣ .

(٥) شرح الجمل : ٩٥/٢ .

(٦) شرح الكافية : ٣٥١/١ .

الأصــل :

واضح أن سيبويه ومن تبعه قد اعتمدوا على السّماع ، كما قد صرّح به سيبويه في النّصّ السابق .

ويفهم منه أيضًا أنه اعتمد على القياس في بقاء الضّمّ ، وذلك أنّ الاسم الذي لا ينصرف إذا نوّن نوّن على لفظه ، فكذلك المنادى المبني على الضّمّ إذا نوّن نوّن على لفظه اضطراراً .

* * *

المذهب الثّاني : جواز النّصب مطلقًا .

يجوز تنوين المنادى المبني على الضّمّ ونصبه في الضّرورة مطلقًا ، سواء كان علمًا ، كقول مهلهل :

ضربت صدرها إليّ وقالــت　　يا عديّاً لقد وقتـك الأواقي (١)

أم كان نكرة مقصودة ، كقول عبد يغوث :

فيا راكبًا إمّا عرضت فبلغن　　نداماي من نجران ألاّ تلاقيا (٢)

وسبب التّنوين والنّصب أنّ المنادى قد طال بدخول التّنوين عليه ، وثمّت أمرٌ آخر ، وهو أنّ التّنوين يردّ الكلمات إلى أصولها ، فكما أنّ الممنوع من الصّرف إذا نوّن عاد إلى أصله ، كذلك المنادى المبني إذا نوّن عاد إلى أصله وهو الإعراب ، وإعراب المنادى النّصب ؛ لأنّه مفعول به (٣).

---

(١) المقتضب : ٢١٤/٤ ، سرّ صناعة الإعراب : ٨٠٠/٢ ، أمالي ابن الشجري : ١٨٨/٢ ، رصف المباني : ١٧٧ ، شرح المفصل : ١٠/١ ، شرح التسهيل : ٣٩٦/٣ ، الخزانة : ٣٠٠/١ ، المقاصد النحويّة : ٢١١/٤ .

(٢) الكتاب : ٢٠٠/٢ ، شرح المفصّل : ١٢٨/١ ، شرح التسهيل : ٣٩٧/٣ ، شرح التصريح : ١٦٧/٢ ، المقاصد النحوية : ٢٠٦/٤ .

(٣) التبصرة : ٣٥٤/١ – ٣٥٥ ، شرح الجمل : ٩٥/٢ ، الملخصّ : ٤٦٧/١ .

أصحابه :

نسب سيبويه هذا المذهب إلى أبي عمرو بن العلاء[١] ، وعيسى بن عمر[١] ، كما نسبه غيره إلى يونس[٢] ، وأبي عمر الجرمي[٢] .

واختار هذا المذهب أبو العبّاس المبرّد وثعلب ، ولنستمع إلى الأول يحدّثنا عن اختياره في قوله : « ... مثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التّنوين اضطراراً في الشّعر ، فإن الأولين يرونَ رفعه ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف ، فلحقه التّنوين على لفظه ، وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمونه النّصب ، وحجّتهم في ذلك ما ذكرت لك ، ويقولون هو بمنزلة قولك : مررت بعثمان يا فتى ، فمتى لحقه التّنوين رجع إلى الخفض ، فمما جاء على ذلك قول مهلهل ... والأحسن عندي النّصب ، وأن يردّه التّنوين إلى أصله ، كما كان ذلك في النّكرة والمضاف »[٣] . واختار هذا المذهب أيضًا الأعلم الشنتمري[٤] .

الأصل :

اعتمد المبرّد وأصحابه على القياس على الممنوع من الصّرف ، وذلك أنّ الاسم الذي لا ينصرف إذا لحقه التّنوين رجع إلى الجرّ ، وهو الأصل ، فكذلك المنادى المبني إذا نوّن عاد إلى الأصل فيه وهو الإعراب ، وإعراب المنادى النّصب ؛ لأنّه مفعول به. وذلك لأنّ التّنوين يردّ الكلمات إلى أصولها. واللّه أعلم ! .

* * *

(١) الكتاب : ٢٠٣/٢ ، المقتضب : ٢١٣/٤ ، التذييل والتكميل : ٤/ل ١٩٦ ، شرح التصريح : ١٧١/٢ .

(٢) المقتضب : ٢١٣/٤ ، أمالي الزجاجي : ٨٣ ، التبصرة : ٣٥٤/١ – ٣٥٥ ، التذييل والتكميل : ٤/ل ١٩٦ ، شرح التصريح : ١٧١/٢ .

(٣) المقتضب : ٢١٣/٤ – ٢١٤ ، وانظر مجالس ثعلب : ٧٤/١ .

(٤) النكت : ٥٥٢/١ .

المذهب الثالث : إبقاءُ الضّمّة مع العلم ، وتنصب النّكرة المقصودة في الضّرورة والعكس .

يجوز تنوين المنادى المبني ، فإن كان علمًا فبقاء ضمّته هو الأولى ، لما ذكرنا فيما مضى ، وإن كان نكرة مقصودة فنصبه أولى ، وهذا مذهب ابن مالك(١) ، ونسبه ابن هشام(٢) والأزهري(٢) إلى الأعلم .

وذهب السّيوطي إلى عكس مذهب ابن مالك ، وهو نصب العلم إذا نوّن؛ لعدم الإلباس ، ورفع النّكرة المقصودة إذا نوّنت ؛ لعدم الإلباس أيضًا ؛ لأنّه إذا نصب العلم المنادى دلّ على أنه مضطر وفي حالة رفعه عند التّنوين يدلّ على عدم الاضطرار ، ورفع النّكرة المقصودة مع التنوين مميّز لها عن النّكرة غير المقصودة ، فلو نصبت أيضًا لم يكن هناك ما يميّز بينهما ، فلا يدرى أقصد التّعيين ونصب لأنّه مضطر ، أم أنّه لم يقصد التّعيين ، ونصبه على أصله .

الأصل :

ذكر ابن مالك الأصل الذي اعتمد عليه فقال : « وعندي أنّ بقاء الضّمّة راجح في العلم ، والنّصب راجح في النّكرة المعيّنة ؛ لأنّ شبهها بالمضمر أضعف » .

ومعنى كلامه هذا : أنّ العلم ما زالت علّة بنائه ظاهرة ، وهي حلوله محل ضمير المخاطب والضّمير مبني ، وما حلّ محل المبني فهو مبني ، فإذا عرض له التّنوين نوّن على لفظه ، والتّنوين العارض للضّرورة لا يعتدّ به ، فلذلك بقي على بنائه، أما النكرة المعيّنة فتنوينها بالنّصب أولى ؛ لأنّ شبهها بالضّمير المبني قد ضعف ، ولهذا ضعفت علّة البناء بدخول التّنوين ، هذا أولاً .

وثانيًا : تأمّل الشّواهد التي أوردها ابن مالك يثبت أنّ بقاء العلم مضمومًا بعد تنوينه أكثر من النّزوع به إلى النّصب ، وشواهد فتح النّكرة مع

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٩٦ .

(٢) أوضح المسالك : ٤/٣١ ، شرح التصريح : ٢/١٧٢ .

تنوينها أكثر من بقاء الضّمة بعد التّنوين ، وإليك الشّواهد التي ساقها ابن مالك :

أولاً - شواهد العَلَم :

١ - قول الأحوص :

سلام اللّه يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مطر السلام [١]

٢ - قول لبيد - رضي اللّه عنه ! - :

قَدِّموا إذْ قيل قيسٌ قدِّموا   وارفعوا المجد بأطراف الأسل[٢]

ومن شواهد نصب العلم مع التّنوين قول الشاعر :

٣ - فطرْ خالداً إن كنت تسْطيع طَيْرَةً   ولا تقعنْ إلاّ وقلبك واقعُ [٣]

٤ - قول مهلهل :

ضربت صدرها إليّ وقالت   يا عديّاً لقد وقتك الأواقي[٤]

ثانيًا - شواهد النّكرة المعيّنة :

١ - قول عبد يغوث :

فيا راكبًا إمّا عرضت فبلغن   نداماي من نجران ألاّ تلاقيا[٥]

٢ - وقول جرير :

أعبداً حلّ في أرضي غريبًا   ألؤمًا لا أبا لك واغترابا [٦]

٣ - وقول الآخر :

يا سيّداً ما أنت من سيّدٍ   موطّأ الأكناف رحب الذّراع [٧]

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) معاني القرآن : ٣٢١/٢ ، شرح التسهيل : ٣٩٦/٣ .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) ديوانه : ٦٥٠ ، شرح التسهيل : ٣٩٦/٣ ، أوضح المسالك : ٢٩/٤ ، شرح التصريح : ٣٣١/١، شرح الأشموني : ٢١٢/١ .

(٧) المقرب : ١٦٥/١ ، شرح التسهيل : ٣٩٦/٣ ، خزانة : ٩٥/٦ ، شذور الذهب : ٣٣٦ ، شرح التصريح : ٣٩٩/١ .

٤ - وقول الشاعر :

ألا يا قتيلاً ما قتيل بني حلس   إذا افتلّ أطراف الرّماح من الدّعس[١]

٥ - قول ذي الرمّة :

أداراً بحزوى هِجتِ للعين عبرة   فماء الهوى يرفضّ أو يترقرق[٢]

ومن ضمّ النكرة المعيّنة قول كثيّر عزّة :

ليت التّحيّة كانت لي فأشكرها   مكان يا جملٌ حييّت يا رجلُ[٣]

ثم علّق ابن مالك على هذا البيت بقوله : « والرواية المشهورة : يا رجلُ بالضّمّ »[٤] .

فملاحظة بقاء موجب البناء في العلم نتج عنه التزام الضّمّ مع التّنوين في العلم غالبًا ، في حين أنّ ضعف موجب البناء في النّكرة المعيّنة نتج عنه ترك الضّمّ مع التّنوين ، والتزام الفتح غالبًا أيضًا .

واعتمد السّيوطي في ترجيحه على قاعدة توجيهيّة وهي : أمن اللبس ، إذ إنّ النّكرة المقصودة إذا بقيت على الرّفع لن تلتبس بالنّكرة غير المقصودة ، لأنّ الحركة كفيلة ببيان كلّ نوع ، أمّا الفتح مع التّنوين فإنّه سيؤدي إلى التباس إحداهما بالأخرى .

* * *

والرّاجح في نظري مذهب ابن مالك - عليه رحمة اللّه ! - لما قدّمت من أنّ شواهد بقاء الضّمّ مع التّنوين في العلم أكثر من شواهد الفتح ، وشواهد النّزوع إلى الفتح مع التّنوين في النّكرة المقصودة أكثر من شواهد بقاء الضّمّ مع التّنوين . هذا أولاً ، وثانيًا ؛ لأنّ ملاحظة بقاء الضّمّ في العلم والنّزوع إلى النّصب في النّكرة المقصودة له أساس نحوي ، يتمشى مع قواعد هذا الباب،

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٩٦ .

(٢) ديوانه : ٤٥٦ ، المقتضب : ٤/٢٠٣ ، شرح التسهيل : ٣/٣٩٦ ، شرح الأشموني : ٢/٤٤٥ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) شرح التسهيل : ٣/٣٩٦ .

فمن المعروف أنّ العلم المنادى مبني على الضّمّ ، فإذا اضطر مضطر نوّن فقط دون تكلّف تغيير الحركة ، ولهذا فاختيار بقاء الضّمّ أرجح في العلم ، أمّا النّكرة في باب النداء ففرّق النّحاة فيها بين نوعين ، الأوّل غير المعيّن ، وهذا اطّرد فيه النّصب فحكمه النّحوي النّصب ، والثّاني المعيّن ، وفيه شبه من العلم لتعيينه المقصود واطّرد فيه الرّفع إلحاقًا له بما شابهه ، وهو العلم ، فإذا اضطر مضطر إلى تنوينه رجع إلى أصله وهو التّنكير ففتح مع التّنوين ؛ لأنّ الأصل في النكرة أن تفتح ، فتفتح النكرة المناداة المنوّنة استصحابًا للأصل ، وهو الإعراب .

واللّه أعلم ! .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

المسألة الثالثة - إعراب تابع المنادى إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف :

تابع المنادى إمّا أن يكون مضافًا ، أو شبهه ، أو يكون مفرداً . فإن كان مفرداً ، نحو : يا زيدُ الطّويلُ ، جاز أن يرفع مراعاةً للفظ المنادى وجاز أن ينصب مراعاةً لمحل المنادى ؛ إذ محلّه النّصبُ لأنّه مفعولٌ به ، أمّا إن كان التّابع مضافًا أو شبهه ، نحو : يا عمرُ (أخا الإسلام) ، فإعراب التّابع (النعت) مختلف فيه ، فمن النّحاة من أجاز نصبه وأجاز معه الرفع ، ومنهم من أوجب النّصب ، والذين أجازوا الرفع ، منهم من قصره على النعت ، ومنهم من منحه جميع التّوابع كالتّوكيد والعطف والبيان ... وإليك تفصيل الحديث عن هذه المسألة .

المذهب الأول : يجب نصب تابع المنادى المضاف أو شبهه مطلقًا .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ تابع المنادى - إذا كان مضافًا أو شبيهًا به - يجب نصبه سواءٌ كان التّابع نعتًا ، نحو : يا زيدُ بنَ عمر ، أم كان توكيداً ، نحو: يا تميمُ كلَّكم ، أم كان عطفًا ، نحو : يا زيدُ وأبا عبدالله ...

أصحابه :

هذا مذهب جمهور النّحاة البصريين كالخليل وسيبويه[١] ، والمبرّد[٢] ، وابن السّراج[٣] ، والفارسي[٤] ، والصّيمري[٥] . وتبعهم جمهور النّحاة بعدهم كالزّمخشري[٦] ، وابن الشّجري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وابن الحاجب[٩] ،

---

(١) الكتاب : ٢/١٨٤ - ١٨٥ .
(٢) المقتضب : ٤/٢٠٩ - ٢٣١ .
(٣) الأصول : ١/٣٧٠ .
(٤) الشعر : ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٥) التبصرة : ١/٣٤١ .
(٦) المفصّل : ٣٨ .
(٧) أمالي ابن الشجري : ٣/٢٨٤.
(٨) شرح المفصّل : ٢/٤ .
(٩) الإيضاح في شرح المفصّل : ١/٢٦٥ - ٢٦٦ .

الشّلوبين[١] ، ابن عصفور[٢] ، ابن مالك[٣] ، وأبو حيّان[٤] ، وابن هشام[٥] ، والأشموني[٦] ، والأزهري[٧] ، والسّيوطي[٨] .

ونستمع الآن إلى سيبويه في محاورة علميّة مع أستاذه الخليل - رحمه اللّه ! - حول هذه المسألة ، يقول سيبويه : « قلت : أفرأيت قول العرب كلّهم:

أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنت ثائراً فقد عرضت أحناءُ حقٍّ فخاصمِ

لأيّ شيءٍ لم يجز فيه الرّفع كما جاز في الطّويل ؟

قال : لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريدُ أن تجعله في موضع المفرد . وهذا لَحْنٌ ، فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته ؛ لأنّه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصب كما انتصب حين كان منادى ؛ لأنّه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في الطّويل لطوله ... »[٩] .

ثمّ تحدّث بعد ذلك عن التّوكيد : يا زيدُ نفسَه ، ويا تميمُ كلّكم ، ويا قيس كلّهم ، فهي تجري مجرى يا زيدُ ذا الجمّة ...

الأصل :

لعلّ نصّ سيبويه السّابق قد وضّح الأصل الذي اعتمدوا عليه ، وهو أنّ التّابع المضاف قد سُمع وهو يعامل معاملة المنادى ، فالمنادى إذا كان مضافًا وجب نصبه ، فكذلك تابع المنادى المضاف يكون منصوبًا وإن كان المنادى

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٥٧/٣ .
(٢) شرح الجمل : ١٩٠/٢ .
(٣) شرح التسهيل : ٤٠٢/٣ - ٤٠٣ .
(٤) التذييل والتكميل : ٤/ل ٢٠٥ ب .
(٥) أوضح المسالك : ٣٣/٤ - ٣٤ .
(٦) شرح الأشموني : ١٤٨/٣ .
(٧) شرح التصريح : ١٧٦/٢ .
(٨) الهمع : ٢٨١/٥ .
(٩) الكتاب : ١٨٣/٢ - ١٨٤ ، وانظر المقتضب : ٢٠٩/٤ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٦٥/١-٢٦٦ .

مبنيّاً ؛ لأنّ التّابع المضاف يحملُ على المحل وهو النّصب ؛ لأنّه لا يشاكل ما قبله وهو المفرد المبني .

* * *

المذهب الثّاني : يجوز رفع التّابع المضاف مطلقًا .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ التّابع المضاف لا يجب نصبه - كما قال السّابقون - بل يجوز نصبه ويجوز رفعه ، سواءٌ كان التّابع نعتًا ، نحو : يا زيدُ ذا الجمّة ، أم كان توكيداً ، نحو : يا زيدُ نفسَه ، أو كان نسقًا ، نحو : يا زيدُ وعبدَاللّه ، فتقول في الأمثلة السّابقة يا زيدُ ذو الجمّة ، يا زيدُ نفسُه ، يا زيدُ وعبدُاللّه ؛ فالرفع حملاً على لفظ المنادى ، والنّصب حملاً على محلّ المنادى .

أصحابــه :

هذا مذهب الكوفيّين ، نسبه أبو حيّان[1] للكسائي والفراء وأبي عبداللّه الطّوّال خاصّة ، غير أنّ السّيوطي[2] والأشموني[3] أضافا إليهم أبا بكر الأنباري .

الأصــل :

اعتمد الكوفيّون في هذا المذهب على السّماع والقياس : فأمّا السّماع فقد ورد في النّعت والتّوكيد ، قالوا : إن الأخفش حكى عن العرب : يا زيدُ ابنُ عمرو ، برفع النّعت ، ويا تميمُ كلُّكم ، بالرّفع أيضا ، أمّا النّسق فقاسوه على النّعت والتوكيد[4] .

* * *

---

(١) التذييل والتكميل : ٤/ ل ٢٠٥ ب – ٢٠٦ أ .

(٢) الهمع : ٥/٢٨١ – ٢٨٢ .

(٣) شرح الأشموني : ٣/١٤٨ .

(٤) التّذييل والتكميل : ٤/ل ٢٠٥ ب – ٢٠٦ أ ، الهمع : ٥/٢٨٢ .

المذهب الثالث : يجوز رفع تابع المنادى المضاف إذا كان نعتـًا .

يرى أبو بكر بن الأنباري أنّ النّعت المنادى إذا كان مضافًا يجوز رفعه فتقول : يا زيدُ ذو الجمّة ، ويا زيدُ بنُ عمرو .. مراعاةً للفظ المنادى المرفوع .

أصحابـه :

هذا مذهب أبي بكر بن الأنباري(١) .

الأصـل :

اعتمد أبو بكر في تخصيص النّعت بجواز الرّفع والنّصب على السّماع ، فزعم أنّه قد سُمع من العرب رفع النعت المضاف إضافةً محضة ، والمنادى مفرد ، وهو قولهم : يا زيدُ بنُ عمرو ، يا زيدُ ذو الجمّة .

وقد رد ابن مالك(٢) هذا المذهب؛ لأنّه يستلزم تفضيل الفرع على الأصل، وذلك أنّ المضاف إذا كان منادى لزم نصبه فلو جاز رفع النّعت وهو مضاف كان ذلك إعطاءً للمضاف في التّبعيّة تفضيلاً على المضاف في الاستقلال .. ومن جهة أخرى حكى سيبويه إجماع العرب على قول :

* يا زيدُ أخا ورقاء .. *

*　*　*

ولعلّ الراجح المذهب الأوّل ؛ لاطّراد مجيء السّماع به ، فقد قال الشّاعر:

أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنت ثائرًا　　　فقد عرضت أحناءُ حقٍّ فخاصمِ(٣)

وقال المخبّل السعدي :

يا زبرقان أخا بني خلـفٍ　　　ما أنت - ويب أبيك - والفخر(٤)

وقول العرب : يا تميم كلّكم ، ويا قيس كلّهم ، ويا زيدُ نفسه ، ويا زيد ذا الجمّة(٥) . واللّه أعلم ! .

*　*　*

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٤٠٢ - ٤٠٣ ، التذييل والتكميل : ٤/ل ٢٠٥ ، شرح الأشموني : ٣/١٤٨، الهمع : ٥/٢٨٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٤٠٣ .

(٣) الكتاب : ١/٣٠٣ ، التبصرة : ١/٣٤١ ، شرح المفصل : ٢/٤ ، الدرر : ٢/١٩٦ .

(٤) الديوان : ٢٩٣ ، الكتاب : ١/٢٩٩ ، شرح أبياته : ١/٢١١ ، شرح المفصّل : ٢/٥١ ، التذييل والتكميل : ٤/ل ٢٠٥ .

(٥) الكتاب : ٢/٣٠٤ .

المسألة الرابعة – إعراب تابع المجرور بالمصدر

من المعروف أنّ التّابع يتبع ما قبله في إعرابه ، فإن كان المتبوع مرفوعًا كان تابعه مرفوعًا ، أو كان منصوبًا فالتّابع منصوب ، أو كان مجروراً فالتّابع مجرورٌ ، وهذا لا خلاف فيه – حسب علمي – .

ولكن إذا كان المتبوع معمولاً للمصدر فأضيف إليه كان مجرور اللفظ مرفوع المحلّ أو منصوبه ، فهل يكون التّابع جاريًا على لفظ المتبوع أم جاريًا على المحلّ ؟

اختلفت كلمة النّحاة في هذا التّابع فمنهم من حمله على اللفظ لا محالة، ومنهم من أجاز حمله على المعنى ، ومنهم من فصّل ، وإليك تفصيلُ مذاهب النّحاة في هذه المسألة .

المذهب الأول : يجب الحمل على اللفظ .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ معمول المصدر المضاف إليه إذا أُتْبِع بأحد التّوابع – النّعت ، التّوكيد ، البدل ، العطف – وجب حمله على لفظ المتبوع سواءٌ كان المحلّ رفعًا ، نحو : يعجبني إكرام زيدٍ العاقلِ عمراً ، ويعجبني إكرام زيدٍ وعمروٍ أخاهما ، ويعجبني إكرام عمروٍ وأخيه زيدٌ ، وإكرام عمروٍ العاقلِ زيدٌ ، اليهود عليهم لعنةُ اللّهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين ، آلمني جرحُ زيدٍ كرامتِه عمرٌو.

وما جاء ممّا ظاهره أنّ التّابع حُمل على محلّ المتبوع المضاف إلى المصدر العامل فيه فيقدر له عاملٌ مناسب .

أصحابه :

هذا مذهب إمام النّحاة سيبويه – عليه رحمة اللّه ! – ولنستمع إليه يحدّثنا عن هذا المذهب : « وتقول : عجبتُ من ضرب زيدٍ وعمروٍ ، إذا أشركت بينهما ، كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال : ضارب زيدٍ وعمراً ، قال : عجبتُ من ضرب زيدٍ وعمراً ، كأنّه أضمر : ويضرب عمرا ، وضرب عمرا ، قال رؤبة :

قد كنتُ دانيت بها حسّـانا مخافةَ الافلاسِ واللّيّـانا
يحْسِنُ بيع الأصلِ والقيانا » (١)

وقد تبع سيبويه في هذا المذهب الرّضي(٢) والسّيوطي(٣) .

الأصـل :

وضّح متابعو سيبويه الأصل الذي اعتمد عليه ، فمنهم من زعم أنّه طلبٌ لتشاكل الإعراب الظّاهر بين التّابع والمتبوع ، وأنّ الحمل على المحلّ لا يلجأ إليه إلاّ إذا كانت حركة المتبوع بنائيّة وليست إعرابية فيلجأ إلى المحلّ المقدّر (الإعـراب) ؛ لأنّه أقـوى من الظّاهر (البناء) ، ومنهم من زعم أنّ شـرط الحمل على المحلّ وجود المحرز وهو هنا مفقود ؛ لأنّ الاسم المشبه للفعل لا يعمل في معموله الرفع والنّصب إلاّ إذا كان منوّنًا أو محلىً بـ (أل) ، أو مضافًا إلى غير ذلك المعمول وإليك نصوصهم في ذلك : يقول الرّضي : « هو الأرجح ؛ لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب ، .. وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحقّ ؛ لأنّه إنّما يترك الظّاهر إلى المقدّر إذا كان المقدّر أقوى من الظّاهر من حيث كونه إعرابًا والظّاهر حركة بناء ، كما في : يا زيدُ الظريف »(٤) . وقال السّيوطي: « لأنّ شرطه أن يكون محرزه لا يتغيّر عند التّصريح وهنا لو صرّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّر العامل بزيادة تنوين »(٥) .

* * *

المذهب الثّاني : يجوز العطف (الحمل) على المحلّ :

يخالف جمهور النّحاة إمامهم سيبويه ومن تابعه في وجوب العطف على اللفظ لا على المحلّ ويرون جواز العطف عليهما على حدٍّ سواء ، ما لم يكن

---

(١) الكتاب : ١٩١/١ – ١٩٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ٤١١/٣ – ٤١٢ ، شرح الأشموني : ٢٩١/٢ ، التصريح : ٦٥/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٤١١/٣ – ٤١٢ .

(٣) الهمع : ٢٩٣/٥ .

(٤) شرح الكافية : ٤١١/٣ – ٤١٢ .

(٥) الهمع : ٢٩٣/٥ .

هناك مانعٌ صناعي ، فأجازوا في الأمثلة السّابقة رفع التّابع ونصبه ، فيجوز في المثال الأول : يعجبني إكرام زيدٍ العاقلُ عمرا ، وفي الثّاني : يعجبني إكرام زيدٍ وعمرٌو أخاهما ، وفي الثّالث : يعجبني إكرام عمرٍ وأخاه زيدٌ ، وفي الرابع : يعجبني إكرام عمرٍ العاقلَ زيدٌ ، وفي الخامس : آلمني جرح زيدٍ كرامتَه عمرٌو .

أصحابه :

هذا مذهب الكوفييّن[١] . وبه صرّح الفرّاء[٢] ، وتابعهم جمهور النّحاة بصريين وغيرهم ، فممن تابعهم : أبو علي الفارسي[٣] ، عبد القاهر الجرجاني[٤] ، الزمخشري[٥] ، وابن الشّجري[٦] ، والجزولي[٧] ، العكبري[٨] ، الخوارزمي[٩] ، ابن يعيش[١٠] ، الشّلوبين[١١] ، ابن عصفور[١٢] ، ابن مالك[١٣] ، ابن أبي الرّبيع[١٤] ، المرادي[١٥] ، ابن هشام[١٦] ، الأشموني[١٧] ، الأزهري[١٨] ، محمد بن محيي الدين بن عبد الحميد[١٩] .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك : ١٣/٣ ، المساعد : ٢٣٧/٢ ، غير أنه زعم أنهم يشترطون ذكر الفاعل مرفوعًا ، التصريح : ٦٥/٢ ، الهمع : ٢٩٤/٥ ، عدة السالك : ٢١٤/٣ .

(٢) معاني القرآن : ٩٦/١ – ٩٧ .

(٣) الإيضاح العضدي : ١٨٤ – ١٨٦ .

(٤) المقتصد : ٥٦١/١ – ٥٦٣ .

(٥) المفصّل : ٢٢٥ .

(٦) أمالي ابن الشجري : ٣٤٧/١ – ٣٤٨ .

(٧) المقدمة الجزولية : ٢٩ .

(٨) اللباب : ٤٥٣/١ .

(٩) التخمير : ٩٣/٣ – ٩٥ .

(١٠) شرح المفصّل : ٦٥/٦ – ٦٦ .

(١١) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٢١/٣ .

(١٢) شرح الجمل : ٢٨/٢ .

(١٣) شرح التسهيل : ١٢٠/٣ – ١٢١ .

(١٤) الملخص : ٣١٩/١ – ٣٢٠ .

(١٥) توضيح المقاصد والمسالك : ١٣/٣ ، شرح التصريح : ٦٥/٢ .

(١٦) أوضح المسالك : ٢١٤/٣ .

(١٧) شرح الأشموني : ٢٩١/٢ .

(١٨) شرح التصريح : ٦٥/٢ .

(١٩) عُدة السالك : ٢١٤/٣ .

الأصـــل :

اعتـمد هؤلاء على السّماع فقد كثر السّماع بحمل التّابع على المتبوع . وهذه الكثـرة توجب إجازة العطف على المحل وعـدم اللجـوء إلى التّقـدير ؛ لأنّ الأصل عدمه . وإليك باقةٌ من الشّواهد التي اعتمدوا عليها :

أولاً : مـن شواهد الرّفـع :

١ - قراءة الحسن[(١)] : ﴿ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾ [آل عمران : ٨٧] .

٢ - مثله قول الشاعر :

يا لعنـــةُ اللّهِ والأقــوامِ كلِّهم   والصالحـون على سمعانِ من جـارِ[(٢)]

٣ - مثله قول النّابغة :

وانشق عنها عود الصّبح جافلــةً   عَدْوَى النَّحوصِ تخافُ الرّامي اللحما
أو ذو وشومٍ بحوضى بات منكرسًا   في ليلةٍ من جمادى أخضلت ديـما[(٣)]

(أو ذو وشومٍ) بالرفع عطفًا على (النّحوص) .

٤ - ومثله قول امرئ القيس :

أصاحِ ترى برقًا أُريك وميضـه   كلمـع اليديـن فـي حـبيٍّ مُكلّـلِ
يضيء سناءه،أو مصابيحُ راهبٍ   أمالَ السـليط بالذُّبـالِ المفتّـــلِ[(٤)]

(أو مصابيحُ راهبٍ) معطوف على اليدين في (كلمع اليدين) .

٥ - قول الشاعر الهذلي - وهو من شواهد رفع النّعت -:

لقد عجبتُ وما في الدهرِ من عجبٍ   أنّى قتلـتَ وأنت الحـازمُ البطــلُ
السالكُ الثغرةَ اليقظان سالكـهـا   مشيَ الهلوك عليها الخيعلُ الفضلُ[(٥)]

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ٩٦/١ ، البحر : ٥١٨/٢ .

(٢) الكتاب : ٣٢٠/١ ، شرح التسهيل : ١٢٠/٣ .

(٣) الديوان : ١٦٥ ، الملخص : ٣٢٠/١ ، الكافي : ٣٣٧/١ .
والنَّحوص : الأتان التي لا لبن لها ، ولا حمل بها ، ذو وشوم : ثور وحشي بقوائمه سواد .

(٤) الديوان : ٥٩ - ٦٠، شرح القصائد السبع الطوال: ٩٩ - ١٠٠، أشعار الستة الجاهليين :٣٩، الملخص : ٣١٩/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٠٢٣/٢ ، ١٠٤٩ ، شرح التسهيل : ١٢٠/٣ ، الهمع : ٢٩٤/٥ .

٦ - ومثله قوله لبيد بن ربيعة - رضي الله عنه ! - :

حتى تهجّرَ في الرواحِ وهاجه   طلبَ المعقبِ حقّه المظلوم (١)

ثانيًا : من شواهد النّصب :

١ - قول زياد العنبري :

قد كنت داينت بها حسّانا   مخافةَ الإفلاسِ والليّانا

يُحسن بيع الأصلِ والقيانا (٢)

٢ - ومثله قول الشاعر :

هويتَ ثناءً مستطابًا مؤبّدا   فلم تَخْلُ من تمهيد مجدٍ وسؤددا (٣)

٣ - ومن شواهد نصب النّعت لكون المجرور منصوب المحلّ ، قول الراجز:

ما جَعَل امرأً القومُ سيّداً   إلاّ اعتيادُ الخُلُقِ المُمجَّدا (٤)

٤ - ومثله قول سحيم عبدُ بني الحسحاس :

جنونًا بها فيما اعتسرنا عَلاقةً   عَلاقَةَ حُبٍّ مستسراً وباديا (٥)

وغيرها كثير وحملها على تقدير عامل في الظّاهر تكلّف لا داعي له .

* * *

المذهب الثالث : يجوز الحمل على المحل في العطف والبدل فقط .

يفرّق بعض النّحاة بين البدل والعطف من جهة وبين النّعت والتّوكيد من جهة أخرى ، فأجازوا في العطف والبدل الحمل على المحلّ ، فيجوز أن تقول عجبت من إكرام زيدٍ وعمرٌو أخاهما ، وآلمني جرحُ زيدٍ كرامتَه عمرٌو ، فتحمل

---

(١) الديوان : ١٢٨ ، الايضاح : ١٨٥ ، ابن الشجري : ٣٤٧/١ ، المفصّل : ٢٢٥ ، الانصاف : ٢٣٢/١ - ٢٣٣ ، شرح المفصل : ١٦٦/٦ ، الملخص : ٣٢٠/١ .

(٢) ملحقات ديوان رؤبة : ١٨٧ ، الكتاب : ١٩١/١ - ١٩٢ ، الايضاح : ١٨٥ ، المفصّل : ٢٢٥ ، شرح المفصّل : ٦٥/٦ ، أوضح المسالك : ٢١٥/٣ .

(٣) شرح التسهيل : ١٢٠/٣ ، أبيات مغني اللبيب : ٤٦/١ .

(٤) شرح التسهيل : ١٢٠/٣ ، المساعد : ٢٣٧/٢ .

(٥) ديوانه : ١٧ ، ابن الشجري : ٣٤٥/١ ، يجوز أن يكون حالاً .

المعطوف والبدل على محل المعطوف عليه والمبدل منه ، ولا تقدّر عاملاً ، ولا يجوز أن تتبع النّعت والتّوكيد على محلّ المجرور ، فلا تقول عجبت من إكرام زيدٍ العاقلُ عمراً ، ولا عجبت من إكرام زيدٍ نفسُه عمراً ، بل يجب فيهما الجر اتباعًا للفظ المجرور، وما جاء ظاهره محمولاً على المحلّ فيقدّر له عاملاً مضمراً.

أصحابـــه :

نُسب هذا المذهب إلى أبي عمرو[١] والجرمي[٢] . ونقل الرّضي امتناع النّعت فقط ، ونسب هذا المذهب إلى ابن جعفر[٣] .

الأصـــل :

اعتمد هؤلاء على أصل نحوي ، وهو أنّ العطف والبدل من جملة أخرى فالعامل فيهما غير العامل في المجرور بخلاف النّعت والتّوكيد فهما شيءُ واحد ، ومحالٌ أن يكون الشيء مجروراً ومرفوعًا أو مجروراً ومنصوبًا في وقت واحد[٤] .

* * *

والرّاجح عندي مذهب الكوفيين ومن تابعهم ؛ لكثرة الشّواهد في ذلك ولأنّ الحمل على الظّاهر متى وجد فلا سبيل إلى اللجوء إلى التقدير . أمّا ما احتجّ به الجرمي فغير لازم ؛ لأنّ قضية العمل مجرد اصطلاح للتّيسير على الشُّداة ، وبيانٌ للعلاقات بين الألفاظ ، ومتى عرفت تلك العلاقات فلا حاجة لتكلّف الالتزام بالعامل .- واللّه أعلم ! -

* * *

---

(١) المساعد : ٢/٢٣٧ .

(٢) شرح الأشموني : ٢/٢٩١ ، الهمع : ٥/٢٩٤ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٣/٤١١ ، وابن جعفر هو محمد بن جعفر الأنصاري .

(٤) شرح الكافية للرضي : ٣/٤١١ ، شرح الأشموني : ٢/٢٩١ ، الهمع : ٥/٢٩٤ .

المسألة الخامسة - جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة

من الأصول التي جرت مجرى البدهيات أنّ مميّز (كم) الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ ، وفي هذه المسألة سنتحدث - بإذن الله تعالى ! - عن الخروج عن النّصب إلى الجرّ ، كما سنتحدث فيما بعد عن خروج تمييزها من الإفراد إلى الجمع . فهل تمييز (كم) الاستفهاميّة منصوب دائمًا ، أم أنّه يخرج عن النّصب إلى الجرّ ؟ !

والجواب عن هذا السّؤال في هذه المسألة ، والتي فيها ثلاثة مذاهب ، إليك تفصيل خبرها .

المذهب الأوّل : لا يجوز جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة .

يرى أصحاب هذا المذهب أن تمييز(كم) الاستفهاميّة يجب نصبه مطلقًا ، ولا يجوز جرّه ، سواء جُرّت (كم) بحرف الجرّ ، أم لم تُجرّ ، فتقول : على كم عموداً مسجدك مبنيّ ؟ ، بنصب (عموداً) ، وعلى كم كتابًا اعتمدت ؟ ، ولا يجوز : على كم عمودٍ مسجدك مبني ؟ ، ولا على كم كتاب اعتمدت ؟ .

أصحابه :

هذا مذهب طائفة من النّحاة[١] ، وعليه ظاهر كلام المبرّد ؛ لأنّه حين تحدّث عن دخول حرف الجرّ على (كم) أبقى التّمييز على نصبه ، مع تكرير المثال ثلاث مرات ، ثم أسند إجازة الجرّ إلى البصريين على قبح ، استمع إليه يحدّثك : « وتقول : على كم جذعًا بيتك مبني ؟ ... والبصريّون يجيزون على قبح : على كم جذعٍ ؟ ، وبكم رجلٍ ؟ ، يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلاً على (مِن) ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ؟، وبكم من رجلٍ ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنّه لا يجوز الإضمار ، وليس إضمار (مِن) من حروف الخفض بحسن ، ولا قوي ، وإنّما إجازته على بعد »[٢] .

---

(١) الارتشاف : ٣٧٨/١ ، الهمع : ٧٩/٤ .

(٢) المقتضب : ٥٦/٣ - ٥٧ .

وعلى هذا المذهب ظاهر تمثيل الصّيمري ؛ إذ حذا حذو المبرّد في إبقاء التّمييز على نصبه .

واختار هذا المذهب : ابن برهان[١] ، وأبو البقاء[٢] ، وابن الحاجب[٣] .

الأصل :

يظهر لي أنّ أصحاب هذا المذهب قد اعتمدوا على السماع[٤] ؛ إذ الأبيات التي احتجّ بها المجيزون رويت بالوجهين النّصب والجرّ ، فلعلّ روايات الجرّ لم تبلغهم ؛ ولذلك علّلوا نصب تمييزها بالحمل على عدد ينصب ما بعده[٥] ، أو بالحمل « على المرتبة الوسطى للعدد التي ينصب فيها التّمييز وجوبًا ؛ وذلك لأنّ السّائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلّة ، فحملُها على الدرجة المتوسّطة بين القلّة والكثرة ؛ أولى »[٦] .

وإنّما نصب مميّز المرتبة الوسطى ؛ لتعذّر الإضافة ؛ لأنّهم كرهوا جعل ثلاثة أسماء بمنزلة اسم واحد ، في أحد عشر ، وأخواته ؛ ولأنّ النّون ليست للجمع حقيقة فتحذف في عشرين وأخواته .

* * *

المذهب الثّاني : جواز الجرّ مطلقًا .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ تمييز (كم) الاستفهاميّة يجوز جرّه مطلقًا ، دون أن يدخل حرف جرّ على (كم) ، فيجوز أن تقول : كم رجلٍ زارك ؟ بجر التميّيز (رجل) .

---

(١) شرح اللمع : ٤٢٧/٢ .

(٢) اللباب : ٣١٥/١ .

(٣) شرح المقدمة الكافية : ٧٦٣/٣ .

(٤) ينظر : معجم الأدوات والضمائر : ٣٧٤ .

(٥) أسرار العربيّة : ٢١٦ .

(٦) شرح الكافية للرضي : ١٥٤/٣ ، وانظر : اللباب : ٣١٥/١ - ٣١٦ ، شرح المقدمة الكافية : ٧٦٣/٣ .

أصحابـــه :

هذا مذهب طائفة من النّحاة ، منهم : أبو إسحاق الزّجّاج(١) ، وأبو علي الفارسي(٢) ، وجماعة من الكوفيين ، منهم : أبو زكريا الفرّاء(٣) ، وهشام بن معاوية الضرّير(٤) ، وأبو عبدالله الطّوال(٥) . ونسب إلى السّيرافي(٦) ، ولم أجده في شرح الكتاب . ومال إليه ابن السّيْد حيث قال : « وله مع ذلك وجه من القياس . والعادة في الاستعمال أنّ الشّيئين المختلفين إذا كانت بينهما شركة في بعض أحوالهما ، فربّما حمل بعضها على بعض... وذلك كثير في العربيّة ... »(٧).

وقيّد ابن عصفور جواز جرّ التّمييز بما فهم فيه المعنى(٨) .

ومع اتفاقهم في جواز الجرّ ، إلاّ أنهم اختلفوا في الجارّ ، فمنهم من جعله بـ (من) مضمرة ، كالفرّاء ، ومنهم من جعل الجرّ بالإضافة ، وهو أبو إسحاق الزّجاج(٩) .

الأصـــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على قاعدة توجيهيّة، وهي الحمل على الشّبيه (النّظير) ، فكما أنّ (كم) الخبريّة تنصب التّمييز حملاً على الاستفهاميّة كذلك حملت الاستفهاميّة على أختها الخبريّة في جرّ التّمييز ، يقول أبو إسحاق فيما نقل عنه ابن السّيْد : « هذا التّقدير - يعني تقدير (من) -

---

(١) إصلاح الخلل : ٢٢٩ .

(٢) الايضاح : ٢٣٩ .

(٣) الارتشاف : ٣٧٨/١ ، شرح الأشموني : ٨٠/٤ .

(٤)،(٥) إصلاح الخلل : ٢٢٩ .

(٦) شرح الأشموني : ٨٠/٤ .

(٧) إصلاح الخلل : ٢٢٩ .

(٨) شرح الجمل : ٤٨/٢ - ٤٩ .

(٩) شرح الأشموني : ٨١/٤ ، شرح التصريح : ٢٧٩/٢ .

عندي خطأ ؛ لأنّ حروف الخفض لا تضمر ، إلاّ أنّـه يجوز الخفض من وجه آخر ، وهو أن يخفض بـ (كم) في الاستفهام ، كما يخفض بها في الخبر ، ألا ترى أنّـهم قد أجازوا النّصب بها على التّشبيه لها بالاستفهام ، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيهًا بالخبر »[١] .

* * *

المذهب الثالث: يجرّ التمييز إذا جرّت (كم الاستفهاميّة).

يرى أصحاب هذا المذهب أن تمييز (كم) الاستفهاميّة يجوز جرّه ، بشرط أن تكون (كم) مجرورة بحرف ، فيجرّ التّمييز بـ (من) المحذوفة[٢] تخفيفًا ، وصار الداخل على (كم) عوضًا عنها ، فتقول : بكم ريالٍ اشتريت الكتاب ؟ وعلى كم دليل بنيت المسألة ؟ ولا يجوز أن يكون الجرّ بإضافة (كم) إلى مميزها كما ذهب إليه أبو إسحاق في المذهب السّابق ، حملاً للاستفهاميّة على الخبريّة .

وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابه :

هذا مذهب جمهور النّحاة ، منهم : الخليل وسيبويه[٣] ، والزّجاجي[٤] ، والسّيرافي[٥] ، وابن الأنباري[٦] ، والجزولي[٧] ، والشّلوبين[٨] ، وابن مالك[٩] ،

---

(١) إصلاح الخلل : ٢٢٩ .

(٢) الكتاب : ١/١٦٠ ، المقتضب : ٣/٥٦ – ٥٧ ، الجمل : ١٣٥ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٣/٩٣٩ – ٩٤٠، شرح التسهيل : ٢/٤٢٠ ، التذييل والتكميل : ٣/ل١٤٢، المساعد : ٢/١٠٨.

(٣) الكتاب : ١/٢٩٣ .

(٤) الجمل : ١٣٥ .

(٥) شرح السيرافي : ٣/ل١٨ .

(٦) أسرار العربية : ٢١٦ .

(٧) الجزوليّة : ١٨١ .

(٨) شرح المقدمة الجزوليّة الكبير : ٣/٩٣٩ – ٩٤٠ .

(٩) شرح التسهيل : ٢/٤٢ .

والرّضي[١] ، وابن أبي الرّبيع[٢] ، والأبّذي[٣] ، وابن هشام[٤] ، وابن عقيل[٥] ، وغيرهم .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على بعض قواعد التّوجيه ، وهي التّأويل فنصب تمييز (كم) الاستفهاميّة - كما سبق - بالحمل على عدد منوّن ، ينصب ما بعده ، وهو أحد عشر - إلى تسعة وتسعين ، ونصبه واجبٌ ولا يجوز جرّه ، فلمّا جاء ما حمل عليه مخالفًا له في بعض التّراكيب اجتهدوا رأيهم فأثمر بوجه من أوجه التأويل ، وهو التّقدير، فقدّروا الجارّ للتّمييز، (من) محذوفة، ولعلّ مجيء تمييز (كم) الخبريّة مجرور بـ (من) كثيراً[٦] قد رشّح هذا التّأويل .

وقد تناول أصحاب هذا المذهب رأي أبي إسحاق الزّجاج بالنّقد ، فقال أحدهم - وهو الأبذّي - : « إنهم حين خفضوا التّمييز بعد (كم) الاستفهاميّة لـم يخفضوا إلاّ بعد تقدّم حرف الجرّ ، فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة »[٧] . وقال ابن خروف : « لا يمكن الخفض بها ؛ لأنّها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً »[٨] .

وهذان لا يلزمان أبا إسحاق وأصحابه ، لأمور :

الأول : أنّه وأصحابه يجيزون جرّ التمييز ولو لم يدخل حرف جرّ على (كم)، فالجرّ على هذا حملاً على (كم) الخبريّة .

(١) شرح الكافية : ١٥٥/٣ .
(٢) البسيط : ٤٣٤/١ - ٤٣٥ .
(٣) التذييل والتكميل : ٣/ل ١٤٢ .
(٤) أوضح المسالك : ٢٧٠/٤ .
(٥) المساعد : ١٠٨/٢ .
(٦) انظر معجم الأدوات والضمائر : ٣٧٤ .
(٧) الهمع : ٢٥٩/٤ .
(٨) شرح التسهيل : ٤١٩/٢ .

الثّاني : أنّ الحذف والتّقدير على خلاف الأصل ، والأصل عدم الحذف الذي يتبعه التّقدير ، فيما لا مندوحة عنه ، وهذه المسألة ، مما فيه مندوحة .

الثّالث : بقاء النّصّب بعد دخول حرف الجرّ دليل على أنّ جرّه ليس بـ (من) مضمرة ، بل على تقدير عدم الانفصال (عدم التنوين) أي على الاتصال ، وهذا دليل على أنّها قد حملت على الخبريّة فجرّت كما تجرّ ؛ إذ لو كان الجرّ بـ (من) للزم جرّه عند جرّ (كم) ؛ لأن الموضع له (أي الجار المحذوف) بدليل قولهم أنّ (من) حذفت لنيابة جارّ (كم) عنها ، فلو كان الموضع لـ (من) المحذوفة ، وأنّ الجرّ بها لاطّرد الجرّ ، ولم يتخلّف في موضع ، أو في تركيب آخر .

الرابع : أن إضمار (من) ليس بحسن ، ولا قوي ، وإنما إجازته على بعد [1] ، في الحالات المتعذّر فيها غيرها ، وليس هذه المسألة منها .

وإذا علمنا أنّ مقدري (من) قد ردوا تقديرها حين جعله الكوفيون جاراً لتمييز (كم) الخبريّة ، فقالوا :« إنّ حرف الجرّ لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنّما يجوز أن يعمل حرف الجرّ مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل (إذا حذف[2] إلى عوض وبدل) كـ (ربّ) بعد الواو ، والفاء ، وبل »[3] . إذا علمنا هذا عرفنا مدى التناقض الذي يلفّ مذهبهم في هذا ، واللّه أعلم!.

* * *
* *

---

(١) المقتضب : ٥٧/٣ .

(٢) كذا في الأصل والظاهر أن هنا سقطًا ، وصوابه : إذا حذف احتاج ..

(٣) الإنصاف : ٣٠٧/١ .

المسألة السّادسة - نصب الفعل المضارع بعد مفهم الأمر

من المعروف أنّ الفعل المضارع بعد فاء السببيّة ، واو المعيّة ينصب إذا كان جوابًا للأمر ، ولكن هل يجوز النّصب بعدهما بعد كل ما أفهم الأمر ، وإن لم يكن الأمر محضًا ؟

للنّحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، إليك تفصيلها :

المذهب الأوّل : لا يجوز النّصب بعدهما إلاّ إذا كان الأمر بصريح الفعل .

يرى بعض النّحاة أنّ الفعل المضارع بعد فاء السّببيّة ، و واو المعيّة لا ينصب إذا كان جوابًا للأمر ، إلاّ إذا كان الأمر بصريح الفعل ، فتقول : زُرْ مسجد الرسول ﷺ فتهدأَ أشجانُك ، ويستبشرَ فؤادك ، وتستريح نفسك ! .

أصحابه :

هذا مذهب جمهور النّحاة ، كسيبويه[١] ، والمبرّد[٢] ، وابن السرّاج[٣] ، وأبي سعيد السّيرافي[٤] ، وأبي علي الفارسي[٥] ، وأبي الحسن الرّماني[٦] ، وابن السّيد[٧] ، والزّمخشري[٨] ، وابن الشّجري[٩] ، والعكبري[١٠] ، وابن الحاجب[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن مالك[١٣]، والرّضي[١٤]، وابن القوّاس[١٥]،

---

(١) الكتاب : ٣/٣٩ ، ٩٢ .
(٢) المقتضب : ٢/١٣ .
(٣) الأصول : ٢/١٨٦ .
(٤) شرح الكتاب : ٣/ل ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
(٥) الإيضاح : ٣٢١ .
(٦) معاني الحروف : ٤٣ .
(٧) إصلاح الخلل : ٢٥٤ .
(٨) المفصّل : ٢٤٦ .
(٩) الأمالي : ٢/١٤٧ ، ٣/٢٠٩ .
(١٠) اللباب : ٢/٣٧ .
(١١) شرح المقدمة الكافية : ٣/٨٧٤ .
(١٢) شرح المفصّل : ٧/٢٦ .
(١٣) شرح الكافية الشافية : ٣/١٥١٧ .
(١٤) شرح الكافية : ٤/٦٤ .
(١٥) شرح ألفية ابن معطي : ١/٣٤٨ .

وابن هشام[١] ، وابن عقيل[٢] ، والأشموني[٣] ، والأزهري[٤] ، وغيرهم .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على السّماع ، فالمسموع من العرب إنّما هو الأمر الصّريح ، ولم يسمع - فيما أعلم - النّصب في جواب الأمر غير الصّريح، فمن المسموع قراءة ابن عامر[٥] والكسائي[٦] : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ ﴾ [البقرة : ١١٧] بنصب ﴿ فيكونَ ﴾ وقراءة الجمهور بالرّفع، ووُجِّه بأنّ (كن) جاء بلفظ الأمر، فشبّه بالأمر الحقيقي فنصب الفعل المضارع في جوابه[٧] .

ومنه قول أبي النّجم العجلي :

يا ناقَ سيري عنقًا فسيحا إلى سليمان فنستريحا[٨]

* * *

المذهب الثاني : يجوز النّصب بعد كل ما أفهم الأمر .

يرى الكسائي أنّ الفعل المضارع بعد الفاء السّببيّة ينصب إذا سبق بما يُفْهِم الأمر مطلقًا ، سواء كان مفهم الأمر صريح الفعل ، نحو : أُدخُلِ المسجدَ الحرام فيذهبَ هَمُّك ، أو بما يدل على الأمر من الخبر ، نحو : حسبُك السّهر فيصحَّ بدنُك ، واتقى اللّه امرؤ ، وفعل خيراً فيثابَ عليه . أو من اسم الفعل،

---

(١) أوضح المسالك : ١٧٨/٤ .

(٢) المساعد : ٨٥/٢ - ٨٦ .

(٣) شرح الأشموني : ٣٠٤/٣ .

(٤) شرح التصريح : ٢٣٩/٢ .

(٥) وكذلك قرأ : آل عمران : ٤٧، النحل : ٤٠ ، مريم : ٣٥ ، يس : ٨٢ ، المؤمن : ٦٨ .

(٦) وافق الكسائيُّ ابنَ عامر في حرفي : النحل ، ويس .

(٧) ينظر : التبصرة في القراءات : ١٥٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١٠٩/١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، البحر: ٣٦٦/٥ .

(٨) الكتاب : ٤٢/٣ ، المقتضب : ١٤/٢ ، شرح المفصل : ٢٦/٧ .

نحو : صه فتستفيدَ ممّا يقال ، ونزالِ فأكرمَك ، وعليك زيداً فتفوزَ .

أصحابـــه :

هذا مذهب الكسائي[١] ، ولم أجد أحداً تابعه في مذهبه هذا .

الأصـل :

من الواضح أنّ الكسائي أجاز النّصب في تلك التّراكيب اعتماداً على القياس ، قياس ما أفهم الأمر من اسم الفعل ، والخبر ، على الفعل الصّريح .

وقد ردّ الجمهور هذا القياس ، فقال بدر الدين ابن مالك : « والقياس يأبى ذلك ؛ لأنّ المصحّح للنّصب بعد الفاء بإضمار (أن) إنّما هو تأويل ما قبلها بمصدر ليصحّ العطف عليه ، فإذا كان قبل الفاء أمرٌ بلفظ الخبر ، أو اسم فعل تعذّر تأويله بالمصدر ؛ لتعذّر تقدير صلة لـ (أن) ؛ فامتنع نصب ما بعد الفاء »[٢] . وسيأتي تفنيد هذا - إن شاء اللّه ! - .

❊ ❊ ❊

المذهب الثالث:يجوز نصب الفعل بعد اسم فعل الأمرالمشتقّ.

ميّز أصحاب هذا المذهب بين اسم فعل الأمر المشتقّ من المصدر ، وغيره، فما كان غير مشتقّ فلا يجوز نصب المضارع بعد الفاء في جوابه ، فلا يقال: صه فتفهمَ ما يقال لك ، ولا : عليك زيداً فتنالَ حقَّك ، بل يجب رفع الفعل في هذين التّركيبين ، أمّا ما كان مشتقّاً كنزالِ ، ودراك ، فيعامل معاملة فعْل الأمر الصّريح ، فينصب الفعْل المضارع بعد الفاء في جوابه ، فتقول : نزال فنكرمَك ، ودراكِ ركب العلم فتنجوَ من براثن الجهل .

وهذا هو المذهب الوسط .

---

(١) الأصول : ١٨٦/٢ ، شرح التسهيل : ٤١/٤ ، شرح الكافية للرضي : ٦٤/٤ ، الارتشاف : ٤٠٨/٢ ، شذور الذهب : ٣٠٥ ، التصريح : ٢٤٣/٢ ، الهمع : ١١٩/٤ ، عدة السالك : ١٨٥/٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٤١/٤ .

أصحابــه :

هذا مذهب أبي الفتح ابن جنّي[(١)] ، وتبعه ابن عصفور[(٢)] ، والخضري ، وزاد المصدر النائب عن فعله ، نحو : ضربًا العدوَّ فنكرمَك[(٣)] .

وإلى هذا المذهب مال ابن هشام الأنصاري ، فقال ، معقبّاً على مذهب ابن جنّي وابن عصفور : « وما أحرى هذا القول بأن يكون صوابًا »[(٤)] .

الأصــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب - فيما يظهر لي - على القياس ، فقد قاسوا اسم فعل الأمر المشتق من المصدر على الأمر الصّريح ؛ وذلك لأنّه قيّاس مطّرد كالأمر ، قال سيبويه : « واعلم أنّ (فَعَال) ليس بمطّرد في الصفات ، نحو حَلاقِ ، ولا في مصدر ، نحو فَجَار ، وإنّما يطّرد هذا الباب في النداء في الأمر »[(٥)] . كما أنّ اسم فعل الأمر اشتمل على معنى الفعل وحروفه ، وهما من موجبات الإعمال .

* * *

وقد ردّ الجمهور هذا المذهب بردّين :

الأول : أنّ اشتقاق اسم فعل الأمر من المصدر ليس فيه مسوّغ لتأويله بالمصدر الذي من أجله نصبِ الفعل في الجواب ؛ لأنّ المصحّح للنّصب في جواب الأمر ؛ هو صحّة تأويل فعل الأمر بالمصدر ؛ لأنّ فعل الأمر يقع صلة لـ (أن) ولا يصحّ أن يقع اسم الفعل المشتقّ من المصدر صلة لـ (أن) كما لا يصحّ غيره[(٦)].

---

(١) شرح الرضي : ٦٤/٤ ، الارتشاف : ٤٠٨/٢ ، شذور الذهب : ٣٠٥ ، التصريح : ٢٤٣/٢ ، الهمع : ١١٩/٤ ، عدة السالك : ١٨٥/٤ .

(٢) شرح الجمل : ١٥٠/٢ ، وانظر المراجع السابقة .

(٣) حاشية الخضري : ١١٦/٢ .

(٤) شذور الذهب : ٣٠٥ .

(٥) الكتاب : ١٨٠/٣ .

(٦) شرح التسهيل : ٤١/٤ - ٤٢ ، الهمع : ١٢٠/٤ .

الثاني : أنّ هذا غير مسموع من كلام العرب ، فلا يجوز قياسها على الأمر الصريح[١] .

والصحيح - في نظري - أنّ هذين وما قبلهما - الرّدّ على الكسائي - لا تلزم أصحاب المذهبين الأخيرين ؛ لأنّ ما تمحّله الجمهور من أنّ نصب ما بعد الفاء من أجل صحّة تقدير الفعل بالمصدر ، ليعطف على مصدر متصيّد من الجملة السّابقة ؛ تعليلٌ التمسوه لتوجيه النّصب ، وهذا التّعليل غير لازم ، بل أقرب منه وأولى أن يكون سبب النّصب هو : أنّهم قصدوا التّنصيص على كون الفاء للسّببية ؛ لأنّه لو بقي الفعل مرفوعًا لسبق إلى الذّهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء ، إذ من المعروف أنّ المضارع المرتفع بلا قرينة تخلّصه (للحال أو الاستقبال) ظاهر في معنى الحال ، ومعنى الحالية في المضارع تمنع من السّببية ؛ فصرف الفعل من الرّفع إلى النّصب تنبيه على أمرين :

الأوّل : النصّ على كون الفاء للسّببية لا للعطف ، والسّببية لا تعطف إلاّ قليلاً ، وإن عطفت عطفت الجملة على الجملة .

الثّاني : أنّ ما بعد الفاء ليس معطوفًا على ما قبلها ، فما قبلها حال - وهو جملة - وما بعدها استقبال ، لتقدير نصبه بـ (أن) وهذا هو اللائق بالجزاء ، فهو منصوبٌ بأنّ مضمرة ، والمصدر المؤوّل مفرد ، في محل رفع مبتدأ حذف خبره وجوبًا[٢] ، فمعنى قولك : ذاكر فتنجحَ ، ذاكر فنجاحُك ثابتٌ، أو حاصل . وإنّما حذف الخبر ؛ لأنّ معنى الابتداء لم يظهر حق الظّهور - لوجوب إضمار (أن) التي بسببها تهيّأ أن يصلح للابتدائية ، فلو أبرز الخبر لكان كأنّه أخبر عن الفعل[٣] .

وهذا أرجح من جعل السّببية عاطفة ؛ لأنّها لا تعطف إلا قليلاً ، وإذا عطفت عطفت جملة على جملة - كما ذكرت آنفًا[٤] .

❊ ❊ ❊

---

(١) الهمع : ١٢٠/٤ .
(٢) شرح الرضي : ٦٧/٤ .
(٣) السابق : ٤٥/٤ .
(٤) السابق : ٦٧/٤ .

المسألة السابعة - نصب الفعل المضارع بعد الجملة الاسميّة المنفيّة :

هذه المسألة وثيقة الصّلة بما قبلها فتلك نصب الفعل في جواب الأمر ، وهذه نصب الفعل في جواب النّفي ، ولكن ليس النفي على إطلاقه ، بل النفي المقترن بالجملة الاسميّة ، أما المقترن بالجملة الفعليّة ، فلا خلاف في جواز نصب الفعل في جوابه .

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، إليك تفصيل خبرها :

المذهب الأوّل : لا يجوز نصب الفعل في جواب النّفي المقترن بالجملة الاسميّة مطلقًا :

يزعم طائفة من النّحاة أنّ الفعل المضارع بعد فاء السّببيّة و واو المعيّة لا يجوز نصبه إذا كان جوابًا لنفي مقرون بالجملة الاسميّة ، فلا تقول : ما بكرٌ أخونا فيعطفَ علينا ، ولا تقول : ما أنت عندنا فنكرمَك ، وما أبوك في الدار فنضيّفَه ، بل يجب الرفع ، فتقول : فيعطفُ علينا ، فنكرمُك ، فنضيّفُه .

أصحابه :

هذا مذهب أبي بكر بن السّراج ، يقول أبو بكر مبيّنًا هذا المذهب:« وقوم يجيزون : أنت غير قائم فنأتيَك ، قال أبو بكر : وهذا عندي غير جائز»[(١)].

ولم أجد لأبي بكر متابعًا في هذا المذهب .

الأصل :

بيّن أبو بكر الأصل الذي اعتمد عليه في قوله : « لأنّا إنّما نعطف المنصُوب على مصدر يدلّ عليه الفعل ، فيكون حرف النّفي منفصلاً ، وغير اسم مضاف ، وليست بحرف »[(٢)] .

* * *

(١) الأصول : ٢/١٨٤ .

(٢) السابق .

المذهب الثاني : الجواز مطلقًا .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ الفعل المضارع في جواب النّفي يجوز نصبه مطلقًا ، سواء كان النّافي مقترنًا بالجملة الاسميّة المحضة ، نحو : ما أنت أخونا فتعطفَ علينا ، أم بالفعليّة المحضة ، نحو : ما أتيتنا فنكرمَك ، أم كانت اسميّة مشتملة على جارّ ومجروره ، أو على الظرف ، نحو : ما ابنك في المدرسة فيتعلمَ ، وما كتابك عندي فأقرأه ...

أصحابه :

هذا مذهب جمهور النّحاة كسيبويه[١] ، والمبرّد[٢] ، والسّيرافي[٣] ، والفارسي[٤] ، وابن جنّي[٥] ، وابن الشّجري[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، وابنه بدر الدّين[١٠]، والمالقي[١١] ، وابن هشام[١٢]، والأزهري[١٣] .

الأصل :

اعتمد هؤلاء على أصلين :

الأول : السّماع ، فقد جاء الفعل المضارع المقترن بالفاء في جواب النّفي المقترن بالجملة الاسميّة ، كقول الفرزدق :

فما أنت من قيسٍ فتنبحَ دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعاظم[١٤]

(١) الكتاب : ٣٢/٣ ، ٣٣ .
(٢) المقتضب : ١٦/٢ .
(٣) شرح الكتاب للسيرافي : ٣/ل ٢٠٩ .
(٤) المسائل المنثورة : ١٤٥ .
(٥) اللمع : ١٨٨ .
(٦) أمالي ابن الشجري : ١٤٨/٢ ، ٢٠٩/٣ ، ٢١٣ .
(٧) شرح المفصّل : ١٢/٦ .
(٨) شرح المقدمة الكافية : ٨٧٤/٣ .
(٩) شرح الكافية الشافية : ١٥٥٥/٣ .
(١٠) شرح التسهيل : ٤٢/٤ .
(١١) رصف المباني : ٤٦٦ .
(١٢) المغني : ١١٨ .
(١٣) شرح التّصريح : ٢٣٩/٢ .
(١٤) الديوان : ٣١٣/٢ ، الكتاب : ٣٣/٣ ، المقتضب : ١٦/٢ ، المسائل المنثورة : ١٤٥ ، اللسان : غلصم ، الدرر : ٨٣/٤ .

وقال امرؤ القيس :

وليس بذي رمح فيطعنَني به وليس بذي سيف ، وليس بنبّالِ [(١)]

الثّاني : القياس : وضّح الفارسي القياس في قوله - معلقًا على بيت الفرزدق السابق- : « النّصب ؛ لأنّ (ما أنت) اسم ، وإذا كانت اسمًا فأجدر، ولا يجوز فيه إلا النّصب ، ألا ترى أنّه إذا كان فعلاً تأوّلنا فيه أنّه اسم ، فاستغنينا ههنا عن تأويله أن يكون اسمًا »[(٢)] .

* * *

المذهب الثّالث : الجواز فيما فيه رائحة الفعل .

يزعم أصحاب هذا المذهب أنّ الجملة الاسميّة المنفيّة إذا كانت مشتملة على ظرف ، أو جارّ ومجرور ، أو اسمٍ مشتقٍّ ، جاز نصب الفعل المضارع بعد حرف الفاء ، وما ليس كذلك فلا يجوز فيه النّصب . فتقول على الأول : ما أنت عندنا فنكرمَك ، وما أنت منّا فَنَحنَّ إليك ، وما زيد مُكرِمٌ لنا فنكرمَه ، وما بكر مُكرَمٌ فنقومَ له . وعلى الثاني ، لا يجوز أن تقول : ما أنت أخونا فنعطفَ عليك ، بل يجب الرّفع ، فنقول : ما أنت أخونا فنعطفُ عليك .

أصحابه :

هذا مذهب أبي الحسن بن عصفور ، يقول مبيّنًا مذهبه هذا : « أما النّفي فلا يخلو من أن يكون معه فعل أو لا يكون ، فإن لم يكن معه فعل لم يجز النّصْب ، نحو : ما زيدٌ أخوك فيأتينَا ، إلاّ أن يكون ثَمَّ ظرف ، أو مجرور فإنّ النّصْب يتصوّر ، مثاله : مالي مالٌ فأنفقَ منه ، فإنّما يكون - إذا كان ظرفًا أو مجروراً - مرفوعًا على الاستئناف ، أو على العطف ، عطفت جملة فعليّة على اسميّة ، أو اسميّة على فعليّة »[(٣)] .

وتبع أبا الحسن في هذا التّفصيل أبو حيّان، فقال: الصّحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو جارّ ومجرور ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ؛ ليدلّ على المصدر المتوهم »[(٤)] .

---

(١) الديوان : ٣٣ ، ابن يعيش : ١٤/٦ ، رصف المباني : ٤٤٦ ، المغني : ١٨٨ .

(٢) المسائل المنثورة : ١٤٥ .

(٣) شرح الجمل : ١٥٢/٢ .

(٤) الارتشاف : ٤١٠/٢ .

الأصـــل :

اعتـمد هذان في هذا التّفـصيل على القياس ، قياس ما فيه رائحة الفعل على ما فيـه الفعل صراحة ؛ ليصح لهما ما أرادا من عطف المصدر المؤوّل من أن والفعل على المصدر المتصيّد من الجملة السّابقة .

* * *

والراجح عندي الجواز مطلقًا ، بناءً على أنّ المضارع إنّما نصب لقصد التّنصيص على معنى السّببيّة بعد الفاء ، والجمعيّة بعد الواو ، وإنّما قصدوا التّنصيص على معنى السّببيّة بعد الفاء ، ومعنى الجمعيّة بعد الواو ؛ ليكون الصّرف عن سنن الكلام المتقدّم مرشداً من أوّل الأمر إلى أنّهما ليستا للعطف . وقد سبق توضيح ذلك في المسألة السابقة . واللّه أعلم ! .

* * *
* *

الفصل الثالث

الرّأي الوسط في الممنوع من الصرف

هذا الفصل وثيق الصّلة بالّذي قبله ، فموضوع السّابق : العلامة الإعرابيّة (حذفها ، تغييرها)... وهذا أيضًا عن العلامة الإعرابيّة ، ولكنّه خاصّ بنيابة الفتحة عن الكسرة مع حذف التّنوين من الاسم المرفوع ، والمجرور، كما أنّه يبحث في أسباب تلك النّيابة ، وتحقّقها في بعض الكلمات دون بعض ... ؛ لهذه الأمور وغيرها أفردت له فصلاً مستقلاً عن السّابق .

ومسائل الممنوع من الصّرف دقيقة متشعّبة ، كثيرة المشكلات ، تبعتها خلافات واسعة ، ومذاهب متعددة ، وحديث النّحاة فيها ، وملاحظاتهم الدّقيقة جداً تنبئ عن عقول جبارة ، ونظر ثاقب ، كما تنبئ عن خيال واسع خصب ، ومقدرة عجيبة في البحث عن العلل ، وتوليدها ، تقرب حينًا من روح اللُّغة وعبيرها الحالم ، وتبعد حينًا ، فتوغل في جدل بحت لا يسمن ولا يغني من جوع .

وحديثنا سيكون مقصوراً على ما كان فيه رأي متوسّط بين متطرّفين ، وهو ما تفرضه طبيعة هذا البحث ، وهذا متحقّق في المسائل التّالية :

المسألة الأولى – ما عرّف بـ (أل) أو أضيف ممّا كان ممنوعًا من الصّرف هل يصرف؟

المسألة الثّانية – ألفاظ العدد المعدولة بين القياس والسّماع .

المسألة الثّالثة – (سحر) بين الإعراب والبناء .

المسألة الرّابعة – الاسم الموازن للفعل بين الصّرف ومنعه .

المسألة الخامسة – المؤنّث الثّلاثي السّاكن الوسط بين الصّرف ومنعه .

المسألة السادسة – منع صرف ما ينصرف .

وإليك الآن حديث تلك المسائل ، بادئة بالمسألة الأولى :

❋ ❋ ❋
❋ ❋

المسألة الأولى - ما عرّف بـ (أل) ، أو أضيف ممّا كان ممنوعًا من الصّرف هل يصرف ؟

من المعروف أنّ ما لا ينصرف يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة إذا كانت فيه علتان ، أو علة تقوم مقامهما كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء : ٨٦] ، ويجرّ بالكسرة على الأصل في حالتين ، الأولى : أن تدخل عليه (أل) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] سواء كانت (أل) معرفة كما مُثّل ، أم كانت موصولة ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ ﴾ [هود : ٢٥] على رأي ، وكقول الفرزدق :

أبأنا بها قتلى ، وما في دمائها شفاءٌ ، وهنَّ الشّافياتُ الحوائمِ(١)

أم كانت زائدة ، كقول بن ميادة :

رأيت الوليد بن اليزيـدِ مباركًا شديداً بأعباء الخلافة كاهلـه(٢)

والثّانية : إذا أضيف ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التّين : ٤]. وحينئذٍ هل هو باقٍ على منعه من الصّرف أو يصرف ؟ للنّحاة في هذه المسألة ثلاثةُ مذاهب :

المذهب الأوّل : الاسم باقٍ على منع الصّرف .

يرى جمهور النّحاة أنّ الاسم غير المنصرف إذا دخلت عليه (أل) ، أو أضيف وجرّ بالكسرة ، باقٍ على منع الصّرف ، فالحوائم ، واليزيد ، وأحسن ، في الشواهد السّابقة غير مصروفة .

أصحابه :

هذا مذهب سيبويه - رحمه اللّه ! - فإنّه مفهوم من حديثه في غير ما

---

(١) الديوان : ٣١٠/٢ ، أوضح المسالك : ٩٢/٣ ، شرح الأشموني : ٣٠٨/٢ ، شرح التصريح ٨٤/١ ، وحاشية يس عليه : ٨٤/١ .

(٢) الديوان : ١٩٢، سرّ الصناعة : ٤٥١/٢، الإنصاف : ٣٠٧/١ ، أمالي ابن الحاجب : ٣٢٢/١، المغني : ٥٢/١ .

موضع من كتابه ، يقول : « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف انجرّ ؛ لأنّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها الجرّ ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمِنوا التّنوين ، فجميع ما يترك صرفه مُضَارِعٌ به الفعل ؛ لأنّه إنّما فعل ذلك به لأنّه ليس له تمكّن غيره ، كما أنّ الفعل ليس له تمكّن الاسم »[١] .
وقال في موضع آخر : « واعلم أنّ كلّ اسم لا ينصرف فإنّ الجرّ يدخله إذا أضفته ، أو أدخلت عليه الألف واللام ، وذلك أنّهم أمِنوا التّنوين ، وأجروه مجرى الأسماء »[٢] .

فسيبويه في النّصّ الأوّل يعبّر بكلمة (انجرّ) ، ولم يقل انصرف ، وقال : (أدخل عليها ما يدخل على المنصرف) ، (وكما يدخل في المنصرف) ، فلو كان منصرفًا عنده لقال : صرفت ، ولما جعل ما ينصرف في مقابلة ما لا ينصرف في أوّل النّصّين . وقد تبع سيبويه كثير من النّحاة ، منهم : الفارسي[٣] ، وابن جنّي[٤] ، والصّيمري[٥] ، وعبد القاهر الجرجاني[٦]، والزّمخشري[٧] ، وابن عصفور[٨] ، وابن يعيش[٩]، وابن مالك في أحد قوليه ، فإنّه قال في الألفية:

وجرّ بالفتحة ما لا ينصرفْ ما لم يُضفْ أو يك بعد (أل) ردفْ[١٠]

وقال في شرح التّسهيل -بعد تعليله امتناع جرّ ما لا ينصرف بالكسرة-: وقد تناول قولنا : « أو يصحب الألف واللام المعرّفة ، والزّائدة ، والموصولة ، فإنّهنّ متساويات في إيجاب جرّ ما لا ينصرف بالكسرة »[١١] .

---

(١) الكتاب : ١/٢٢ – ٢٣ .
(٢) السابق : ٣/٢٢١ .
(٣) الإيضاح : ١/٥٨ .
(٤) اللمع : ٥٣ .
(٥) التبصرة والتذكرة : ١/٨٢ .
(٦) المقتصد : ٢/٩٧٠ .
(٧) المفصّل : ١٦ .
(٨) شرح الجمل : ٢/٢٢١ .
(٩) شرح المفصّل : ١/٥٦ .
(١٠) الألفية : باب ما لا ينصرف .
(١١) شرح التسهيل : ١/٤١ ، وينظر شرح الكافية الشافية : ٣/١٤٣٤ .

كما ذهب هذا المذهب أيضًا : المحقّق الرّضي[١] وابن هشام الأنصاري[٢] ، والشّيخ يٰس العليمي[٣] .

وهذا المذهب مبني على أنّ الصّرف هو التّنوين[٤] فقط ، وهو مفقود مع (أل) والإضافة ، وهو الصّحيح ، وسيأتي الحديث مستوفى عن هذا في ذيل هذه المسألة - إن شاء اللّه ! - .

الأصــل :

الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب هذا الرّأي هو : استصحاب الحال[٥]؛ إذ الأصل في الأسماء الصّرف ثم يعرض لها عارض الفرعيّة من جهتين ، أو من جهة واحدة تجمعهما ، فَتُمْنَعُ من الصّرف ، فلا يلحقها التّنوين ، ثمّ تبعه الجرّ بالكسرة ؛ « لأنّه لو جرّ بالكسرة مع عدم التّنوين ؛ لتُوهِّم أنّه مضاف إلى ياء المتكلّم ، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها ، أو مبني ؛ لأنّ الكسرة لا تكون إعرابيّة إلاّ مع تنوين ، أو ما يعاقبه من الإضافة ، والألف واللام ، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام؛ جرّ بالكسرة؛ لزوال التّوهُّم »[٦].

ومع ذلك يبقى الاسم عندهم ممنوع الصّرف ، ولا دليل يعتمد عليه في الحكم عليه بمنع الصرف إلا استصحاب الحال ؛ لأنّ التّنوين منتفٍ في الحالين ، حال الخلوِّ منهما - أل والإضافة - وحال اتّصالهما بالاسم .

* * *

المذهب الثّاني : يصرف الاسم مطلقًا .

يرى بعض النّحاة أنّ الاسم إذا اتّصلت به (أل) أو أضيف ؛ صرف مطلقًا ، فالحوائم ، واليزيد ، وأحسن ، في الشّواهد السّابقة مصروفة .

---

(١) شرح الكافية : ١/١٨١ .

(٢) شرح اللمحة البدريّة : ٢/٣٥٢ .

(٣) حاشية يس على التصريح : ١/٨٤ .

(٤) الكتاب : ١/٢٢ ، شرح السيرافي : ٢/٥١ ، شرح المفصّل : ١/٥٨ ، ألفيّة ابن مالك ، باب ما لا ينصرف ، شرح الألفيّة لبدر الدين بن مالك : ٢٤٤ ، شرح الكافية : ١/١٠٢ ، حاشية الصبان : ١/٩٧ .

(٥) حاشية الصبان : ١/٩٧ .

(٦) شرح التسهيل : ١/٤١ .

أصحابــه :

نسبت كتب النّحو[١] إلى المبرِّد هذا المذهب ، وقد استنطقت المقتضب فلم أجده فيه صراحة ، فلعلّه صرّح به فيما فُقِدَ من نفائسه ، أو لعلّ تلاميذه تلقّفوه عنه مشافهة ، استمع إلى المبرّد وهو يقول : « وكلُّ ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفًا ولامًا ، أو أضفته انخفض في موضع الخفض ؛ لأنّها أسماء امتنعت من التّنوين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلمّا أضيفت وأدخل عليها الألف واللام ، باينت الأفعال ، وذهب شبهها بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت إلى الاسميّة الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمرِ يا فتى، ومررت بأسودِكم »[٢] . فلعلّ قوله : « رجعت إلى الاسميّة الخالصة » هي الإشارة التي جعلت العلماء ينسبون إليه أنّه مصروف في حال إضافته أو دخول (أل) عليه .

وقد ذهب هذا المذهب كثير من النّحاة ، منهم : السّيرافي[٣] ، وابن السّراج[٤] ، والزّجاج[٥] ، والزّجاجي[٦] ، وابن معطٍ[٧] ، وابن أبي الرّبيع[٨] ، والأشموني[٩] ، وقد زعم الزّجاج : أن لا خلاف بين النّحاة في صرف الاسم في الحالتين السّابقتين ، يقول : « واعلم أنّ جميع ما لا ينصرف إذا أُدخلت فيه الألف واللام ؛ انصرف ، نحو قولك : مررت بالأحمرِ ، والأسودِ ، فإنّ نزعت الألف واللام ، قلت : مررت بأحمرَ و أسودَ ، ففتحت في موضع الجرّ ، وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف ، كقولك : مررت بأحمرِكم وأسودِكم ، لا خلاف بين النّحويين فيما وصفنا ، وإنّما انصرف ؛ لأنّ الألف واللام دخلتاه ،

---

(١) شرح الأشموني : ٩٧/١ ، حاشية الخضري : ٤٨/١ .
(٢) المقتضب : ٣١٣/٣ .
(٣) شرح السيرافي : ٥١/٢ .
(٤) الأصول : ٨٣/٢ .
(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩ .
(٦) الجمل : ٢٢٠ .
(٧) الغرة المخفيّة : ٢٢٠/١ .
(٨) الملخص : ١٠٧ .
(٩) شرح الأشموني مع حاشية الصبان : ٩٧/١ .

فزال شبه الفعل ؛ لأنّهما لا تدخلان على الفعل ... »[١] .

وهذا المذهب مبني على أنّ الصّرف هو : التّنوين والجرّ بالكسرة [٢].

الأصــل :

والأصل الذي اعتمد عليه النّحاة في التّمسك بهذا المذهب هو : التّحاكم إلى قاعدة توجيهيّة ، وهي : الرّجوع إلى الأصل ، يقول أبو الحسين بن أبي الرّبيع ، معلّلاً عودة الكسرة إلى آخر الاسم الذي كان قد حُرِمَ منها : « وإذا دخل على ما لا ينصرف الألف واللام ، أو أضيف ؛ انصرف ؛ لأنّه إذ ذاك يصير شبيهًا بالمنصرف إذا دخل عليه الألف واللام ، أو أضيف من وجهين ، **أحدهما :** أنّه دخله ما يدخل المنصرف ، **الثّاني :** أنّه أُمِنَ مع دخولهما في كل واحد منهما التّنوين ، وقد كان أصله أن يخفض بالكسرة فانتقل عن ذلك إلى أن خفض بالفتح ؛ لشبهه بالفعل من وجهين ، فإنّه يرجع إلى أصله ؛ لشبهه باسم مثله من وجهين آخرين أولى »[٣] .

والذي أراه أنّ الأصل الذي اعتمد عليه هؤلاء ، هو : السّماع ، فكل الأسماء التي منعت الجرّ بالكسرة عند خلوّها من (أل) والإضافة ، جرّت بالكسرة بعد مصاحبتها لأحدهما ، قال تعالى : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان في أحسنِ تقويم ﴾ فـ (أحسن) جرّت بالكسرة ؛ لأنّها أضيفت إلى (تقويم) في حين أنّ (أحسنَ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ [النساء : ٨٦] قد جرّت بالفتحة ؛ لوجود العلّتين المانعتين من الصّرف ، وعدم دخول (أل) عليها ، وعدم إضافتها .

* * *

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٣ ، الأصول : ٧٩/٢ ، المفصّل : ١٦ ، الغرة المخفيّة : ٢٠٤/١، شرح المفصّل : ٥٨/١ ، ٥٩ ، شرح الفاكهي : ١٣٠/١ .

(٣) الملخص : ١٠٧

المذهب الثّالث : صرف ما بقي فيه علّة واحدة ، ومنع ما بقي فيه علّتان :

فرّق أصحاب هذا المذهب بين ما زالت منه إحدى العلّتين ، كالعلم ، فإنّه بدخول (أل) أو إضافته ، تزول منه العلميّة ، وتبقى فيه علّة واحدة ، والعلّة الواحدة لا تستقلّ بمنع الصّرف . فهذا ونحوه يكون منصرفًا في هاتين الحالتين - وبين ما تكون العلّتان فيه باقيتين ، كأحمر، وأفضل، علمين ، فإنّهما يمنعان الصّرف للعلميّة الطّارئة ووزن الفعل ، مع أنّهما في الأصل وصفين ، وقد زالت الوصفيّة بجعلهما علمين ، فإذا دخلت عليهما (أل) أو أضيفا ، عادت إليهما الوصفيّة بعد زوال العلميّة ، فيكون فيهما العلّتان : الوصفيّة ووزن الفعل ، وبهما يكونان ممنوعين من الصّرف ؛ لوجود علّتين فرعيتيّن[١] .

أصحابه :

أوّل من أشار إلى هذا التّفصيل هو ابن الخبّاز الموصلي ، فإنّه قال بعد شرحه بيت ابن معطٍ :

وإنْ تعرّفْه بلامٍ أو تُضِفْ   أو نُكّرَ العَلمُ فهو منصرفْ

« والحقّ أن ها هنا مذهبًا ثالثًا ، وهو التّفصيل ، فنقول : إن كانت اللام والإضافة لا تزيلان واحداً من السّببين ، فهو غير منصرف كالحمراء، والمساجد، وإن أزالتا واحداً منهما ، فهو منصرف كإبراهيمكم »[٢] . وتبعه في هذا إمام النّحاة ابن مالك - رحمه اللّه ! - في قوله الثّاني ، فقد قال في التّحفة : « فإذا أضيف ، أو دخله الألف واللام : انجرّ بالكسرة ، ولا تقول : انصرف؛ إلا إذا كانت الألف واللام تسلُب عنه أحد الموانع ، كالأحمد مثلاً في قولك :

أقام الأحمد الأوّل أم الأحمد الثاني ؟ فإن الألف واللام أزالت عنه العلميّة التي كانت إحدى العلتين ، فصحّ أن يقال : مصروف »[٣] . وتبع

---

(١) شرح الأشموني مع الصبان : ١/٩٧ ، همع الهوامع : ١/٧٧ ، شرح التصريح : ١/٨٥ ، حاشية الخضري : ١/٤٨ .

(٢) الغرة المخفيّة : ١/٢٢١ .

(٣) التحفة : ١١٨ .

ابن مالك في هذا أكثر المتأخّرين ، منهم : الشّيخ خالد الأزهري[١] ، والفاكهي[٢] ، والصّبان ، فإنّه قال - تعليقًا على قول الأشموني : « إنّه يكون منصرفًا مطلقًا وهو الأقوى »[٣] - : « والتّحقيق تفصيل النّاظم »[٣] ، وممّن ذهب هذا المذهب أيضًا : د. عباس حسن ، فإنّه قال : « ... ويظل ممنوعًا ما دام مشتملاً على العلّتين ، فإن زالت إحداهما ، أو كلتاهما دخله التّنوين وجوبًا إن لم يوجد داعٍ آخر للمنع ... ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلميّة ، كأحمر وأفضل علمين فإنّهما يمنعان من الصّرف للعلميّة الطّارئة مع وزن الفعل ، مع أنّهما في الأصل وصفان ، وقد اختفت الوصفيّة الأصليّة أمام العلميّة الجديدة ، فإذا زالت العلميّة لم يجز تنوين الإسميّة ؛ لأنّ زوالها سيؤدي إلى رجوع الوصفيّة التي زالت بسببها ، فيظلّ الاسمان ممنوعين من الصّرف بعد زوالها ، ويصير سبب المنع هو : الوصفيّة مع وزن الفعل »[٤] .

وهذا المذهب مبنيٌّ على أن الصّرف هو التّنوين كالمذهب الأول .

الأصل :

الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب هذا المذهب هو : استصحاب الحال ، سواء كان مصروفًا أم كان باقيًا على منع صرفه ؛ لأنّ التّنوين لا يمكن أن يلحق الاسم ؛ لأنّه معاقبٌ لـ (أل) ، والإضافة ، فلا يمكن أن يلحق الاسم في حال وجود (أل) والإضافة .« فقد أمِنَ التّنوين »[٥] كما قال سيبويه[٥] .

كما أنّه حال تجريده منهما لا يمكن تنوينه ؛ لأنّه سمع عن العرب سماعًا متواترًا عدم تنوينه ، وحاله كما وصف النّحاة تقريبًا لأذهان الشّداة ؛ لأنّ فيه علّة تقوم مقام علّتين ، أو علّتين مستقلّتين ، وفي هذه الحالة يكون قد شابه

---

(٢) شرح التصريح : ٨٥/١ .

(٢) شرح الفاكهي على القطر : ١٣٠/١ - ١٣١ .

(٣-٣) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٩٧/١ .

(٤) النحو الوافي : ٢٦٥/٤ - ٢٦٦ .

(٥-٥) الكتاب :٢٣/١ .

الفعل كما زعم النّحاة « فإنّه فرع الاسم ؛ لاشتقاقه منه ، ولاحتياجه في تحصيل الكلام إلى اسم »[١] . « فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأولى ، وهي أشدّ تمكّنًا ، فمن ثَمّ لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون ، وإنّما هي من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلامًا »[٢]. والاسم إذا كان فيه فرعيّتان، أو فرعيّة تقوم مقام الاثنتين – فقد شابه الفعل من هذه الناحية – أعني من ناحية كونه ثانيًا لا أولاً .

وغير خافٍ أن هذا هو المذهب الوسط ، فقد توسّط بين طرفين ، الأول مانع الصّرف مطلقًا ، والثاني صارف مطلقًا ، وقد اتّضح فيه بعض سمات المذهب الوسط ، وهي : اعتماده على التّفصيل والتّقييد ، وابتعاده عن التطرف في الحكم ، فأصحابه قد فرّقوا بين ما ذهبت منه إحدى العلتين وبين ما بقيت فيه العلتان ، ثم قيدوا جواز الصّرف بذهاب إحدى العلتين .

وأمّا أصحابه فهم من المتأخرين ، على اختلاف أقطارهم وأجناسهم ، وأما أصولهم فهي أصول السابقين أنفسها .

* * *

وقبل أن أدلي بدلوي في هذه المسألة يحسن أن ننصت إلى حديث النّحاة عن الصّرف والمنصرف ، وغير المنصرف ، والتّنوين ، لما بين هذه المصطلحات من وشائج ؛ لعلّه – بعد لطف الله يعصمني من زلاّت الفكر ، وشطحات النّظر – أمّا الثلاثة الأول ، فكان سيبويه في شغل عنها بتتبع الأسماء المصروفة ، وغير المصروفة ، وموانع الصّرف ، وتقريرها في الأذهان . وأمّا التّنوين فقال فيه في أول كتابه : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون »[٣] والأمكن عندهم هو : المنوّن . والذي

---

(١) الإرشاد : ٤٠٥ .

(٢) الكتاب : ١/٢٠ – ٢١ .

(٣) الكتاب : ١/٢٢ ، وينظر شرح السيرافي : ٢/٢١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣ .

يستثقلون هو : الفعل والأسماء التي - كما زعم سيبويه ، وتابعه فيه النّحاة - أنّها أشبهت الفعل ؛ لأنّها فرع عن غيرها من جهتين[١] .

ويقول ابن جنّي ، متحدّثًا عن التّنوين : « واعلم أنّ النوّن قد زيدت علامة للصّرف ، وهي المسمّاة تنوينًا ، نحو قولك : هذا رجلٌ وغلام ، ورأيت رجلاً وغلامًا ، ومررت برجلٍ وغلامٍ »[٢] . فالملاحظ أنّ التّنوين وحده علامة الأمكن وهو المنصرف ، ولا مشاركة للجرّ بالكسرة في ذلك .

أما المنصرف فَعَرّفه كثيرون ، يقول ابن الخباز : « اختلف النّاس في حدّ المنصَرف ، فقال قوم : هو ما دخله التّنوين وحجّتهم أنّه يسمى في الرّفع منصَرفًا ، ولا جراً ، وقال قوم : المنصرف : ما دخله الجرّ والتّنوين ، وحجّتهم أنّ الجرّ من خصائص الأسماء ، وبينه وبين التّنوين مواشجة ؛ لأنّ كلّ اسم معرب مجرور لا يخلو من التّنوين ، أو معاقبة من لام وإضافة »[٣] .

وأمّا ما لا ينصرف ، فقال قوم : « هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتّنوين دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعًا للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين ، وهو قول بظاهر الحال »[٤] .

وأمّا الصّرف فعرّفه كثيرون ، منهم ابن يعيش ، إذ يقول : « وأصل الصّرف : التّنوين وحده »[٥] وابن مالك إذ يقول في الألفية :

الصرف تنوين أتى مبينًا معنى به يكون الاسم أمكنا[٦]

وقد تبع شرّاح الألفيّة ابن مالك في هذا التّعريف ، كابنه بدر الدين ،

---

(١) الكتاب : ٢٣/١ ، ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، ٢١٧ ، شرح السيرافي : ٢١/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥ ، ٦ ، المقتصد : ١١٤/١ ، شرح المفصّل : ٥٦/١ .

(٢) سرّ صناعة الإعراب : ٤٨٩/٢ - ٤٩٠ .

(٣) الغرة المخفيّة : ٢٠٤/١ ، وينظر شرح الفاكهي : ١٢٨/١ ، ومعجم المصطلحات النحوية : ١٢٥ - ١٢٦ ، وشرح المفصّل : ٥٦/١ - ٥٧ - ٥٨ .

(٤) شرح المفصّل : ٥٨/١ .

(٥) السابق : ٥٧/١ .

(٦) ألفية ابن مالك : باب ما لا ينصرف .

وابن هشام الأنصاري ، والأشموني ، وابن عقيل[١] ، وأصحاب الحواشي كالأزهري ، والصّبان ، والخضري[٢] ، وقد نحا هذا النّحو الفاكهي[٣] .

استمع إلى بدر الدين ابن مالك شارحًا بيت أبيه السّابق : « الصّرف : تنوين يبيّن كون الاسم المعرب خاليًا من شبه الفعل ، فيستحق أن يعبّر عنه بالأمكن، أي: الزائد في التّمكّن »[٤]. وأحسن منه قول ابن هشام : «الصّرف: هو التّنوين الدّال على معنى يكون الاسم به أمكن » . وجميع هؤلاء ذيّلوا تعريف الصّرف بأنّه « مذهب المحقّقين »[٥] .

والذي تقتضيه الدّقة وتستدعيه الفطنة أنّ الصّرف هو : التّنوين وحده ، والمصروف هو المنوّن فقط لأمور هي :

أولها – المعنى اللغوي ، قالوا : « صرف الكلام : تزيينه والزّيادة فيه ، وإنّما سمي بذلك ؛ لأنّه إذا زُيّن صرف الأسماع إلى استماعه »[٦] . ومعروف أنّ التّنوين : نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظًا .

ثانيها – الاشتقاق : قيل : إنّ الصّرف مشتقّ من الصّريف ، وهو اللبن ساعة يحلب ، وهو أيضًا صوت ناب البعير[٧] ، ومعروف أنّ الحلب يحدث صوتًا ... وكذلك لا يكون في نهايات الأسماء غير التّنوين ، وهو صوت .

ثالثها – أن الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره[٨] ، وإنّما المحذوف وحده[٨] ما يكون في الاسم ولا يكون في الفعل نظيره ، وهو التّنوين .

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٤٤ ، أوضح المسالك : ١١٥/٣ ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان : ٢٢٨/٣ ، شرح ابن عقيل : ٣٢٠/٣ .

(٢) شرح التصريح : ٢٠٩/٢ ، حاشية الصبان : ٢٢٨/٣ ، حاشية الخضري : ٩٦/٢ .

(٣) شرح الفاكهي : ١٢٨/١ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٤٤ .

(٥) يراجع هامش (١ – ٢) .

(٦) مقاييس اللغة : ٣٤٣/٣ .

(٧) السابق : ٣٤٢/٣ ، ٣٤٣ .

(٨–٨) شرح المفصّل : ٥٦/١ .

رابعها - أنّ الأسماء المرفوعة والمنصوبة ممّا لا ينصرف ، يقول النّحويّون : إنّها ممنوعة من الصّرف ، وليس فيها جرّ فيذهب ، وإنّما ذهب التّنوين لا غير[١] .

خامسها - أنّ النّحاة يقولون : « ويصرف ما لا ينصرف للتّناسب ، أو للضّرورة »[٢] فالأوّل : نحو : ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان : ٤] صرفت : سلاسل ؛ لصرف أغلال وسعير .

والثاني : كقول أميّة بن أبي الصلت :

فأتاها أحيمرٌ كأخي السّهم ... بعضبٍ فقال : كوني عقيراً [٣]

والذي عاد في هذين الشاهدين هو تنوين النّصب في الآية ، وتنوين الرّفع في البيت ، ولا مدخل للجرّ ألبتة . أمّا عدولهم في حالة الجرّ عن الكسر إلى الفتح ، فلأمرين :

الأوّل :أنّ الكسرة بلا تنوين ولا إضافة ، ولا (أل) تكون بنائيّة ، فلو بقي الاسم مكسوراً مع عدم التّنوين ومعاقبيه ؛ لتُوهِّم أن الاسم مبني ؛ فإذا قلت : مررت بعمرِ ، لأشبه : حذامِ ، وقطامِ ، وأمسِ ، ونحوها[٤] - عند من بناهنّ - .

الثّاني : أنّ الكسرة كثيراً ما يجتزأ بها عن ياء المتكلم ، فلو بقيت الكسرة في الاسم بدون تنوين لذهب إلى ذهن المتلقي أن الاسم مضاف إلى ياء المتكلم ، فإذا قلت : سافرت مع أحمدِ لظُنَّ أنه مضاف إلى الياء ، وحذفت الياء لوجود الكسرة دليلاً عليها[٥] .

الثّالث : أنّهم حين قصدوا أن يمنعوه التّنوين الذي هو علم التمكّن ، منعوه الجرّ أيضًا إذ كان الجرّ لا يكون إلا مع التّنوين ، أو ما يقوم مقامه ، وهو

---

(١) شرح المفصّل : ٥٦/١ .

(٢) التسهيل : ، المساعد : ٤٣/٣ .

(٣) المساعد : ٤٣/٣ .

(٤) شرح المفصّل : ٥٦/١ ، شرح التسهيل : ٤١/١ .

(٥) أمالي السهيلي : ٢٥ ، شرح التسهيل : ٤١/١ .

الإضافة ... وذلك أنّ المجرور يقوم مقام التّنوين أبداً[١] ؛ لأنّ المضاف إليه يُتمّ الاسم المضاف ... ولما منع الجرّ بالكسرة كان أولى الحركات بأن يقوم مقام الكسرة - الفتحة ؛ لتساوي النّصب والجرّ في معنى المفعوليّة ، فهذا ، كقولهم: رأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين في جعل لفظ الجرّ كلفظ النصب[٢].

وبهذا التعليل يتّضح أنّ الاسم إذا كان مضافًا أو كان بـ (أل) لا تنوين فيه أبداً ؛ لأنّهما والتّنوين لا يتجامعان ؛ « إذ التّنوين دليل تمام الاسم ، وإضافته مشعرة بعدم تمامه ، فتنافرا »[٣] .

وأمّا تنافر (أل) والتّنوين ؛ فلأن (أل) علامة تعريف الاسم ، والتّنوين في بعض أقسامه علامة تنكير ، ولا تجتمع علامتا تعريف وتنكير في آن واحد . ولهذا عاد الكسر مرة أخرى إلى آخر الاسم الذي ينصرف ؛ «لأنّ الموجب للفتحة موضعَها ، تبعها لذهاب التنوين للعلتين ، فإذا كان التّنوين قد ذهب لأجل اللام والإضافة انتفى موجب حذف الكسرة ، فبقي منجراً بالكسرة على أصله »[٤] .

والذي أزعمه أن عدولهم عن الكسرة إلى الفتحة طلب للخفة؛ لأنّ الفتحة أخفّ على ألسنتهم وهم كثيراً ما ينزعون إلى الفتح لغير ما سبب إلاّ الخفة[٥].

وبما سبق يتّضح رجحان المذهب الأول ؛ لأمرين :

الأوّل : أنّ الكسر لم يحذف مع (أل) والإضافة ؛ لأنّه لم يحذف التّنوين معهما لمنع الصّرف حتى يتبعها الكسر ، بل حذفت نون التّنوين ؛ لأنّها - كما سبق - لا تجامعها . فالتّنوين أصلاً غير موجود ؛ لوجود معاقبيه -أل ، والإضافة- فعاد الكسر؛ لأنّ سقوطه ليس بالأصالة بل تبعًا للتّنوين[٦].

(١) المقتصد : ٢/٩٦٦ .

(٢) السابق .

(٣) شرح الكافية : ١/١٨٠ .

(٤) أمالي ابن الحاجب : ٤/٨٧ .

(٥) الكتاب : ٤/١٥٤ .

(٦) شرح الكافية : ١/١٠٢ .

والثـاني : إن دخول (أل) على الاسم ، أو إضافـتـه لا تخـرج الاسم عن شبـه الفـعل الذي زعـمـه النحـاة ، فـأحـسن والمسـاجد في الآيـتين السّـابقـتين لم تذهب منهما العلل المزعومة ، فـ (أحسن) مع إضافتها إلى (تقويم) ما زال فـيه الوصف ووزن الفعـل ، و (المساجد) مع دخول (أل) عليه مـا زال جمعًا لا نظير له في الآحـاد . - واللّه أعلـم ! - .

* * *
* *

المسألة الثانية - ألفاظ العدد المعدولة بين السّماع والقياس

من الأسماء التي سمعت ممنوعة الصّرف ألفاظ العدد ، نحو : ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء : ٣] ، وأحاد وموحد ، وثناء ، ومثلث ، ومربع ، وعشار ومعشر ، وخماس[١] ، وجميعها مسموعة ، وقد منعت من الصّرف للعدل والوصف - وهو قول الخليل وسيبويه[٢] ، وتابعهما الجمهور - أمّا العدل : فإنّها معدولة عن ألفاظ العدد المكررة ، فأحاد وموحد معدولان عن : واحد ، واحد ، وثناء ومثنى معدولان عن : اثنين اثنين ، وثلاث ومثلث معدولان عن : ثلاثة ثلاثة ، وهكذا ...

والدّليل على أنّ هذه الألفاظ معدولة ؛ أنّ معنى أحاد وموحد : واحد واحد ، وثناء ومثنى : اثنان اثنان ، يقول الرّضي : « وأمّا ثلاث ومثلث ، فقد قام الدّليل على أنّهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة) وذلك أنّا وجدنا ثُلاث ، وثلاثة ثلاثة ، بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذي أجزاء على هذا العدد المعيّن ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ، وجاءني القوم رجلاً رجلاً ، وأبصرت العراق بلداً بلداً ، فكان القياس في باب العدد أيضًا التكرير عملاً بالاستقراء ، وإلحاقًا للفرد المتنازع فيه بالأعمّ الأغلب ، فلمّا وجد (ثلاث) غير مكرر لفظًا ، حكم بأنّ أصله لفظ مكرر ، ولم يأتِ لفظ مكرر بمعنى (ثلاث) إلاّ (ثلاثة ثلاثة) فقيل : إنّه أصله »[٣] .

أمّا الوصف : فقد ضمّه إلى العدل كثير من النّحاة تبعًا للخليل وسيبويه[٤] - كما أسلفت ، ووجه دلالة هذه الألفاظ على الوصف : « أنّ هذا

---

(١) الكتاب : ٢٢٥/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩، المقتصد ، ٩٨٤/٢، شرح الجمل :٢٢٠/٢

(٢) السابق .

(٣) شرح الكافية : ١١٤/١ ، ٢٢٠/٢ ، الغرة المخفيّة : ٢١١/١ ، شرح المفصّل : ٦٢/١ ، الكافية الشافية : ١٤٤٦/٣ ، ١١٥/١ ، شرح التصريح : ٢١٤/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٢٥/٣، المقتضب : ٩٨٤/٢، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، المقتصد : ٩٨٤/٢، الغرة المخفية : ٢١١/١ ، شرح الجمل : ٢٢٠/٢ ، شرح المفصل : ٦٢/١ ، الأشموني مع حاشية الصبان : ٢٤٠/٣ .

التّركيب المعدول لم يوضع إلاّ وصفًا ، ولم يستعمل إلاّ مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضْع المعدول غير وضع المعدول عنه »[١] ؛ لأنّ الوصف في واحد واثنين ... عارض ؛ إذْ لم يوضعا لمجرّد الوصف . وزعم الفرّاء أنّه منع الصّرف للعدل والتّعريف[٢] .

وزعم ابن السّرّاج أنّه لم يتصرّف لأنّ ألفاظه معدولة في اللفظ والمعنى[٣]، وقد نسبت كتب[٤] النّحو هذا الزّعم إلى الزّجّاج وليس له ، بل لابن السّرّاج ، يقول أبو بكر : « فأمّا الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى : فمثنى ، وثلاث ، ورباع ، وأحاد ، فهذا عدل لفظه ، ومعناه عدل عن معنى اثنين إلى معنى : اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ، وكذلك أحاد ، عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد ، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد ، وسيبويه يذكر أنّه لم ينصرف ؛ لأنّه معدول وأنّه صفة ، ولو قال قائل: إنّه لم ينصرف؛ لأنّه عدل في اللفظ والمعنى جميعًا وجعل ذلك لكان قولاً »[٥] .

وقد اختلف النّحاة في قياس باقي ألفاظ العدد على المسموع السّابق ، ولهم في هذا ثلاثة مذاهب[٦] :

المذهب الأول : لا يجوز قياس ما لم يسمع .

لا تقاس ألفاظ العدد التي لم تسمع ، وهي : خماس ومخمس[٧] ، وسداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، على

---

(١) شرح الكافية : ١/١١٥ .

(٢) معاني القرآن : ١/٢٥٤ .

(٣) الأصول : ٢/٨٨ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٤٩ .

(٥) الأصول : ٢/٨٨ .

(٦) الكافية الشافية : ٣/١٤٤٨ ، التّحفة : ١٠٧ ، شرح الكافية : ١/١١٤ ، شرح ألفيّة ابن معط : ١/٤٤٩ ، شرح الأشموني : ٣/٢٤٠ ، الهمع : ١/٨٤ ، شرح التصّريح : ٢/٢١٤ ، مجيب النِدا على قطر الندى : ٢/٢٦٩ ، عدّة السّالك : ٣/١٢٢ .

(٧) عند من لم يسمعها .

الألفاظ التي سمعت ، وهي : أحاد وموحد ، قال ساعدة بن جؤيّة :

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسه ذئابٌ تبغّى النّاس مثنى وموحدُ[١]

وقال عمرو ذو الكلب :

منت لك أن تلاقيني المنايا أحاد أحاد في شهر حلال[٢]

وثناء ومثنى ، قال تعالى : ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [فاطر:١] .

وقال صخر السّلمي :

ولقد قتلتكمُ ثناءَ وموحداً وتركت مُرّة مثل أمسِ الدّابرِ[٣]

وثلاث ، ورباع ، كما في الآية ، أمّا مثلث ، ومربع ، فلم أوفّق في العثور على شاهد لهما .

أصحابه :

نسبت كتب النّحو هذا المذهب إلى البصريين[٤] ، وليت شعري ! من الذي منع قياس تلك الألفاظ منهم ؟ !

أمّا سيبويه فلم يتحدّث عن موضوع القياس والسّماع في هذه المسألة ، إذ كان مشغولاً عنهما بمسآءلة شيخه عن سبب منع صرفهنّ ، وهل يمكن أن تصرف حال التّنكير، استمع إليه محاوراً الخليل - رحمهما اللّه -: « وسألته عن أحاد ، وثناء ، ومثنى ، وثلاث ، ورباع ، فقال : هو بمنزلة أخر ، إنّما حدّه : واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه . قلت :

---

(١) الكتاب : ٢٢٦/٣ ، معاني القرآن للأخفش : ٢٢٦/١ ، مجاز القرآن : ١١٤/١ ، المقتضب : ٣٨١/٣، النكت : ٨٢٧/٢ ، شرح المفصّل : ٦٢/١ ، أدب الكاتب : ٤٥٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٢٢٥/١ ، مجاز القرآن : ١١٥/١ ، المقتضب : ٣٨١/٣ ، الشعر للفارسي : ٥٢٧/٢ ، شرح المفصل : ٦٢/١ .

(٣) مجاز القرآن : ١١٥/١ ، أدب الكاتب : ٤٥٨ .

(٤) الكافية الشافية : ٤٤٨/٣ ، التحفة : ١٠٧ ، شرح الكافية : ١١٤/١ ، شرح الأشموني : ٢٤٠/٣ ، الهمع : ٨٤/١ ، شرح التصريح ٢١٤/٢ ، عدة السالك : ١٢٢/٣ .

افتصرفه في النّكرة ؟ قال : لا ؛ لأنّه نكرة يوصف به نكرة ، وقال لي : قال أبو عمرو : ﴿ أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ صفة ، كأنّك قلت : أولي أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ... إلخ »[١] .

وأمّا الأخفش الأوسط ، فقد فتّشت كتابه معاني القرآن فلم أجده تحدّث عن قياس أو سماع هذه المسألة[٢] . وأمّا الجرمي والمازني ، فقد سكتت كتب النحو عنهما ، فلم أجد لهما شيئًا في هذا .

وأمّا المبرّد والزّجاج ، فالقياس عنهما مشهور - كما سيأتي - وأمّا ابن السّراج ، والزجّاجي ، والفارسي فلم يتحدّثوا عن هذه المسألة فيما اطلعت عليه من كتبهم[٣] . وأوّل من أشار إلى هذا الخلاف ظنّاً - حسب - ما وقع لي من تآليف النّحاة ؛ هو ابن عصفور[٤] ، كما أنّه أوّل من منع قياس هذين البناءين - فيما ظفرت به من نصوص العلماء - فقد قال في شرح الجمل : «واختلف فيما عدا هذا المسموع من مفعل وفعال ، هل يقاس عليه ، أو لا ؟

فمنهم من قاسه ، ومنهم من لم يقسه ، وهو الصّحيح ؛ لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس »[٥] . فالقياس عنده ممتنع مطلقًا ، فهو لم يستثنِ (فعال) كما فعل غيره ، بل أطلقه .

وبعد ابن عصفور ابنُ مالك في الكافية الشّافية[٦] ، والتّحفة[٦] ، غير أنّه -فيما أظن- أوّل من نسب المنع للبصريين ، والقياس للكوفيين ، وهو حجّة فيما ينقل ، فربّما نقل من كتب لم تصل إلينا ، وبعد ابن مالك ابنُ

---

(١) الكتاب : ٣/٢٢٥ .

(٢) معاني القرآن : ١/٢٢٥ - ٢٢٦ ، وينظر تفسير الآية ٤٦ من سورة سبأ ، والآية (٩١ من سورة فاطر .

(٣) الأصول لابن السراج ، الجمل للزجاجي ، الإيضاح العضدي ، والمسائل المشكلة والمنثورة وكتاب الشعر لفارسي .

(٤) شرح الجمل : ٢/٢٢٠ .

(٥) السابق .

(٦) ٣/١٤٤٨ ، ١٠٧ .

جمعة القوّاس[١] ، شارح ألفيّة ابن معطٍ ، لكنّه لم يسمِّ أصحاب المذاهب .

وبهذا يتّضح أن صاحب هذا المذهب ابن عصفور ، وليس نحاة البصرة ؛ لأنّ نصوص أئمتهم صريحة في ذلك -كما سيأتي في المذهبين الثّاني والثّالث.

وقد حذا أبو الحسين بن أبي الرّبيع حذو ابن عصفور في منع قياس هذين البناءين ، يقول : « المعدول في العدد ويكون في بناءين : أحدهما : فُعال ، نحو : أُحاد ، وثُناء ، وثُلاث ، ورُباع ، واختلفوا في القياس ، والصّحيح أنّه لا يقال غير ما ذكرته ، وإن جاء في غيرها فشاذ ، وضرورة .

الثّاني : مفعل ، نحو : موحد ، ومثنى ، وهذا مقصور على السماع ، لقلته »[٢] .

فالمفهوم من قوله : « والصّحيح أنّه لا يقال غير ما ذكرته » عدم جواز القياس عنده على هذا المثال أما عند غيره فجائز . أمّا المثال الثّاني ، فعنده وعند غيره مقصور على السّماع .

الأصـــل :

واضح أنّ الأصل الذي اعتمد عليه ابن عصفور ومن تبعه في منع قياس هذين البناءين ؛ هو : السّماع القليل .

* * *

المذهب الثّـاني : يجوز القياس مطلقًا .

تقاس باقي ألفاظ العدد التي لم تسمع على ما سمع مطلقًا ، دون استثناء أحد البناءين ، فَفُعَال ومَفْعل في القياس على السواء .

وقد نقل أصحاب هذا المذهب - زيادة على ما نقله أصحاب المذهب السّابق ؛ ثلاثة ألفاظ ، وهي : مخمس ، وعشار ، ومعشر[٣] .

---

(١) شرح ألفيّة ابن معطٍ : ٤٤٩/١ .

(٢) الملخص : ٦١٩/١ - ٦٢٠ .

(٣) الكافية الشّافية : ١٤٤٨/٣ ، التّحفة : ١٠٧ ، الهمع : ٨٤/١ ، شرح التّصريح : ٢١٤/٢ ، عدّة السالك : ١٢٢/٣ .

أصحابـــه :

كـمـا نسـبت كـتب النّحـو الرّأي السّابق للبـصـريين ، نسـبت هذا الرّأي للكوفيّين ، والمبرّد ، والزّجاج من البصريين[١] .

وبداية أقـول : إنّ صاحب هذا المذهب هو : المبرّد البصري ، وتابعه النّحاة بعده ، فمنهم من تابعه مطلقًا ، ومنهم من قيّده – وهو الزّجاج ، كما سيأتي – أمّا الكوفيّون فـهم براء من هذا القياس ، والدّليل على ذلك أنّ كتبهم الموجودة بين أيدينا لا تشـير من قـريب ولا من بعيد إلى هذا القـياس المزعوم . فـالفرّاء -وهو إمامـهم المقدم ورأسهم الشّامخ- لم يتـحدّث عن هذه المسألة في كـتابه العظيم – مـعـاني القـرآن – وهو الأثر البـاقي الذي يَـبْـرز من خـلاله النّحـو الكوفي ، والذّكر الحكيم حفظ لنا لفظ مثنى ، فقد شرفت بالورود فيـه ثلاث مرات ، الأولى : في سورة النسّاء في الآية الثّالثة ، والثّانيـة : في سورة سبأ في الآية السّادسة والأربعين ، والثـالثـة : في سـورة فـاطر في الآية الأولى . وقـد شاركـها لفظ ثلاث ورباع في الموضـعين الأوّل والثّالث ، أي في سـورتي النّساء وفاطر .

أمّا الآيــة الأولى فقد ذكـرها الفرّاء في تفسيره ، فـتحدّث عـن سبب منـع الصّرف في هذه الألفـاظ ، ولم يشـر مـن قـريب أو من بعـيـد إلى مـسـألة القيـاس[٢].

وأمّا الموضعان الثّاني والثّالث فتجاوزهما الفرّاء ، ولم يفسرهما[٣].

وأمّا ثعلب تلميذ الفرّاء ، وإمام الكوفيّين بعد شيخه الفرّاء ، فقد راجعت كتابيه « مجالس ثعلب ، والفصيح » فلم أجد فيهما شيئًا عن هذا.

---

(١) الكافية الشّافية : ١٤٤٨/٣ ، التّحفة : ١٠٧ ، شرح الكافية : ١١٤/١ ، الإرتشاف : ٤٣٧/١ ، الهمع : ٨٤/١ – ٨٥ ، شرح التصريح : ٢١٤/٢ ، مجيب النّدا : ٢٦٩/٢ ، عدّة السالك : ١٢٢/٣ .

(٢) معاني القرآن لفراء : ٢٥٤/١ .

(٣) السابق : ٣٦٤/٢ ، ٣٦٦ .

والذي يغلب على ظنّي أنّ الكوفيّين يقصرون ذلك على مورد السّماع فقط ، يشهد لذلك قول أبي عبداللّه الحسين الأربلي ، شارح ديوان المتنبّي[١] -وهو كوفيّ متعصّب - عندما تحدّث عن بيت المتنبيّ :

أحادٌ أم سداسٌ في أحادِ لُيَيْلَتُنا المنوطة بالتّنادِ [٢]

قال : « وقوله : (أحاد) اختلف في هذا اختلافًا كثيراً ، والمشهور أن هذا البناء لا يكون إلاّ إلى الأربعة ، نحو : أحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع ، وجاء في الشّاذ إلى عشار ، وأنشدوا للكميت :

فلم يستريثوك حتّى رميـ ـت فوق الرّجال خِصالاً عُشاراَ »[٣].

فلو كان من مذهب الكوفيين قياس هذا ، لذكر مذهبهم هنا كما فعل حين شرح بيت المتنبي :

وحمدانُ حمدونُ وحمدونُ حارثٌ وحارثُ لقمانٌ ولقمانُ راشدُ [٤]

قال : « ترك صرف (حمدان وحارث) ضرورة ، وهو جائز عندنا ، غير جائز عند بعض البصريين ، ووافقنا الأخفش ، وابن برهان ، والفارسي ، وحجّتَنا : إجماعنا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشّعر ضرورة ، فلذلك جوّزنا ترك صرف ما ينصرف في الشّعر ، وقد جاء كثيراً في أشعارهم »[٥] .

ومهما يكن من شيء فقد تبع أبا العبّاس المبرّد في هذا المذهب كثيرٌ من النّحاة وصحّحوه ، ونقلوا سماع باقي ألفاظ العدد التي جاءت معدولة ، يقول أبو العبّاس : « ومن المعدول قولهم: مثنى، وثلاث ، ورباع ، وكذلك ما بعده . وإن شئت جعلت مكان مثنى : ثناء يا فتى ، حتى يكون على وزن رباع وثلاث، وكذلك أحاد ، وإن شئت قلت موحد ، كما قلت مثنى ... »[٦] .

---

(١) المنسوب خطأ إلى العكبري ويسمى بالتبيان في شرح الديوان .

(٢) السابق : ٣٥٣/٢ .

(٣) السابق .

(٤) السابق : ٢٧٧/١ .

(٥) السابق ، وينظر : ٣٤١/١ ، ٣٤٢ ، عند شرحه قول المتنبي :

فهن أسلن دمًا مقلتي وعذّبن قلبي بطول الصدودِ

(٦) المقتضب : ٣٨٠/٣ - ٣٨١ .

وممّن تبعه : الصّيمري[١] ، وابن معطٍ[٢]، وابن يعيش[٣] ، يقول الصّيمري : « والضّرب الثّاني من المعدول : ما كان معدولاً من الأعداد عن واحد إلى أحاد ، وعن اثنين إلى ثناء ، وعن ثلاثة إلى ثُلاث ، وكذلك إلى العشرة . وفي كل واحد منهما لغتان : فعال ومَفعل ، يقال : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وكذلك إلى عشار ومعشر »[١].

وليس لفظ ابن معط ببعيد من لفظ الصّيمري : « ... وكل بناء على مفعل أو فعال معدول عن ألفاظ العدد إلى العشرة »[٢] . وأمّا ابن يعيش فله تفصيل يقول : « وقالوا : موحد كمثنى ومثلث ، فأمّا مثلث ومربع إلى العقد فقياس ، ولم يسمع ، ونظير ثلاث ورباع في الصفة والوزن أحاد وثناء ، وقد سمعا ، قال الشاعر :

مَنَتْ لك أن تلاقيني المنايا أحاد أحاد في شهر حلالِ[٣]

وأمّا ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع ، والقياس لا يدفعه ، غير أنه قد جاء في شعر الكميت : * خصالاً عشارا * »[٤] .

ويلاحظ على قول ابن يعيش : إنه عكس ما ورد عن النّحاة ، حيث يرون القياس على فُعال لكثرته ، وأمّا مفعل فلا يقاس عليه ، لقلّته[٥] .

كما يلاحظ أن استشهاد ابن يعيش بالبيت السّابق ، ينطبق على أحاد فقط ، أمّا ثناء فأنّه غير وارد في الشّاهد ، ولم يورد له شاهداً بعد ذلك ، وكان الأحرى به أن يستشهد ببيت صخر بن عمرو بن الشّريد أخي الخنساء :

ولقد قتلتكمُ ثناءَ وموحدًا وتركت مرّة مثل أمسِ الدابرِ[٦]

فهذا يجمع اللفظين معًا .

---

(١) التبصرة : ٢/٥٦٠ .

(٢) الفصول الخمسون : ١٥٨ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) شرح ابن يعيش : ١/٦٢ .

(٥) الهمع : ١/٨٤ ، شرح التصريح : ٢/٢١٤ .

(٦) سبق تخريجه .

وممّن صحّح قياس هذين اللّفظين ، وزعم أنّ الباقي قد سمع ؛ أبو حيّان الأندلسي[١] وتبعه من جاء بعده كابن هشام الأنصاري[٢] ، والأزهري[٣] ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد[٤] . يقول أبو حيّان في الارتشاف : « ... وقيل : يقاس البناءان ، وهو الصّحيح لسماع ذلك من العرب ، فتقول : موحد، وأحاد ، إلى معشر وعشار ، وحكى البناءين أبو عمرو الشّيباني ، وحكى أبو حاتم ويعقوب : من أحاد إلى عشار »[٥] .

وقد أورد أبو حيّان في شرح التّسهيل - فيما نقل عنه السيوطي في الهمع[٦] - أبياتًا رواها خلف الأحمر، بنى فيها قائلها فعالاً من أحاد إلى عشار، والحقيقة أن تلك الأبيات تبدو عليها آمارات الوضع . وقد ذكر غيره[٦] أنها مصنوعة . والله أعلم ! .

الأصـل :

واضح أنّ الأصل الذي اعتمد عليه هؤلاء النّحاة هو : القياس .

* * *

المذهب الثّالث : يقاس على فُعال فقط .

وفيه فصّل أصحابه بين بناء فُعَال ، وبناء مفعل . فأجازوا القياس على فُعال لكثرته ، وأمّا مفعل فوقفوا به عند السّماع ، لقلّته[٧] .

أصحابـه :

لم تنسب كتب النّحو هذا المذهب إلى شخص معيّن ، بل ساقته غفلاً

---

(١) الارتشاف : ٤٣٧/١ .

(٢) أوضح المسالك : ١٢٢/٣ .

(٣) شرح التصريح : ٢١٤/٢ .

(٤) عدّة السالك بهامش أوضح المسالك : ١٢٢/٣ .

(٥) الارتشاف : ٤٣٧/١ .

(٦) ٨٤/١ - ٨٥ .

(٧) الارتشاف : ٤٣٧/١ ، أوضح المسالك : ١٢٢/٣ ، الهمع : ٨٤/١ ، ٨٥ ، شرح التصريح : ٢١٤/٢ ، عدة السالك : ١٢٢/٣ .

ممرّضًا ، « وقيل : يقاس على فُعال خاصّة ؛ لأنّه كثر »[١] .

والحقّ أنّ هذا مذهب أبي إسحاق الزّجاج - رحمه الله ! - وقد كانت كتب النّحو تنسب إليه القياس مطلقًا ، وإذا أنصتّ إلى أبي إسحاق عرفت صدق زعمي ، يقول : « وإن عدلت أسماء العدد إلى عشرة كلّها على هذا قياسًا ، نحو : عشار وتساع ، وخماس وسداس ، ولكن « مثنى وموحد » لم يجيء في مثل معشر ، تريد به عشار ، وكذلك « متسع » يراد به « تساع » إنّما أُستعملُ من هذا ما استعملت العرب » [٢].

فهذا النصّ صريح في القياس على فعَال فقط ، ولا يحتاج إلى أدنى تعليق .

وتبع أبا إسحاق الزّجاج أبو الفتح ابن جنّي ، فإنّه يفهم ذلك من قوله : « ... ألا ترى أنّ فُعَالا أيضًا مثالٌ قد يؤلِف العدل ، نحو : أحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع ، وكذلك إلى عشار ، قال :

ولم يستريثوك حتى علو ت فوق الرّجال خصالاً عُشارا »[٣].

وموضع الاحتجاج هنا هو قوله : قد يؤلِف العدل ، ومعناه أنه مناسب للعدل ، في حين أن غيره - وهو : مفعل - مسكوت عن مناسبته للعدل ، كما أنّ إغفال « مفعل » نصٌّ على طرد القياس في فُعال دونه .

وعلى كثرة تنقيبي في بطون كتب النّحاة ؛ لم أوفّق في العثور على معتنق لهذا المذهب غير الرجلين .

الأصل :

واضح أنّ السّماع الكثير هو الفيصل في قياس فُعال دون مفعل ، فقد وردت في القرآن فُعال أربع مرات، لفظان في سورة النساء ، ثم كررا في فاطر، وهما : ﴿ ثلاث ورباع ﴾ في حين أنّ مفعل وردت ثلاث مرات ، وهو لفظ

---

(١) شرح التصريح : ٢/٢١٤ ، وينظر : الارتشاف : ١/٤٣٧ ، الهمع : ١/٨٤ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ - ٦٠ .

(٣) الخصائص : ٣/١٨١ .

مثنى . وقد ورد في النسـاء ، ثم سبأ ، ثـم فـاطر . كمـا ورد لفظان في شعـر العـرب وهمـا مـثنى ومـوحد ، أمّا فُعـال فـقـد ورد : أحاد ، وثـنـاء ، وثلاث ، ورباع ، وعشار[1] ، حسب ما أحصيت ، غير ما ذكر أبو حيّان .

وليس من شك أنّ المذهب الثّالث ، هو الذي يمثل المذهب الوسط ، فـقـد توسّط بين متناقضين ،منع القياس مطلقًا ، وإجازته مطلقًا. وهو -كما تلاحظ- قد خلا من التّطرف ، وقيد جواز القياس بما كثر دون ما قلّ .

وهذا هو ما يستـهوي النفس ، حيث الحسّ اللغوي في ميـزانه ، لخفّة فُعال وعذوبتها فإنّك تجد لها وقعًا ليس لاختـهـا ، كمـا كان لـهـا السّـمـاع الكثيـر ، الذي هو الفيصل الحقّ في تقعيد القواعد . واللّه أعلم ! .

* * *

* *

(١) راجع المذهب الأول في هذه المسألة ، فالشواهد هناك مفصّلة .

المسألة الثالثة - (سحر) بين الإعراب والبناء

استُعملت (سحر) في لغة العرب على ضربين ، ظرف - كما سيأتي - وغير ظرف ، فيكون فاعلاً ، نحو : طاب السّحر ، ومفعولاً ، نحو : ما أجمل السّحر ، ومجروراً نحو : ما أعذب نسيم السّحر [(١)].

أمّا الظّرف ، فنوعان : متصرّف ، وغير متصرّف ، أمّا المتصرّف فمرادُ تعيينه ، فيلزم (أل) أو الإضافة ، نحو : رأيته عند السّحر ، ومطرنا سحر ليلة الجمعة[(٢)] ، وألاّ يرادَ تعيينه ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤] .

أمّا غير المتّصرّف ، فهو المعيّن الخالي من (أل) والإضافة ، وهو المعنيّ بهذه المسألة .

وفي هذه الحالة ، هل يكون (سحر) معربًا ، ممنوع الصّرف أو مصروفًا ، أو غير معرب ، فيكون مبنيّاً ؟

للنّحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب[(٣)] :

المذهب الأوّل : سحر : معرب ممنوع الصّرف .

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ (سحرَ) معربٌ ممنوعُ الصّرف للتّعريف والعدل عن السّحر .

أصحابـه :

هذا مذهب سيبويه ، وجمهور النّحاة[(٤)] . يقول سيبويه ، متحدّثًا عن

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ ، شرح الكافية للرضي : ٤٩٨/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ ، شرح الكافية للرضي : ٤٩٥/١ ، ٤٩٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ ، شرح الكافية للرضي : ١١٧/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٣٥/١ ، أوضح المسالك : ١٢٩/٤ ، شرح التصريح : ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ ، الهمع : ٩٢/١ - ٩٣ ، حاشية الخضري : ١٠٧/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٨٣/٣ - ٢٨٤ ، معاني القرآن للفرّاء : ١٠٩/٣ ، المقتضب : ٣٧٨/٣ ، ما ينصرف: ١٣٠ ، الأصول : ٨٨/٢ ، ٨٩ ، التبصرة : ٥٦٢/٢ ، أمالي ابن الشجري : ٥٧٧/٢ ، =

(سحر): « وكما تركوا صرف (سحر) ظرفًا ؛ لأنّه إذا كان مجروراً ، أو مرفوعًا ، أو منصوبًا غير ظرف ؛ لم يكن معرفة إلاّ وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه ، فلمّا صار معرفة في الظّروف بغير ألف ولام خالف التّعريف في هذه المواضع »[١] .

ومعنى هذا الكلام ، أنّهم حين وجدوا (سحر) ممنوعة الصّرف وليس فيها سبب واضح يتمشّى مع قواعد باب ما لا ينصرف ، ووجدوها غير معرّفة بطرق التّعريف المعروفة في الأسماء مثلها ، ووجدوها تدلّ على سحر يوم معيّن، حكموا على أنّ تعريفها بطريق يخالف تعريف أخواتها وهو كونها علمًا لهذا الوقت بعينه ، حسب ما فهمته من حديث سيبويه السّابق . ثمّ بحثوا عن علّة أخرى ليطّرد الباب ، فقالوا : إنّ الأصل أن تعرّف بـ (أل) ، ولكنّهم عدلوا عنه إلى العلميّة ، فاجتمع فيه العلميّة والعدل عن السّحر .

وقد تبع سيبويه في هذا المذهب جمهور النّحاة ، كأبي زكريّا الفرّاء ، وأبي العبّاس المبرّد ، وأبي إسحاق الزّجاج، وأبي بكر بن السّرّاج ، والصّيمري، وابن الشّجري ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرّضي ، وابن أبي الرّبيع ، وابن هشام الأنصاري ، والشّيخ خالد الأزهري ، والسّيوطي ، وعبّاس حسن[٢] .

والذي يفهم من حديثهم : أنّ (سحر) لا يكون كذلك إلاّ إذا توفّرت فيه شرائط ، هي : أن يكون ظرفًا ، غير متصرّف ، سحر يوم بعينه ، خاليًا من (أل) والإضافة ، يقول ابن مالك : « وممّا منع صرفه للعدل والتّعريف :

== شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ ، شرح الكافية للرضي : ١١٧/١ ، ١٢١ ، الارتشاف : ٤٣٥/١ ، الملخص : ٦٢٠/١ ، أوضح المسالك : ١٢٩/٤ ، شرح التصريح : ٢٢٣/٢ ، الهمع : ٩٢/١ – ٩٣ ، النحو الوافي : ٢٥٨/٤ .

(١) الكتاب : ٢٨٣/٣ – ٢٨٤ .

(٢) المقتضب : ٣٧٨/٣ ، معاني القرآن للفراء : ١٠٩/٣ ، ما ينصرف : ١٣٠ ، الأصول : ٨٨/٢ – ٨٩ ، التبصرة : ٥٦٢/٢ ، أمالي ابن الشجري : ٥٧٧/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ ، شرح الرضي : ١١٧/١ ، ١٢١ ، الارتشاف : ٤٣٥/١ ، الملخص : ٦٢٠/١ ، أوضح المسالك: ١٢٩/٤ ، شرح التصريح: ٢٢٣/٢ ، الهمع : ٩٢/١-٩٣ ، النحو الوافي : ٢٥٨/٤ .

سحر إذا قصد به سحر يوم بعينه ، وجعل ظرفًا ، كقولك : خرجت يوم الجمعة سحرَ، والأصل أن يذكر معرّفًا بالألف واللام ، فعدل عن الألف واللام، وقصد تعريفه، فاجتمع فيه العدل والتّعريف ، فمنع من الصّرف ولا يكون هذا إلاّ مفعولاً فيه »[١] .

ولنستمع إلى الرّضي شارحًا المقصود بعدم التّصرّف وكيفيّة التّعريف التي ذكرها النّحاة في سحر وأخواته : « والمعرّبات غير المتصرّفة : ما عيّن من غدوة ... وسحر وسحير ... والحكم بعدم تصرّف هذه الظّروف المعيّنة ؛ مبنيٌّ على كونها معيّنة من دون العلميّة ، وذلك أنّهم جعلوا الزّمان المعيّن من دون علميّة ولا آلة تعريف ، كهذه الظّروف ؛ لازمًا لطريقة واحدة ، أعني الظّرفيّة تنبيهًا على مخالفته لسائر المعارف ؛ وذلك لأنّ كلّ نكرة صارت معرفة ، فلا بدّ فيها إمّا من العلميّة ، وإمّا من اللام أو الإضافة ، وهذه كانت نكرات فتعيّنت بمجرّد عناية المتكلّم[٢] ، لا بآلة ولا بعلميّة ، والدّليل على أنّها ليست أعلامًا : أنّ عتمة وعشيّة وضحوة من هذه الظّروف متصرّفة على الأشهر مع تعيّنها ، ولو كانت أعلامًا لم تتصرّف ، فتعريف هذه الأسماء إذن بكونها معدولة عن اللام ، فهي معدولة عن اللام ، وليست متضمّنة لها ... بلى وجد سحر من جملة هذه الأسماء المعيّنة ممنوعًا من الصّرف فاضطررنا إلى تقدير العلميّة فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السّببين »[٣] .

ولعلّه بدا واضحًا من نصّ الرّضي هذا تمحّلهم في جعل (سحر) علمًا ، بل إنّ الرضي نفسه قد اعترض على كون (سحر) معدولاً عن الألف واللام وناصّاً على العلميّة ، وكأنّها أمرٌ حقيقيٌ إذ يقول : « فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام ، بل لكونه علمًا »[٤] .

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ .

(٢) قصد المتكلم .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٤٩٦/١ – ٤٩٧ .

(٤) السابق : ١١٧/١ .

وهذا ينبئ بهشاشة مذهبهم هذا ، والله المستعان ! .

وهذا ما جعل ابن عصفور يتردّد في نسبة العلميّة لـ (سحر) ، ويلتمس لها شيئًا آخر ، وهو : ما يشبه العلميّة ، يقول : « وأمّا التّعريف الذي يمنع الصّرف منه تعريف العلميّة ، أو ما أشبهه من تعريف (سحر) ، وذلك أنّه معدول عن الألف واللام ، فصار كالعلم في أنّه معرفة وليس بمضاف ، ولا معرّف بالألف واللام »(١) .

كما تحرّز عبّاس حسن حين ذكر علّة منع الصّرف في (سحر) ، فقال : « فكلمة (سحر) ظرف منصوب على الظرفيّة ، ممنوع التّنوين للعلميّة والعدل سماعًا في هذه الكلمة المنصوبة »(٢).ثم علّق« وهذا هو التّعليل الصّحيح»(٢). وله الحقّ في هذا التّحرّز لأنّا نرى النّحويّين « يتعسّفون ويتلمّسون لإثبات العدل أسبابًا واهية لكيلا يقال : إنّ سببه في هذه الكلمة هو السّماع »(٣) .

الأصـل :

الذي يتبادر إلى الذهن أنّ الأصل الذي اعتمدوا عليه في الحكم على (سحر) بمنع الصّرف هو السّماع . سمعوا هذه اللفظة بهذه الصّورة - خلوها من (أل) والإضافة - في هذه الحال - ودلالتها على وقت معيّن ، من يوم معيّن، بلا أداة تعريف فحكموا عليها بمنع الصّرف ، ولعلّ نصّ سيبويه السّابق قد وَضُح فيه سماعه لهذه الكلمة من العرب غير منوّنة ، في الحال التي أشرت إليها ، فقوله : « كما تركوا صرف سحر ظرفًا ... وصار معدولاً عندهم »(٤) نصٌّ على أنّه سمع هذه اللفظة من العرب غير منوّنة .

ولكن لماذا حكموا عليها بأنّها ممنوعة من الصّرف ؟ ، لماذا لم يحكموا

---

(١) شرح الجمل : ٢/٢٠٦ .

(٢-٢) النحو الوافي : ٤/٢٥٨ .

(٣) السابق .

(٤) الكتاب : ٣/٢٨٣ - ٢٨٤ ، وانظر : المسائل العضديات : ٥٨ ، شرح الكافية للرضي : ١/٤٩٦ ، ٤٩٨ .

عليـهـا بالصّرف على معنى (أل) ، أو لنيّة الإضافة ، أو لماذا لم يحكموا عليها بالبناء ، وهي محتملة للوجهين ؟ !!

الذي يبـدو لي أنّـهم حكموا عليـهـا بذلك ؛ لأنّـهم قـاسـوها على أعـلام الأجناس من أخواتهـا في الظّرفـيّـة ، كـغـدوة ، وبكرة ، وعـشـيّـة ، وعـتـمـة ، ونحوها ، وقد صرّح النّحاة بأنّ المذكورات ثَمَّ أعلام أجناس ، استمع إلى الرّضي في معرض حديثه عن انصراف الظّروف وعدم انصرافـهـا - وهو في هذا شارحٌ وجهة نظر النّحاة - « غدوة وبكرة غير منصرفين اتّفاقًا وإن لم تكونا معيّنتين؛ لكونهما من أعلام الأجناس ، كأسامة ... »[١] .

ونقل عن الفارسي - ولم أجده فيما لدي من كتبه - : « لقيته فـينة بعد فينة ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أي الحين بعد الحين ، فـهي علم الجنس »[٢]. وذكر سيبـويه في عشـيّـة : « أن بعض العرب يدع فيـه التّنوين كـمـا ترك في غدوة »[٣] وهذا « يعني أنّه يجعلها أيضًا علم جنس »[٤] .

أمّا سحـر فـقـد صرّح الرضي بأنّـهـا ليـست علم جنس ، يقـول الرضي : «وسحر غير منصرف ، لا لكونه علم الجنس ، بل إذا أردت به سحر يومك كما ذكرنا »[٥] . وهذا يناقض قوله فيما سبق[٦] .

وإذا ثبت هذا فلا دليل لقولهم بمنع صرفها في هذه الحال بهذه الصّفة إلا القياس على أخواتها . والله أعلم ! .

وقـد وهّـن أبو حيّان هـذا المذهب فـقـال : « ومـا ذكـره الجـمـهـور من أنه

---

(١) شرح الكافية للرضي : ٤٩٨/١ ، وانظر الكتاب : ٢٩٣/٣ - ٢٩٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٤٩٩/١ ، وانظر العضديات : ٥٩ .

(٣) الكتاب : ٢٩٤/٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي : ٤٩٩/١ .

(٥) السابق : ٥٠٠/١ .

(٦) شرح الكافية : ١١٧/١ ، وانظر الأشموني فقد زعم أنه علم : ٢٦٥/٣ ، والملخص : ٦٢٠/١، حاشية الصبان : ٢٦٥/٣ .

عدل عن الألف واللام مشكل ؛ لأنّه يشعر بأنّه تضمّن تعريفها ؛ لأنّ معنى المعدول عنه يتضمّنه المعدول له، ألا ترى أنّ (عُمَرَ) تضمّن معنى (عامر)، و (حذام) تضمّن معنى (حاذمة) ، و (مثنى) تضمّن معنى (اثنين ، اثنين) و (فسق) تضمّن معنى (فاسق) وهذه حقيقة العدل ، وإذا كان كذلك ، فكيف يكون (سحر) على معنى ما فيه الألف واللام ، ويكون علمًا ؟ وتعريف العلميّة لا يجامع تعريف ما عدل عنها »[1] .

وواضح أن هذا هو المذهب الوسط إذ توسط بين الإعراب المطلق ، والبناء.

* * *

المذهب الثّاني : أنّه معربٌ مصروف .

ذهب أصحابه إلى أنّ (سحراً) معربٌ مصروف ، وترك تنوينه لنيّة (أل) ، أو لنيّة الإضافة [2].

أصحابه :

نسبت كتب النّحو هذا المذهب إلى أبي القاسم السّهيلي والشّلوبين الصّغير[3] . كما نسبت إليهما علّة ترك التّنوين ، فنسبت إلى السّهيلي : أنّ التّنوين إنّما ترك لنيّة الإضافة ، ونسبت إلى الشّلوبين الصّغير : أنّ التّنوين إنّما ترك لنيّة (أل) .

والذي وجدته في (نتائج الفكر) للسّهيلي : الثاني، أي أن تنوينه إنّما ذهب لأجل نيّة (أل) . أمّا الشّلوبين الصّغير ، فيؤسفني أنّني لم أحظ بشيء من مؤلفاته ، كما لم يحظ من سألتهم عن آثاره بشيء منها ، وكما يقول النّحاة : أبو حيّان نحويّ محقّق .. فلنأخذ بما نَقَلَ عن الشّلوبين الصّغير - مع التزام الحذر - وسيقتصر الحديث في هذا المذهب على نيّة (أل) .

---

(١) التذييل والتكميل : ٥/ل ٥٣ نقلاً عن ابن الطراوة النحوي .

(٢) الارتشاف : ١/٤٣٥ ، شرح التصريح : ٢/٢٢٣ - ٢٢٤ ، الهمع : ١/٩٢ - ٩٣ .

(٣) للكتب السابقة ، والشّلوبين الصغير هو : أبو عبدالله محمّد بن علي الأنصاري المالقي ، تمليذ ابن عصفور ، لازمه مدّة إقامته بمالقه ، له : شرح أبيات سيبويه ، وأكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزوليّة ، ت : ٦٦٠هـ . البغية : ١/١٨٧ .

والآن أخلّي بينكم وبين أبي القاسم السّهيلي ليشرح لنا وجهة نظره ، يقول : « حكم (سحر) إذا كان ليوم بعيّنه – معرفة كان اليوم أو نكرة – إذا كان اليوم ظرفًا ، ولم يكن مفعولاً ، ولا فاعلاً ، فحكم (سحر) حينئذٍ أن يكون ظرفًا غير منوّن ؛ لأنّه معرفة ، إمّا بمعنى الإضافة ، كأنّك تريد : سحر ذلك اليوم ، فانحذف التّنوين لهذا ، كما انحذف في (أجمع) و (أكتع) حيث كان مضافًا في المعنى فهذا وجه قد قيل .

وأحسن منه ما ذهب إليه سيبويه من أنّه معرف بالألف واللام كأنّك حين ذكرت يومًا قبله ، وجعلته ظرفًا ، ثم ذكرت (سحر) فكأنك أردت : السّحر الذي من ذلك اليوم ، فاستغنيت عن الألف واللام بذكر اليوم »[١] .

ثمّ بيّن سبب اختياره تعريف (سحر) بـ (أل) فقال : « وإنّما اخترنا هذا القول عن الأوّل للفرق الذي بين (سحر)، وبيّن (أجمع)؛ فإنّ (أجمع) توكيد بمنزلة (كلّه) و (نفسه) ، فهو مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكّد ، واستغنى عن إظهار الضّمير بذكر المؤكّد ؛ لأنّ (أجمع) لا يكون إلا تابعًا له، ولا يكون مخبراً عنه بحال . وليس كذلك (السّحر) لأنّه بمنزلة الفرس ، والجمل ، فإن أضفته لم يكن بدٌّ من إظهار المضاف إليه ، وإنّما هو معرف بالألف واللام ، كما قال سيبويه »[٢] .

وقال في موضع آخر : « ... وبانت علّة ارتفاع التّنوين ؛ لأنّه لا يجتمع مع (الألف واللام) ، ولا مع معناها ، وإن كان في حكم المضاف – كما زعم بعضهم – فلذلك أيضًا يمتنع من تنوينه .. »[٣] . وقال : « إنّ (سحر) لم يتعرّف بشيء إلاّ بمعنى الألف واللام ، لا من حيث كان ليوم بعيّنه »[٤] .

ففي هذه النّصُوص ، ترى أبا القاسم متمسّكًا بتعريف (سحر) بـ (أل) كما تراه ينسب تعريفه بالإضافة إلى بعضهم ، ويستدلّ لذلك الذي اختاره

---

(١) نتائج الفكر : ٣٧٥ .

(٢) السابق : ٣٧٥ – ٣٧٦ .

(٣) السابق .

(٤) السابق : ٣٧٨ .

بدقائق الفروق بين التّركيب حيث فرّق بين قولهم : خرجت يوم الخميس سحرَ ، ويوم الخميس سحره ، فقال : « فإن قيل : فهلاّ جعلتموه بدلاً إذا كان ما قبله ظرفًا ؛ لأنّه بعض اليوم ، فيكون بدل البعض من الكلّ ، كما كان ذلك إذا كان اليوم مفعولاً ؟

قُلنا : الفرق بينهما أنّ البدل يعتمد عليه ، ويكون المبدل منه في حكم الطّرح ويكون الفعل مخصوصًا بالبدل بعدما كان عمومًا في المبدل منه ، ... وليس كذلك : خرجت يوم الجمعة سحَر ؛ لأنّ الظّرف مقدّر بـ (في) ، وجعل (سحر) ظرفًا لا يخرج اليوم عن أن يكون ظرفًا أيضًا ، بل يبقى على حاله ؛ لأنّه ليس من شرط الظّرف أن يملأه ما يوضع فيه ، فالكلام معتمد عليه ، كما كان قبل ذكر سحر »[١] .

ومع وجاهة رأيه هذا ودقّته ، إلاّ إنّني لا أرى ما يمنع أن يكون (سحر) ظرفًا بعد إضافته - كما سيأتي - .

الأصل :

لا شكّ أنّ الأصل الذي اعتمدا عليه في الحكم على (سحر) بالصّرف هو: استصحاب الأصل ؛ إذ الأصل أن يعرّف بـ (أل) أو بالإضافة كغيره من الأسماء ، ولكن لمّا تقدّم - كما يقول السّهيلي - ما يدلّ عليها حذفت مع بقاء معناها . ومعروف أنّها إذا كانت بـ (أل) كانت مصروفة كما سبق توضيحه في المسألة الأولى من هذا الفصل . واللّه أعلم ! .

* * *

المذهب الثّالث : (سحر) مبنيّ .

يرى أصحاب هذا المذهب أن (سحر) مبنيّ ؛ لتضمّنه معنى (أل) ، مثل أمس ، ولكنْ بناؤه على الفتحة بخلاف أمسِ المبنيّة على الكسرة .

أصحابه :

أوّل من ذهب إلى هذا - فيما اطّلعت عليه - أبو الحسين ابن

---

(١) السابق : ٣٧٦ .

الطّـراوة[١] . ثمّ تبعه صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي[٢] ، وليس أبا الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرّزي - كما زعم أبو حيّان[٣] - .

أمّا ابن الطّراوة فنفائسه - فيما أعلم - قد اخترمتها يد الحدثان ، إلا كتاب الإفصاح ، وفيه أشار إلى (سحر) إشارة عابرة[٤] ، ومذهبه هذا ووجهة نظره احتفظ بها الرّعيني قال : « قال ابن الطّراوة : لعدم التّقارّ . يريد القرار »[٥] . وتفسير هذه العلّة - كما يقولُ الرّعيني - « أنّ اضطرابه ، وكونه - أي سحر - لا يقع في كلّ موضع على صورة واحدة ، هو الذي أوجب بناءه »[٦] .

أي أن صورته في حالة البناء على الفتح - كما زعم - تخالف صورة إعرابه ؛ إذ في حالة البناء لا يكون (سحر) إلاّ ظرفًا من يوم معيّن خالٍ من (أل) والإضافة .

وأمّا صدر الأفاضل فقد أعرب عن رأيه وحجّته في كتابه ، يقول : «مذهب النّحويّين أنّ هذه الأسماء إذا عَنَيْت بها غدوة يومك ، وبكرته ، وسحر ليلتك ، وفينة وقتك فهي منصرفة ، وعندي أنّها مبنيّة ؛ وهذا لأنّه قد تقرّر في قواعد النّحويّين أنّ الاسم متى تضمّن معنى الحرف فإنّه يبنى »[٧] . ثمّ بيّن حجّة الجمهور ، ونقضها بـ (أمس) ، فقال : « حجّة النّحويّين أنّ هذه الأسماء في تلك الحالة أعلام معدولة عن اللام ، فيمتنع الصّرف ، أمّا أنّها أعلام فظاهر ؛ لأنّها جعلت أعلامًا لتلك الغدوة ، وتلك البكرة ، وذلك السّحر ، وتلك الفينة ، وأمّا أنّها معدولة فظاهر أيضًا لأنّ الأصل فيها أن

---

(١) أبو الحسين ابن الطّراوة : ٨٤ ، ابن الطّراوة النحوي : ٢٨٨ ، الهمع : ٩٢/١ ، ٩٣ .

(٢) التّخمير : ١٨٢/١ ، شرح الكافية الشّافية : ١٤٧٩/٣ .

(٣) التذييل والتكميل : ٥/ل ٥٢٧ نقلاً عن التّخمير : ١٨٠/١ هامش (١) ، الارتشاف :١, ٤٣٥.

(٤) الإفصاح : ٨٥ .

(٥) شرح ألفيّة ابن معطي : ل ١٣ ، نقلاً عن ابن الطّراوة النحوي : ٢٨٨ .

(٦) السابق .

(٧) التخمير : ١٨٠/١ - ١٨٢ .

تكون باللام عند تلك الغاية ، فيقال : رأيته الغدوة والبكرة ، والسّحر ، والفينة، وهذه حجّة مزيّفة ، والاعتراض عليها أنّها تنتقض بـ (أمس) ، فإنّه جعل علمًا لذلك الأمس ، وأنّه معدول عن اللام ، وهو مع ذلك مبنيّ »[١] .

وكأيّ رأي كان له من آزره وناصره ، كما كان له من أنكره ورد على صاحبيه . أمّا المؤيّدون فمنهم ابن الحاجب ، حيث مال إليه وعبّر عن ذلك بما يوحي أنّه لم يطلع على كلام من سبقه ، يقول ابن الحاجب : « ولو قيل في (سحر) أنّه مبنيّ ، كـ (أمس) لم يكن بعيداً ، وإن اختلفت الحركتان »[٢].

ومنهم أيضًا أبو حيّان حين قال بعد أن ذكر رأي صدر الأفاضل : « والفرق بينهما – سحر وأمس – عندي يعسر »[٣] .

وأمّا المنكرون فكثيرون[٤] ، منهم ابن مالك – رحمه اللّه! – وقد ردّ هذا المذهب بثلاثة أوجه ، الأوّل : « أنّ ما ادّعاه ممكن ، وما ادّعيناه ممكن ، لكن ما ادّعيناه أولى ؛ لأنّه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ؛ لأنّ الممنوع من الصّرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادّعاه ؛ لأنّه خروج عن الأصل بكلّ وجه.

الثّاني : أنّه لو كان مبنيًا لكان غير الفتحة به أولى ؛ لأنّه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة ؛ لئلاّ يتوهمّ الإعراب ، كما اجتنبت في قبل وبعد ، والمنادى المبني .

الثّالث : أنّه لو كان مبنيّاً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله : * على حينَ عاتبتُ المشيب على الصّبا * لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضًا »[٥] .

---

(١) السابق : ١/١٨٢ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل : ١/١٣٥ – ١٣٦ .

(٣) التذييل والتكميل : ٥/ل ٥٢٧ نقلاً عن التخمير : ١/١٨١ ، الهامش .

(٤) ينظر : التخمير : ١/١٨١ ، ١٨٢ ، تعليق د. عبدالرحمن العثيمين .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٣/١٤٧٩ – ١٤٨٠ .

كما أنّ (سحر) إذا كان معرفة بنيّة (أل) فقد بعد عن شبه الحرف ، لأنّ (أل) من خصائص الأسماء [١].

الأصـل :

اعتمد صاحبا هذا المذهب - فيما يبدو لي - على القياس ، حيث قاسا (سحر) في هذه الحالة على (أمس) .

ولكن في حديث صدر الأفاضل ما يشير إلى اعتمادهم على قاعدة توجيهيّة ، وهي قوله : « لأنّه قد تقرّر في قواعد النّحويّين أنّ الاسم متى تضمّن معنى الحرف فإنّه يبنى »[٢] .

* * *

وبعد ، فالذي تشرق له أسارير الفهم أنّ هذه الكلمة معربة كما ذهب السّهيلي والشّلوبين الصّغير ، ولكن ليس على نيّة (أل) بل على نيّة الإضافة ، كمذهب ذلك النّحوي الذي أشار إليه السّهيلي ، وقد اختاره أستاذنا د.عيّاد الثّبيتي[٣] .

والذي دعاني لترجيح هذا المذهب أمور :

الأوّل : أنّ القائل حين يقول : سافرت يوم الجمعة سحَر ، فكأنّه قال : سافرت سحر يوم الجمعة . ولا ريب أنّ (سحر) هنا ظرف و (يوم) ظرف معيّن ، كما أنّ المتبادر إلى الذّهن ، حين يقال : سافرت يوم الجمعة سحر ، هو تقدير الضّمير فكأنّه قال : سحره ، فَتَمسُّكُ السّهيلي بأنّ إبراز الضّمير المضاف ، أو تقديره يخرج (سحر) عن الظّرفيّة غيرُ لازم ، بل مبالغ فيه ، فليس هناك ما يمنع أن تكون بعد الإضافة ظرفًا ، فهي ليست بدعًا في ذلك فغيرها من الظروف تضاف إلى الضّمائر ، كما تضاف إلى الظّاهر ، ولا تخرج عن الظّرفية ، كقيل وبعد وسوى ...

---

(١) ابن الطراوة النّحوي : ٢٨٩ .

(٢) التّخمير : ١/١٨٢ .

(٣) ابن الطراوة النّحوي : ٢٨٩ .

ثانيًا : أنّ (يوم) في نحو المثال السّابق ظرف ، و (سحر) ظرف ، و (اليوم) يشمل الليل والنّهار ، أو كما هو معروف -أربعًا وعشرين ساعة- ، وسحر ، وغدوة ، وعشية ، ونحوهن أسماء لأوقات معيّنة منه ، وكونها أسماء لبعض الأوقات لا تخرجها عن الظّرفيّة ، فإذا حدّد المجيء في وقت معيّن منهنّ فالمراد أنّ المجيء إنّما وقع في هذا الوقت المعيّن ، أو تحديد وقت المجيء بدقّة كما تقول : حضرت السّاعة العاشرة ، الدّقيقة الثّالثة ، مثلاً ، أو دقيقتها الثّالثة ، وعلى هذا فلا أرى ما يمنع أن يبدل الظّرف من الظّرف ؛ لأنّ معنى الظّرفيّة باقٍ وإن أعرب (سحر) بدلاً .

ثالثًا : أنّ نيّة الإضافة شائعة في التّراكيب العربيّة ، بحذف المضاف ، سواء كان ضميراً ، أو ظاهراً ، وينوى معناه أو لفظه ؛ إيجازاً ، أمّا حذف (أل) وبقاء معناها ، فلم أعرفه إلاّ في هذا الفصل .

رابعًا : سلامته من الانتقادات التي وجّهت إلى المذهبين الأوّل والثّالث . والله أعلم ! .

❊ ❊ ❊
❊ ❊

المسألة الرّابعة – الاسم الموازن للفعل بين الصّرف ومنعه

من المسائل المبحوثة في باب ما لا ينصرف الوزن المشترك بين الفعل والاسم ، فمن المعروف أنّ للفعل أوزانًا تخصّه ، فلا تأتي عليها الأسماء ، كما أن للاسم أوزانًا تخصّه ، فلا تأتي عليها الأفعال . وبينهما أوزان مشتركة تأتي عليها الأفعال ، وتأتي عليها الأسماء ، فمنها ما يكون غالبًا في الأفعال ، قليلاً في الأسماء ، ومنها العكس ، أي : غالبًا في الأسماء قليلاً في الأفعال . ومنها ما يتساويان فيه ، فليس أحدهما بأحسن حظٍ فيه من الآخر .

وهذا الأخير هو موضوع هذه المسألة ، وفيها ثلاثة مذاهب(١) :

المذهب الأول : منع الصّرف مطلقًا .

يرى بعض النّحاة أنّ الوزن المشترك بين الفعل والاسم إذا سمي به منع الاسم من الصّرف ، سواء كان الوزن غالبًا ، أو مشتركًا ، أو غير غالب ، فنحو : حاتم ، وجعفر ، وعضُد إذا سمّي بها منعت الصّرف .

أصحابه :

نسب هذا المذهب إلى يونس بن حبيب البصري ، شيخ سيبويه ، نسبه إليه الرّضي في قوله : « واعلم أنّ الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه ، لا يؤثّر مطلقًا ، خلافًا ليونس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقًا سواء غلب على الفعل ، أو لم يغلب ، فمنع الصّرف في نحو: جَبَل ، وعَضُد ، وكتِف ، وجعفر ، وحاتم ، أعلامًا »(٢) .

---

(١) الكتاب : ٢٠٦/٣ ، ٢٠٧ ، ما ينصرف : ٢٧ ، الأصول : ٨٠/٢-٨١ ، شرح المفصّل : ٦١/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٦٧/٣ ، الإرشاد : ٤١١ ، شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٨/١ ، شرح الجمل : ٢٠٦/٢ ، شرح الكافية : ١٦٦/١-١٦٧ ، أوضح المسالك :" ١٢٧/٤ ، شرح الأشموني : ٢٦٠/٣ ، شرح التصريح : ٢٢١/٢ ، حاشية الصبان : ٢٦٠/٣ ، خزانة الأدب : ١٢٣/١-١٢٤ ، عدّة السالك : ١٢٧/٤ ، النّحو الوافي : ٢٤٩/٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ١٦٦/١- ١٦٧ .

كما نسبه إليه السّيوطي ، فقال : « وأمّا المشترك بينهما على السواء ، ففيه مذاهب : ... والثاني : تأثيره مطلقًا ، وعليه يونس »[١] .

ونسبه إلى يونس أيضًا : عبد العزيز الموصلي ، غير أنّه أشرك معه عيسى بن عمر ، فقال : « ... فلو سمّي بنحو : ضَرَب ، أو عَلِم ، أو ظَرُف ، أو دحرج ، لانصرف ذلك أجمع ، خلافًا ليونس ، وعيسى بن عمر ، فإنّهما يعتبران وزن الفعل مطلقًا ... »[٢] .

والذي نقله عن يونس تلميذه سيبويه خلاف ذلك ، يقول سيبويه :« وزعم يونس : أنّك إذا سميّت رجلاً بضارب من قولك : ضارِبْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميّته : ضارَبَ ، وكذلك :ضَرَب ، وهو قول أبي عمرو ، والخليل »[٣] .

فهل ليونس قولان في هذه المسألة ؟ ، أحدهما: ما رواه عنه سيبويه في كتابه ، وهو حجّة ثبت ، وأقرب النّاس إلى أستاذه ، كما أنّ يونس قد أقرّ بصدق سيبويه فيما نقل عنه ، حين قال - بعد أن اطّلع على كتاب سيبويه -: « يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عنّي » [٤]، والثاني : ما رواه أولئك النّفر من النّحاة ، وإذا افترضنا صحّة النّقل ، فعمّن نقلوه ، وهل كان هذا الرأي ليونس بعد وفاة سيبويه ؟ ! ومع تتبعي لآراء النّحاة لم أجد من يشير إلى هذا الرأي من المتقدمين ، كما لم أجد نحويّاً يتبع يونس في مذهبه هذا .

ومهما يكن من شيء ، فلاحتمال أن يكون هذا الرّأي ليونس ، ولم يطّلع عليه سيبويه عقدت هذه المسألة .

---

(١) الهمع : ٩٨/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٨/١ .

(٣) الكتاب : ٢٠٦/٣ .

(٤) أخبار النحويين واللغويين : ٥٢ .

الأصـل :

يبدو لي أنّ يونس لم يتوفّر له السّماع الذي وقع لغيره فحكم على هذا النّوع من الأعلام بمنع الصّرف قياسًا على الغالب ، وطرداً للباب على وتيرة واحدة .

* * *

المذهب الثاني : الصّرف مطلقًا :

إنّ الاسم إذا جاء على وزن مشترك بينه وبين الفعل وليس أحدهما بأسعد من الثّاني به فإنّه يصرف مطلقًا ، سواء كان منقولاً من الفعل أم لم يكن منقولاً .

أصحابه :

نسبه سيبويه لأبي عمرو بن العلاء ، والخليل ، ويونس ، في النّصّ السابق ، وهو مذهب سيبويه أيضًا ، ومذهب من جاء بعدهم ، إلا عيسى بن عمر - كما سيأتي بعد - .

ولنلقِ السّمع إلى سيبويه مبيّنًا معالم هذا المذهب : « زعم يونس أنّك إذا سميّت رجلاً بضارب من قولك : ضاربْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف . وكذلك إن سميته : ضارَبَ ، وكذلك : ضرب ، وهو قول أبي عمرو والخليل ، وذلك لأنها حيث صارت اُسمًا وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزّوائد التي ليست في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء ، وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء ، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم ، وبمنزلة حَجَر ، وتَابَل ، كما أنّ يزيد ، وتغلب ، يصيران بمنزلة تنضب ويعمل ، إذا صارت اسمًا ، وأمّا عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرّجل يسمى كَعْسبًا ، وإنّما هو فعل من الكعسبة »[١] . ويقول في موضع آخر : « واعلم أنّ كلّ اسم

---

(١) الكتاب : ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .

كانت في أوّله زائدة ولم يكن على مثال الفعل، فإنّه مصروف ، وذلك ، نحو: إِصْلِيتٍ ، وأُسْلوبٍ ، ويَنْبوتٍ ، وتَعْضوضٍ.»[١]. ويضيف المبرّد في إشراق عبارة وتمام بيان : « واعلم أنّك إذا سميّت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة ، وله مثال في الأسماء فهو منصرف في المعرفة والنّكرة . فمن ذلك: ضَرَب ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِم ، وكرُم ، وبابهما ؛ لأنّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَل ، وحَجَر ، و (عَلِمَ) على مثال : فَخِذ ، و (كرُم) على مثال : رَجُل ، وعَضُد ، وكذلك ما كَثُر عدتُه وكان فيه هذا الشّرط الذي ذكرنا . فمن ذلك : دحرج ؛ لأنّ مثاله : جعفر ، وحوقل ؛ لأنّ مثاله : كوثر، والملحق بالأصل بمنزلة الأصلي ، فإن سميّت بفعل لم تُسمِّ فاعله ، لم تصرفه ؛ لأنّه على مثال ليست عليه الأسماء . وذلك نحو ضُرِب ، ودُحْرِج ، ويُوْطِر ، إلاّ أن يكون معتلاً ، أو مدغمًا ، فإنّه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء ، وذلك نحو : قِيْل وَبِيْع ، ورُدَّ ، وما كان مثلها لأنّ ردّ بمنزلة : كُرٍّ ، وبُرْدٍ ، ونحوها ، وقيل بمنزلة : فِيْل وديْك ... »[٢] .

ومن هذه النّصوص وأمثالها نستطيع أن نستشفّ الشّروط التي وضعها الأوائل لصرف ما سمّي به ممّا وازن الفعل :

الأوّل : أنْ تنقل إلى الاسم وتستعمل استعمال الأسماء المحضة .

الثّاني : ألاّ تكون في أوائلها الزّوائد التي تكون في أوائل الأفعال .

الثّالث : أن يكون الوزن له نظير في أوزان الأسماء ، فوزن : ضَارِبْ ، فعل أمر مثل وزن : ضاربِ اسم فاعل ، ووزن : ضَارَب ، فعل ماضٍ ، مثل وزن : خَاتَم ، اسم جامد، ووزن : ضَرَب ، فعل ماضٍ كوزن حَجَر، اسم جامد.

فإذا اجتمعت هذه الشّروط في فعل وسمّي به فهو مصروف ، وإن لم يغلب هذا الوزن في الأسماء .

---

(١) الكتاب : ٣/١٩٩ - ٢٠٠ ، في اللسان : سيف إصليت : أي صقيل ، واليَنْبوت : شجر الخَشْخاش ، وقيل : هي شجرة شاكة لها أغصان ، وورق ، وثمرتها مدوّرة ، والتعضُوض : ضرب من التّمر شديد الحلاوة .

(٢) المقتضب : ٣/٣١٤ - ٣١٥ .

وعبارات الأقدمين في نصوصهم تلك - في نظري - أدقّ من عبارات المتأخّرين الذين يعبّرون بالوزن المشترك ، في حين أنّ سيبويه ومن بعده كالمبرّد كان تعبيرهم كما قرأت في نصوصهم ؛ لأنّا نجد أوزانًا هي أكثر في الاسم وهي مع ذلك ممنوعة الصّرف إذا سمّي بها ، كموازن أفعل ، فإنّ « أفعل اسمًا يبنى من كل فعل ثلاثي للتفضيل فيما ليس بلون ، ولا عيب ، ويبنى من الألوان والعيوب لغير تفضيل ، وقد يكون من غير فعل كأرنب وشبهه . وأفعل الفعل إنّما يكون عن بعض أوزان فَعَل ، وليس بالأكثر ، ويكون من غير فَعَل نادراً قليلاً ، كقولك أشكل ، وأغدّ ، فثبت أنّ أفعل في الاسم أكثر منه في الفعل ، وقد اعْتُبر اتفاقًا ، وأيضًا فإنّ فاعَل في الأسماء قليل نادر، كخاتَم ، وفي الأفعال كثير ، كضاربَ ، وقاتَل ، ولم يعتبر باتفاق ، فإنك لو سميّت رجلاً بخاتَم صرفته باتفاق »[1] .

الأصــل :

قال سيبويه في معرض ردّه على عيسى بن عمر : « وأمّا عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ؛ سمعناهم يصرفون الرجل يسمّى : كعسبًا ، وإنّما هو : فَعَل من الكعسبة »[2] .

هذا النصّ يشير إشارة واضحة إلى أنّهم اعتمدوا على سماع ذلك من العرب ، فقوله : « وهو خلاف قول العرب » نصٌّ على أنهم سمعوا الكلمة بالشّروط السّابقة مصروفة إذا سمّى بها شخص ، وإن لم يذكر شواهد .

وقوله : « سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسبًا ، وإنّما هو فَعَل من الكعسبة » نصٌّ آخر على سماع بعض الصّيَغ ، وهي صيغة فَعْلَل ، وتخصيص هذه الصّيغة بالسّماع لا يعني أنّ غيرها لم يسمع . إنّما يعني أنّ كلّ ما جاء موازنًا للماضي سواء ثلاثيًا أو رباعيًا ، وليس في أوّله الزّوائد التي تأتي في الأفعال ، وله مثال في الأسماء ، وسمّي به ، ونقل من الفعل ؛

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١/١٢٩ .

(٢) الكتاب : ٣/٢٠٦ .

فهو مصروف ، بدليل قوله : « وإنّما هو : فَعَل » ومع هذا سمعنا العرب تصرفه ، و (فَعَل) ليس وزنًا لكعسب ، وإنّما المراد أنّ هذا اللفظ منقول من الفعل . وإذا كان هذا شأن المنقول من الفعل فما ظنّك بما لم ينقل ، فصرفه أولى . والله أعلم ! .

ولو ذهب الفكر إلى أنّ مراد سيبويه من إيراد سماع (كعسب) مصروفًا أن يقاس عليه ما لم يسمع سواء نقل أم لم ينقل، وسواء ثلاثيًا أم غير ثلاثي ، لم يكن بعيداً .

* * *

المذهب الثّالث : منع الصّرف في المنقول من الفعل فقط.

أنّ الاسم المنقول من الفعل وإن كان خاليًا من الزّوائد التّي تكون في الفعل ، وكان على مثال الأسماء ؛ ممنوع الصّرف أيضًا .

أصحابه :

المشهور أنّ صاحب هذا المذهب هو : عيسى بن عمر البصري ، ومع مطالعتي في كتب النّحاة ، لم أجد من يرى رأيه ، إلاّ أنّ أبا حيّان[١] قد نسب إلى الفرّاء أنّه وافق عيسى في منع صرف المنقول من الفعل . كما زعم الأشموني أنّ للفرّاء مذهبًا قريبًا من مذهب عيسى . لكنّ حديث الفرّاء في معاني القرآن بخلاف ما نُقِل عنه ، يقول أبو زكريا متحدّثًا عن سبب منع الصّرف في يغوث ويعوق : « ولم يجروا يغوث ويعوق ؛ لأنّ فيها ياء زائدة ، وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء ، أو ألف فلا يُجرى . من ذلك : يملك ، ويزيد ، ويعمر ، وتغلب ، وأحمد . هذه لا تجري ؛ لما زاد فيها ، ولو أجريت لكثرة التّسمية كان صوابا ! »[٢] .

أمّا ما زعمه الأشموني ، فهو قوله : « ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى قال في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال : إن غلبت

---

(١) الارتشاف : ٤٢٨/١ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء : ١٨٩/٣ .

للأفعال: فلا تجره في المعرفة ، نحو : رجل اسمه : ضَرَب ، فإنّ هذا اللفظ ، وإن كان اسمًا للعسل الأبيض ، هو أشهر في الفعل ، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنّكرة ، نحو : رجل مسمى حجر ؛ لأنّه يكون فعلاً ، تقول: حَجَر عليه القاضي ، ولكنّه أشهر في الاسم »(١) .

والذي تنبض به حروف هذا النّصّ لا يخرج عن مذهب الجمهور .

الأصل :

اعتمد عيسى بن عمر في مذهبه هذا على السّماع من العرب ، فقد ورد في أشعارهم ما ظاهره يشهد أنّ الاسم المنقول من الفعل ممنوع من الصّرف . قال سحيم بن وثيل الرّياحي :

أنا ابن جَلاَ ، وطلاّعُ الثّنايا　　　متى أضع العمامة تعرفوني

فاعتبر عيسى (جلا) اسمًا منقولاً من الفعل ، ولم ينوّنه الشّاعر ؛ لأنّه غير مصروف عنده ، وقد ردّ النّحاة استدلال عيسى بن عمر بردود ، منها:

أولاً : قال سيبويه بعد إيراد هذا البيت : « ولا نراه على قول عيسى ، ولكنّه على الحكاية ، كما قال :

* بني شاب قرناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ *

كأنّه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلا »(٢) .

ومراد سيبويه أنّ (جلا) فعل وفاعل مستتر ، وسمّي به مع فاعله ، وليس المسمى به الفعل وحده ، فيكونُ ابن جَلاَ مثل : هذا ابن شاب قرناها .

ثانيًا : أنّ (جَلاَ) جملة فعليّة في موضع صفة لمحذوف ، والتّقدير : أنا

---

(١) شرح الأشموني : ٣/٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) الكتاب : ٣/٢٠٧ ، وينظر في هذا الرد: الكامل : ١/٢٢٦ ، ما ينصرف : ٢٧ ، شرح المفصّل: ١/٦١ ، شرح الجمل : ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ ، شرح الكافية للرضي : ١/١٦٧ ، أوضح المسالك : ٤/١٢٧ ، شرح التصريح : ٢/٢٢١ ، الخزانة : ١/١٢٣ ، عدّة السالك : ٤/١٢٧ .

ابن رجل جَلاَ[١] ، كما قال الأعشى :

* كأنّك من جمال أبي أقيش *

أي جمل من جمال ، لأنّ الشاعر أنّما أراد « المنكشف الأمر »[٢] ، يقال: « هو ابن جلا : أي المنكشف المشهور الأمر »[٣] .

ثالثًا : قيل : إنّ (جلا) اسم مقصور مثل فَتَى ، وهو انحسار مقدّم الشّعر[٤] . وقال الأصمعي : « الجلا : انحسار الشّعر عن مقدّم الرأس »[٥].

فهو في البيت على تقدير مضاف محذوف ، أي : ابن ذي جلا [٦]. وهذا مذهب ابن الحاجب[٦] .

هذا ما حصلت عليه من ردود النّحاة على عيسى بن عمر . ولي ملاحظات عليها : أمّا الرّدّ الأول فيوهّنه أنّ (جلا) في البيت ليس باسم لأبي الشّاعر ، ولا لقبًا له ، وإنّما اسم أبيه : وثيل بن أعيفر بن أبي عمرو بن جوين ، بن أهيب ، بن حميري ، بن رياح بن يربوع [٧].

أما الثّاني ، فهو في نظري الراجح ؛ لأمرين :

الأول : أنّ المناسبة التي قيلت فيها القصيدة هي : تعريض الأبيرد الرياحي وابن عمه الأحوص للشّاعر بأنّه لا يبلغ غايتهما ؛ لكبره وعجزه ، في بيت أرسلاه إليه ، وهو :

فإنّ بُداهتي وجراءَ حولي لذو شَقّ على الحَطِمِ الحرون

(١) شرح المفصّل : ٦١/١ ، شرح الجمل : ٢٠٦/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٦٨/٣ ، شرح الكافية : ١٦٧/١ ، أوضح المسالك : ١٢٧/٤ ، شرح التصريح : ٢٢١/٢ ، شرح الأشموني : ٢٦٠/٣ ، الخزانة : ١٢٤/١ .

(٢) الكامل : ٢٢٦/١ ، وانظر الخزانة : ١٢٤/١ .

(٣) أمالي القالي : ٢٤٦/١ ، الخزانة : ١٢٤/١ .

(٤) اللسان مادة (جلا) .

(٥) أمالي القالي : ٢٤٧/١ ، الخزانة : ١٢٤/١ .

(٦)-(٦) أمالي ابن الحاجب : ١٥٦/٢ .

(٧) طبقات فحول الشعراء : ٥٧١/٢ ، ينظر تعليق المحقق .

فلم يقرّ له قرار حتى رماهما بقصيدته المشهورة التي مطلعها شاهد عيسى ، فلمّا سمع الأبيرد وصاحبه القصيدة أتيا إلى الشّاعر ، واعتذرا له ، فقال لهما : « إنّ أحدكما ليرى أنّه صنع شيئًا حتى يقيس شعره بشعرنا ، وحسبه بحسبنا ، ويستطيف بنا استطافة البعير الأزبّ »[١] .

فالمقام إذن مقام تمدّح وافتخار ، ومن شأن المفتخر أن يأتيَ بالصّفات التي يبزّ بها المفتخر عليه .

وممّا يدلّ على صحّة هذا ، تمثّل الحجّاج به في خطبته المشهورة التي خطبها عند قدومه إلى العراق واليًا عليه ، يريد : أنّه الظّاهر الذي لا يخفى ، والمعروف الذي لا يُجهل[٢] .

الثّاني : أنّ له نظائر كثيرة في أشعارهم وهي من باب ذكر الصّفة ، وحذف الموصوف ، فمن ذلك قول العجاج :

لاقوا به الحجاج والإصحارا به ابن أجلى وافق الإسفارا[٣]

فـ (ابن أجلى) هنا قيل : الأسد ، وقيل الصّبح ، والمراد : الظّهور والوضوح[٤] .

ومثله في التّمدح بالصفة المشهورة عنه ، قول أسماء بن خارجة الفزاري:

وَلَدُ التّكلّحِ يشتكِي سغبًا وأنا ابنُ قاتلِ شدّة السّغْبِ[٥]

ومثله قول أحد ولد قتادة بن النّعمان الخزرجي – حين دخل على عمر بن عبد العزيز – رحمة الله عليهم ! – فقال له عمر : انتسب – فقال :

أنا ابن الذي سالت على الخدّ عينه فردّت بكفّ المصطفى أحسن الردّ[٦]

وغير ذلك كثير .

---

(١) الخزانة : ١٢٦/١ .

(٢) الكامل في اللغة والأدب : ٢٢٦/١ ، اللسان مادة : (جَلاَ) .

(٣) أمالي القالي : ٢٤٦/١ ، الخزانة : ١٢٤/١ .

(٤) أمالي القالي : ٢٤٧/١ ، اللسان مادة : (جَلاَ) .

(٥) مجموع أشعار العرب (الأصمعيات) : ١٠/١ .

(٦) المختار من نوادر الأخبار : ٥٠ .

الثالثة : أنّ تقدير ابن الحاجب (ذي) محذوفًا ، وجعل (جلا) بمعنى انحسار الشعر عن مقدم الرأس ؛ لا يناسب مقام التّمدح والافتخار الذي أراده الشّاعر ، إلاّ إن أراد بذلك الكناية عن شهرته ووضوح أمره .

* * *

ومذهب عيسى بن عمر هو المذهب الوسط ، فقد توسّط بين إطلاق يونس في منع صرف ما وازن الفعل ، وبين مذهب الجمهور في إطلاق صرف ما وازن الفعل بالشّروط التي ذكرتها في موضعها ، سواء نقل من الفعل أم لم ينقل . ومذهبه حدّد الممنوع الصّرف بالمنقول من الفعل فقط ، وصرف ما وازنه مما لم ينقل من الفعل . وفيه اتضحت بعض سمات المذهب الوسط ، وهي التّفريق بين المتشابهات ، وإلحاق كل قسم بقبيله ، أو بنوعه ، وثمّت سمة أخرى وهي : ترك الإطلاق في الأحكام ، والاتجاه إلى التّقييد والتّحديد . وهذا واضح من البسط السّابق .

* * *

* *

المسألة الخامسة - المؤنّث الثلاثي ساكن الوسط بين الصّرف ومنعه

من الأسماء الممنوعة الصّرف الأعلام المؤنّثة، سواء كانت بعلامة التّأنيث كعلياء ، وعلا ، وعالية ، أم بدونها مجاوزاً به الثّلاثة ، أو كان على ثلاثة أحرف متحركٍ وسطها، أمّا ساكن الوسط ، كهند ، ودعدْ ، وجُمْل ، ونحوهنّ، فاختلفوا فيه ، وهو موضوع هذه المسألة وفيها ثلاثة مذاهب(١) :

المذهب الأول : جواز الصّرف مطلقًا .

إنّ العلم المؤنّث الثّلاثي ساكن الوسط ، ولم ينقل من المذكر ؛ وليس أعجميّاً ؛ صرفه جائز ليس بممتنع ، ومنعه من الصّرف جائز(٢) أيضًا ، سواء كان علمًا للنساء أم لبلدان ، فنحو : دعْد ، ونُعْم ، وهنْد ، وجُمْل .. يجوز صرفها ، كما يجوز منعها من الصّرف .

أصحابه :

هذا مذهب سيبويه ، والأخفش ، والمبرّد ، وابن السّراج ، والزّجاجي ، وجميع النّحاة بعدهم لا أعلم لهم مخالفًا(٢) إلا الفرّاء والزّجاج - وسيأتي مذهب كلٍّ - وقد زعم الرّضي أنّ الزّجاج وسيبويه ، والمبرّد ؛ منعوا صرف

---

(١) تنظر المذاهب في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٨ - ٦٩ ، الإيضاح : ٣٠٧/١ ، المقتصد : ٩٩٤/٢ ، التبصرة : ٥٥١/٢ - ٥٥٢ ، الغرة المخفيّة : ٢١٩/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٩١/٣ - ١٤٩٢ ، شرح الكافية للرضي : ١٣٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٣٩/١ - ٤٤٠ ، شرح التصريح : ٢١٨/٢ ، الهمع : ١٠٨/١ - ١٠٩ ، شرح الأشموني : ٢٥٤/٣ ، مجيب الندا : ٢٧٠/٢ ، المباحث الكاملية نقلاً عن شرح الجزولية الكبير : ٢٣٧/٢ .

(٢)-(٢) بالإضافة إلى المراجع السابقة : الكتاب : ٢٤٠/٣ - ٢٤١ ، معاني القرآن للأخفش : ٢٠/١ ، ٩٩ ، ١٤١ ، المقتضب : ٣٥٠/٣ ، الأصول : ٨٥/٢ ، الجمل : ٢٢١ ، اللمع : ٢١٣ ، الخصائص : ٦١/٣ ، ٣١٦ ، الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٩٦ ، المفصّل : ١٧ ، الفصول الخمسون : ١٥٨ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١٥٣/١ - ١٥٤ ، التوطئة : ٣٠٠ - ٣٠١ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٧٦/٣ ، شرح ألفية ابن معطي : ٤٦٣/١ ، الملخص : ٦١٠/١، شرح قصيدة كعب بن زهير : ٤٨ ، النحو الوافي : ٢٣٨.

الاسم الثّلاثي المؤنّث ساكن الوسط؛ « لكونه مؤنّثاً بالوضعين اللغوي والعَلَمي، فظهر فيه أمر التّأنيث »[١] .

وهذا الزّعم غير دقيق ، أمّا ما نسبه للزّجاج فصحيح[٢] ، وأمّا ما نسبه لسيبويه والمبرّد فغير صحيح ؛ إذ نصوصهم تنبض بخلاف ذلك . استمع إلى سيبويه يحدثك عن مذهبه إذ يقول : « اعلم أنّ كلّ مؤنّث سميّته بثلاثة أحرف متوالٍ فيها حرفان بالتحريك لا ينصرف ، فإن سميّته بثلاثة أحرف فكان الأوسط فيها ساكنًا ، وكانت شيئًا مؤنثًا ، أو اسمًا الغالب عليه المؤنث ، كسعاد ، فأنت بالخيار ، إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصّرف أجود .

وتلك الأسماء ، نحو : قِدْر ، وعَنْز ، ودعْد ، وجُمْل ، ونُعْم ، وهِنْد ، قال الشّاعر فصرف ذلك ، ولم يصرفه :

لم تتلفّع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تغذَ دعدُ في العُلَبِ

فصرف ، ولم يصرف »[٣] .

وليس كلام المبرّد في المقتضب ببعيد عن هذا ، فكلاهما يصدران من معين واحد انصت إلى المبرّد شارحًا وجهة نظره ؛ إذ يقول : « فإن سمّيتها بثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثًا ، أو مستعملاً للتّأنيث خاصّة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، إذا لم يكن في ذلك الاسم علم التّأنيث ... وذلك نحو امرأة سمّيتها بشمْس ، أو قَدَم ، فهذه الأسماء المؤنّثة ، وأمّا المستعملة للتّأنيث ، فنحو : جُمْل ، ودعْد ، وهِنْد ، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصّرف أقيس ، فأمّا من صرف ، فقال : رأيت دعداً ، وجاءتني هندٌ ، فيقول : خفّت هذه الأسماء ؛ لأنّها على أقلّ الأصول ، فكان ما فيها من الخفّة معادلاً ثقل التّأنيث »[٤] .

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/١٣٥ .

(٢) سيأتي مذهب الزجاج ، وهو المذهب الثاني في هذه المسألة .

(٣) الكتاب : ٣/٢٤٠ – ٢٤١ .

(٤) المقتضب : ٣/٣٥٠ .

وقد زعم أبو حيّان[١] وتبعه الأشموني[٢] أنّ مذهب الأخفش ، مثل مذهب الزّجاج وهو : تحتّم منع الصّرف في هذا الضّرب من الأسماء ، وهذا كزعم الرّضي عارٍ من الصّحّة ، والصّحيح أنّ مذهب الأخفش كمذهب الجمهور ، استمع إليه يحدثك عن مذهبه عندما فسّر قول الحقّ سبحانه وتعالى : ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا ﴾ [البقرة : ٦١] : « فزعم بعض النّاس أنّه يعني فيهما[٣] جميعًا مصر بعينها ، ولكن ما كان اسم مؤنّث على هذا النّحو ، نحو : هِنْد ، وجُمْل ، فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه »[٤] .

ويقول في موضع آخر : « وبابل لم ينصرف ؛ لتأنيثه ، وذلك أنّ اسم كلِّ مؤنّث على حرفين ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن فهو ينصرف ، وما كان سوى ذلك من المؤنّث فهو لا ينصرف ما دام اسمًا للمؤنّث »[٥] .

كما وهم الشّيخ عبد القاهر الجرجاني فنسب منع الصّرف إلى أبي العبّاس في قوله : « وأمّا قول الشّيخ أبي علي : ومن زعم أنّ القياس في (دعْد) أن لا يصرف فإنّ المقصود به أبو العبّاس ؛ لأنّه قال فيما حكى عنه شيخنا - رحمه الله ! - إن الصّرف في نحو : هنْد ودعْد لضرورة الشّعر ، وليس بسديد »[٦] .

واضح أنّ المقصود بأبي العبّاس : المبرّد ، والمبرّد منه براء ونصّه السّابق ينفي ذلك ، أمّا الذي قال ذلك فهو أبو إسحاق الزّجاج - رحمه الله ! - ، قال أبو إسحاق بعد أنْ أورد شاهد سيبويه على جواز الصّرف وتركه ، وبيّن مذهب من مضى فيه : « فأمّا ترك الصّرف فجيّد ، وهو الوجه ، وأمّا الصّرف فعلى

---

(١) الارتشاف : ١/٤٤٠ .

(٢) شرح الأشموني : ٣/٢٥٤ .

(٣) يقصد : الآية السّابقة ، وآية سورة يوسف : ﴿ ادخلوا مصرَ إن شاء الله ﴾ .

(٤) معاني القرآن : ١/١٩٩ .

(٥) معاني القرآن للأخفش : ١/١٤١ .

(٦) المقتصد : ٢/٩٩٤ « أبو علي » كذا في النص المطبوع ، والصواب : أبي علي .

جهة الاضطرار »[١] .

ونسب الفاكهي إلى السّيرافي : وجوب صرف الاسم إذا كان من هذا الضّرب ، « نظراً إلى أنّ سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطا ، فبقي بلا سبب »[٢] . وهذا مجانب الدّقة ، ولعلّه نظر إلى قول السّيرافي « والقول عندي ما قاله مَنْ مضى ؛ لأنّهم ما أجمعوا على الصّرف إلا لشهرة ذلك في كلام العرب »[٣] .

أقول لعلّه نظر إلى هذا القول ولم يحقّقه ، لأنّ هذا القول يوهم أنّ مذهبه الصّرف ، بيد أنّ قول السّيرافي (مَنْ مضى) يمسح غبار هذا الوهم ؛ لأنّ الذي قاله من مضى : هو الصرف وتركه ، وليس الصّرف وحده ، وإنّما نصّ السّيرافي على الصّرف وحده ؛ لأنّه موضع الخلاف ، وهو - أي الصّرف - الطّارئ على الأصل ، وهو عدم الصّرف ؛ لتوفّر السببين المعتبرين في غيره من الأسماء المؤنّثة ، فلهذا نصّ السّيرافي على إجماعهم على الصّرف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فأوّل نصّ السّيرافي ينفي هذا الوهم أيضًا ، يقول : « لا خلاف بين المتقدمين أنّها يجوز فيها الصّرف ومنع الصّرف »[٤] . والمتقدمون هم مَنْ قصدهم السّيرافي بقوله : « مَنْ مضى » .

شروط جعل الاسم ذا وجهين :

من حديث النّحاة في هذه المسألة يمكن أن نستخلص الشّروط التي ينبغي توفّرها في الاسم ، حتّى يكون ذا وجهين - (الصّرف ، ومنع الصّرف) .

الأول : أن يكون ثلاثيّاً ساكن الوسط ، كهنْد ، وجُمْل ، ونُعْم ، أمّا الثّلاثي ؛ فلأنّه أقلّ الأصول التي تكون عليها الكلمة ، وأمّا سكون الوسط ؛ فلأنّ الاسم يكون في غاية الخفّة ، وهذه الخفّة تعادل ثقل التّأنيث فلم يبق

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٩ .

(٢) مجيب الندا على قطر الندى : ٢/٢٧٠ .

(٣) شرح السيرافي نقلاً عن الكتاب : ٣/٢٤١ ، هامش (١) ونَقْلُ هارون بتصرف وليس بالنصّ.

(٤) السابق .

في الاسم إلاّ علّة واحدة ، وهي العلميّة ، والعلّة الواحدة لا تستقلّ بمنع الصّرف[١].

الثاني : أن يكون لمؤنّث ، نحو : شمْس ، عين ، ونحوها من الأسماء المؤنّثة . أو يغلب استعماله للمؤنّث ، نحو : هِنْد ، جُمْل ، دعْد ، نعْم ، رنْد ، رئْم [٢]...

الثّالث : ألاّ ينقل من المذكّر ، كزيد ، وعمْرو ، ونحوهما[٣] .

الرّابع : ألاّ يكون أعجميّاً[٤] ، نحو : ماه ، وجور ، ..

الأصل :

اعتمد النّحاة في إجازة هذين الوجهين ، وهما الصّرف ، وعدمه ، على السّماع ، فقد ورد في أشعار العرب استعمال العلم بالصّرف حينًا وبمنع صرفه حينًا آخر ، بل ربّما ورد في البيت الواحد ما ظاهره أنّه جامع للوجهين ، وذلك كقول جرير :

لم تتلفّع بفضل مئزرها   دعدٌ ولم تُغْذَ دعدُ في العلب[٥]

والذي يبدو لي أنّ (دعدُ) الثّانية في البيت لم تنوّن ضرورة ؛ لأنّ الدّال فيها يقابل تاء (مفعولاتُ) ، وهي في المنسرح متحركة وليس بعدها ساكن ، وقد قيل إنّ الضّرورة كلّ ما جاء في الشّعر ، سواء كان للشّاعر عنه مندوحة أم لا[٦] .

---

(١) الكتاب : ٢٤١/٣ ، المقتضب : ٣٥٠/٣ ، الإيضاح : ٣٠٧/١ ، المقتصد : ٩٩٤/٢ ، التبصرة : ٥٥١/٢ ، ٥٥٢ ، الغرة المخفيّة : ٢١٩/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٩١/٣، شرح ألفية ابن معطي : ٤٦٣/١ ، أوضح المسالك : ١٢٥/٤ ، شرح اللمحة البدرية : ٣٥٩/٢ .

(٢) السابقة .

(٣) السابقة .

(٤) شرح الكافية الشافية : ١٤٩١/٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل : ١٥٣/١ .

(٥) الديوان : ص:٨٨ ، الكتاب : ٢٤١/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف " ٢٦٨ ، المقتصد : ٩٩٤/٢.

(٦) الضرورة الشعريّة في النّحو العربي : ٥ .

وممّا جاء مصروفًا قول امرئ القيس :

ألا يا لهــف هنــدٍ من أناس　　همُ كانوا الشِّفاءَ ، فلم يصابوا[١]

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

أمن آل نُعْمٍ أنت غــادٍ فمبكرُ　　غــداة غــدٍ ، أم رائــحٌ فمهجّــرُ
تهيم إلى نُعْمٍ ، فلا الشّمل جامعٌ　　ولا الحبل موصولٌ،ولا القلب مقصرُ
ولا قربُ نعْمٍ إن دنت لك نافــعٌ　　ولا نأيُها يُسْلي، ولا أنــت تصبرُ
وأخرى أتت من دون نُعْمٍ وقبلها　　نهى ذو النّهي، لو ترعوي أو تفكّرُ
إذا زرتُ نعمًا ، لم يزل ذو قرابــةٍ　　لهـــا ، كلـما لاقيتــه ، يتــنمّرُ[٢]

فالشاعر كرر اسم صاحبته (نُعْم) خمس مرات ، وفي جميعها صرفه ، وصرفه لها على سبيل الاختيار ، ولو منع الصّرف لما خرج عن حدّ السلامة العروضية .

ومثل هذه الأبيات قوله أيضًا في قصيدة أخرى :

ودعــاني لهوى هنْــــدٍ فــؤادٌ غيـر نــابِ
إن جفتني اليـوم هندُ　　بصــدودٌ واقتــرابِ[٣]

وهذا كثير في أشعارهم ، وهو يرجّح اختيار الصّرف ، على المنع ، كما يرجّح مذهب الجمهور على مذهب الزّجاج ، وقد صدق السّيرافي حين قال : « والقول عندي ما قاله من مضى ؛ لأنّهم ما أجمعوا على الصّرف إلا لشهرة ذلك في كلام العرب »[٤] .

* * *

(١) الديوان : ٧٨ ، مجموع أشعار العرب : ١٣/١ .

(٢) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : ١٩ .

(٣) السابق : ٤٠ .

(٤) شَرح السيرافي ، نقلاً عن كتاب سيبويه : ٢٤١/٣ هامش (١) .

المذهب الثـاني : منع الصّرف مطلقًا .

أنّ الاسم المؤنّث الثّلاثي ساكن الوسط ممنوع الصّرف مطلقًا . سواء كان للأناسي ، أم للبلدان[(١)] ، فتقول : هذه هندُ ، ورأيت هندَ ، وسلّمت على هندَ .

أصحابـه :

وهذا مذهب أبي إسحاق الزّجاج ، يقول أبو إسحاق معترضًا على النّحاة ، ومبيّنًا وجهة نظره : « وزعموا : أنّه يجوز صرف المؤنّث في المعرفة الذي أوسطه ساكن ، وأنشد سيبويه :

لم تتقنّع بفضل مئزرها　　دعدٌ ، ولم تغذ دعدُ بالعلب

فصرفها في البيت ، ومنعها الصّرف فيه أيضًا .

أما ما قالوه من أنّه لا ينصرف فحقّ صواب ، وأمّا إجازتهم صرفه ، فاحتجوا فيه بأنّه لمّا سكن الأوسط ، وكان مؤنّثًا لمؤنث خفّ فصرف ، قال أبو إسحاق : وهذا خطأ ؛ لو كانت هذه العلّة توجب الصّرف لم يجز ترك الصّرف ، فهم مجمعون معنا على أنّ الاختيار ترك الصّرف ، وعليهم أن يبيّنوا من أين يجوز الصّرف ، وإذا بيّنوا وجب ألاّ يكون ترك الصّرف ، فأمّا ترك الصّرف فجيّد ، وهو الوجه ، وأمّا الصّرف فعلى جهة الاضطرار ، وقد أجمعوا أنّ جميع ما لا ينصرف يصرف في الشّعر ، قال العجّاج :

* قواطنًا مكّة من ورق الحمي * »[(٢)] .

وقوله : « لو كانت هذه العلّة توجب ترك الصّرف لم يجز ترك الصّرف » هو معنى ما ينسبه النّحاة إليه : أنّ السكون لا يغيّر حكمًا أوجبه اجتماع علّتين مانعتين[(٣)] . ولا أعلم أحدًا من النّحاة تابع الزّجاج في مذهبه هذا ، على

---

(١) ما ينصرف : ٦٨ – ٦٩ ، الغرة المخفيّة : ٢١٩/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٩١/٣ ، شرح الكافية للرضي : ١٣٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٣٩/١ ، ٤٤٠ ، شرح التصريح : ٢١٨/٢ ، الهمع : ١٠٨/١ – ١٠٩ ، شرح الأشموني : ٢٥٤/٣ ، المباحث الكاملية نقلاً عن شرح الجزولية الكبير : ٥٣٧/٢ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٨ – ٦٩ .

(٣) شرح التصريح : ٢١٨/٢ ، الهمع : ١٠٨/١ – ١٠٩ .

كثرة ما اطّلعت عليه من كتبهم .

الأصــل :

يبدو أنّ الزّجاج - رحمه اللّه ! - احتكم إلى القاعدة التي وضعها النّحاة ثُمَّ حكّمها في المسموع ، ومن ثَمَّ خرّج ما ورد من المسموع - على كثرته - علي الضّرورة ، وما فعل ذلك إلا إلحاقًا لهذا النّوع من الأسماء بباقي الباب ، فقاس هذا على ذاك ؛ لتوفّر العلتين المانعتين ، وهما التّأنيث والعلميّة وهما السّببان المعتبران في منع صرف ما عدا هذا النّوع من الأعلام المؤنّثة ، كسعاد ، وزينب ، ورَغَد ، وأَمَل ، أعلام إناث ، وكما قال : السّكون لا يغيّر حكمًا أوجبه اجتماع علّتين ، فكون هنْد ، ونُعْم ، مثلاً ساكنتي الوسط لا يزيل ، ولا يذهب التّأنيث والعلميّة اللذين لم تزل عليهما تلك الأعلام ، ولولا كثرة المسموع لكان مذهبه أرجح من مذهب الجمهور . واللّه أعلم ! .

* * *

المذهب الثّالث : صرف أعلام النّساء دون غيرها .

وفيه تفصيل ، فما كان علمًا ثلاثيًا ساكن الوسط للنّساء كهنْد ، ونعْم ، ودعْد ، ومي ، ورنْد ، فكما قال الجمهور ، يجوز صرفه ، ويجوز منعه من الصّرف ؛ لأنّها أسماء يكثر دورانها في الكلام ، وتتردد علي الألسنة كثيراً ، وتعلّق على كثير من الذوات(١) .

وأمّا ما كان مؤنثًا لمدينة بالصّفة السّابقة ، فممنوع الصّرف وجوبًا ، ولا يجوز صرفه ؛ إذْ لا يقع في أسماء المدن اشتراك كالذي يقع في أسماء النّساء ، كما لا يكثر دورانها في الكلام (٢).

أصحابه :

هذا مذهب أبي زكريّا الفرّاء ، يقول عند تفسيره لقول اللّه تعالى :

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ٤٣/١ ، الارتشاف : ٤٤٠/١ ، الهمع : ١٠٩/١ .

(٢) السابق .

﴿ اهبطوا مصراً ﴾ : « كتبت بالألف ، وأسماء البلدان لا تنصرف خفّت أو ثقلت وأسماء النّساء إذا خفّ منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن ، مثل : دعْد ، وهنْد ، وجمْل ، وإنّما انصَرفت إذا سمّى بها النّساء لأنّها تردد وتكثر بها التّسمية ؛ فتخفّ ؛ لكثرتها ، وأسماء البلدان لا تكاد تعود »(١) . ومراده بـ (لا تعود) : لا تتكرّر ولا تكثر بها التّسمية ، وليست شائعة على ألسنة النّاس .

ولا أعلم له متابعًا في مذهبه هذا ، فعلى كثرة تتبعي له وتنقيبي في بطون الكتب لم أَحْظَ بنحويٍّ يشارك الفراء في مذهبه هذا . والله أعلم ! .

ولمذهبه هذا اجتهد في توجيه تنوين (مصر) في آية البقرة في قراءة من قرأ بالتنوين(٢) ، فذكر وجهين :

الأول : أنّ الألف التي في (مصرا) للوقف ، فإذا وصلت لم تنوّن ، فهذه الألف مثل الألف في (قواريراْ) و (سلاسلاْ) ، على قراءة من قرأ بدون تنوين(٣) ، وبالألف ، وهي قراءة ابن عامر ، وحمزة ، وأبو عمرو ، وحفص(٤) . وعلى هذا فهي مصر المدينة المعروفة .

ورجّح هذا الوجه على الوجه الثّاني لقوله : « والوجه الأول أحبّ إليّ »(٥) ؛ لأنّها في قراءة عبدالله بن مسعود ، وأبي غير مصروفة ، فعبدالله قرأ : ﴿ اهبطوا مصرَ ﴾ ، وأبي قرأ : ﴿ اهبطوا فإن لكم ما سألتم ، واسكنوا مصرَ ﴾ .

ثمّ احتجّ لهاتين القراءتين ، بورود (مصر) في سورة يوسف غير

---

(١) معاني القرآن : ١/٤٢ ، ٤٣ .

(٢) ابن عبّاس ، الحسن ، الأعمش . انظر : البحر : ١/٢٣٤ ، الاتحاف : ١٣٧ ، معجم القراءات القرآنية : ١/٦٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٢١٤ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤/٥٨٥، البحر : ٨/٣٨٩.

(٤) البحر : ٨/٣٨٩ .

(٥) معاني القرآن : ١/٤٣ .

مصروفة كما احتجّ بتفسير الأعمش حين سئل عنها ، فقال : هي مصر التي عليها صالح بن علي[١] .

والثّاني : أنّها مصروفة منوّنة ، ولكن على إرادة مصرٍ من الأمصار ، وليست مصر التي تعرف ؛ لأنّ الطعام الذي سألوه لا يكون إلاّ في القرى ، والأمصار[٢] .

الأصـل :

واضح أنّ الفراء اعتمد في حكمه هذا على السّماع ، فأعلام الإناث من النّساء قد طغى سماع الصّرف فيها ، وقد مضى ذكر شيء من ذلك في المذهب الأول ، أمّا أعلام المدن بهذه الصّفة ، فقد وردت في القرآن لفظ (مصر) خمس مرات ، أربع منها ممنوعة الصّرف ، وواحدة فقط صرفت[٣] في قراءة بعضهم - وهي آية البقرة - ، ومنعها الباقون ، ومع صرفها فقد خرّجت على أنها ليست علم مدينة بل المراد : أي مصر من الأمصار . واختار الفرّاء قراءة منع الصّرف فيها ، واحتج لها ، كما سبق في النّصّ ، كما خرّج قراءة الصّرف على عدم التّعيين - كما سبق بيانه - فلا حجّة فيها لمن جعل أعلام المدن بوجهين : الصّرف وتركه ؛ لأنّ الدّليل محتمل ومتى دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال .

والحقيقة ، أنّ ورود (مصر) في القرآن بهذه الصّفة من الاطّراد حجّة قويّة للفرّاء .

ويبدو أنّ الفرّاء لم يعتمد في حكمه هذا على المستوى القرآني فحسب ، بل نظر فيما ورد على ألسنة العرب ، يشهد لهذا قوله عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ويوم حنينٍ ﴾ : « وجرى حنين ؛ لأنّه اسم لمذكر ، وإذا سميت ماءً أو واديًا ، أو جبلاً باسم مذكر لا علّة فيه أجريته ، ومن ذلك حنين وبدْر ،

---

(١) السابق .

(٢) السابق ، وانظر : تفسير جامع البيان : ٣١٣/١ ، والبحر : ٣٩٧/١ .

(٣) انظر الصّحيفة السّابقة .

وأحد ، وحراء وثبير ، ودابق ، وواسط ... وربما جعلت العرب واسط وحنين ، وبدْر اسمًا لبلدته التي هو بها ، فلا يجرونه وأنشدني بعضهم :

نصروا نبيَّهُمُ وشدّوا أزره بِحُنَينَ يومَ تواكلِ الأبطالِ

وقال الآخر :

ألسنا أكرم الثّقلين رَجْلاً وأعظمه ببطن حراءَ نارا

فجعل (حراء) اسمًا للبلدة التي هو بها ، فكان مذكراً يسمى به مؤنث ، فلم يجر ولو أردت ببدر البلدة لجاز أنْ تقول : مررت ببدرَ يا هذا »[١] .

* * *

لا ريب أنّ مذهب الفرّاء هذا هو المذهب الوسط ، وفيه اتضحت بعض سماته .

وقبل أن أختم هذه المسألة يحسن بي أن أذكر توجيهات النّحاة لقراءة صرف (مصر) في آية البقرة ، ممهّدة لذلك بتقديم موجز عن المقصود بـ (مصر) عند أهل اللُّغة ، فهل المقصود (مصر) بعينها ، المدينة المعروفة كباقي الآيات ، أو المقصُود بها (مصراً) من الأمصار ، أي بلداً من البلدان ، وقرية من القرى ؟

يقول ابن فارس : « المصر هو الحدّ ، يقال : إن أهل هجر يكتبون في شروطهم : " اشترى فلان الدار بمصورها " أي حدودها ، قال عدي :

وجاعل الشمس مصراً لا خفاء به بين النهار وبين الليل قد فصلا

والمصر : كلّ كورة يقسم فيها الفيء والصدقات »[٢] .

وفي الصحاح قال الجوهري : « مصر هي المدينة المعروفة ، تذكّر وتؤنّث»[٣] .

---

(١) معاني القرآن : ٤٢٩/١ ، لعلّ الصواب في الضبط أن يكون (بدرٍ) مجروراً بالكسر ؛ ليتناسب أول كلام الفراء ، وانظر : ١٧٥/٢ ، ٣٥٨ .

(٢) مقاييس اللغة : ٣٣٠/٥ ، وانظر البحر : ٣٨١/١ ، واللسان مادة (مصر) .

(٣) الصحاح مادة (مصر) .

واختلاف المفسرين تابع لاختلاف أهل اللغة . فمنهم من فسّرها مصراً من الأمصار[١] ، ومنهم من فسّرها بمصر فرعون أي مدينة فرعون[٢] .

أمّا القائلون بالأوّل ، فاستدلّوا بأنّ بني إسرائيل لم يرجعوا لمصر بعد أن خرجوا منها ، وأنّهم سكنوا الأرض المقدسة بعد التّيه ، والأرض المقدسة في الشّام . وعلى هذا فالتّنوين في مصر تنوين التّمكين ، فهي مصروفة .

أمّا من فسّرها بأن المقصود : مصر بعينها المدينة المعروفة ، ففي توجيه التنوين أقوال :

الأول : أن الألف للوقف ، فإذا وصلت لم تنّون ، فتكون ألفها كالألف في (سلاسلاْ) و (قواريراْ) ، وأكثر القرّاء على ترك الإجراء فيهما[٣] .

وعلى هذا تكون (مصراْ) غير منونة ، وهذا للفرّاء[٤] .

الثاني : أنها مصروفة اتباعًا لخط المصحف ؛ لأنّ في المصحف ألفًا ثابتة في (مصر) « فيكون سبيل قراءته ذلك بالإجراء ، والتنوين سبيل من قرأ ﴿ قواريرا * قواريراً من فضّة ﴾ فنونه اتباعًا منه خطّ المصحف »[٥] .

الثالث : أنها مصروفة أيضًا ، وإن كان فيها العلميّة والتأنيث ، لسكون وسطها ، كما هو مذهب الجمهور ، الذي يجيز في الاسم الثلاثي ساكن الوسط الصرف وعدمه ؛ لأنّ سكون الوسط جعل الاسم خفيفًا ، وخفّة الاسم هذه تقاوم ثقل التّأنيث !. فلم يبق فيه إلاّ سبب واحد، والسّبب الواحد لا يمنع الصّرف[٦].

الرّابع : أنّها مصروفة ؛ لأنّه « ذهب باللفظ مذهب المكان فذكّره ، فبقي فيه سبب واحد فانصرف »[٧] .

❊ ❊ ❊

---

(١) جامع البيان : ١/٣١٣ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/٤٣ ، البحر : ١/٣٩٧ .

(٢) السابق ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ١/٩٦ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/١٤٤ ، الفريد : ١/٣٠٢ .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ١/٤٣.

(٤) السابق .

(٥) جامع البيان : ١/٣١٣ .

(٦) البحر : ١/٣٩٧ ، مشكل : ١/٩٦ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد : ١/٣٠١ .

(٧) السابق ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/١٤٤ .

المسألة السّادسة - منع صرف ما ينصرف:

الأصل في الأسماء الصّرف ، ولكنّ يعرض لبعضها عارض الفرعيّة من جهتين ، أو من جهة تقوم مقامهما ، فتمنع لأجلها الصّرف ، ولكن الأعمّ الأغلب من الأسماء مصروف .

غير أنّا وجدنا كثيراً من الأشعار وردت فيها أسماء ممنوعة الصّرف - مع أنّها في الأصل مصروفة - ولا يوجد ثَمَّ أسبابٌ موجبةٌ منع الصّرف . وقد اختلف النّحاة في توجيه هذه الظّاهرة ، فكانوا على أربعة مذاهب(١) :

المذهب الأوّل(٢) : يجوز منع الصّرف مطلقًا .

يجوز منع الاسم المصروف من الصّرف مطلقًا في الشّعر والنّثر على حدٍّ سواء(٢).

أصحابه :

نُسِبَ هذا المذهب لأبي العبّاس ثعلب ، وأوّل من نسبه إليه - فيما اطّلعت عليه - هو ابن مالك - رحمه الله ! - حيث نقل محاورة دارت بين ثعلب وتلميذه أبي موسى الحامض ، حول بيتين لشاعر جاهلي ، وهما :

أؤمّلُ أنْ أعيش وأنّ يومي ... بأولّ ، أو بأهونَ ، أو جُبَارِ

أو التّالي دُبَارَ فإنْ أُفُتْهُ ... فمؤنسَ ، أو عروبةَ ، أو شِيَارِ

« قال الحامض : قلت لأبي العبّاس : * أؤمّل أن أعيش .. *

---

(١) المقتضب : ٣٥٤/٣ ، الأصول : ٤٣٧/٣ - ٤٣٩ ، شرح السيرافي : ١٠٤/٢ - ١٠٧ ، ضرورة الشعر : ٤٣ - ٤٨ ، شرح اللمع : ٤٧٦/٢ ، النكت : ١٣٦/٢ - ١٣٧ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ - ٥٢٠ ، شرح المفصل : ٦٨/١ - ٦٩، شرح الجمل : ٥٦٦/٢ - ٥٧٠ ، ضرائر الشعر : ١٠١- ١٠٥ ، التسهيل : ٢٢٤ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ - ١٥١١ ، شرح الكافية للرضي : ١٠٧/١ - ١٠٨ ، الارتشاف : ٤٤٨/١ ، شرح الألفية : ٢٥٩ - ٢٦٠ ، أوضح المسالك : ١٣٧/٤ ، شرح التصريح : ٢٢٨/٢ ، شرح الأشموني : ٢٧٥/٣ - ٢٧٦ ، الخزانة : ٧١/١ - ٧٣ ، الهمع : ١٢٠/١ - ١٢١ .

(٢)-(٢) شرح الكافية الشافية : ١٥١٢/٣ ، التسهيل : ٢٢٤ ، اللسان مادة « عرب » ، أوضح المسالك : ١٣٧/٤ ، المساعد : ٤٤/٣ ، شرح التصريح : ٢٢٨/٢ ، الهمع : ١٢٠/١ - ١٢١ .

موضوع؟ قال: لِمَ ؟ قلت : لأنّه (مؤنسًا) و (جُباراً) و (دُباراً) تنصرف، وقد ترك صرفها ، فقال : هذا جائز في الكلام ، فكيف في الشّعر ! »[١] .

وقد نسب شرّاح كتب ابن مالك هذا المذهب لثعلب تبعًا له ؛ غير أنّ قول ابن مالك في التسهيل : « لا اختياراً خلافًا لقوم » يفهم أنّ هناك غير ثعلب ، ومع اجتهادي في معرفة هؤلاء القوم، لم أجد من يقول بهذا المذهب غير ثعلب، اللهمّ إن كان المقصود ، ما نُسِبَ للأخفش ، وَالكوفيون من إجازتهم منع الصرف بوجود العلميّة[٢] فقط ، وهذا الزعم ينفيه المذهب القادم .

الأصل :

المعروف عن أبي العبّاس ثعلب - رحمه اللّه ! - أنّه كان « من الحفظ ، والعلم ، وصدق اللهجة ، والمعرفة بالغريب ، ورواية الشّعر القديم ، ومعرفة النّحو على مذهب الكوفيّين على ما ليس عليه أحد »[٣] .

هذه المعرفة الواسعة بالغريب ، وغزارة الرّواية ، كانتا مبعث هذا الرأي ، فقد كثر استعمال الأعلام المصروفة غير مصروفة في الشّعر ، وممّا جاء من الأعلام غير مصروف في الشّعر لغير بأس ، إذ لم تتوفّر فيه شروط منع الصّرف التي سبق ذكرها ، قول الأخطل :

طلبَ الأزارق بالكتائبِ إذ هَوَتْ   بشبيب غائلةُ الثغورِ غدورُ[٤]

وقال الفرزدق :

إذا قال غاوٍ من تنوخَ قصيدةً   بها جرب عُدّت عليَّ بزوبرا[٥]

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٥١٢/٣ ، وانظر اللسان مادة « عرب » ، والبيتين في : شرح اللمع : ٤٧٨/٢ ، الإنصاف : ٤٩٧/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٥١١/٣ ، اللسان مادة « عرب ، جبر ، شير ، أنس » ، شرح الألفية : ٢٦٠ ، الهمع : ١٢٠/١ - ١٢١ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو ، أميل ، ط١ ، الكتب العلمية : ٤١٦/١ .

(٢) الخزانة : ٧١/١ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٤٤١ .

(٤) شرح اللمع : ٤٧٧/٢ ، الانصاف : ٤٩٣/٢ ، الضرائر : ١٠٤ ، الارتشاف : ٢٩٧/٣ .

(٥) شرح اللمع : ٤٧٧/٢ ، الانصاف : ٤٩٥/٢ .

وقال زهير :

يَـمُدُّ عليهـــم من يمين وأشـملٍ   بحورٌ ، له من عهد عادَ وتبَـعّـــا[١]

وقال أبو دهبل الجمحي :

أنا أبو دَهْبَــلَ وَهْــبُ لِوَهَــبْ   من جُمَحَ والعزُّ فيهـم والحســب[٢]

وقال حسّـان :

نصروا نبيّهـــم وشـــدوا أزره   بحنـــين يـــوم تواكـــل الأبطـال[٣]

وقال بشر بن أبي خازم :

إلى ابن أمِّ أناسَ أرحـل ناقتـي   عمروٍ ، فتبلغ حاجتي، أو تزحـف[٤]

وقال ابن قيس الرقيّات :

ومصعـــب حـــين جـــدّ الأمــ   ــرُ أكثــرهـــا وأطـيـبهـــــا[٥]

وقال العبّاس بن مرداس :

فمـــا كـــان حصـــنٌ ولا حابـــسٌ   يفوقـــان مـــرداسَ في مجمـــع[٦]

وقال دوسرَ بن دهبل القريعي :

وقائلـــةٍ ما بالُ دوســـرَ بعـــدنـــا   صحا قلبه عن آل ليلى وعن هنـد[٧]

وقال الآخر :

فأوفض عنها وهي ترغو حشاشة   بذي نفسها والسّيف عريانُ أحمر[٨]

---

(١) الكتاب : ٢٥١/٣ ، الإنصاف : ٥٠٤/٢ .

(٢) الإنصاف : ٥١١/٢ .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ٤٢٩/١ ، ١٧٥/٢ ، ٣٥٨ ، الإنصاف : ٤٩٤/٢ .

(٤) الإنصاف : ١٤٩٦/٢ ، شرح القصائد السبع: ٥٠٠ ، شرح اللمع : ٤٧٩/٢ .

(٥) شرح السيرافي : ١٠٤/٢ ، شرح اللمع : ٤٧٨/٢ ، الإنصاف : ٥٠١/٢ .

(٦) صحيح مسلم : ١٥٥/٧ ، شرح اللمع : ٤٧٧/٢ ، الإنصاف : ٤٩٩/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ – ١٥١١ .

(٧) شرح اللمع : ٤٧٨/٢ ، الإنصاف : ٥٠٠/٢ .
ودوسر : علم ، والعلميّة لا تستقلّ بمنع الصّرف .

(٨) شرح اللمع : ٤٨٥/٢ ، الإنصاف : ٤٩٧/٢ . وعريانُ : صفة ، وهي وحدها لا تمنع الصّرف .

وقال الآخر :

قالت أميمة ما لثابتَ شاخصًا عاري الأشاجعِ ناحلاً كالمنصل[١]

وغير ذلك من الشّواهد الشّعريّة - سيأتي بعضها في الحديث عن المذهب الثّاني - .

ومع اتكاء ثعلب على السّماع في هذه الأبيات ، وغيرها ، إلاّ أنّها لا تُقَوّي مذهبه ؛ لأنّا إذا تأملنا هذه الشّواهد وجدنا الأسماء فيها منعت الصّرف للضّرورة - وسيأتي بيان الضّرورة في الشّواهد التي استطعت جمعها عند الحديث عن مذهب الجمهور - فليس للشّاعر الذي يريد النّصّ على اسم من الأسماء التي وردت في الأبيات السّابقة مندوحة ، إذ لو جاء بها على الأصل مصروفة لانكسر الوزن ، إلاّ قول الفرزدق « عدّتْ عليَّ بزوبرا » إذ كسر الراء لا ينكسر معه الوزن ، فالشّاعر في هذا غير مضطر ، ولكن سيقع في عيب من عيوب القافية وهو الاصراف[٢] .

على أنّ مذهب ثعلب قد يؤيده ما ورد عن العرب من حذف التّنوين « الذي هو علامة الصّرف ؛ لاجتماع السّاكنين، وإن كان الاختيار فيه التّحريك، فشبّهوا هذه النّون التي وصفنا بالتّنوين ، غير أنّ حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين جائز في الكلام وفي الشّعر »[٣] .

وقد ورد هذا في بعض القراءات ، كما ورد فيما لا يحصى من الشعر ، فممّا جاء في القراءات ، قراءة إبّان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السمال ، وأبو عمرو بن العلاء ، في رواية يونس ومحبوب ، والأصمعي ، واللؤلؤي ، وعبيد وهارون عنه : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الاخلاص : ١ ، ٢] ، بضمّ

---

(١) الإنصاف : ٤٩٩/٢ .

(٢) موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع : ٢٧٥ .

(٣) شرح السيرافي : ١٥١/٢ ، وينظر : ضرورة الشعر : ١٠٠ ، ضرائر الشعر : ١٠٥ .

الدّال ، وحذف التّنوين ؛ لالتقائه مع (لام) لفظ الجلالة[١] ، وكقراءة عُمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي : ﴿ ولا الليل سابقُ النّهارَ ﴾ [يونس : ٤٠] بحذف التّنوين ونصب النّهار ، قال المبرّد : « سمعتُ عمارةَ بن عقيل ، يقرأ : - الآية - فقلت : ما تريد ؟ فقال : سابقُ النهارَ »[٢] . وزاد ابن جنّي : «قال - يعني المبرّد - فقلت له : فهلاّ قلته ؟ فقال: لو قلته لكان أوزن »[٣].

وممّا حذف منه التّنوين ولم يله ساكن قراءة ابن محيصن : « فلا خوفُ عليهم »[٤] . ومثله ما ذكره أبو حيّان أنّ الأخفش حكى عن العرب : « سلامُ عليكم »[٥] بغير تنوين . وقد حكى ابن منظور في اللسّان ، مادة (عود) : أنّه يقال : ما أدري أيَّ عادَ هو ، غير مصروف[٦] .

وهذه الشواهد الأخيرة تعضد مذهب ثعلب ، إذ حذف التنوين ليس لملاقاة ساكن ، كما أنّها خارجة عن حدّ الضّرورة ، لأنّها في الكلام وليست في الشّعر ، فلعلّ ثعلب - رحمه اللّه ! - لحظ هذه الشّواهد ، وربّما غيرها ، فأجاز منع صرف المصروف في الكلام أيضًا . واللّه أعلم ! .

* * *

---

(١) البحر المحيط : ٥٢٩/٨ - ٥٣٠ ، وينظر الكامل : ٣٢٨/١ ، شرح السيرافي : ١٥٢/٢ ، وضرورة الشعر : ١٠٠ ، معاني القرآن للأخفش : ٥٤٩/٢ ، معاني القرآن للفرّاء : ٤٣١/١ ، ٢٠٢/٢ ، ٣٠٠/٣ ، الخصائص : ١٢٥/١ ، سر صناعة الإعراب : ٥٣٣/٢ - ٥٣٤ .

(٢) الكامل : ٣٢٨/١ ، وينظر شرح السيرافي : ١٥٢/٢ ، وضرورة الشعر : ١٠٠ - ١٠١ ، والخصائص : ١٢٥/١ ، البحر المحيط : ٣٢٣/٧ ، الاقتراح : ١٣٧ .

(٣) الخصائص : ١٢٥/١ ، وينظر شرح السيرافي : ١٥٢/٢ ، ضرورة الشعر : ١٠١ .

(٤) البحر المحيط : ٣٢٢/١ .

(٥) السابق .

(٦) اللسان مادة « عود » .

المذهب الثاني[١] : يجوز ترك الصّرف في الضّرورة.

أنّ الاسم الخالي من موانع الصّرف المعتبرة يجوز ترك صرفه في ضرورة الشّعر فقط[١] ، أمّا في غير الضّرورة فلا يجوز ترك صرفه .

أصحابــه :

نسبت كتب النحو هذا المذهب إلى الكوفيين إلا أبا موسى الحامض[٢] .. ولم يتيسّر لي مطالعة هذا المذهب في كتبهم الموجودة ، مع مراجعتي لكتابي: معاني القرآن للفرّاء ، ومجالس ثعلب .

وممّن ذهب هذا المذهب أيضًا ، أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسي ، وابن برهان العكبري من البصريّين[٣] ..

وقد تتبّعت كتابي الأخفش معاني القرآن والعروض ؛ فلم أجد فيهما هذا الرأي ، وأغلب الظن أنّ هذا الرأي للأخفش في كتابه العروض ؛ لأنّه قد عقد فيه بابًا عنوانه : « هذا باب ما يحتمله الشّعر ممّا يكون في الكلام ، وممّا لا يكون في الكلام »[٤] ، وفيه تكلّم عن بعض الضرورات ، كصرف غير المنصرف في الشعر ، والحذف ، ومد المقصور ، والزيادة ، ثم خرم الكتاب قبل

---

(١)-(١) الأصول : ٤٣٧/٣ ، شرح السيرافي : ١٠٤/٢ ، ضرورة الشعر : ٤٣ – ٤٨ ، شرح اللمع : ٤٧٦/٢ ، النكت : ١٣٦/٢ – ١٣٧ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ – ٥٢٠ ، اللباب في علل الإعراب والبناء : ٥٢٣/١ – ٥٢٤ ، التخمير : ٢٩٢/١ ، شرح المفصل : ٦٨/١ – ٦٩ ، شرح الجمل : ٥٦٦/٢ – ٥٧٠ ، ضرائر الشعر : ١٠١ – ١٠٥ ، التسهيل : ٢٢٤ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ – ١٥١١ ، شرح الكافية للرضي : ١٠٧/١ – ١٠٨، الارتشاف : ٤٤٨/١، شرح الألفية : ٢٥٩ – ٢٦٠ ، أوضح المسالك : ١٣٧/٤ ، شرح التصريح : ٢٢٨/٢ ، شرح الأشموني : ٢٧٥/٣ ، ٢٧٦ ، الهمع : ١٢٠/١ – ١٢١ ، الخزانة : ٧١/١ – ٧٣ ، النحو الوافي : ٢٧٣/٤ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) العروض : ١٣٧ .

أن يتم الحديث عن الزيادة ، وشمل الخرم بعض البحور كبحر الطويل ، والمديد، والبسيط[١] ..

وأمّا الفارسي فقد استقرأت كتابيه التعليقة ، والإيضاح ، فلم أجد هذا الرّأي فيهما ، وقد نقل تلميذه ابن جنّي في الخصائص ما ينصّ على أنّه مجيز لذلك ، يقول ابن جنّي في مسآءلته مع شيخه :« سألت أبا علي -رحمه الله !- عن هذا ، فقال : كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضّرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم ، فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك »[٢] .

أمّا ابن برهان فيفهم مذهبه هذا من قوله بعد أن سرد شواهد الكوفيين واحتجّ لصحته ، وبيّن أنّ اللبس الذي يزعمه السّيرافي بحذف التّنوين من المنصرف يحصل أيضًا برجوع التّنوين لغير المنصرف في الضّرورة ، ثم قال : «وبعد فإنْ صحّتْ الرّواية عنهم فلا معنى لقياس يعارضها »[٣] .

وقد رجحّ كثيرٌ من المتأخّرين هذا المذهب ، منهم : ابن الأنباري ، وابن خروف ، وأبو البقاء العكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور في الضّرائر ، وابن مالك ، والرّضي ، وأبو حيّان ، وابن النّاظم ، وابن هشام الأنصاري ، والزّبيدي ، والشيخ خالد الأزهري ، والسّيوطي ، والأشموني ، وعبّاس حسن[٤] .

---

(١) السابق : ١٣٩ .

(٢) الخصائص : ٣٢٣/١ - ٣٢٤ .

(٣) شرح اللمع : ٤٨٢/٢ .

(٤) ينظر على الترتيب : الإنصاف : ٥١٤/٢ ، شرح الجمل ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى : ٦٤٢/٣ ، اللباب في علل الإعراب والبناء : ٥٢٤/١ ، شرح المفصل : ٦٨/١ - ٦٩ ، ضرائر الشعر : ١٠٤ - ١٠٥ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ - ١٥١١ ، والتسهيل : ٢٢٤ ، شرح الكافية : ١٠٧/١ - ١٠٨ ، الارتشاف : ٤٤٨/١ ، شرح الألفية : ٢٥٩ - ٢٦٠ ، =

الأصـــل :

اعـتـمـد أصـحـاب هذا المذهب في إجازة منع صرف المصروف في ضـرورة الشّعر على السّماع والقياس .

أمّا السّـماع ، فقد كثر منع الصّرف في الشّعر كثرة يكون معها الإنكار والتماس المعاذير غير مقبول ، فإضافـة إلى الشّواهد السّابقة لدينا طائفة كبيرة غيرها وسأعرضها - السّابقة واللاحقة - قارنة كل بيت بالضّرورة الموسيقيّة التي ألجأت الشّاعر إلى العدل عن الصّرف . علمًا أنّ هناك أبياتًا خرجت عن حدّ الضّرورة وتأتي - إن شاء اللّه - بعد أبيات الضّرورة .

أمّا قول الأخطل :

١ - طلبَ الأزارق بالكتائبِ إذ هَوَتْ بشبيبَ غائلةُ الثغورِ غـــدورُ(١)

فلو كسر الباء من (بشبيبَ) منونًا ؛ لقابل التّنوين وهو (ساكن) ثاني الوتد المجموع في (متفاعلن) وهو متحرّك ، ولا يجوز تسكينه .

ولو كسره بلا تنوين ؛ لتوهمّ الإضافة إلى الياء ، ثم حذفت الياء ، لدلالة الكسرة عليها ، ومثل هذا البيت في ضرورته الموسيقيّة قول حسان -رضي اللّه عنه ! - :

٢ - نصروا نبيّهـــمُ وشـدّوا أزرهُ بحنـــينَ يـــوم تواكـل الأبطـالِ(١)

ومثلهما بيت بشر بن أبي خازم :

٣ - إلى ابْنِ أمِّ أناسَ أرحـل ناقتـي عمروٍ ، فتبلغ حاجتي، أو تُزْحِـفُ(١)

أمّا قول الشاعر :

٤ - قالت أُميمةُ ما لثابتَ شاخـصًا عاري الأشاجعِ ناحلاً كالمنصـــلِ(١)

فتنوين التـاء من ثابت سيقابل أوّل السّبب الخفيف من (متفاعلن) وهو متحرك ، ولا يجوز تسكينه ، ومثله قول الآخر :

= أوضح المسالك : ١٣٧/٤ ، ائتلاف النصرة : ٥٩ ، شرح التصريح : ٢٢٨/٢، الهمع : ١٢٠/١-١٢١، شرح الأشموني : ٢٧٥/٣ - ٢٧٦ ، النحو الوافي : ٢٧٣/٤ .

(١) سبق تخريج هذه الأبيات .

٥ - لولا انْقِطَاعُ الوَحْـيِ بعـدَ محمّدٍ　　قلنا : محمدُ من أبيـه بديـلُ[١]

وأمّا قول ابن قيس الرقيّات :

٦ - وَمُصْعَـبُ حِـينَ جَـدّ الأَمْـ　　ـرُ أَكْثَـرُهَـا وَأَطْـيَـبُـهَـا[٢]

فضمّ الباء لأنّه لو نوّن لقابل التّنوين (تاء) (مفاعلتُن) أي أوّل السبّب الخفيف وهو متحرك ولا يجوز تسكينه ، ومثله قول الكميت :

٧ - يَرَى الرّاؤُونَ بِالشّفَـرَاتِ منهـا　　كَنَارِ أَبِـي حُبَاحِـبَ والظُّبينـا[٣]

ومثلهما حذف التّنوين من (مؤنسَ) في قول الجاهلي :

٨ - أَوِ التّالي دُبَـارَ فَـإِنْ أُفُتْـهُ　　فَمُؤْنِسَ ، أَوْ عَرُوْبَةَ ، أَوْ شِـيَارِ[٢]

أمّا حذفه من (دبارَ) مع أنّه لو بقي سيقابل الخامس من (مفاعلتن) وتسكينه جائز ؛ فلأمرين ، أوّلهما أنّ الأصل في التّفعيلة السّلامة من الزّحاف فلذلك قدّم سلامة التّفعيلة على الإعراب - وهم كثيراً ما يفعلونه - والثّاني ليحصل التّناسب بين الألفاظ التي عددَها ، فـ (أوّلُ) ، و(أهونُ) ، ممنوعان من الصّرف ، و(جُبار) أيضًا لم تنوّن لمكان القافية ، و (مؤنس) لم ينوّن لما ذكر من كسر الوزن ، و (عروبة) ممنوعة الصّرف ، فوجوده بين أسماء حذف تنوينها ، رجّح حذف تنوينه أيضًا للتّناسب ، ولم يكسر الرّاء ؛ لئلاّ يتوهمّ البناء ، أو الإضافة إلى الياء ، ومثل (مؤنس) وسابقه قول: حسّان -رضي الله عنه!-:

٩ - فَيَا لَهَفِـي لِمُنْـذرَ إِذْ تَوَلّـى　　وَأَعْنَـقَ فِي مَنِيَّتِـهِ بِصَبْـرِ[٤]

وقال عمرو بن عدي بن أخت جذيمة :

١٠ - فَإِنْ تَسْـتَنْكِرِيْ عَمْـراً فَإِنّي　　أَنَا ابْنُ عَـدِيَّ حقّاً فَاعْرِفِيْـنا[٥]

---

(١) ضرائر الشعر : ١٠٣ ، شرح الجمل : ٥٦٩/٢ - ٥٧٠ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الديوان : ٤٢٢ رقم ٦٦٧ ، الصاحبي : ٤١٩ ، أمالي ابن الشجري : ٢٦٨/٢ ، ضرائر الشعر : ١٠٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٩٦/٣ .

(٤) الديوان : ٢٣٠ .

(٥) الضرائر : ١٠٤ .

فمنع صرف (عديّ) لأنّ تنوينه سيقابل ثاني الوتد المجموع (مفا) في (مفاعلتن) وهو متحرك ولا يجوز تسكينه .

وقال ذو الإصبع العدواني :

١١ - وَمِمَّنْ وَلَدُوا عامـ ـرُ ذُو الطَّولِ وذُو العَرْضِ [١]

فلم ينوّن (عامر) ، ولو نوّنه لقابل ثاني (مفاعيلن) أي ثاني الوتد المجموع ، وهو متحرك لا يجوز تسكينه .

وقال دوسر بن دهبل القريعي :

١٢ - وَقائِلَةٍ ما بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ ليلى وعَنْ هِنْدِ [٢]

فمنع (دوسرَ) الصّرف ؛ لأنّه لو نوّنه لقابل التّنوين ثاني الوتد المجموع في (مفاعيلن) وهو متحرّك ولا يجوز تسكينه . ومثله قول الآخر :

١٣ - فَأَوْفَضَ عَنْها وَهْيَ تَرْغُو حشاشة بذي نفسِها والسَّيْفُ عرْيانُ أحمرُ [٢]

وقال العبّاس بن مرداس :

١٤ - فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ يَفُوْقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ [٢]

فلم ينوّن (مرداسَ) بل منعه الصّرف ؛ لأنّه لو صرفه ، لقابل السّكون ثاني الوتد المجموع في (فعولن) وهو متحرّك ولا يجوز تسكينه ، ولو قيل إنّها - أي التّفعيلة - ستخرم فقط ، وهو يدخل أول الوتد المجموع ، وهذا جائز ، لنُقِضَ بأنّ التّفعيلة التي بعده في حال الخرم تكون مأخوذة في الاعتبار فلا يحدث فيها خلل ، بعكس ما ها هنا ، فإنّه لو اعتبر خرمًا لصار ما بَعْدها وهو : مجمع ، عبارة عن تفعيلتين ، مكونتين من : / ه / ه / ه ؛ الأولى مخرومة مقبوضة ، والثانية - الأخيرة - بتراء ، ولم يعهد في بحر المتقارب أن يأتي على أكثر من أربع تفعيلات في الشطر الواحد . ومن جهة أخرى فإن موسيقاه ستختلف تمامًا عن موسيقى المتقارب .

---

(١) شرح السّيرافي : ١٠٤/٢ ، شرح اللمع : ٤٧٧/٢ ، الإنصاف : ٥٠١/٢ ، شرح المفصّل : ٦٨/١ ، ضرائر الشعر : ١٠٢ .

(٢) سبق تخريجها .

وقال أبو دهبل الجمحي :

١٥ - أنا أبو دَهْبَـلَ وَهْـبٌ لِوَهَـبْ   من جُمَحَ والعزُّ فيهـم والحَسَـبْ(١)

لو صرف (دهبل) لقابل تنوينه ثاني الوتد المجموع في (مستفعلن) وهو متحرك ولا يجوز تسكينه . ومثله قول الزّبير بن عبد المطّلب :

١٦ - إنّ أخي عبّاسَ عـفٌّ ذو كـرمْ   فِيهِ عَنِ العَوْرَاءِ إنّ قِيْلَتْ صَمَمْ(٢)

ومثلهما قول الآخر :

١٧ - أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بعد الثّرى   أبى قَضَاءُ اللّـهِ إلاّ مَا تـرى(٣)

فهذه سبعة عشر بيتًا كان الشّعراء فيها مضطرين لإقامة الوزن ، فمنعوا صرف المنصرف ، ولو جاءوا به على الوجه من صرف المنصرف لانكسر الوزن . ومن الشّواهد التي ذكروها في هذه المسألة شاهدان ليس فيهما ضرورة إطلاقًا ، وهما : قول زهير :

١٨ - يَمُدُّ عليهـم من يمينٍ وأشـملٍ   بحورٌ ، لَهُ مِنْ عهدِ عادَ وتُبَّعَـا(٤)

وقول الآخر :

١٩ - لَوْ شهْدَ عـادَ من زمانِ عـادِ   لابتزّهـا مبـاركُ الجِـلادِ(٥)

فالشّاعر في البيت الأول فتح الدّال من (عاد) وهو اسم مصروف وليس فيه سوى العلميّة وهو هنا غير مضطر ؛ لأنّه لو صرف (عاد) فنوّنه لقابل التّنوين نون (فعولن) وبهذا تسلم التّفعيلة من الزّحاف . وكذلك (تبّع) إلاّ أنّ تبّعًا قد يكون للشاعر عذر ؛ لا من أجل الوزن ، ولكن من أجل الإعراب ، كما سيأتي في بيت الفرزدق وكذلك في البيت الثاني ، فإنّ الشّاعر منع عاداً الأولى من الصّرف ، وليس فيه إلاّ العلميّة ، وهو هنا غير مضطر ؛

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) أمالي القالي : ١١٥/٢ ، ضرائر الشعر : ١٠٣ .

(٣) الإنصاف : ٥١٢/٢ ، اللسان مادة : (د س م) .

(٤) الكتاب : ٢٥١/٣ ، الإنصاف : ٥٠٤/٢ ، اللسان مادة (ع و د) .

(٥) الكتاب : ٢٥١/٣ ، الإنصاف : ٥٠٤/٢ .

لأنّه لو صرف ، لقابل التنوين ثاني (مستفعلن) وهو ساكن وهو الأصل في (مستفعلن) وعلى منع الصّرف يكون الشاعر قد زاحف ؛ لأنّه حذف الثّاني السّاكن .

ومن الشّواهد التي ذكروها في هذه المسألة بيت الفرزدق :

٢٠ - إذا قال غاوٍ من تنوخَ قصيدةً بها جربٌ عُدّتْ عليَّ بزوبرا (١)

والشّاعر هنا منع (زوبرا) الصّرف وليس فيه إلاّ علّة واحدة ، وهي العلميّة ولو صرفها لمّا ترتّب على الصّرف ضرورة موسيقيّة ، ولكن سيقع في عيب من عيوب القافية وهو الإصراف ، وهو اختلاف حركة الروي من الفتح إلى الكسر أو العكس .

وهذه الأبيات بهذه الصّورة تزيد من قوة هذا المذهب ، وتعدّ من أقوى الرّدود على مذهب البصريين ، على أنّ ابن عصفور قد زعم أنّ جميع الأبيات التي أوردوها « ليس فيها ما يدلّ على منع صرف ما لا ينصرف إلا قوله : (ما بال دوسر) وذلك أنّ منع الصّرف إنّما يبين بحذف التّنوين مع كونه في موضع الخفض مفتوحًا ، وإلاّ فممكن أن يكون من قبيل حذف النّون خاصّة لإجراء الاسم الذي ينصرف مجرى غير المنصرف، فيكون من قبيل قول الشاعر:

* شلت يدا وحشيٍّ من قاتلِ *

فحذف التنوين من وحشيّ ، وخفضه من قبيل قوله :

اضربَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

فحذف النون من (اضربَنْ) للضّرورة ، وهي بمنزلة التّنوين ... وأيضًا فإنّ أكثر هذه الأبيات يمكن أن يكون ما ورد فيها من منع الصّرف لموجب أو يكون الاسم مبنيّاً »(٢) .

وكلامه هذا فيه نظر ، أمّا قوله : إنّ الصّرف إنّما يبين بحذف التّنوين مع

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح الجمل : ٢/٥٦٨ .

كونه في موضع الخفض مفتوحًا ، فيردّه أمران :

الأوّل : أنّ الرّاجح أنّ الصّرف إنّما هو التّنوين ، والجرّ تابع له ، وعلى هذا المحقّقون من النّحاة .

والثّاني : أنّ النّحاة مجمعون لم يشذّ منهم أحد - فيما أعلم - إلا صاحب الزّعم ، أنّ الاسم في حال عدم تنوينه سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا هو ممنوع الصّرف ، فلا اعتبار لأحد بعد إجماع الأئمة .

وأمّا قوله : « فممكن أن يكون من قبيل حذف النّون » ... فنقول إنّ الشّاعر ألجأته الضّرورة لحمل الاسم المصروف على الممنوع الصّرف ، فحرمه التّنوين ، كما حملت الضّرورة طرفة أن يحذف نون التّوكيد في قوله : * اضربَ عنك ..* ولكن ليس حذف التّنوين كحذف النون كما زعم ، لأنّ الأسماء التي وردت ممنوعة الصّرف وفي حال الجرّ وردت روايتها مفتوحة الآخر - محلّ الإعراب - أي ممنوع الصّرف وليس على حذف التّنوين فقط ، كقوله : « بشبيبَ ، نار أبي حباحبَ ، ما بال دوسرَ، من عهد عاد وتبّعا ، بزوبرا ، بحنينَ ، على ديسمَ، أبو دهبلَ ، ... » .

كما أنّ ما رواه بكسر الياء من قول حسان * يدا وحشيٍّ * رواه غيره بفتح الياء، كما رواه هو في ضرائر الشّعر ، بفتح الياء، على منع الصّرف[1].

قوله : « أن يكون ما ورد فيها من منع الصّرف لموجب » ، ليس له موجب إلاّ ما رآه البصريّون من اللجوء إلى التّأويل ، والحمل على المعنى ، مع أنّ الحمل على اللفظ والمعنى أولى بل الأصل .

أمّا قوله : « أو يكون الاسم مبنيًا » فهل يترك الإعراب إلى البناء ولا سبب في هذا إلاّ الأنفة من مخالفة القواعد ؟ ، وإلاّ فما هو موجب البناء وما العلّة التي تلجئه إلى هذا ؟ ! أيترك ما له مخالفة من جهة واحدة ، ويُذهب إلى ما له مخالفة من أكثر من جهة ؟ ، وانتقال الاسم من الصّرف إلى عدم الصّرف أسهل ؛ لأنّه انتقال من حال إلى حال مشابهة ، وهو انتقال إلى ما هو

(١) ضرائر الشعر : ١٠٥ .

من خصائص الأسماء وهو أولى من الانتقال إلى ما هو من خصائص غير الأسماء .

وعلى أيّة حال فالضّرورة الشّعريّة عند الجمهور « كل ما وقع في الشّعر، سواء كان للشّاعر عنه فسحة أم لا »[١] .

فلا يشترطون إضطرار الشّاعر إلى ارتكاب ما لا يجوز في النّثر ، وبناء على هذا المفهوم عند الجمهور فالأبيات السّابقة جميعها تعتبر ضرورة ، وإن كان الشّاعر يجد فسحة كما في الأبيات الثّلاثة ، فيكون استعمال الاسم المصروف غير مصروف في الشّعر ضرورة ، ولا يجوز استعماله في النّثر بأيّ حال ، أمّا إذا وضعنا في الاعتبار أنّ الضّرورة ما وقع في الشّعر ممّا لا يكون للشاعر فيه فسحة ، أو مندوحة . وهو صريح مذهب ابن مالك[٢] -رحمه الله!-، ومفهوم كلام سيبويه[٣] - رحمه الله ! - ؛ فإن الأبيات الثّلاثة تكون دليلاً لثعلب على مذهبه الذي يزعم أنّ منع صرف المصروف جائز في الكلام ، فكيف في الشعر ! .

أمّا الأصل الثّاني الذي اعتمدوا عليه ، فهو القياس ، فالنّحاة مجمعون على جواز صرف الاسم الممنوع الصّرف في الشّعر ، كوفيّهم وبصريّهم ، كقول الفرزدق :

هذا ابن فاطمة إن كنت تجهله   بجدّه أنبياء الله قد خُتِموا[٤]

اعتماداً على السّماع أولاً ، ثم القياس ثانيًا ، قياس الفرع وهو الممنوع الصّرف على الأصل ، وهو الاسم المصروف ، فهو من قياس الفرع على الأصل.

أما في هذه المسألة ، وهي منع المصروف في ضرورة الشّعر فلم تحظ

---

(١) الخزانة : ٥٣/١ .

(٢) ينظر على سبيل المثال : ٢٠٢/١ من شرح التسهيل .

(٣) الكتاب : ٢٩/١ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٢٦٩/٢ ، ولمزيد من التوضيح ينظر : الخصائص : ١٨٨/٣ ، والضّرورة الشّعريّة في النحو العربي : ١٣٢ - ١٤٩ .

(٤) الديوان : ١٧٨/٢ .

بالإجماع بل أجازه الكوفيّون والأخفش والفارسي وابن برهان وأكثر المتأخّرين، مستدلين بالسّماع ، وقد مضى الحديث عنه .

أمّا القياس الذي اعتمدوا عليه فالذي يبدو لي أنّه من حمل الأصل على الفرع ، فالأصل هو الاسم المصروف ؛ لأنّه خالٍ من الشّبه بالفعل ، والفرع هو الاسم الممنوع الصرف ؛ وحكمه - أي الممنوع الصّرف - أن يمنع التّنوين ، ومن ثمّ يمنع الجرّ بالكسرة ، تبعًا لزوال التّنوين ، والاسم المصروف الذي منع من الصّرف ، حكمه التّنوين على الأصل فيه ، أُعْطي حكم الممنوع الصّرف ، وهو عدم التّنوين وتبع زوال التّنوين زوال الجرّ بالكسرة ، وهو بهذه الصّورة قد حمل - وهو الأصل - على الفرع ، فأخذ حكمه . هذا التّصور يفهم من حديث ابن جني في باب : « غلبة الفروع على الأصول »[1] وهو - أي التّصور - عين قول ابن خروف : « فما وجد غير منوّن وليس فيه علّة لم يثبته البصريّون ، وأثبته الكوفيّون ، وورد عن العرب ، كقوله :

* يفوقان مرداسَ في مجمع *

وأبيات غيره ، وهو محمول على منع صرف ما ينصرف ضرورة ، شبهت العرب فيه الأصل بالفرع ، كما مدّت المقصور »[2] .

كما اعتمدوا على القياس من جهة أخرى ، وهي قياس حذف التّنوين من المنصرف بحذف الواو والياء من : (هو ، وهي) في الضّرورة فالأول كقول الشاعر :

وأعطيه ما يرجو وأوليه سؤله ... وألحقه بالقوم حتّاهُ لاحــــق[3]

وقول المخلّب :

فبيناهُ يشري رحلـه قال قائل ... لِمَنْ جمل رخو الملاط نجيب[4]

---

(١) الخصائص : ١/٣٠٠ - ٣١٢ ، وينظر الاقتراح : ١٠١ - ١٠٥ .

(٢) شرح الجمل ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى : ٣/٦٤١ - ٦٤٢ ، وينظر شرح التصريح : ٢/٢٢٨ .

(٣) ضرائر الشعر : ١٢٦ .

(٤) الأصول : ٣/٤٣٩ ، شرح السيرافي : ٣/١٠٧ ، ضرورة الشعر : ٤٧ ، أمالي الشجري : ٢/٥٠٦ ، الإنصاف : ٢/٥١٢ .

والثّاني كقول الشاعر :

* دارٌ لِسُعْدَى إذْ هِ مِنْ هَوَاكَا *[١]

والأصل : حتّى هوَ ، وبينا هوَ ، وإذ هيَ ، وهي حروف متحركة ، فحذفت في الضّرورة مع تحرّكهما ، فإذا جاز في الشّعر حذف الحرف المتحرّك ، كان جواز حذف الحرف السّاكن - وهو التّنوين[٢] - أولى . واللّه أعلم ! .

* * *

المذهب الثّالث : منع صرف الأعلام فقط :

أنّ منع الاسم المصروف من الصّرف جائز في الأعلام فقط دون غيرها من الأسماء[٣] في الشّعر ، وهذا المذهب وثيق الصّلة بالسّابق .

أصحابــه :

هذا مذهب أبي القاسم السهيلي - رحمه اللّه ! - فإنّه يرى أن التّنوين له وظيفة واحدة ، وهي الفصل بين أجزاء الكلام ، « وإشعارٌ بأنّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متّصل به ، وليس دخول التّنوين في الأسماء علامة للتّمكن كما ظنّه قوم ، فإنّ العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ، ولا أيضًا التمكّن معنى تحتاج إلى بيانه ، وإعلام المخاطب به »[٤] .

ولهذا المفهوم لوظيفة التّنوين قال : « فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التّنوين الذي هو علامة للانفصال »[٥] ، ثم استعرض الأسماء في حال تنوينها وحال خلوّها منه ، منتهيًا إلى النّتيجة السّابقة ، ثم خصّ الأعلام بمزيد إيضاح ، فقال : « وإذا صحّت هذه المقدّمة ، فحكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف في استغنائه عن التّنوين ؛ لأنّه لا يخشى على

(١) الكتاب : ٢٧/١، الخصائص : ٨٩/١ ، أمالي ابن الشجري : ٥٠٦/٢ ، ضرائر الشعر : ١٢٦.

(٢) الأصول : ٤٣٩/٣ ، شرح اللمع : ٤٨٠/٢ ، الإنصاف : ٥١٣/٢ ، الخزانة : ٧٢/١ .

(٣) أمالي السهيلي : ٢٦ ، شرح المفصّل : ٦٩/١ ، شرح التصريح : ٢٢٨/٢ ، الهمع : ١٢١/١ ، الخزانة : ٧١/١ .

(٤) أمالي السهيلي : ٢٥ ، وانظر : سر صناعة الإعراب : ٤٩٢/٢ .

(٥) أمالي السهيلي : ٢٤ .

المخاطب أن يتوهمّ العَلَمَ مضافًا إلى ما بعده ، كما يتوهّم النّكرة إذا لم تنوّن ، فإذا نوّنت عَلم أنّها غير مضافة ، والعَلَم ليس كذلك ، فإن رأيت علمًا منونًا فلعلّة ، على أنّ الشّعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلّة ، أو لم تكن ، نحو ، قول حسان :

* شُلَّت يدا وحشــيٌّ من قاتلٍ *[١]

ثم ساق عدّة شواهد غير ما ذكره أصحاب المذهب السابق ، وهي ، قول المخزومي :

* ووزّعني مجديُّ عنهم ورهطُه *[٢]

وقول حسان :

* زيدُ بن دَثْنَةَ وابنُ طارقَ منهم *[٣]

وقول الآخر :

ومــات مَرْحَــبُ لمّــا رأيــتِ مــا لــيَ قَــلاّ [٤]

ثمّ قال : « والشواهد في هذا كثيرة جداً »[٥] .

وقد أشار ابن يعيش إلى هذا المذهب ، وفيه إيماء إلى قبوله ، فقال : « فإذا اعتبرت النّصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلامًا معارف فامتنع الصّرف للضّرورة ، بسبب واحد من سببين ، فلو جاء مثل : رجل ، وفرس ، وأريد منعه الصّرف للضّرورة لم يجز عندي »[٦] .

فقوله : امتنع الصّرف للضّرورة بسبب واحد من سببين أنّ الاسم منع من الصّرف للعلميّة فقط للضّرورة ، أمّا غير العلم من الأسماء فلا يجوز عنده أن يمنع الصّرف لعلّة واحدة كرجل ، وفرس .

---

(١) الأمالي : ٢٧ .
(٢) السابق .
(٣) السابق .
(٤) السابق .
(٥) السابق .
(٦) شرح المفصّل : ٦٩/١ .

ولم أجد غيرهمامن النّحاة من يذهب إلى هذا المذهب، غير أنّ الأزهري[(١)]، والأشموني[(١)] ، والمرادي[(١)] ، قد نسبوا هذا المذهب إلى بعض المتأخرين ، ولم يعيّنوا أحداً ، يقول الأزهري : « وفصّل بعض المتأخرين بين ما فيه العلميّة وغيره ، فأجازه مع العلميّة ، لوجود أحد السببين ، ومنعه مع غيرهما ؛ ويؤيّده أنّه لم يسمع إلاّ في العلم »[(٢)] .

أما قوله : « فصّل بعض المتأخرين ... » فنعم ، وأمّا قوله : « لم يسمع إلا في العلم » فغير صحيح ؛ إذ الشّواهد السّابقة تنفي ذلك . نعم أكثرها أعلام ولكن ليس كلها[(٣)] . ومما ورد أيضًا وهو غير علم ما رواه الفارسي في الحجة :

جَيْشُ الْمُحِمِّينَ حَسَّ النارَ تحتهما　　غَرْثَانُ أَمْسَى بوادٍ مُؤْهِبِ الحَطَبِ[(٤)]

الأصل :

كما هو واضح من نصّيّ السهيلي وابن يعيش السابقين ، فإنهما اعتمدا على السّماع الكثير ، وكثرة الوارد تفرض أن يقعد لها ، وبخاصة أنها تجاوزت حدّ الندرة ، والشذوذ ، حتى زعم الأزهري والمرادي : أنه لم يسمع إلا في العلم .

كما اتّكأ السهيلي على وظيفة التنوين التي حصرها في الفصل بين أجزاء التّركيب حين ذكر أن الأعلام قد منعت الصّرف لاستغنائها عن التّنوين[(٥)]، والحقيقة أن حصر وظيفة التّنوين في الفصل بين أجزاء الكلام ، يؤيّده استقامة التّطبيق على الأسماء إلى حدّ كبير .

وقد أشار ابن جني إلى هذه الوظيفة للتنوين في سرّ صناعة الإعراب ولكنه لم يجعلها وظيفة التنوين الوحيدة[(٦)].

* * *

(١) شرح التصريح : ٢٢٨/٢ ، توضيح المقاصد : ١٧١/٤ .
(٢) شرح التصريح : ٢٢٨/٢ .
(٣) الشواهد رقم : ٣ ، ١٣ ، ٢٠ .
(٤) الحجة للفارسي : ١٨٢/١ ، وينظر شرح اللمع : ٤٨٥/٢ .
(٥) أمالي السهيلي : ٢٤ .
(٦) سرّ صناعة الإعراب : ٤٩٢/٢ .

المذهب الرابع[١] : منع الصّرف مطلقًا .

أنّ منع صرف ما ينصرف في الشّعر لا يجوز مطلقًا ، سواء كان الشّاعر مضطراً إلى ذلك أم كان غير مضطر . يقول أبو العبّاس المبرّد مبيّنًا رسوم هذا المذهب : « واعلم أنّ الشّاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ؛ لأنّه إنّما يردّ الأسماء إلى أصولها ، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ وذلك لأنّ الضّرورة لا تجوّز اللحن ، وإنّما يجوز فيها أن تردّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلّة ، نحو قولك في (رادّ) إذا اضطررت إليه : هذا رادد ؛ لأنّه فاعل على وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ... »[٢] .

أصحابه :

نسبت كتب النّحو هذا المذهب إلى جمهور البصريّين ، إلاّ الأخفش ، والفارسي ، وابن برهان ، كما نسبته إلى أبي موسى الحامض من الكوفيّين وإليه ذهب الزمخشري .. أمّا سيبويه فلم ينصّ صراحة ، ولكن يمكن أن يفهم موقفه من هذه المسألة من توجيهاته لبعض الأبيات التي كانت دليلاً للكوفيّين، وذلك عندما تحدّث عن الأحياء ، والقبائل ، في باب : « أسماء القبائل والأحياء ، وما يضاف إلى الأب والأمّ »[٣] يقول سيبويه - رحمه اللّه ! - : «وصرفت تميمًا وأسداً ؛ لأنّك لم تجعل واحداً منهما اسمًا للقبيلة ... وإن شئت جعلت تميمًا ، وأسداً ، اسم قبيلة في الموضعين جميعًا ، فلم تصرفه ... وأمّا أسماء الأحياء ، فنحو : معدّ ، وقريش ، وثقيف ، وكلّ شيء لا يجوز أن تقول فيه : من بني فلان ، وهؤلاء بنو فلان ، فإنّما جعله اسم حيّ .. وإن جعلتها اسمًا للقبائل فجائزٌ حسن [٤]، يعني قريشَ وأخواتها ، قال الشّاعر :

---

(١) ينظر مراجع المذهب الثاني .

(٢) المقتضب : ٣/٣٥٤ .

(٣) الكتاب : ٣/٢٤٦ .

(٤) هنا في نص المؤلّف (واو) ، وحذفتها لاستقامة النّصّ بدونها .

غلب المساميح الوليد سـماحة وكفى قريشَ المُعْضِلات وسادها

... وقال زهير :

تـمدّ عليهـم من يمـين وأشـملٍ بحورٌ له من عهـد عـادَ وتُبَّعـا

وقال :

لو شهْد عـادَ في زمـان عـادِ لابتـزّها مبـارك الجِـلادَ »[١].

ألا ترى كيف خرّج هذين البيتين ، فذهب بهما مذهب القبيلة ، فتكون فيهما العلّتان ، وهما : التّأنيث ، والعلميّة ، فلذلك منعا من الصّرف ، مع أنّ حمل البيتين : « من عهد عادَ وتبعا » و « شهْدَ عادَ في زمان عادِ » على إرادة اسم الشّخص ؛ أظهر .

الأصـل :

اعـتـمد البصريّون في مذهبهم هذا على قاعدة توجيهيّة ، وهي : استصحاب الحال ؛ لأنّ الأصل في الأسماء عامّة الصّرف ، ولكن منع بعضها الصرّف لعلّة طرأت عليه ، فأوجبت له منع الصّرف ، ومعروف من الأصول أن الحكم للطاريء[٢] ، أمّا هنا فالاسم خالٍ من العلل التي توجب منع الصّرف ، والعرب تستعمله على ما استقرّ له ، فتصرفه ، فإذا جاء شاعرٌ واستعمله غير مصروف كان خارجًا عن الأصل الذي استقرّ له ، بعكس صرف غير المصروف ؛ لأنّهم بذلك – أي بصرفه – يردّونه إلى الأصل ، الذي حرم منه لعلّة دخلته ، فإذا انتفت هذه العلّة وزالت ، زال الحكم الطارئ ، الذي حكم به عليه مع زوال علّته ، فيعود الاسم إلى أصله ، وهو الصّرف ، وإن كانت العلّة باقية فيه ، ولكن اضطرته الضّرورة إلى خلع الحكم الذي كُسِيَ به ، وقبل منه هذا الخلع ؛ لأنّه إنّما يعود إلى أصله قبل التباس العلّة .

وبناءً على هذه القاعدة التي استقرّت في أذهانهم ، وقفوا من السّماع –وهو كثير– موقفًا صارمًا ، فتأوّلوه أحيانًا ، وخطّؤوا الرّواية أحيانًا أخرى ،

---

(١) الكتاب : ٣/٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٢) الخصائص : ٣/٦٢ – ٦٥ .

فأبو العبّاس - رحمه الله ! - في النّصّ السّابق ، يرمي ما جاء من ذلك باللحن « الضّرورة لا تجوّز اللحن » ويغيّر الرّواية التي رواها الأثبات ، -كالإمام مسلم- ، حين زعم أنّ الرّواية الصّحيحة في بيت العبّاس بن مرداس:

* يفوقان شيخي في مجمع *

يقول ابن السّراج ناقلاً عن أستاذه المبرّد : « قال محمّد بن يزيد : وهذا خطأ عظيم - يقصد منع المصروف - ؛ لأنّه ليس بأصل للأسماء أن لا تنصرف ، فتردّ ذلك إلى أصله ، قال : وممّا يحتجّون به قول العبّاس بن مرداس ... وإنّما الرّواية الصّحيحة :

* يفوقان شيخي في مجمع *

ومن ذلك روايتهم في هذا البيت لذي الأصبع العدواني :

وممّن ولدوا عامـ ـر ذو الطّول وذو العرض

وإنّما (عامر) اسم قبيلة ، فيحتجّون ، بقوله : « (ذو الطّول) ولم يقل (ذات) فإنّما ردّه للضّرورة إلى (الحيّ) ... »[١] .

في هذا النّصّ أمور تستحقّ الوقوف عندها :

الأمر الأول : احتكام المبرّد إلى القاعدة مع وجود ما ينقضها ، وهو كثير، علمًا أنّه هو المتصرّف في القاعدة ، وهي من وضعه ، وليست من وضع أهل اللغة ، ولم ينزل بها وحي ، والمسموع وهو كثير . فينبغي أن يحظى بالاحترام مهما قلّ فتوسّع له القاعدة حتى ينضوي تحت لوائها ، دون أن تنتهك حرمتهما -أي : القاعدة والمسموع- فلا يضيره ، ولا يفسد القاعدة أن يجاز منع المصروف في الضّرورة الشّعريّة ، وبهذا يكون حافظ على قاعدته ، واحترم المسموع في الوقت نفسه .

الأمر الثّاني : الجرأة على الرّواة وطعنهم في أمانتهم العلميّة ، وهذا غير مقبول من أدنى من له رحم بالعلم ، فكيف بالعلماء ، فبيت العبّاس -رضي الله عنه ! - رواه الأثبات كالإمام مسلم ، وغيره . جاء في صحيح مسلم

---

(١) الأصول : ٣/٤٣٧ - ٤٣٨ .

(بشرح النّووي) بعد أن أورد بيْت العبّاس بالرّواية المشهورة قول النّووي :
« هكذا في جميع الرّوايات (مرداسَ) غير مصروف وهو حجّة لمن جوّز ترك الصّرف لعلّة واحدة . وأجاب الجمهور بأنّه في ضرورة الشّعر »[١] .

وقال المبرّد عن بيت ابن قيس الرقيّات فيما نقل عنه ابن السّراج : «ومصعب حين ... زعم الأصمعي : أنّ ابن قيس الرقيّات ليس بحجّة ، وأنّ الحضريّة أفسدت عليه لغته ، قال : ومن روى هذا الشّعر ممّن يفهم الإعراب ويتبع الصّواب ينشد :

* وأنتم حين جدّ الأمر ... * »[٢] .

فتكذيبه لهؤلاء الرواة والعلماء غير مقبول إطلاقًا ، وهذا له صلة بردّه وغيره لبعض القراءات التي خالفت قواعدهم .

الأمر الثّالث : وله اتّصال بالأمر السّابق ؛ إتّصال النّتيجة بالسّبب ، وهو اللجوء إلى التأويل ، كما فعل في بيت ذي الأصبع السّابق ، وكما فعل تلاميذه من بعده، فهذا السّيرافي يقول في معرض حديثه عن مذهب الكوفيّين: « وأنشدوا في ذلك أبياتًا كلّها تتخرّج على غير ما أوّلوه ، وتنشد على غير ما أنشدوه »[٣] .

ثمّ تحدّث عن بيت العبّاس - رضي اللّه عنه ! - بنحو حديث المبرّد ، ثم قال: « ورأيت في شعر العبّاس بن مرداس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني : (يفوقان شيخي) »[٤] .

ثمّ تحدّث عن بيت ذي الأصبع ، وبيت ابن قيس الرقيّات ، ثم بيت دوسر بن دهبل القريعي ، وردّ رواية الكوفيّين ، وقال : « الجيّد الصّحيح في إنشاد

---

(١) صحيح مسلم بشرح النّووي ، كتاب الزكاة ، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم ومن يخاف على إيمانه : ١٥٥/٧ - ١٥٦ .

(٢) الأصول : ٤٣٩/٣ - ٤٤٠ .

(٣) شرح السيرافي : ١٠٤/٢ .

(٤) السابق : ١٠٥/٢ .

هذا البيت: * وقائلة ما للقريعيّ بعدنا * »[١] .

ومما تعلّق به أصحاب هذا المذهب أيضًا : أنّ في إجازة ذلك في الشّعر إلباسًا ؛ إذ سيلتبس المنصرف - الذي منع الصّرف في الشّعر - بغير المنصرف ، والمفروض في القواعد أن تكون ضابطة مانعة ، وبإجازة مثل هذا سينتفي عن القواعد الضبط والمنع ، وتكون مدعاة للإلباس ..

أمّا الدليل الأوّل : فمعروف أنّ السّماع - وهو مستفيض - مقدّم على استصحاب الحال ؛ لأنّ استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، فلا يجوز التمسّك به إذا وجد ما هو أقوى منه كالسّماع والقياس[٢] .

وأمّا الرّوايات التي ذكرها المبرّد وتلاميذه ، فمع التسّليم بصحّتها ، وموافقتها للقياس ، إلاّ أنّها لا تنقض روايات الكوفيّين وموافقيهم ، وبخاصّة أنّ هناك ما لا يقل عن خمسة عشر بيتًا لم يُوردوا فيها نقلاً مخالفًا لنقل الكوفيّين ، واطّراح مثل هذا العدد ، أو تأويله ، ليس بالأمر السّهل ، ولله درّ ابن يعيش ما أجمل قوله ! : « واعلم أنّ النّصُوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسّهل ، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علّة واحدة من العلل التّسع للضّرورة »[٣] .

أمّا الدّليل الثّاني : فادّعاء الإلباس حاصل أيضًا بإجازة صرف الممنوع الصّرف في الشّعر ، وهو ما أجمعوا عليه على اختلاف أقطارهم وأزمانهم ، ولم يعترض أحد فيقول بأنّ هذا سيوقع في اللبس[٤] .

ومع إشفاقهم - أي البصريّين - من الوقوع في اللبس فقد أجازوا ما يشبه حذف التّنوين ، وهو حذف الواو من الضمير (هو) في قول المخلّب الهلالي :

---

(١) شرح السيرافي : ٢/١٠٦ .

(٢) لمع الأدلة : ١٤٢ ، الاقتراح : ١٩٣ .

(٣) شرح المفصّل : ١/٦٨ - ٦٩ .

(٤) الإنصاف : ٢/٥١٤ .

فبَيْنَاهُ يَشْـرِي رَحْلَـه قـالَ قائـلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْـوِ المِلاطِ نَجيـبِ[(١)]

وهو حرف متحرّك ، وقد يلتبس بالضّمير المنصوب كما لو قلت : غزاهو، وغزاه ، تحذف الواو من الضّمير الأول ، فيبقى على : غزاهُ ، فكأنّه ضمير النّصْب . وفي هذه الحالة كأنّه مفعول به ، في حين أنّه في الأصل توكيد للضّمير المستتر في الفعل (غزا) ، ومع هذا فهو في نظر البصريّين غير ملبس[(٢)] .

* * *

الرأي الوسـط :

واضح أن الرأي الوسط في هذه المسألة هو : مجموع المذهبين الثّاني والثّالث ، أي مذهب جمهور الكوفيّين والأخفش والفارسي وابن برهان ، وأكثر المتأخرين كابن خروف ، وابن مالك ، وشراح كتبه وابن عصفور ، والرضي ، ومذهب السهيلي وابن يعيش .

فجواز ترك صرف المصروف في الشّعر إذا نظرت إليه وجدته قد توسّط بين تطرّف ثعلب ، والبصريّين ، أمّا ثعلب فقد فتح الباب على مصراعيه ، وفيه مخالفة واضحة صريحة لاستعمال العرب المتواتر ، ولو فرضنا أنّ أحداً من العرب كان يفعل ما زعمه ثعلب ، فليس جائز أن تترك اللغة فوضى لا ضابط لها .

وأمّا البصريّون فقد حجرّوا واسعًا ، وألزموا الناس ما لم يلزم في الشّعر وهو موضع ضرورة ، يُلْجيء الشّاعر أحيانًا في ضبط الموسيقى إلى تجاوز القواعد والقيود بقدر حاجته فقط ، وفي نظري أنّ هذا لا ضير عليه فيه ما دام ليس له مندوحة ، أمّا ما وجد عنه مندوحة وسعة فليس له إلا الأنس بها والأخذ بمقتضاها ، وعدم تجاوزها ، والمحافظة على حرمتها .. واللّه أعلم ! .

* * *

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) الأصول : ٣/٤٣٩ .

الفصل الرّابع

الرّأي الوسط في الضّمائر

الضّمائر أحد المباحث التي شغلت النّحاة كثيراً ، فأخذت مساحات واسعة من كتبهم ، فتناولوها من زوايا متعدّدة : طرق تعريفها ، درجات تعريفها ، اتصالها بعواملها وانفصالها عنه ، إعرابها وبنائها ...

وحديث النّحاة عن الجوانب السّابقة باتفاق حينًا وباختلاف حينًا آخر ، وسنتناول في هذا الفصل بعض المباحث التي اختلفوا فيها ، فتوسّط بعضهم محاولاً التّوفيق بين تطرّف المختلفين ، وسيكون الحديث عن أربع مسائل، وهي:

١ - الضّمير العائد إلى نكرة بين التّعريف ، والتّنكير .

٢ - حكم اتصال الضّميرين المختلفي الرتبة إذا قدّم غير الأخصّ .

٣ - وصل الضّمير المنصوب الذي هو خبر في الأصل .

٤ - حكم انفصال الضّمير إذا حصر بـ (إنّما) .

وإليك الآن المسألة الأولى .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

المسألة الأولى - الضّمير العائد إلى نكرة بين التّعريف ، والتّنكير

من البدهيات في النّحو العربي أنّ الضّمائر أحد المعارف ، بل هو عند كثير من النّحاة في أعلى درجات سلّم التّعريف[١] ، والضّمائر - كما هو معروف - ليست على درجة واحدة في التّعريف ، فأعرفها ضمير المتكلّم ، يليه المخاطب ، ثم الغائب ، وإنّما كان هذا أدنى مرتبة من سابقيه ؛ لأنّ تعريفه يكون بتقديم ذكر يعود إليه ، أي يشترط تقدّم مفسّر لفظًا ورتبة ، أو لفظًا مع تأخّره رتبة ، أو رتبة مع تأخّره لفظًا ، وليس بمشاهدة تقارنه كما في المتكلّم والمخاطب ، وتقدّم المفسِّر هو الأصل ، ولكن قد يتأخر المفسِّر ، وذلك في سبعة مواضع ذكرها ابن هشام في المغني[٢] .

ومفسّر ضمير الغيبة إمّا أن يكون معرفة ، نحو : العلم عزّ طالبه ، وحينئذٍ يكون الضّمير معرفة ؛ لعوده على معرفة ، وإمّا أن يكون نكرة ، نحو للّه درّه فارسًا ، ويا لها قصّة ، ونعم كتابًا التّسهيل ، وربّه فتى ، واجتهدت طالبة فكافأتها ، ....، وحينئذٍ أهذا الضّمير العائد على نكرة معرفة أم نكرة ؟ جواب هذا السّؤال هو موضوع هذه المسألة ، وللنّحاة فيها ثلاثة مذاهب[٣] ، وهي :

المذهب الأوّل : الضّمير معرفة مطلقًا .

يذهب كثير من النّحاة إلى أنّ الضّمير العائد إلى النّكرة معرفةٌ تأخّر المفسِّر أم تقدّم ، فإذا قلت : جاءني رجل فأكرمته ، فالهاء عائدة على (رجل)

---

(١) الكتاب : ٥/٢ ، المقتضب : ٢٨١/٤ ، الانصاف : ٧٠٧/٢ ، اللباب في علل الإعراب والبناء ٤٩٤/١ ، شرح المفصل : ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ ، شرح التسهيل : ١١٦/١ ، التذييل والتكميل : ١/ل ١٣١ ، تعليق الفرائد : ٨/٢ ، التخمير : ٣٨٠/٢ - ٣٨١ .

(٢) ٤٨٩/٢ ، ٤٩٠ .

(٣) شذور الذهب : ١٣٤ ، الهمع : ١٩٣/١ ، وانظر : الجنى الداني : ٤٥٠ ، تعليق الفرائد : ٩/٢، حاشية الصبان : ١٠٨/١ ، حاشية يس : ٩٢/١ ، حاشية الخضري : ٥٢/١ .

وهو نكرة ، ومع ذلك فالضمير معرفة ؛ لأنّه لهذه الكلمة بخاصّة « والذي يحقّق ذلك أنّك تقول : جاءني رجل ، ثمّ تقول : أكرمني الرجل ، ولا تعني سوى الجائي ، ولا خلاف أنّ الرّجل معرفة ، فوجب أن يكون الضّمير معرفة لأنّه بمعناه »[١] .

أصحابه :

هذا مذهب أبي علي الفارسي[٢] ، وابن برهان العكبري[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، وأبي البقاء العكبري[٥] ، والجزولي[٦] ، وابن الخباز[٧] ، وابن القواس[٨] ، وابن أمّ قاسم[٩] . ويفهم من ظاهر حديث ابن يعيش[١٠] ، وابن مالك[١١] ، وأبي حيّان[١٢] .

الأصل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على أصل الوضع ، وذلك أن الضّمير في أصل وضعه اللّغوي أنْ يكون معرفة ، فإذا عاد إلى نكرة ، فلا بدّ أن يكون هناك وجهٌ لتعريفه ، يقول ابن الحاجب مبيّنًا وجه تعريف الضّمير العائد إلى النكرة : « ووجه من قال : إنّها معرفة ؛ أنّك إذا قلت جاءني رجل وضربته ،

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ٦٠/٤ .

(٢) الإيضاح : ٢٦٦ ، المسائل الحلبيات : ٢٤٤ – ٢٤٧ ، المساعد: ٤٨٩/٢، الجنى الداني : ٤٥٠.

(٣) شرح اللمع : ٣٠٣/١ .

(٤) أمالي ابن الحاجب : ٤٥/٢ ، ٦٠/٤ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩٦/١ .

(٦) المقدمة الجزولية : ١٢٥ .

(٧) الغرّة المخفيّة : ٣١٧/١ – ٣١٨ .

(٨) شرح ألفيّة ابن معطي : ٤٠٣/١ ، ٦٨٣ .

(٩) تعليق الفرائد : ٩/٢ .

(١٠) شرح المفصّل : ٢٨/٨ .

(١١) التسهيل : ١٥٥ ، وشرحه : ٢٢٦/٣ .

(١٢) التذييل والتكميل : ٣/ ل ١٦٤ ب .

فالهاء في (ضربته) ليست شائعة شياع (رجل) ، وإنّما هي (الرّجل) الجائي خاصّة ... »[١] . ويقول العكبري : « والضّمير لا يتنكّر ، فأمّا عوده إلى نكرة فلا ينكّره ؛ لأنّه يقطع على من عُنِي بالضّمير ، فهو متعيّن »[٢] .

* * *

المذهب الثّاني : الضّمير نكرة مطلقًا .

يرى بعض النّحاة أنّ هذا الضّمير العائد على النّكرة نكرةٌ كذلك ، تأخّر المفسّر ، أم تقدّم .

أصحابه :

هذا مذهب إمام النّحاة سيبويه[٣] ، والمبرّد[٤] ، ولا صحة لما زعمه ابن يعيش والرّضي من مخالفة المبرّد لسيبويه في هذا الموضع ، بل هو موافق له ، وذهب إليه أيضًا : الزمخشري[٥] ، وصدر الأفاضل والخوارزمي[٦] ، وأحمد ابن عبد النور المالقي[٧].

الأصل :

ذكر سيبويه ما اعتمد عليه في جعل الضّمير نكرة في قوله : « وأمّا رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيهما قبح حتّى تقول : وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : (وأخيه) في موضع نكرة ؛ لأنّ المعنى : إنّما هو وأخ له . فإن قيل : أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنّك قائل إلى معرفة ، ولكنّها أجريت مجرى النّكرة ، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة ، وهي توصف بها النّكرة وتقع مواقعها »[٨] .

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ٤/٦٠ .
(٢) اللباب : ١/٤٩٦ .
(٣) الكتاب : ١/٤٨ ، ٤٩ ، ٢/٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، شرح السيرافي : ٢/٣٧٥ ، ٣٧٧، شرح المفصّل: ٧/٩٥ ، مغني اللبيب : ٢/٥٩٠ .
(٤) المقتضب : ٤/٩١ - ٩٤ ، ٢٨٩ - ٢٩٠ .
(٥) المفصّل : ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٨٦ .
(٦) التخمير : ٢/١٦٨ ، ٢٧٩ .
(٧) رصف المباني : ٢٦٨ .
(٨) الكتاب : ٢/٥٤ - ٥٥ .

وقال في موضع آخر : « ولا يبدأ بما يكون فيه اللّبس ، وهو النّكرة ... وقد يجوز في الشّعر وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة (ضرب) ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنّه صاحب الصّفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير :

فإنّك لا تبالي بعد حولٍ أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ ...

... »[١] .

* * *

المذهب الثّالث: العائد إلى النكرة نكرة، والعائد إلى معرفة معرفة .

يذهب جمهور النّحاة إلى أنّ الضّمير العائد على نكرة واجبة التّنكير يكون نكرة ، والضّمير العائد على نكرة ليست واجبة التّنكير يكون معرفة ، وذلك كقولك : للّه دره فارسًا ، وقولك : جاءني رجل فأكرمته ، ورأيتُ عالمًا فأجللته ...

وهذا هو الرأي الوسط .

أصحابه :

هذا مذهب كثير من النّحاة ، منهم أبو سعيد السّيرافي[٢] ، والإمام عبد القاهر الجرجاني[٣] ، والأعلم الشّنتمري[٤] ، وابن الشّجري[٥] ، وأبو علي الشّلوبين[٦] ، وأبو الحسن[٧] بن عصفور ، والرّضي[٨] ، وابن هشام

---

(١) الكتاب : ١/٤٨ – ٤٩ .

(٢) شرح السيرافي : ٢/٣٧٧ .

(٣) المقتصد : ١/٣٧٣ ، ٢/٩١٧ .

(٤) النكت : ١/١٨٥ ، ٥٣٦ – ٥٣٧ .

(٥) أمالي ابن الشجري : ٣/٤٧ .

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٨٢٢ .

(٧) شرح الجمل : ١/٥٤٠ .

(٨) شرح الكافية : ٣/٢٣٥ .

الأنصاري[١] ، والشّاطبي[٢] ، والدّماميني[٣] .

أما السّيرافي فقد قال بعد أن بيّن سبب اشتراط تعريف الاسم وتنكير الخبر في باب كان : « وضمير النّكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النّكرة، ألا ترى أنّ قائلاً لو قال : مررت برجل وكلّمته ، لم تكن الهاء العائدة إلى رجل بموجبة تعريف شخص بعينه من بين الرّجال ، وإن كانت الهاء معرفة من حيث علم المخاطب أنّها تعود إلى ذلك الرّجل المذكور من غير أن يكون تمييزٌ له من بين الرّجال ، ... »[٤] .

فالمفهوم من هذا النّصّ أنّ السّيرافي يرى أنّ الضّمير معرفة « وإن كانت الهاء معرفة » ؛ لأنّها تعود إلى ذلك الرّجل المذكور دون غيره ، وإن لم تميّزه من بين الرّجال ، يوضّح قولَ السّيرافي هذا قولُ عبد القاهر الجرجاني : « وكذا إذا قلت : جاءني رجلٌ فضربته ؛ لأنّ رجلاً وإن كان نكرة في أوّل كلامك ، فإنّك لمّا ذكرته عرّفته بعض التّعريف ، وصار إخبارك عنه بالمجيء من الأسباب التي تقرّر له عند المتكلّم تعرّفًا »[٥] .

ومعنى هذا أنّ التّعريف الذي يحمله هذا الضّمير العائد إلى النّكرة في أدنى مراتب التّعريف ، وهذا الضّمير - كما هو واضح - تقدّم مفسِّره ، ومفسِّره نكرة ليست بلازمة التّنكير .

وقال السّيرافي عند حديثه عن الضّمير المتّصل بربّ : « واعلم أنّك إذا قلت : ربّه رجلاً ، فليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره ، ولو كانت كذلك لصارت معرفة ، ولم يجز أن تلي ربّ ؛ لأنّه لا يليها إلاّ نكرة ولكنّها ضمير مبهم يحتاج إلى التّفسير بغيره ، فضارع النّكرات ؛ إذ كان لا يخصّ كما أنّ

---

(١) شذور الذهب : ١٣٤ ، شرح اللمحة البدريّة : ٢٤٦/٢ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١٥٨/٢ .

(٣) تعليق الفرائد : ١٧/٢ .

(٤) شرح السيرافي : ٣٧٧/٢ - ٣٧٨ .

(٥) المقتصد : ٩١٧/٢ .

النّكرات لا تخصّ ، ومعنى ربه رجلاً : ربّ رجلٍ »[١] .

في نصيّ السّيرافي هذين بدا تفريقه بين الضّمير العائد إلى جائز التّنكير والضّمير العائد إلى واجب التّنكير . فالعائد إلى جائز التّنكير ذكر أنّه معرفة وإن كان تعريفه في أدنى درجات التّعريف . وهذا الضّمير الذي رآه معرفة تقدّم ذكر له ، أي مفسِّره متقدّم عليه ، كما هو الأصل في مفسّر ضمير الغيبة .

والمفسِّر واجب التّنكير ضميره العائد إليه نكرة . « فليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره ، ولو كانت كذلك لصارت معرفة » وكأنّه يقصد أنّ الضّمير الذي يتأخّر مفسِّره عنه نكرة مطلقًا ، وإن لم يكن محلّ المفسّر واجب التّنكير ، ولعدم تقدّم الذّكر جاز دخول (ربّ) عليها ؛ لأنّ (ربّ) لا تدخل إلاّ على النّكرات . يقول عبد القاهر في هذا المعنى : « اعلم أنّ الضّمير في قولهم : (ربّه) شائع ، لا يراد به شيء مخصوص وإنّما يدلّ على شيء (ما) فيفسّر بالنّكرة ، فيقال : ربّه رجلاً ، ولو كان مخصوصًا مثله إذا قلت : لي مثله رجلاً ، تريد : نحو : زيد وعمرو ؛ لوجب أن يجوز : رُبَّك رجلاً ، كما تقول : لي مثلك رجلاً، فلمّا لم يجز ذلك علمت أنّ الهاء في (ربّه) غير مخصوص، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : ربّ الرّجل الذي تعلم ... »[٢] .

وبتأمّل هذه النّصوص وغيرها نستطيع أن نتعرّف جهات الفرق بين الضّمير المعرفة ، والضمير النّكرة . وإليك هذه **الجهات** :

الجهة الأولى : تقدّم المفسّر على الضّمير ، وتأخّره عنه .

فرّق النّحاة بين الضّمير الذي تقدّم مفسِّره - ذكره - كجاءني رجل فأكرمته ، وبين ما تأخّر عنه مفسِّره ، كربَّه رجلاً ، ونعم فتى ، ويا لها قصّة . فاعتبروا تقدّم الذكر ، وعود الضّمير عليه تخصيص ، أو بعض تعريف - كما عبّر عبد القاهر - لأنّك أكسبته « بذكرك له وإخبارك عنه تعريفًا عند المخاطب »[٣] . وإذا أعدت ذكره - أي النّكرة المفسِّرة - عرّفته بـ (أل) وهذا

---

(١) شرح السيرافي ، وانظر النكت : ٥٣٦/١ - ٥٣٧ .

(٢) المقتصد : ٨٣٣/٢ .

(٣) السابق : ٩١٨/٢ .

مسوّغ آخر لاعتبار هذا الضّمير معرفة وسيأتي الحديث عن هذا في موضعه .
أمّا تأخّر المفسِّر ، وتقدّم الضّمير فاعتبروه مفوّتًا هذا البصيص من التّعريف الذي يحصل بتقدّم المفسِّر ، يقول ابن الشّجري موضحًا هذه الجهة : « ومن أحكامها(١) أنّها تدخل على الضّمير قبل الذّكر على شريطة التّفسير بنكرة منصوبة ، كقولهم : رُبَّه رجلاً جاءني ، ومعنى رُبَّه رجلاً : رُبَّ رجلٍ ، وليس الهاء بضمير شيء جرى ذكره ، ولو كانت ضمير شيء جرى ذكره لكانت معرفة ، ولم يجز أن تلي ربّ ، لكنّها ضمير مبهم فأشبه بإبهامه النّكرات ؛ لأنّك إذا قلت : (رُبّه) احتاج إلى أن تفسّره ، فضارع النّكرات ؛ إذ كان لا يخصّ كما أنّ النّكرة لا تخصّ »(٢) .

الجهة الثّانية : موقع الضّمير .

وفيها فرّقوا بين الموقع الذي لا يشترط فيه إقامة النّكرة ، وبين ما يشترط فيه إقامتها . فالأوّل ، نحو : جاءني رجل فأكرمته ، فموقع الضّمير في أكرمته ، هو موقع المفعول به ، ولا يلزم تنكيره ، بل يأتي نكرة ويأتي معرفة ، تقول : أكرمت محمّداً ، وأكرمت طالبًا . والثّاني ، نحو : ربّه رجلاً ، ونعم فتى ، فموقع الضّمير في (رُبّه) هو مجرور (رُبَّ) ، ومجرور (ربّ) واجب التنكير ، لأنّها لا تدخل إلاّ على النّكرات ؛ لأنّ المفرد بعدها في معنى الجمع ، ولا يكون المفرد في معنى الجمع إلاّ إذا كان نكرة(٣) .

أمّا الضّمير في (نعم) ففاعل نعم في الأصل معرفًا بـ (أل) الجنسيّة ، وتعريفها لفظيٌّ ، يقول الرّضي : « وكان الأصل تنكير فاعل نعم ، وبئس ؛ لأنّه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص ، ... فكان القياس أن يقال : نعم رجلٌ زيدٌ ، ونعم رجلان الزيدان ... ؛ إذ معنى نعم الرجل زيدٌ :

---

(١) يقصد : رُبّ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٤٧/٣ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٣٠٦/١ – ٣٠٧ ، شرح الجمل : ٥٠٣/١ ، ٥٠٥ ، شرح الكافية للرضي : ٢٩٢/٤ .

زيدٌ رجلٌ جيّد ، لكنّهم التزموا أنْ يكون الفاعل معرّفًا باللام تعريفًا لفظيّاً كما في : اشتر اللّحْم، أو ضميراً مفسَّراً بما بعده، وهو أيضًا منكّر في المعنى»[١].

ولهذين الاعتبارين فما كان المحلّ فيه صالحًا للمعرفة والنّكرة كان الضّمير الحالّ فيه معرفة ، وما كان المحلّ فيه خاصّاً بالنّكرة ، لا تحلّ فيه المعارف كان الضّمير الحالّ فيه نكرة .

الجهة الثّالثة : وظيفة المفسِّر .

المفسِّر إمّا أن يكون فاعلاً ، نحو : جاءني رجل ، أو مفعولاً ، نحو : رأيت رجلاً ، وإمّا أن يكون تمييزاً ، نحو : رُبَّه رجلاً ، ونعم فتى ، وكم ناقةٍ وفصيلها ، أو مجرور (رُبَّ) ، نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ... فإن كان المفسِّر فاعلاً ، أو مفعولاً فالضّمير العائد إليهما معرفة ؛ لأنّ الفاعل والمفعول يأتيان معرفة ويأتيان نكرة ، فالتّنكير فيهما جائز لا واجب . وإن كان المفسِّر تمييزاً ، أو مجرور (رُبَّ) فالضّمير العائد إليهما نكرة ؛ لأنّ التمييز ومجرور (رُبّ) لا يكونان إلاّ نكرتين ، فالتّنكير فيهما واجب لا جائز . يقول ابن هشام لامسًا هذه الجهة :« النّكرة التي يرجع إليها ذلك الضّمير إمّا أن تكون واجبة التّنكير، أو جائزته ، فإذا كانت واجبة التّنكير - كما في المثال[٢] ، والبيت - فالضّمير نكرة ، وإن كانت جائزته كما في قولك : جاءني رجلٌ فأكرمته ، فالضّمير معرفة ، وإنّما كانت النّكرة في المثال والبيت واجبة التّنكير ؛ لأنّها تمييز ، والتّمييز لا يكون إلاّ نكرة ، وإنّما كانت في قولك : جاءني رجل فأكرمته ؛ جائزة التّنكير ؛ لأنّها فاعل ، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة ، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة »[٣] .

ويقول الشّلوبين ناقداً عبارة الجزولي ، حين استثنى « وأخيه » من قولك: « رُبَّ رجل وأخيه » من المعارف « لأنّه عند النّحويين نكرة من حيث كان

(١) شرح الكافية : ٢٤٣/٤ .

(٢) (ربه رجلاً) و * رُبّه فتيةً دعوت ... * .

(٣) شذور الذهب : ١٣٤ .

المعنى : ربّ رجل وأخي رجل لقيت ، وإذا كان المعنى على هذا لم يكن إلاّ نكرة فكيف يستثنى من المعارف ، وإنّما هو نكرة لا معرفة ...

والجواب : أنّ له أنْ يستثنيه منها بالنّظر إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه لو لم تدخل (رُبّ) على النّكرة الذي يعود هذا الضّمير عليها ، وبقيت النّكرة على أصلها ، فإن النّكرة أصلها إذا عاد عليها الضّمير أن يكون ما أضيفت إليه معرفة ، وهكذا ينبغي أن يكون (وأخيه) هنا »[1] .

ومعنى كلام الشّلوبين هذا : أنّ الضّمير في (أخيه) في تركيب : (رُبَّ رجل وأخيه) نكرة عند النّحويين ، وهو منهم ، ولو عاد الضّمير على النّكرة (رجل) قبل دخول (ربّ) عليها فقال : رجل وأخوه لقيت ، لكان الضّمير معرفة ؛ لأنّ محلّ النّكرة في هذا التّركيب ليس لواجب التّنكير كما كان لواجب التّنكير في التّركيب الذي قبله . واللّه أعلم ! .

الجهة الرّابعة : نيابة ضمير النّكرة عن ما عرّف بـ (أل) :

جعل أصحاب هذا المذهب نيابة الضّمير عن الاسم المعرّف بـ (أل) دليلاً على تعريف ذلك الضّمير النّائب ، يقول ابن عصفور مبيّنًا الفرق بين الضّمير المعرفة والضّمير النّكرة من هذه الجهة : « وقد تدخل أيضًا على ضمير النّكرة، نحو : رُبَّه رجلاً ، وذلك أنّ ضمير النّكرة من طريق المعنى نكرة ؛ لأنّ الضّمير هو الظّاهر في المعنى ، وإنّما يكون ضمير النّكرة محكومًا له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرّف بالألف واللّام إذا عاد على متقدّم ، ألا ترى أنّك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربته ، أغنى ذلك عن أن تقول : ضربت الرّجل المتقدّم الذّكر ، فلمّا ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك ، فلمّا كان الضّمير في باب (رُبَّ) مفسَّراً بالنّكرة بعده كان نكرة من كل وجه؛ لأنّه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرّف بالألف واللام »[2] .

الأصل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على عدد من الأصول النّحوية وهي :

---

(١) شرح المقدّمة الجزولية : ٢/٨٢٢ .

(٢) شرح الجمل : ١/٥٠٤ .

أولاً - القياس :

فقد تقرّر أن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النّكرات ومن البدهي أنّ (رجلاً) في قولك : رُبَّ رجلٍ لقيت ، نكرة ، فإذا كان المحلّ لا يقبل إلاّ نكرة فكلّ ما حلّ فيه فهو نكرة ، وإن كان ظاهره المعرفة ، وعلى هذا فالهاء في (ربه رجلاً) يجب أن تكون نكرة ؛ لأنّها حلّت محلّ ما يجب أن يكون نكرة ، وهو مجرور رُبَّ .

ثانيًا - الوضع والدّلالة :

النّكرة وضعت لتدلّ على غير معيّن أي شائع في جنسه ، فكلّ ما أدّى دلالتها فهو نكرة مثلها ، ولو كان في أصل وضعه غير ذلك ، كالضّمير ، أصل وضعه أن يدلّ على معيّن أو معرفة - بالقرائن من حضور ، وغيره - بشرط استعماله فيما وضع له ، فإذا أخرج عن بابه واستعمل في غير ما وضع له ، فهو بلا شك لن يدلّ على ما كان يدلّ عليه في السّابق ، بل سيلحق بالأصل الجديد الذي استعمل استعماله ، وحيث إنّه استعمل استعمال النّكرات في بعض التّراكيب ، فدلالته حتمًا ستكون - حسب وضعه الجديد - على ما تدلّ عليه النّكرات وهو الشّياع وعدم التّعيين . يقول أبو علي الشّلوبين في هذا المعنى : « فهذا الضّمير وإن تقدم له ما يعود عليه ، فإنّك لم تقدّم بالمتقدّم قصد واحد بعينه ، فتكون عودة الضّمير عليه بمعنى الإحالة على المتّقدم الذّكر دون غيره ، وإذا لم يكن كذلك فقد ارتفع عن ضمير النّكرة المعنى الذي عرفه وإذا ارتفع عنه ذلك بقي نكرة بحسب ظاهره ، لكن أصل وضع ضمير النّكرة كما قلنا أن يكون معرفة لا نكرة »[1] ؛ لأنّ الأصل في النّكرة أنّها لا تدلّ على معيّن ، ومدلول الضّمير في هذه التّراكيب هو مدلول النّكرة ، فلا يدلّ على معيّن . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فمن الأصول المقررة أنّ التّمييز لا يكون إلاّ نكرة ، فإذا عاد الضّمير عليها كان نكرة مثلها ، فالتّفسير - التّمييز - على هذا نكرة فكيف يكون المفسَّر بالنّكرة معرفة ، ولا يلجأ إلى التفسير إلاّ

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٨٢٢/٢ .

إذا كان المفسَّر غير معروف - أي مجهول - فإذا فُسِّر المجهول بنكرة شائعة كان هو - الضّمير - مثلها ، بل أكثر منها شياعًا ، وعلى هذا يستحيل أن يكون الضّمير المفسَّر بنكرة معرفة، بل هو نكرة، ولو قدّر أن النّكرات درجات، فهذا الضّمير أشد تنكيراً من مفسِّره - النّكرة - يقول الشّاطبي : « وأمّا ما جاء من نحو : رُبَّه رجلاً ، فإنّما سَاغ من جهة أنّ هذا الضّمير قد انتفى عنه المعنى الذي كان به ضمير النّكرة معرفة ، وهو عوده على معروف تقدّم ، فذلك هنا مفقود ، فإنّه عائد على ما لم يعقل إلاّ بعد الفراغ من ذكره ، فلم تدخل عليه (ربّ) إلاّ وهو أشدّ إبهامًا من النّكرة الظّاهرة ؛ لأنّ النّكرة الظّاهرة تدلّ بنفسها على جنس أو نوع منه بخلاف الضّمير المفسَّر بمذكور بعده »(١) .

ثالثًا: من الأصول المقررة أن النّكرة إذا أضيفت ، أو وصفت ، أو قدّمت، يحصل لها تخصيص بأحد هذه الأمور ، فإذا حصل للنّكرة التي يعود عليها الضّمير تخصيصًا بأحد الأمور السّابقة كان هذا الضّمير معرفة ؛ لأنّه حينئذٍ عائد على ما حصل له شيء من التّحديد ، فقلّ شياعه في جنسه ، يقول الرّضي موضحًا هذا : « ولا يعترض على هذا الحدّ بالضّمير الرّاجع إلى نكرة مختصّة قبلُ بحكم من الأحكام ، نحو : جاءني رجل فضربته ؛ لأنّ هذا الضّمير لهذا الرّجل الجائي دون غيره من الرّجال ، وكذا ذو اللّام في نحو : جاءني رجل فضربت الرّجل. وأمّا الضّمير في نحو: رُبّ شاةٍ وسخلتها ، فنكرة، كما مرّ في : ربه رجلاً ؛ لأنّه لم يختصّ المنّكر المعود إليه بحكم أولاً »(٢).

ولهذه الأمور ولما سبق في جهات الفرق بين الضّميرين في التّراكيب محلّ الاختلاف هذا هو الرأي الذي يعبق فيه أريج الصّواب وهو الذي لا يحيد عنه الاختيار . واللّه أعلم ! .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١٥٨/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٢٣٥/٣ .

المسألة الثّانية - حكم اتّصال الضّميرين المختلفي الرّتبة إذا قدّم غير الأخصّ :

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وجوب الفصل(١) .

إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين ، وكانا ضميرين مختلفي الرتبة فقدّم غير الأخصّ على الأخصّ ، كأن يقدم المخاطب على المتكلم ، نحو : أعطاكني ، أو الغائب على المخاطب ، نحو : أعطاهوك ، أو الغائب على المتكلم ، نحو : أعطاهوني ؛ تعيّن الانفصال ، فيفصل الثّاني ، فيقال : أعطاك إياي ، في الأوّل ، وأعطاه إياك ، في الثّاني ، وأعطاه إياي ، في الثّالث . ولا يجوز الاتّصال .

أصحابه :

هذا مذهب إمام النّحاة سيبويه -عليه رحمة اللّه !- وقد احتجّ باستعمال العرب فإنّهم لا يقدمون غير الأخصّ مع اتصال الضّميرين بالفعل ، فيقولون : أعطانيه ، وأعطانيك ، فإذا أرادوا تقديم غير الأخصّ فصلوا الضّمير الأخصّ (المتأخّر) ، فيقولون : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، ولننصت لسيبويه يبيّن لنا طريقة العرب في استعمال هذين الضميرين يقول : « فأمّا علامة الثّاني التي لا تقع (أيّا) موقعها ، فقولك أعطانيه ، وأعطانيك ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلّم بنفسه ، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه ، فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تتكلّم به العرب ولكن النّحويين قاسوه »(٢) .

---

(١) الكتاب : ٢/٣٦٤ ، المفصل : ١٣٠ ، شرح المقدمة الكافية : ٢/٦٩٢ ، ألفية ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/١٥١ - ١٥٢ ، شرح الكافية للرّضي : ٢/٤٣٩ ، الملخص : ١/٥٨٧ ، التذييل والتكميل : ١/ل ١٧٤ ب ، أوضح المسالك : ١/١٠٤ ، شفاء العليل : ١/١٩٥ ، تعليق الفرائد : ٢/٩٥ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٦٣ - ٣٦٤ .

وقد بيّن سيبويه سبب استقباح العرب لذينيك التّركيبين ، فقال : «وإنّما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب»[(١)].

وسيبويه هنا يلمس حقيقة نفسيّة فطرت عليها البشريّة ، فالذات أولاً ثمّ الأقرب فالأقرب ... وذلك إذا كان الضّميران متصلين ، وهو ما عبّر عنه بقوله «في هذا الموضع» ثمّ بيّن طريقة العرب الصّحيحة في تقديم غير الأخصّ ، فقال : « ولكن تقول : أعطاك إيّاي ، وأعطاه إيّاي ، فهذا كلام العرب »[(٢)].

وقد تبع سيبويه جمهورُ النّحاة ، فمنهم الزّمخشري[(٣)] ، وابن الحاجب[(٤)] ، وابن مالك[(٥)] في أحد قوليه ، والرّضي[(٦)] ، وابن أبي الرّبيع[(٧)] ، وأبو حيّان[(٨)]، وابن هشام[(٩)] ، وابن عقيل إلاّ أنّه شرط عدم الإلباس[(١٠)] ، والسلسيلي[(١١)]، والأشموني[(١٢)] ، والدّماميني[(١٣)] ، والصّبان[(١٤)] ، والخضري[(١٥)] .

يقول ابن الحاجب : « وقد يكون الأعرف مؤخّراً ، كقولك : أعطاك إيّاي

---

(١) الكتاب : ٢/٣٦٤ .

(٢) السابق .

(٣) المفصل : ١٣٠ .

(٤) شرح المقدمة الكافية : ٢/٦٩٢ ، شرح الوافية : ٢/٣٥٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/٤٦٥.

(٥) الألفية ، باب المضمر ، شرح التسهيل : ١/١٥١ – ١٥٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ١/٢٣٢ ، شرح الكافية : ٢/٤٣٩ .

(٧) الملخص : ١/٥٨٧ .

(٨) التذييل والتكميل : ١/ل ١٧٤ ب .

(٩) أوضح المسالك : ١/١٠٤ .

(١٠) شرح الألفية : ١/١٠٧ .

(١١) شفاء العليل : ١/١٩٥ .

(١٢) شرح الأشموني : ١/١٢٠ .

(١٣) تعليق الفرائد : ٢/٩٥ .

(١٤) حاشية الصبان : ١/١٢٠ .

(١٥) حاشية الخضري : ١/٥٩ .

(١٦) شرح المقدمة الكافية : ٢/٦٩٢ .

وأعطاه إياي ، وأعطاه إيّاك ، فلاْ بدّ من الانفصال »[١] .

وتخيّل الرّضي أنّ سبب الانفصال ، إنّما هو أنفة الأخصّ أن يتعلّق بما هو أدنى وأحطّ مرتبة منه ، والفيصل في ذلك إنّما هو السّماع المطّرد عن العرب كما ذكر ذلك سيبويه ، يقول ابن مالك مؤازراً كلام سيبويه: « ... ومع الاتصال ليس لك إلاّ تقديمه سماعًا عن العرب ، فلو قلت : أعطيتهوك ، أو نحوه لم يجز عند سيبويه ، وفاقًا للمسموع واقتصاراً عليه ، وأجازه غيره قياسًا ... ولا يعضد قولَ من أجاز القياس في ذلك قولُ العرب : عليكني ؛ لكون الكاف فيه متقدّمة على الياء ؛ لأنّ الكاف في (عليك) فاعل في المعنى ، فيتنزّل تقدمها على الياء منزلة تقدّم التاء في قولك : أكرمتني ، فلا يجوز أن يجري مجراها (كافٌ) ليس لها حظ في الفاعليّة ، نحو كان أعطاك »[٢] .

الأصل :

بيّن سيبويه الأصل الذي اعتمد عليه في النصّ المتقدّم ، وهو السّماع عن العرب .

* * *

المذهب الثّاني : جواز الفصل مطلقًا[٣] .

إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين ، وكانا ضميرين متّصلين ، وكانا مختلفي الرّتبة كأن يكون أحدهما للمتكلم ، والآخر للمخاطب ، أو للمخاطب والغائب ، أو للمتكلم والغائب جاز تقديم غير الأخصّ على الأخصّ مع اتّصال الضّميرين بالفعل ، فتقول في الأوّل : أعطاكني ، وفي الثّاني : أعطهوك ، وفي الثّالث: أعطاهوني ، وإن كان انفصال الأخصّ المؤخّر أحسن من وصله في هذا المذهب.

---

(١) شرح الكافية : ٤٣٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١٥١/١ .

(٣) الكتاب : ٣٦٤/٢ ، الأصول : ١٢٠/٢ ، شرح اللمع : ٣٠٥/١ .

أصحابه :

نسب سيبويه هذا الجواز للنّحويين قبله ، فقال : « وأمّا قول النّحويين : قد أعطاهوك ، وأعطاهوني ، فأنّما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيّنًا »(١).

وهذا الذي استقبحه سيبويه استحسنه المبرّد - عليهما رحمة الله ! - فقد نقل عنه تلميذه ابن السراج أنه قال : « هذا كلام جيّد ليس بقبيح »(٢) .

وقد تبع ابن السراج أستاذه في إجازة هذا الاستعمال المقيس « أعطاكني، وأعطاهوك ، وأعطاهوني » ومع إجازة الاتّصال فالانفصال مع تقديم غير الأخصّ عنده أحسن من الاتّصال ، استمع إلى ابن السّراج يحدثك عن هذا المذهب : « فإن ذكرت الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين فحقّ هذا الباب إذا جئت بالمتّصل أن تبدأ بالأقرب قبل الأبعد ، وأعني بالأقرب : المتكلّم قبل المخاطب ، والمخاطب قبل الغائب ، وتعرف القوي من غيره ... وتقول : أعطانيه ، وأعطانيك ، ويجوز : أعطاكني ، فإن بدأ بالغائب ، قال : أعطاهوني ، وقال سيبويه : هو قبيح لا تتكلم به العرب ، وقال أبو العبّاس : هذا كلام جيد ليس بقبيح ، وقال الله عزّ وجلّ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [هود : ٢٨] فتقول على هذا أعطاه إياك ، وهو أحسن من أعطاهوك »(٣) .

وظاهر كلام ابن برهان العكبري أنّه يجيز اتّصال الضمير الأخصّ مع تأخيره عن غير الأخصّ ، لأنّه قال بعد أن ساق كلام المبرّد السّابق : « إنّما هو بمنزلة التّشنيع الذي يشنع به المتكلمون ، وهو جائز ، إلاّ أنّه ينفّر منه قلّة الاستعمال »(٤) .

---

(١) الكتاب : ٢/٣٦٤ .

(٢) الأصول : ٢/١٢٠ .

(٣) السابق : ٢/١٢٠ - ١٢١ .

(٤) شرح اللمع : ١/٣٠٥ .

وإليـه ذهب ابن مـالك في قـولـه الثّاني ، يقـول ابن مـالك : « فإن اختلف الضميران بالمرتبة ، وقدم أقربهما رتبة ؛ جاز اتّصال الثّاني وانفصاله ... والاتّصال أجود لموافقته الأصل ، ولأن القرآن العظيم نزل به دون الانفصال ... »[١].

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على القياس كما بيّن ذلك سيبويه في النّصّ المتقدّم .

ويفهم من كلام ابن برهان العكبري في حديثه المتقدّم أنه مسموع ، ولكن على قلّة .

واحتج ابن مالك لهذا المذهب بقول المصطفى ﷺ : « فإنّ اللّه ملّككم إيّاهم ، ولو شاء لملّكهم إيّاكم »[٢] .

* * *

المذهب الثّالث : جواز الاتّصال المقيّد[٣] .

إذا طلب الفعل المتعدّي مفعولين ، وكانا ضميرين ، وكان أحدهما أخصّ من الآخر ، وقدم غير الأخصّ وجب انفصال الضّمير الأخصّ إذا كان الضمير مفرداً ، أما إذا كان الضّمير مثنى ، أو مجموعًا ، فالاتصال مع كونه مؤخراً جائز، نحو : القَلَمان أعطيتهماكما ، والغِلْمان أعطيتهموكم ، والنّقود أعطيتهنّكنّ . وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابـه :

نسب هذا المذهب إلى الكوفيّين عامّة ، وإلى الكسائي والفراء خاصّة ، إلاّ أن الفراء نصّ على جماعة الذكور دون جماعة الإناث .

---

(١) شواهد التوضيح : ٣٠ .

(٢)

(٣) التذييل والتكميل : ١/ل ١٧٣ ب ، الارتشاف : ١/٤٧٩ - ٤٨٠ ، الهمع : ١/٢١٩ - ٢٢٠ .

وأول من نسب هذا المذهب إلى الكوفيّين -فيما اطلعت عليه- أبو حيّان فقد قال حاكياً هذا المذهب : « وأجازه الكوفيون في التّثنية والجمع ، فقالوا : أعطيتهاكما ، وأعطيتهموكم ، وأجاز الكسائي : أعطيتهنّكن ، ومنع الفراء الاتّصال »(١) .

وتبع السّيوطي أبا حيّان في نسبة هذا المذهب إلى الكوفيين ، خاصّاً منهم الكسائي والفراء فقط ، يقول السيوطي : « وذهب الفراء إلى تعيّن الانفصال إلاّ أن يكون ضمير مثنى ، أو ضمير جماعة ذكور ، فيجوز إذ ذاك الاتصال ، والانفصال أحسن ، نحو : الدرهمان أعطيتهماكما(٢) ، والغلمان أعطيتهموكم(٣) ، ووافق الكسائي الفراء ، وزاد : جواز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث ، نحو : الدراهم أعطيتهنّكن »(٤) .

ولم أجد أحداً وافقهما فيما رجعت إليه من مصادر .

الأصل :

ذكر سيبويه في كلامه السّابق أنّ من أجاز من النّحاة وصل الضّميرين مع تأخير الأخصّ إنّما قاسه على وصلهما مع تقديم الأخصّ ، يستوي في ذلك ما كان فيه الضميران مفردين ، وما كانا فيه غير مفردين ، وما كان أحدهما مفرداً ، والآخر غير مفرد .

والكسائي والفراء في إجازتهما وصل الضّمير غير المفرد إنّما ينظران إلى القرآن ، إذ الوارد فيه من الضّميرين المتّصلين بالفعل أحدهما ضمير جمع ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٣٧] ، وقوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود : ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ... وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ ﴾ [الانفال : ٤٣] ، وقوله : ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾ [محمد : ٣٧] .

---

(١) التذييل والتكميل : ١/ ل ١٧٣ ب ، وانظر الارتشاف : ١/٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٢) في نص الكتاب : أعطيتهماك ، وأعتقد أنه تحريف .

(٣) في نص الكتاب : أعطيتهموك ، وأعتقد أنه تحريف .

(٤) الهمع : ١/٢٢٠ .

فهذه الآيات اجتمع فيها ضميران متصلان بالفعل ، وكان أحدهما ضمير جمع . فقاس الفراء والكسائي ما لم يرد وهو وصل الضّمير الأخصّ مع تأخيره إذا كان مثنى أو مجموعًا على الوارد ، وهو وصل الضّمير غير الأخصّ مع تأخيره إذا كان أحدهما ضمير جمع .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

المسألة الثّالثة-وصل الضّمير المنصوب الذي هو خبر في الأصل

من المعروف أنّ خبر كان وأخواتها ، والمفعول الثّاني لظنّ وأخواتها يأتي ضميراً كما يأتي ظاهراً ، تقول : كنتَ أخي ، وأخي كنتَ إياه ، وكنته وأنتِ ظننتك الصديقةَ ، والصديقة ظننتُك إياها ، وظننتُكها ... ولا خلاف بين النّحاة أنّ هذا الخبر ، وهذا المفعول يجوز وصلهما بالفعل ويجوز فصلهما ، ولكن اختلفوا في الراجح ، أهو الوصل أم الفَصل ؟ وخلافهم في هذا هو موضوع هذه المسألة ، وكانوا فيها على ثلاثة مذاهب هي :

المذهب الأوّل : الفصل أرجح[1] .

إنّ فصل الضّمير الواقع خبراً لـ (كان) ، أو لإحدى أخواتها ، أو مفعولاً ثانيًا لظنّ ، أو لإحدى أخواتها ؛ أرجح من وصله بالفعل ، فإذا قلت : أستاذي كنت إيّاه ، أرجح من : أستاذي كنته ، وكذلك : أستاذي رأيتك إيّاه ، أرجح من : أستاذي رأيتكه .

أصحابه :

هذا مذهب إمام النّحاة سيبويه - عليه رحمة الله ! - واختاره جمهور النّحاة بعده ، فمنهم : أبو العبّاس المبرّد[3] ، وابن السّراج[4] ، والسّيرافي[5] ، والأعلم الشّنتمري[6] ، والصّيمري[7] ، والزّمخشري[8] ، والخوارزمي[9] ، وابن

---

(١) الكتاب : ٤٦/١ ، ٣٥٨/٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٦ ، المقتضب : ٩٨/٣ ، الأصول : ١٨٩/٢ ، النكت : ٦٥٥/١ ، التبصرة والتذكرة : ٥٠٥/١ ، المفصل : ١٣١ ، التخمير : ١٥٧/١ ، شرح المفصل : ١٠٧/٣ ، شرح المقدمة الجزوليّة : ٦٣٣/٢ - ٦٣٤ ، شرح المقدمة الكافية : ٦٩٤/٢ ، شرح الجمل : ١٨/٢ - ١٩ ...

(٢) الكتاب : ٣٥٨/٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٦ .

(٣) المقتضب : ٩٨/٣ .

(٤) الأصول : ١٨٩/٢ .

(٥) شرح السيرافي: ______

(٦) النكت : ٦٥٥/١ .

(٧) التبصرة والتذكرة : ٥٠٥/١ .

(٨) المفصل : ١٣١ .

(٩) التخمير : ١٥٧/١ .

يعيش[١] ، والشّلوبين[٢] ، وابن الحاجب[٣] ، وابن عصفور[٤] ، والرّضي[٥] ، وابن أبي الرّبيع[٦] ، وابن القواس[٧] ، وأبو حيّان[٨] ، وابن عقيل[٩] .

يقول سيبويه : « ... ومثل ذلك : كان إيّاه ؛ لأنّ كانه قليلة ، ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا ؛ لا تقول : كانني ، وليسني ، وكانك فصارت (إيا) ههنا بمنزلتها في : ضربي إيّاك ، ... وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ، وكذلك : كانني ، ... وتقول : حسبتك إيّاه ، وحسبتني إيّاه ؛ لأنّ حسبتنيه ، وحسبتكه قليلٌ في كلامهم ؛ وذلك لأنّ حسبت بمنزلة (كان) إنّما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه ، فيكونان في الاحتياج على حال ، ألا ترى أنّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدها ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والمنصُوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان »[١٠] .

الأصل :

في هذا النّصّ يبيّن سيبويه الأصل الذي اعتمد عليه ، وهو قلّة استعمال العرب للوصل وبيان ذلك : أنّ العرب تكلّمت بالتركيبين كان إيّاه ، وكانه ، وحسبتك إيّاه ، وحسبتكه ، ولكن الثّانية أقلّ من الأولى استعمالاً .

وقد أعاد سيبويه قلّة استعمال التّركيبين الأخيرين إلى أصل التّركيب ، وذلك أنّ أصله : المبتدأ والخبر ، فالضّمير المنصوب المتّصل بـ (كان) ؛ خبرٌ

---

(١) شرح المفصل : ١٠٧/٣ .
(٢) شرح المقدمة الجزولية : ٦٣٣/٢ - ٦٣٤ .
(٣) شرح المقدمة الكافية : ٦٩٤/٢ .
(٤) شرح الجمل : ١٨/٢ - ١٩ .
(٥) شرح الكافية : ٤٤٢/٢ .
(٦) الملخص : ٥٨٦/١ .
(٧) شرح ألفية ابن معطي : ٦٧٦/١ .
(٨) الارتشاف : ٤٨٠/١ ، التذييل والتكميل : ١/ل ١٦٩ - ١٧٠ .
(٩) شرح ابن عقيل : ١٠٤/١ .
(١٠) الكتاب : ٣٥٨/٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

للمبـتدأ قبل دخـول الفعل ، وحقّ خبـر المبتدأ أن يكون كلمة قائمـة بذاتها ، مستقلّة عن غيرها في بنيتها ، وعليهما - المبتدأ والخبر - معًا يقوم معنى التركيب[١] .

وقد اتّكأ أتباع سيبويه على هذا التعليل في بيان وجهة نظرهم ، وسرّ اختيارهم في ردودهم على أصحاب المذاهب الأخرى وما زادوه لا يعدو أن يكون شرحًا أو تحليلاً لكلام سيبويه ، فممّا ذكره السّيرافي احتجاجًا لهذا المذهب : أن الخبر يكون فعلاً ، وجملة ، وظرفًا غير متمكن ، كما تكون اسمًا ، فلمّا كانت هذه الأصناف لا يجوز إضمارها ولا تكون إلاّ منفصلة من الفعل اختير في الخبر الذي يمكن إضماره إذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يضمر من الأخبار في الانفصال عن الفعل[٢] .

ومن جهة ثانية أنّ الفاعل والمفعول في هذا الباب لشيء واحد ، وفعل الفاعل لا يتعدّى إلى نفسه متّصلاً ، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً ، فلا يجوز ضربتُني ، ولا ضربتَك ، ويجوز : إيّاي ضربتُ ، وإيّاك ضربتَ ، فكان الأولى أن يكون الخبر منفصلاً لا متْصلاً في هذا الباب[٣] .

وستأتي مناقشة هذه الأدلّة عند الحديث عن الردود على ابن مالك .

* * *

المذهب الثّاني : اختيار الوصل في البابين[٤] .

إن وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) ، أو مفعولاً ثانيًا لباب ظنّ وأخواتها ؛ أرجحُ من فصله ، فإذا قلت : أستاذي كنته ، أو رأيتكه ؛ فهو

---

(١) الكتاب : ٢/٣٥٨ - ٣٦٦ ، وانظر اللباب في علل الإعراب : ١/١٧٠ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٥٨ - ٣٥٩ ، هامش رقم ٣ ، وانظر شرح المفصل : ٣/١٠٧ .

(٣) شرح المفصل : ٣/١٠٧ .

(٤) التذييل والتكميل : ١/ل ١٦٩ ، أوضح المسالك : ١/١٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١/١٠٤ ، شرح الأشموني : ١/١٢٠ .

أرجحُ من : أستاذي كنت إيّاه ، أو رأيتك إيّاه .

أصحابــه :

نسب إلى الرماني[(١)] ، لكن النّصّ الذي بيّن يدي ينفي أن يكون هذا هو مذهب الرماني ، يقول الرماني مرجحًا انفصال الخبر الثاني لـ (ظنّ) : «والأجود في (حسبت) وأخواتها المنفصل؛ لأنّه أشبه باب (إنّ) و (كان) في الدخول على المبتدأ والخبر ... فتقول : حسبتك إيّاه ، وحسبتني إيّاه ، فهذا أقوى من : حسبتنيه ، وحسبتكه »[(٢)] . فهو خصّ حسبت وأخواتها دون كان وأخواتها ، وهذا يجعله من أصحاب المذهب الثالث ، وابن الطّراوة[(٣)] ، وتبعهما إمام النحاة : ابن مالك في الألفية ، إذ يقول :

وَصِلْ أو افْصِلْ هاء سلنيه وما　　أشبهه ، في كنته الخلف انتمى

كــذاك خلتنيــه ، واتصــالاً　　أختار ، غيري اختار الانفصالا

واختاره أيضًا بدر الدين بن مالك[(٤)] ، ويحيى العلوي[(٥)] ، والخضري[(٦)] ، والشيخ محمد بن محيي الدين عبد الحميد[(٧)] ، واختاره من المعاصرين : المرحوم الدكتور : عبّاس حسن[(٨)] ، والدكتور جمال مخيمر[(٩)] ، وأستاذنا الدكتور عيّاد الثبيتي[(١٠)] .

---

(١)،(٣) بالإضافة إلى الكتب السابقة ينظر : أبو الحسين ابن الطراوة : ٩٤ ، وابن الطراوة النّحوي: ١٥٧ ، ١٦٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني : ٣/ل ٦٥ .

(٤) شرح الألفية : ٢٤ .

(٥) شرح الكافية للعلوي : ١/٥٨ نقلاً عن شرح المقدمة الكافية : ٢/٦٩٤ ، هامش رقم (٨).

(٦) حاشية الخضري : ١/٥٨ .

(٧) منحة الجليل : ١/١٠٥ .

(٨) النحو الوافي : ١/٧٥ ، هامش (٦) .

(٩) شرح المقدمة الكافية : ٢/٦٩٤ ، هامش رقم (٨) .

(١٠) ابن الطراوة النّحوي : ١٦٣ .

الأصـل :

وإنّما اختار هؤلاء هذا المذهب اعتماداً على أصلين[١] :

الأول : شبه خبر كان بالمفعول ، والمفعول ما لم يمنع مانع صناعي يجب اتصاله .

الثاني : السّماع ، فإنّه لم يرد في النّثر غير الاتصال ، فممّا ورد في باب (كان) قوله ﷺ ! : « إن يكنه فلن تسلّط عليه ، وإلاّ يكنه فلا خير لك في قتله »[٢] .

وممّا ورد في باب ظنّ قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٣] .

وفي الشعر جاء الاتصال وهو كثير ، وسيأتي طرفٌ منه في الاحتجاج للمذهب الثالث .

* * *

المذهب الثّالث : الاتّصال في باب كان أرجح، والفصل في باب ظنّ أرجح[١] .

إنّ اتصال الضّمير الواقع خبراً في باب (كان) أرجح من فصله ، فإذا قلت : الأستاذ كنته ، فهو أرجح من الأستاذ كنه إيّاه .

وانفصال المفعول الثّاني في باب (ظنّ) أرجح من وصله ، فإذا قلت : الأستاذ رأيتك إيّاه ، فهو أرجح من الأستاذ رأيتكه . وهذا هو المذهب الوسط.

أصحابه :

ذهب إلى هذا التّفصيل ، الرّماني ، وإن كان المشهور عنه في كتب النّحاة

---

(١) اللباب في علل الإعراب : ١/١٧٠ ، شرح المفصل : ٣/١٠٧ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٢٤ ، حاشية الخضري : ١/٥٨ ، منحة الجليل : ١/١٠٥ ، ابن الطراوة النّحوي : ١٦٠ – ١٦٤ .

(٢) صحيح البخاري : ٢/٩٦ باب الجنائز .

(٣) التسهيل : ٢٧، شرح التسهيل : ١/١٥٤ – ١٥٥ ، التذييل والتكميل : ١/١٧١ ، تعليق الفرائد: ٢/٩٨ – ٩٩ .

أنّه يسوّي بين البابين ، والصّحيح أنّه يرى في باب (ظنّ) غير ما يرى في باب (كان) ، واستمع إليه يحدثك عن مذهبه : « والأجود في (حسبت) وأخواتها المنفصل ؛ لأنّه أشبه باب (إنّ) و (كان) في الدخول على المبتدأ والخبر ، وأنّه ليس فعلاً ينفذ إلى مفعوله في الحقيقة بفعل في موقعه ، وإنما هو مختصّ بالمبتدأ والخبر ، فتقول : حسبتك إيّاه ، وحسبتني إيّاه ، فهذا أقوى من حسبتنيه ، وحسبتكه »[١] .

فتخصيص (حسبت) وأخواتها بالانفصال ، يوحي بأن رأيه في باب (كان) غير ذلك . كما ذهب إلى هذا التفصيل ابن مالك - رحمه اللّه ! - في كتابيه التّسهيل وشرحه ، وهذا هو مذهبه الثّاني وما استقرّ عليه قبل وفاته - عليه رحمة اللّه ! - إذ من الثّابت تاريخيّاً أن كتابه شرح التّسهيل هو آخر كتبه تأليفًا ، ومات ولم يتمه[٢] . وقد بيّن ابن مالك مذهبه وحجّته في هذا الشّرح ، فقال : « وإذا كان الضّمير كـ (هاء) (خلتكه) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى ؛ لأنّه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجره عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف (هاء) كنته ، فإنّه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنّه شبيه بـ(هاء) ضربته في أنّه لم يحجره إلاّ ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأنّ الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألاّ ينفصل كما لا ينفصل (هاء) ضربته ، إلاّ أنّه أجيز الانفصال مرجوحًا لا راجحًا ، خلافًا لسيبويه ، ومن تبعه ... »[٣] ، ولم أجد لهما ثالثًا .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب في اختيار اتصال خبر كان على ثلاثة أدلة ، وهي :

---

(١) شرح الكتاب للرماني : ٣/ل ٦٥ .

(٢) أتمه ولده بدر الدين : ٤/٥ ، ٣/٤٧٢ .

(٣) شرح التسهيل : ١/١٥٤ - ١٥٥ .

الأول : القياس : وذلك أنّهم قاسوا (هاء) كنته على (هاء) ضربته فالأولى اتصلت بفعل لم يفصلها عنه إلاّ ما هو في حكم الجزء منه ، وهو ضمير رفع مشبّه بالفاعل ، والفاعل إذا اتصل بفعله ، وكان ضميراً متحركًا سكن له آخر الفعل ، وكذلك الحال في كنته .

واتصال (هاء) ضربته واجب ، فكان حقّ (هاء) كنته بمقتضى هذا الشّبه التّام في الشّكل ، والكبير في المضمون أن يجب اتصالها ، وحيث إنّه لم يجب له الاتصال فلا أقل من أن يكون راجحًا ، وقد عبّر ابن مالك عن هذا الدليل فقال : « أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه ، فأشبه مفعولاً لم يحجزه عن الفعل إلاّ الفاعل ، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول ، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقلّ من كون اتصاله راجحًا »[١] .

الثاني : الاستصحاب، استصحاب الأصل، وقد احتجّ به ابن مالك أيضًا، إذ الأصل في الضّمير الاتصال ما لم يمنع مانع ، أو ما لم يكن ثَمَّ موجب يحتّم فصله ، يقول ابن مالك : « والاتّصال عندي أجود ؛ لأنّه الأصل ، وقد أمكن لشبه (كنته) بـ (فعلته) »[٢] .

الثالث : السّماع : ورد عن العرب اتّصال خبر كان بها في النّثر والنّظم، بل إنّ الانفصال لم نجده في النّثر الذي وصل إلينا . ومما جاء من اتصال الضمير المنصوب بـ (كان) في النّثر ، قوله ﷺ ! : « إن يكنه فلن تسلّط عليه ، وألاّ يكنه فلا خير لك في قتله »[٣] ، وقوله أيضًا - عليه الصلاة والسلام!- لعائشة - رضي الله عنها - : « إياك أن تكونيها يا حميراء »[٣].

---

(١) شواهد التوضيح : ٢٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سنن ابن ماجه : ٨٢٧/٢ ، كتاب الرهون : ١٦ ، ولفظه : « انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت».

وقولـه ﷺ ! أو أحد أصحابـه ، فـي غزوة تبوك : « كن أبا خيثمة فكانـه »[١] .

وروى سيبويه عن العرب قولهم : ليسني، وكانني[٢] ، وعليه رجلاً ليسني[٣] . ومما جاء في الشعر ، قول أبي الأسود الدؤلي :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه　　　أخوها غذته أمّه بلبانها[٤]

وقول الآخر :

لجاريَ مَنْ كانـــه عِـزّةٌ　　　يُخَالُ ابنَ عمٍّ بها أوْ أَجَلّ[٥]

وقول الآخر :

كم ليثٍ اِغْتَرَّ بي ذا أَشْبُلٍ غرثتْ　　　فكانني أعظم الليثين إقداما[٦]

وقد وجدت في ديوان عمر بن أبي ربيعة غير شاهد ، منها :

خانك من تهـوى فلا تخنـه　　　وكن وفيّاً إن سلوت عنه

واسلك سـبيل وصله وصنـه　　　إن كان غدّاراً فلا تكنـه[٧]

ومما ورد من فصل الضّمير ، قول عمر بن أبي ربيعة :

لئن كان إيّاه لقد حال بعـدنا　　　عن العهد والإنسان قد يتغير[٨]

وقوله أيضًا :

ليـت هـذا الليـل شـهـر　　　لا نـرى فيـه عريبـا

لـيـس إيّـاي وإيّـا　　　ك ولا نخـشـى رقيبـا[٩]

---

(١) لم أجد لفظ (فكانه) فيما رجعت إليه ، صحيح مسلم / كتاب التوبة / باب حديث كعب بن مالك وصاحبيه : ١٧/٩٠ ، ومسند أحمد : ٦/٣٨٨ - ٣٨٩ ، وأخرجه الطّبراني في مسند أبي خيثمة : ٦/٣١ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٥٩ .

(٣) المفصل : ١٣٢ ، شرح الجمل : ٢/١٩ ، شرح التسهيل : ١/١٥٥ .

(٤) الكتاب : ١/٤٦ ، المقتضب : ٣/٩٨ ، شرح الجمل : ٢/١٩ ، شرح التسهيل : ١/١٥٥ ، شرح الألفية : ٢٤ .

(٥) شواهد التوضيح : ٢٨ .

(٦) السابق ، وشرح التسهيل : ١/١٥٥ ، والتذييل والتكميل : ١/ل ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٧) الديوان : ٤١٧ .

(٨) الديوان : ١٢٠ ، المفصل : ١٣١ ، شرح المفصل : ٣/١٠٧ ، شرح الجمل : ٢/١٩ .

(٩) الديوان : ٧٤ ، الكتاب : ٢/١٥٨ ، المقتضب : ٣/٩٨ ، النكت : ١/٦٥٦ ، المفصل : ١٣٢، شرح الجمل : ٢/١٨ .

على أن هذا الشّاهد يوّهنه أن معنى ليس هنا الاستثناء ، ومعنى الاستثناء يوجب فصل الضّمير .

كما اعتمد أصحاب هذا المذهب في اختيار الانفصال في باب (ظنّ) على دليلين ، هما :

الأوّل : الاستصحاب ، وقد اعتمد عليه ابن مالك من جهتين ، الأولى : استصحاب الأصل ، بالنّظر إلى المبتدأ والخبر ؛ إذ الأصل في التّركيب قبل دخول النّاسخ : المبتدأ والخبر ، وكلٌّ منهما مستقلٌّ تمامًا عن الآخر ، فكان الأولى أن يظل هذا الوضع بعد دخول النّاسخ ، والذي رشّح بقاء الأصل - وهو الفصل - على الاتصال ؛ أنّ هناك فاصلاً يفصل الفعل عن المفعول الثّاني -الخبر في الأصل- والفاصل غير المرفوع ، وهو المفعول الأوّل - المبتدأ في الأصل- ، فكأن التّركيب إذا اتّصل الثّاني بالفعل عبارة عن لواحق ، فيكون التّركيب مثقلاً بها ، فإذا قلت : أخي حسبتكه كان التركيب مكوّنًا من الفعل ثمّ تاء الفاعل ثم المفعول الأول ، ثم المفعول الثّاني ، وهذا الثّقل لا يكون في باب (كان) ، حيث لا يفصل الفعل عن المنّصوب (الخبر) إلاّ المرفوع ، وهو في حكم الفاعل .

الجهة الثانية : بالنّظر إلى حال التّركيب ، أو واقع التّركيب بصورته الأخيرة ، فالتّركيب بصورته الأخيرة ، ليس مكوّنًا من الفعل والمبتدأ والخبر ، بل فصل بين الفعل والمبتدأ والخبر بفاصل ، وهو مرفوع الفعل ، ومرفوع الفعل في هذا الباب غير المبتدأ في الأصل ، بل هو فاعل قام بالحدث ، واتصال المبتدأ والخبر بالفعل ليس اتّصالاً مباشراً ، ولهذا كان اتّصال الخبر مرجوحًا ؛ لأنّه لن يتصل بعامله بل بالمبتدأ ، والمبتدأ متصل بالفاعل ، والفاعل بالفعل ، وهذا فيه من الثّقل ما هو واضح ، في الشّكل والنّطق -والله أعلم !- .

والدليل الثّاني : السّماع ، فقد ورد الفصل كما ورد الوصل ، فمما ورد منفصلاً قول الشّاعر :

أخـي حسـبتك إيّاه وقد ملئـت   أرجاء صدرك بالأضغان والإحن[١]

* * *

اعتراضات وردود :

اعترض على هذا المذهب وسابقه باعتراضات تولى زمامها أبو حيّان ، الذي هاجم ابن مالك هجومًا خلا من الموضوعيّة ، فمرّة رماه بالمكابرة ، والمكاذبة على سيبويه ، ومرّة بعدم فهم كلام سيبويه ، وأخرى بعدم الإلمام به !! فممّا قاله أبو حيّان : « وأعجب لهذا المصنّف كيف ادّعى أنّ الاتصال ثابت في النّثر والنّظم ، وأن الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلاّ في نظم وهذه مكابرة عظيمة !! سيبويه يقول : « كلام العرب الانفصال ، وأمّا الاتصال فقليل حتّى أنّه لم يَسْمَع منهم ، وإنّما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم، وهذا المصنّف يقول : لم يثبت إلاّ في النّظم ، ثمّ أخذ يستدلّ بوجود ذلك في النّثر، بإخبار سيبويه أنّ ذلك بَلَغَه عن بعضهم ، بعد أن ذكر سيبويه أنّ كلام العرب على الانفصال ومعذور المصنّف في ذلك ، فإنّه قليل الإلمام بكتاب سيبويه »[٢] !!.

ومثل هذا الهجوم كبير في حقّ ابن مالك فلعلّة فتح له فتوحات إلهام وفهم لم تفتح لغيره ، والمادّة أمام الجميع ، فاجتهدوا اجتهاده ، والتّوفيق على اللّه ! ورحم اللّه ابن الطراوة ، فقد قال وأجاد وشفى واستشفى - ولله درّه - « ولا تثريب علينا فيما نُلِمّ به من الخلاف على سيبويه - رحمه الله ! - في اليسير من نظره ، لا شيء من نقله ؛ لأنّ تقليد الصادق في نقله واجب ، والاعتراض عليه في نظره جائز ، فمن تمت له التّفرقة بين هاتين الحالتين عُوفي من إنزال الظّنّة بنا ، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا »[٣] .

---

(١) شرح التسهيل : ١٥٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٢٤ ، شرح التصريح : ١٠٧١ ، شرح الأشموني : ١١٩/١ .

(٢) التذييل والتكميل : ١٧١/١ أ .

(٣) الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ٧ .

وبعد ذلك الهجوم أخذ أبو حيّان ينقد أدلة ابن مالك ، فبدأ بقول الشاعر:

كَمْ لَيْثٍ اغْتَرَّ بِي ذَا أَشْبُلٍ غَرَثَتْ   فَكَانَنِي أَعْظَمُ اللَّيْثَيْنِ إِقْدَاما

فزعم أنّه لولا نقل سيبويه عن بعض العرب وصل الضّمير ، لحكم على هذا البيت بالضرورة ؛ لأنّ الضّرورة في نظره ما جاء في الشّعر ، وإن كان للشاعر مندوحة[1] عنه ، وليست الضرورة كما رأى ابن مالك وأنّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو قوله بعد إيراد البيت : « فقال (كانني) مع تمكنه أن يقول (فكنته) أعظم الليثين إقدامًا ، فجعل (أعظم) بدلاً من الضمير »[2].

ثم تناول احتجاج ابن مالك بالحديث ، فقال : « وأمّا استدلاله بما ورد في الحديث فقد تكلّمنا معه في هذه المسألة في كتاب التّكميل ، وأطلنا الكلام فيها وبيّنّا العلّة التي من أجلها لم يستدلّ النّحاة على تقرير الأحكام النّحويّة بما ورد في الحديث »[3] .

ومما اعترض به على ترجيح الاتّصال في باب (كان) أنّ الخبر يأتي جملة، وفعلاً ، وظرفًا غير متمكّن ، وهذه لا يجوز إضمارهن ، ولا يكنّ إلاّ مُنفصلات من الفعل ، فحمل ما يجوز إضماره على ما لا يجوز إضماره[4] .

الــــــردّ :

هذه الاعتراضات لا تغض من وجاهة مذهب الرماني ، وابن مالك ، فأدلّتهم القائمة على السّماع والقياس الصّحيحين والقواعد التّوجيهية القويّة ، ولا ترقى إلى مستواها هذه الاعتراضات .

فأمّا زعم أبي حيّان أنّه لولا نقل سيبويه عن بعض العرب لكان البيت من الضّرورات . فأقول ما دام ثابتًا عن العرب فالميدان فيه من الثّقات ما نقلوا

(١) التذييل والتكميل : ١/ل ١٧١ .

(٢) شرح التسهيل : ١٥٥/١ .

(٣) التذييل والتكميل : ١٧١/١ ب .

(٤) الكتاب : ٣٥٨/٢ – ٣٥٩ ، هامش (٣) ، وانظر شرح المفصل : ١٠٧/٣ .

مثل نقل سيبويه بل وأكثر ، وحسبنا معجمات اللّغة التي تفيض بكلام القبائل ولغاتها ، ونوادرها ...

وأمّا رأيه في الضّرورة فلا يلزم ابن مالك أن يأخذ به ، وبخاصّة أنّ هذا الرأي - رأي ابن مالك - منسوب لسيبويه أيضًا[١] ، وابن مالك مجتهد ، وأبو حيّان مقلّد .

وأمّا دعوى عدم الاحتجاج بالحديث النّبوي ، فمعركة كلاميّة -لا أكثر- انحصرت في أبي حيّان وأستاذه ابن الضّائع[٢] ، وقلّدهما السّيوطي ، أمّا باقي النّحاة فمن لدن سيبويه وحتّى ابن خروف[٣] لم يكن بينهم من ادّعى أنّ الحديث لا يحتجّ به ، فسيبويه قد احتجّ بالحديث[٤] ولم يشر في كتابه إلى أنّه لا يحتجّ بالحديث ، بل ساقه على أنّه من كلام العرب .

بل إنّ أبا حيّان - مع حملته على ابن مالك هذه - احتجّ بالحديث في مصنّفاته النّحويّة ، كمنهج السّالك ، والارتشاف، والبحر المحيط[٥]، كحديث: « أنا أفصح من نطق بالضّاد بيد أنّي من قريش ، واسترضعت في بني سعد »[٦] ، وحديث صفة الدّجال : « أعور عينه اليمنى »[٧] ، وحديث : « أومخرجيّ هم »[٨] ، وغير ذلك كثير .

وأمّا اعتراضهم بأنّ من الأخبار ما لا يجوز إضماره كالفعل والجملة والظّرف فباطل ؛ لأنّها ليست موضع الخلاف ، فالخلاف في اتّصال الضّمير وانفصاله إذا وقع خبراً ، فينبغي أن يكون الاعتراض من طبيعة ما وقع فيه الخلاف . واللّه أعلم ! .

* * *

---

(١) الكتاب : ٢١/١ ، ٨٥ ، وانظر : الضرورة الشعريّة في النّحو العربي : ١٣٢-١٣٧.

(٢) تعليق الفرائد : ١/ل ١٦٢ ، الخزانة : ٧/١ ، الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغويّة والنّحويّة : ٣٥٧ .

(٣) السابق : ٣٣٣ - ٣٤٢ .

(٤) السابق : ٣٤٦ - ٣٤٧ ، وقد ساق تسعة أحاديث قد استشهد بها سيبويه .

(٥) أبو حيّان النّحوي : ٤٣٦-٤٤٠ ، والحديث وأثره في الدراسات اللغويّة والنّحويّة : ٤٢٢-٤٢٣.

(٦) منهج السالك : ١٧٧ .

(٧) السابق : ٣٦٦ .

(٨) السابق : ٣٠٦ .

المسألة الرابعة - حكم انفصال الضّمير إذا حصر بـ (إنّما)

من المعروف أنّ للضّمير صوراً يتعيّن فيها انفصاله ، وقد أحصى السّيوطي ثلاث عشرة [١] صورة ، منها : أن يحصر بـ (إنّما) ، وهذا الذي ذكره من تعيّن انفصال الضّمير إذا حصر بـ (إنّما) هو مذهب لبعض النّحاة -عليهم رحمة الله !- وقد خالف في ذلك بعضهم ، فمنهم من منع فصله إلا في الضّرورة ، ومنهم من أوجبه ، ومنهم من أجازه ، فتوسط بين المذهبين ، وإليك تفصيل الحديث عن هذه المسألة .

المذهب الأوّل : الوصل واجب ، والفصل ضرورة .

يذهب بعض النّحاة إلى أنّ الضّمير المحصور بـ (إنّما) يجب وصله بعامله ، ولا يجوز انفصاله ، فتقول: أنت إنّما تدافع عن قومك ، واليهود إنّما نقاتلهم، ولا يجوز أن تقول : إنّما يدافع عن قومك أنت ، ولا ، اليهود إنّما نقاتل إيّاهم، إلاّ في الضّرورة[٢] ، كما في بيت الفرزدق :

أنا الذّائدُ الحامي الذّمار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[٣]

وبيت ذي الإصبع :

كأنّا يوم قرّى إنّما نقتلُ إيّانا[٤]

(١) الهمع : ٢١٧/١ .

(٢) الكتاب : ٣٦٢/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٣٤ ، شرح الجمل : ١٨/٢، ضرائر الشعر : ٢٦٠ - ٢٦١ ، التذييل والتكميل : ١/ل ١٦٢ ب ، الارتشاف : ٤٧٨/١ ، المغني : ٣٠٩/١ .

(٣) ديوانه : ١٥٣/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٣/١ ، شرح الجمل : ١٧/٢ ، شرح التسهيل : ١٤٨/١ ، التذييل والتكميلل : ١/ل ١٦٢ ، الارتشاف : ٤٧٨/١ ، المغني : ٣٠٩/١ ، شرح الأشموني : ١١٦/١ .

(٤) الكتاب : ١١١/٢ ، الخصائص : ٣٠٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٣٤ ، أمالي الشجري : ٥٧/١ ، شرح الجمل : ١٨/٢ ، شرح التسهيل : ١٤٨/١ ، التذييل والتكميل : ١/ل١٦٣ .

أصحابــه :

نسبت كتب[١] النّحو هذا المذهب إلى إمام النّحاة سيبويه ؛ لقوله : « هذا باب ما يجوز في الشعر من إيّا ، ولا يجوز في الكلام ، فمن ذلك قول حميد الأرقط :

* إليك حتى بلغت إيّاكا *

وقول لآخر - لبعض اللصوص - :

كـأنّـا يـوم قُـرَّى إنـما نـقـتـل إيّـانـا
قـتلنـا منـهم كـلُّ فتى أبيض حُسّانا »[٢] .

وقد ذهب هذا المذهب عدد من النّحاة ، منهم : الأعلم الشنتمري[٣] ، وابن الشجري[٤] ، وأبو البركات الأنباري[٥] ، وأبو الحسن بن عصفور[٦] ، وأبو حيّان[٧] . يقول الأعلم بعد إيراد كلام سيبويه السّابق : « هذا أقل ضرورة ، وذلك لأنّه لا يمكنه أن يأتي بالضّمير المتّصل ، فيقول : نقتلنا ؛ لأنّه لا يتعدّى فعله إلى ضميره ، وكان حقه أن يقول : أنفسنا ، فجعل (إيّانا) مكان أنفسنا ؛ لاشتراكها في الانفصال .

وكان الزجاج يقول : « هو محمول على : ما نقتل إلا إيّانا ؛ لأنّ في (إنّما) تقليل ونفي ، وهذا التّقدير لا يخرجه عن الضّرورة ؛ لأنّك لو قلت : إنّما نخدمك ؛ لتُحسن إلينا ، لم يجز : إنّما نخدم إيّاك إلا في الضّرورة »[٨].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧/٢ ، ١٨ ، التذييل والتكميل : ١/ل ١٦٢ ب ، تعليق الفرائد : ٨٤/٢ ، شرح التصريح : ١٠٦/١ ، الهمع : ٢١٧/١ .

(٢) الكتاب : ٣٦٢/٢ .

(٣) النكت : ٦٥٨/١ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٥٨/١ .

(٥) الإنصاف : ٧٠٠/٢ .

(٦) شرح الجمل : ١٧/٢ ، ضرائر الشعر : ٢٦١ .

(٧) التذييل والتكميل : ١/ل ١٦٢ ب ، الإرتشاف : ٤٧٨/١ .

(٨) النكت : ٦٥٨/١ .

ويقول ابن عصفور بعد إيراد بيت الفرزدق السابق : « فإن سيبويه -رحمه الله- يجعل ما يرد من مثل هذا ضرورة ، ولم يلتفت للمعنى ، والزجاج[1] ذهب إلى أنه غير ضرورة ، لما ذكرناه من معنى (إلاّ) .

والصّحيح أن الفصل ضرورة ؛ إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضّمير لوجب أن لا يؤتى به متصلاً كما لا يجوز ذلك مع (إلاّ) ، فقول العرب : إنّما أدفع عن أحسابهم ، وأمثاله ، دليل على أنّه من مواضع الاتّصال ، وأن الانفصال فيه ضرورة »[2] .

الأصل :

يبدو أنّ أصحاب هذا المذهب لم يبلغهم سماع في ذلك ، ولذلك جعلوه ضرورة .

* * *

المذهب الثّاني : يجب فصل الضّمير المحصور بـ(إنّما).

يرى طائفة من النّحاة أنّ فصل الضّمير المحصور بـ (إنّما) كما في الأمثلة السّابقة واجبٌ ، وليس بجائز[3] . وما فعله الفرزدق وذو الإصبع هو عين الصواب ، وما تقتضيه قواعد اللُّغة ؛ لأنّ المعنى لا يكون صحيحًا إلاّ بالفصل .

أصحابه :

أول من ذهب إلى وجوب فصل الضّمير المحصور بـ(إنّما) -فيما اطلعت عليه- هو أبو زكريا الفرّاء . فقد رَوى ابن فارس عن علي بن إبراهيم القطّان عن ثعلب عن سلمة : « سمعت الفرّاء يقول : إذا قلت : (إنّما قمت) فقد

---

(١) نسبه ابن عصفور في المرجع السّابق إلى الزّجاجي ، والصّواب ما أثبت .

(٢) شرح الجمل : ١٧/٢ .

(٣) دلائل الاعجاز : ٣٤١ ، شرح التسهيل : ١٤٨/١ ، شرح الكافية الشافية : ٥٩٠/٢ ، تعليق الفرائد : ٨٣/٢ ، ٨٤ ، وانظر : التذييل والتكميل : ١/ل١٦٢ ، شفاء العليل : ١٩١/١ ، ١٩٢ ، أوضح المسالك : ٩٠/١ ، شرح الأشموني : ١١٦/١ .

نفيت عن نفسك كل فعل إلاّ القيام ، وإذا قلت : (إنّما قام أنا) فإنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لنفسك »[١] .

واستطرد ابن فارس قائلاً : « قال الفراء : يقولون : (ما أنت إلاّ أخي) فيدخل في هذا الكلام الإفراد ، كأنّه ادّعى أنّه أخ ، ومولى ، وغير الأخوة ، فنفى بذلك ما سواها ، قال : وكذلك إذا قال : (إنّما أنت أخي) ، قال الفرّاء: لا يكون أبداً إلاّ رداً ، يعني إنّ قولك : (ما أنت إلاّ أخي) و (إنّما قام أنا) لا يكون هذا ابتداءً أبداً ، وإنّما يكون رداً على آخر كأنّه ادّعى أنه أخ ، ومولى وأشياء أخر ، فنفاها ، وأقرّ له بالأخوة ، أو زعم زاعم : أنّه كانت منك أشياء سوى القيام ، فنفيتها كلّها ما خلا القيام »[٢] .

كما ذهب إلى وجوب فصل الضّمير الإمام عبد القاهر الجرجاني ، يقول الإمام عبد القاهر : « الذي صنعه الفرزدق في قوله :

* إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي *

شيء لو لم يصنعه لم يصحّ له المعنى ، ذلك لأنّ غرضه أن يخصّ المدافِعَ لا المدافَعَ عنه ، ولو قال : (إنّما أدافع عن أحسابهم) لصار المعنى أنّه يخصُّ المدافَعَ عنه ، وأنّه يزعم أنّ المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، كما يكون إذا قال: (وما أدافع إلاّ عن أحسابهم) وليس ذلك معناه، إنّما معناه أن يزعم أنّ المدافع هو لا غيره ، فاعرف ذلك ، فإن الغلط كما أظُنّ يدخل على كثير ممّن تسمعهم يقولون:(إنّه فصل الضّمير للحمل على المعنى) فيرى أنّه لو لم يفصل لكان يكون مثله الآن ..

هذا ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضّرورة ، فيجعل مثلاً نظير قول الآخر:

* كأنّا يوم قُرّى إنّما نقتلُ إيّانا *

لأنّه ليس به ضرورة إلى ذلك ، من حيث إن (أدافع) و (يدافع) واحد

---

(١) الصاحبي : ١٨٢ .

(٢) السابق .

في الوزن ، فاعرف هذا أيضًا »[١] .

كما ذهب إلى وجوب فصل الضّمير المحصور بـ (إنّـما) إمام النحاة ابن مالك[٢] .

وشاعت نسبة هذا المذهب إليه في كتب النّحو ، والصّحيح أنّه مسبوق إليه ، كما وضّحت ذلك النّصوصُ السّابقة .

وقد تبع ابن مالك جميع شراح كتبه ، وأصحاب الحواشي ، إلاّ أبا حيّان ، ومن هؤلاء : ابنه بدر الدين ابن مـالك[٣] ، وابن هشام الأنصاري[٤] ، وابن عقيل[٥] ، والسلسيلي[٦] ، والدماميني[٧] ، والأشموني[٨] ، وخالد الأزهري[٩] ، والسيوطي[١٠] ، والخضري[١١] ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد[١٢] .

وإليك الآن مقتطفات مختارة من أقوال بعض هؤلاء النّحاة :

يقول الدماميني مناصراً مذهب ابن مالك : « وكلام المصنف هو الصواب ، وليس منفرداً به ، وتحقيق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين :

إحداهما : أن (إنّما) للحصر ، وهو الذي عليه أكثر الناس .

والثّانيـة : أن المحصـور بهـا هو الأخيـر لفظًا ، وهذا الذي أجـمع عليـه

---

(١) دلائل الإعجاز : ٣٤٠ – ٣٤٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١/١٤٨ ، وانظر التسهيل : ٢٦ ، شرح الكافية الشافية : ٢/٥٩٠ .

(٣) شرح الألفية : ٢٣ .

(٤) مغني اللبيب : ١/٣٠٩ ، أوضح المسالك :١/٩٠ ، ٩٥ .

(٥) المساعد : ١/١٠٣ .

(٦) شفاء العليل في شرح التسهيل : ١/١٩١ – ١٩٢ .

(٧) تعليق الفرائد : ٢/٨٤ .

(٨) شرح الأشموني : ١/١١٦ .

(٩) شرح التصريح : ١/١٠٦ .

(١٠) الهمع : ١/٢١٧ .

(١١) حاشية الخضري : ١/٥٧ .

(١٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ١/١٠٠ .

البيانيوّن ، وعليه غالب الاستعمال ، وإذا ثبتت لنا هاتان القاعدتان صحّ ما ادّعاه ؛ لأنّك لو وصلت لما فهم والتبس ؛ إذ قولك : إنّما قمت موضوعه : لم يقع مني إلاّ القيام ، فلو أردت به : ما قام إلاّ أنا ، لم يفهم ، ولا سبيل إلى فهمه إلاّ بأن تقول : إنّما قام أنا ، كما تقول : ما قام إلاّ أنا »[١] .

ويقول ابن هشام شاداً على مذهب ابن مالك ومفنداً لجاج أبي حيّان : «وقول أبي حيّان : لا يجوز فصل الضّمير المحصور بـ (إنّما) وإنّ الفصل في البيت الأول[٢] ضرورة ، واستدلاله بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾ [سبأ : ٤٦] ، ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [يوسف : ٨٦] ، ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ؛ وَهْمٌ ؛ لأنّ الحصر فيهنّ في جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أنّ المعنى ما أعظكم إلاّ بواحدة ، وكذا الباقي » .

الأصل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على القياس ، والوضع ، أمّا القياس ، فقد قاسوا (إنّما) على النفي ، والإثبات ، فكما أنّ المحصور في النّفي والإثبات هو المؤخر كذلك المحصور بـ (إنّما) هو المؤخر .

أما الوضع : فإنّ (إنّما) تدلّ على الحصر ، والمحصور بها هو الأخير لفظًا .

* * *

المذهب الثالث : الجواز مطلقًا .

يرى بعض النّحاة أنّ فصل الضّمير بـ (إنّما) كما في الأمثلة السّابقة جائزٌ وليس خاصّاً بالضّرورة[٤] . وهذا هو المذهب الوسط .

---

(١) تعليق الفرائد : ٨٤/٢ .

(٢) أنا الذّائد ...

(٣) المغني : ٣٠٩/١ .

(٤) شرح الجمل : ١٧/٢ ، ١٨ ، التذييل والتكميل : ١/ل ١٦٢ ب ، الهمع : ٢١٧/١ .

أصحابـــه :

هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج ، فإنّه قال في معاني القرآن وإعرابه عند قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة : ١٧٣] : « دخلت (ما) تمنع (إنّ) من العمل ، ويليها الفعل ، .. ، ويجوز : إنّما حرّم عليكم الميتةُ . والذي أختاره : أن يكون (ما) تمنع (أن) من العمل ، ويكون المعنى: ما حرم عليكم إلاّ الميتةَ ، والدمَ ، ولحم الخنزيرِ ؛ لأنّ (إنّما) تأتي إثباتًا لما يذكر بعدها لما سواه ، قال الشاعر :

أنا الذّائد الحامي الذمار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا ، أو مثلي »[١] .

فقوله : المعنى : ما حرّم عليكم إلاّ الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، نصّ على أنّ (إنّما) دالة في هذه الآية على الحصر ، وأن المحصور بها هو المؤخّر أي الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وزاد الأمر وضوحًا حين قال : لأنّ (إنّما) تأتي إثباتًا لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه ..

وقد تبع أبا إسحاق في هذا أبو علي الفارسي[٢]، وأبو الفتح ابن جنّي[٣]. ولم أظفر بغير هؤلاء فيما اطلعت عليه من مراجع ...

واضح – كما ذكرتُ آنفًا – أن مذهب الزجاج هو المذهب الوسط ، فقد توسّط بين مذهب سيبويه ، ومذهب الفرّاء ، والجرجاني ، وابن مالك ، ومن تابعهم ، فسيبويه يمنع فصل الضّمير مع (إنّما) وغيرها في الشّعر وغيره ، إلاّ ما كان مضطراً إليه ، وهذا عنده بناء على ما نقل عنه غير واحد من النّحاة أنّه لا يرى في (إنّما) دلالة على الحصر ، يقول الدماميني ناقلاً ذلك عن سيبويه : « وقول سيبويه : إنّ الفصل ضرورة لا يرد عليه ؛ لأنّه بناه على أنّ

---

(١) ٢٤٣/١ .

(٢) كتاب الشعر : ١٩٩/١ – ٢٠٠ ، دلائل الإعجاز : ٣٢٨ ط . شاكر .

(٣) المحتسب : ١٩٤/٢ – ١٩٥ .

(إنّما) ليست للحصر كما نقل »[١] .

ويقول الأزهري : « وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضّمير بعد (إنّما) محمول على أنّه لا يرى الحصر بـ (إنّما) »[٢] .

والفرّاء والجرجاني وابن مالك أوجبوا الفصل - فصل الضّمير الفاعل إذا قصد حصره - لما قام في أذهانهم من دلالة (إنّما) على الحصر وهو الحق ، وعليه غالب المتأخرين من النّحاة ، كما أنّه المشهور عند البلاغيين ... أما مذهب الزجاج ومن تبعه فقد لمحوا فيها معنى النفي والإثبات ، فأجازوا فصل الضمير الفاعل ولم يوجبوه ، وقد يلتمس لهم العذر في ذلك ، فهذه الفكرة في أذهان النّحاة في ذلك الوقت ما زالت بكراً ، ولم تشبع بحثًا وتقصياً ، وفهمًا وتحليلاً بدليل أن الجيل الذي قبلهم ، ما كان يرى فيها معنى الحصر ، أما عند الزجاج ومن بعده ، فقد تطورت عندهم الفكرة ، ولم تتبلور تمامًا فأجازوا فصل الضمير للمح معنى الحصر ، وهو ما عبّر عنه الزّجاج بقوله : « (إنّما) تأتي إثباتًا لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه » وما عبّر عنه الفارسي بعد « إلاّ أنّ المعنى لـمّا كان : ما يدافع إلاّ أنا فصلت الضّمير كما تفصله مع النّفي إذا ألحقت معه (إلاّ) حملاً على المعنى » .

وهذا الفهم وإن كان يعد تطوراً في الفكرة النّحويّة إلاّ أن الجرجاني قد مسّه حين قال : « فإن الغلط - كما أظن - يدخل على كثير ممن تسمعهم يقولون : إنّه فصل الضّمير للحمل على المعنى ، فيرى أنه لو لم يفصله لكان يكون معناه مثله الآن » .

الأصـــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على القياس : فـ (إنّما) تدلّ على الحصر وهو ما عبّر عنه الزجاج بأنّ (إنّما) « تأتي إثباتًا لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه » وتفسير هذا الكلام ، بيّنه حين ذكر معنى بيت الفرزدق فقال :

---

(١) تعليق الفرائد : ٢/٨٤ .

(٢) شرح التصريح : ١/١٠٦ .

« المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلي » . فدلالة (إنّما) هي عين دلالة النفي والإثبات ، وهو ما يسميه النّحاة : الحصر ، ويسميه البلاغيّون : القصر . وعلى هذا قاس الزجاج (إنّما) على النفي والإثبات ، فأجاز فصل الضّمير المحصور بها على فصله إذا حصر بـ (ما و إلاّ) .

وكما فهم هذا الدّليل من كلام الزجاج فهو مفهوم من كلام الفارسي . يقول أبو علي: « يقول ناس من النّحويين في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ إن المعنى:ما حرم ربي إلاّ الفواحش... ، وأصبت ما يدلّ على حجة قولهم في هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذّائد الحامي الذمار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبًا أو منفيًا ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ، ألا ترى أنّك لا تقول : يدافع أنا ، ولا يقاتل أنا ، وإنّما تقول : أدافع ، وأقاتل ، إلاّ أن المعنى لما كان : ما يدافع إلاّ أنا ، فصلت الضمير كما تفصله مع النّفي إذا ألحقت معه (إلاّ) حملاً على المعنى... »[1].

وقال في موضع آخر : « وأمّا قول الفرزدق :

* وإنّما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي *

وأنت لا تقول : يدافع أنا ، إنما تقول : أدافع ، فلأن الكلام محمول على المعنى ، وقوم يقولون في نحو : ﴿ إنّما حرم عليكم الميتة ﴾ إن المعنى : ما حرم عليكم إلاّ الميتة ، فكأنّه قال : ما يدافع إلاّ أنا » .

وأوضح من هذا الكلام قول ابنْ جنّي عن قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] « أي ما حرم إلاّ الفراحش ، وعليه بيت الفرزدق : ... أي ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا ، ولذلك - عندنا ما - فصل الضّمير ، فقال : أنا ، وأنت لا تقول : يقوم أنا ولا

---

(١) نقلاً عن دلائل الإعجاز : ٣٢٨ .

(٢) كتاب الشعر : ١/١٩٩ - ٢٠٠ .

نقعد نحن ، ولولا ما ذكرنا من إرادة النّفي لقبح الفصل »[١] .

* * *

والرّاجح في نظري هو مذهب الفراء والجرجاني وابن مالك ومن تابعهم للأمور التالية :

أولاً : دلالة (إنّما) على الحصر : يكاد يجمع النّحاة على أنّ معنى (إنّما) هو معنى النفي والإثبات - إلاّ ما نسب إلى سيبويه ومن تبعه ، وقد وضّحت ذلك في نصوص النّحاة التي اقتطفت لك باقة منها في الصّفحات السابقة .

ومن أوضح الأدلة على دلالة (إنّما) على الحصر ؛ فَهْمُ العرب للحصر منها ، فقدامى المفسّرين من عرب الصّحابة ، والتّابعين كابن عبّاس وابن مسعود ومجاهد - رضي اللّه عنهم - قد فسّروا آية البقرة : ﴿ إنّما حرّم عليكم الميتةَ ﴾ بـ : ما حرم عليكم إلاّ الميتةَ ، وهذا التّفسير موافق في المعنى لقراءة : ﴿ إنّما حُرِمَ عليكم الميتةُ ﴾ على أن (ما) موصولة اسم (إن) والميتةُ : خبر إن ، والمعنى : إن الذي حرمه عليكم الميتةُ ، وهذا هو ما تفيده القراءة الأولى ، والأصل توافق القراءات في المعنى[٢] .

ومن الأدلة القويّة على وجود معنى الحصر في (إنّما) انفصال الضّمير مع إمكان اتّصاله معها إذا كان هو المحصور ، كقول الفرزدق السّابق[٣] .

ثانيًا : موقع المحصور : من المعروف أن اللفظ المحصور لا يكون إلا مؤخراً ، يستوي في ذلك النّفي والإثبات ، وإنّما ، يقول الإمام عبد القاهر موضّحًا موقع المحصور بـ (إنّما) بعد أن بيّن موقع المحصور بـ (إلاّ) :

(١) المحتسب : ٢/١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) تفسير جامع البيان : ١/٥٠ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/١٠٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/٢٤٣ .

(٣) أنظر : الإيضاح للقزويني ، ت : الخفاجي : ٢١٦ - ٢١٧ ، مفتاح العلوم : ٢٩١ ، أساليب القصر في القرآن : ٢١٣ - ٢١٤ .

«وإذ قد عرفت أن الاختصاص مع (إلاّ) يقع في الذي تؤخّره من الفاعل والمفعول فكذلك يقع مع (إنّما) في المؤخر منهما دون المقدّم ، فإذا قلت : إنّما ضرب زيداً عمرٌو ، كان الاختصاص في الضّارب ، وإذا قلت : إنّما ضرب عمرٌو زيداً ، كان الاختصاص في المضروب ، وكما لا يجوز أن يستوي الحال بين التقديم والتأخير مع (إلاّ) ، كذلك لا يجوز مع إنّما »[1] .

وعلى هذا فـ (أنا) في بيت الفرزدق مؤخر، فجاء بعد متعلقات (يدافع) الأخرى حين قصد حصر المدافعة فيه هو دون غيره ، وبهذا الدّليل يسقط استدلال أبي حيّان بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [يوسف : ٨٦] ، وبقوله : ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ﴾ [سبأ : ٤٦] ، و ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ﴾ [النمل : ٩١] ، و ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ﴾ [آل عمران : ١٨٥] في اعتراضه[2] على ابن مالك ؛ لأنّ كلاً منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل ، ولو قصد حصر الفاعل لانفصل »[3].

ثالثًا : إن حمل بيت الفرزدق على الضرورة ليس بصحيح ؛ لأنّ الفرزدق غير مضطر ، ولو كان الحكم للضرورة لكان يمكنه أن يخرج بيته على وجه لا يكون معه ضرورة ، فيقول :

* وإنّما أدافع عن أحسابهم أنا ... *

فهذا ليس فيه ضرورة ، ولكن لـمّا كان نظره إلى معنى آخر ، معنى يناسب مقام الفخر ، والنبرة العالية التي كان عليها الفرزدق قصر المدافعة عن أحساب قومه عليه دون غيره ، فقال : وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا ، كما لو قال : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ، فهو المدافع لا غيره . والله أعلم ! .

❊ ❊ ❊

---

(١) دلائل الإعجاز : ٣٤٠ .

(٢) التذييل والتكميل : ١/ل ١٦٤ أ ، وانظر : شفاء العليل : ١٩٢/١ ، المغني : ٣٠٩/١ ، تعليق الفرائد : ٨٣/٢ .

(٣) تعليق الفرائد : ٨٤/٢ ، وانظر شفاء العليل : ١٩١/١ - ١٩٢ ، المغني : ٣٠٩/١ .

الفصل الخامس

الرأي الوسط في التقديم والتأخير

من المعروف أنّ لكلّ كلمة في التّركيب النّحوي موقعًا مناسبًا لوظيفتها فيه ، فلا تتجاوز هذا الموقع إلاّ لغرض معنوي ، أو ملمح بلاغي يفي بالغاية القصوى من البيان والوضوح التي فطرت عليهما هذه اللُّغة ، في إطار القواعد التي تحكمها . ولتحقيق هذه الغاية - البيان التّام والوضوح - فإن بعض أعضاء التّركيب - الألفاظ - قد تترك مواقعها إلى مواقع أخرى . وغنّي عن البيان أن أقول أنّ هناك ثلاث حالات + من حيث التّرتيب - للكلمة في التّركيب النّحوي ، هي :

١ - وجوب التّقديم .

٢ - وجوب التّأخير .

٣ - جواز الأمرين .

وهذه الثلاثة منها ما هو باتفاق ، ومنها ما هو مختلف فيه ، والذي يعنينا في هذا المبحث هو ما اختلف فيه ، وكان فيه رأي متوسّط . وباستقراء آراء النّحاة وقع في يدي خمس عشرة مسألة ، اختلف النّحاة في لزوم الرّتبة فيها ، فهم بين موجب ، وبين مانع ، ومتوسّط .

وإليك عرض المسائل قبل تفصيلها :

١ - تقديم معمول الصّلة على الموصول .

٢ - تقديم الخبر وتأخير المبتدأ إذا كانا نكرتين ، أو معرفتين ، متساويتين .

٣ - تقديم الخبر إذا كان جملة فعليّة .

٤ - تقديم خبر (زال) ، وأخواتها عليهنّ .

٥ - تقديم خبر (كان) ، وأخواتها عليهنّ ، وتوسيطه إذا كان الخبر جملة .

٦ - تقديم أخبار (كان) ، وأخواتها على أسمائها إذا كان مفرداً .

٧ - تقديم المستثنى أوّل الكلام .

٨ - تقديم المستثنى على المستثنى منه وعامله .

٩ - رتبة منصوبات العامل مع (إلاّ) .

١٠- تقديم الحال على صاحبها المجرور .

١١- تقديم الحال على عاملها المتصرّف الخالي من الموانع .

١٢- تقديم الحال أوّل الجملة إذا كان عاملها ظرفيّاً .

١٣- توسيط الحال بين العامل الظّرفي والمبتدأ .

١٤- تقديم معمول المضاف إلى (غير) عليها إذا كانت نافية .

١٥- تقديم جواب الشّرط على أداته .

* * *

* *

المسألة الأولى - تقديم معمول الصّلة على الموصول

من المعروف أنّ الصّلة لا تتقدّم على الموصول ؛ لأنّها تبيين له وتوضيح[(١)] ، وكذلك معمولها غير الظّرف والجار والمجرور ، سواء كان الموصول حرفياً ، أم اسمياً ، أمّا الظّرف والجار والمجرور فاختلف فيهما النّحاة ، فكانوا على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل : المنع مطلقاً[(٢)] :

لا يجوز تقديم معمول الصّلة وهو ظرف أو جارٌ ومجرور ، على الموصول مطلقًا في السّعة وغيرها ، فلا يجوز أن تعلق الجارّ والمجرور (فيه) من قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزّاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] بـ (الزّاهدين) ؛ لأنّ (أل) موصول و (زاهدين) صلته ، ومعمول الصّلة لا يتقدّم - على هذا المذهب - على الموصول ؛ لذلك لجأ أصحاب هذا المذهب إلى التّكلّف في تخريج هذه الآية وما ماثلها من القرآن وكلام العرب ، وإليك تخريجاتهم :

١ - أنّ المتعلّق به (العامل) محذوف ، فمنهم من قدّر اسم فاعل من جنس المذكور ، والمذكور دليل على المحذوف[(٣)] . ومنهم من قدّر فعلاً يدلّ عليه الموصول وصلته[(٤)] ، ومنهم من قدّر : أعني[(٥)] . ومنهم من قدّر : إرادتي ، أو تخصيصي ، فكأنّها عندهم جملة معترضة جيئ بها لغرض التّخصيص[(٦)] ،

---

(١) شرح الكافية : ٦٨/٣ ، الأشباه والنظائر : ٥٦٨/٢ ، ٥٦٩ .

(٢) الكامل : ٥١/١ ، معاني القرآن وإعرابه : ٩٨/٣ ، الأصول : ٢٢٣/٢ ، البغداديات : ٥٥٣ ، المنصف : ١٣٠/١ - ١٣١ ، شرح اللمع : ٥٩٣/٢ ، البيان : ٣٧/٢ ، شرح الجمل : ١٨٧/١ ، ٥٥٤ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ٢٢ ، اللمع : ٣٠٤/١ .

(٣) الكامل : ٥٢/١ ، الأصول : ٢٢٤/٢ ، البغداديات : ٥٥٨ ، البيان : ٣٥٧/١ ، شرح التسهيل: ٢٣٧/١ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ٢٢ ب .

(٤) البيان : ٣٥٧/١ ، ٣٧/٢ ، التذييل والتكميل : ٢/ ل ٢٢ ب .

(٥) شرح الجمل : ٥٥٥/١ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ٢٢ ب .

(٦) أمالي ابن الحاجب : ١٥٢/١ - ١٥٣ .

وبعضهم علّقه بما علّق به الخبر (من الزاهدين ، من الناصحين ...)[١] .

٢ - أن يعلّق بالفعل المذكور (كانوا) في (وكانوا فيه من الزاهدين)[٢].

٣ - أنّ العامل فيه معنى الفعل[٣] ، وهذا والذي قبله للفارسي .

٤ - أنّ (أل) ليست موصولة بل حرف تعريف كما هو مذهب المازني ، وإذا كانت (أل) حرف تعريف جاز أن يتقدّم عليها معمول ما بعدها .ومال إلى هذا التخريج أبو العبّاس المبرّد[٤] .

أصحابـــه :

نسبت كتب النّحو هذا المذهب إلى البصريّين ، وممن صرّح به منهم : أبو العبّاس المبرّد[٥] ، وأبو إسحاق الزّجاج[٦] ، وأبو بكر بن السرّاج[٧] ، وأبو علي الفارسي[٨] ، وأبو الفتح ابن جنّي[٩] ، وتابعهم جمهور النّحاة بعدهم كابن برهان العكبري[١٠] ، وأبي البركات بن الأنباري[١١] ، وأبي الحسن بن عصفور[١٢] ، وأبي عبدالله بن مالك[١٣] ، والرّضي[١٤] ، وابن القواس[١٥] ، ويحتمله ظاهر كلام

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ١/١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) البغداديات : ٥٥٤ .

(٣) السابق : ٥٥ .

(٤) الكامل : ١/٥٢ ، الأصول : ٢/٢٢٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/٢٨٥ ، البيان : ١/٣٥٧ ، التذييل والتكميل : ٢/٢٢ ب .

(٥) الكامل : ١/٥١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٩٨ .

(٧) الأصول : ٢/٢٢٣ .

(٨) البغداديات : ٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٩) المنصف : ١/١٣٠ .

(١٠) شرح اللمع : ٢/٥٩٣ .

(١١) البيان : ١/٣٥٧ ، ٢/٣٧ .

(١٢) شرح الجمل : ١/١٨٧ ، ٥٥٥ .

(١٣) شرح التسهيل : ١/٢٣٧ ، شرح الكافية الشافية : ١/٣٠٨ .

(١٤) شرح الكافية : ٣/٦٨ .

(١٥) شرح ألفية ابن معطي : ١/٦٨٧ .

أبي حيّان[١] ،كما ذهب هذا المذهب بهاء الدّين بن عقيل[٢]، وأبو الحسين الباقولي[٣] ، صاحب كتاب : إعراب القرآن المنسوب للزّجاج - كما رجّح ذلك أستاذنا الدكتور : محمد بن إبراهيم البنّا -[٤] .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على قاعدة توجيهيّة ، وهي : أنّ معمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول ، وهذا مبنّي على أصل آخر ، وهو أنّ الصّلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، فإذا تقدّم المعمول ، قدّر له عامل قبله يعمل فيه .

* * *

المذهب الثاني : الجواز مطلقًا[٥]:

يجوز تقديم معمول الصّلة - وهو ظرف أو جارّ ومجرور - على الموصول سواء كان الموصول حرفيّاً أم اسميّاً في السّعة وغيرها ، فـ (فيه) في الآية السّابقة متعلّقة بـ (الزّاهدين) وهو صلة (أل) ، وذلك لأنّ الجارّ والمجرور يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما .

أصحابـه :

نسب السّيوطي[٦] هذا المذهب إلى الكوفيّين عامّة[٧] ، أمّا الكسائي ، فنسب إليه ابن السّراج أنّه يعلّق (فيه) من الآية السّابقة بمحذوف ، يقول ابن السّراج : « والذي عندي فيه أن التّأويل : وكانوا فيه زاهدين من الزّاهدين ، فحذف (زاهدين) ، وبيّنه بقوله : (من الزّاهدين) ، وهو قول الكسائي ،

---

(١) التذييل والتكميل : ٢/ل ٢٣ أ .

(٢) المساعد : ١٨٠/١ .

(٣) ٧١٦/٢ من الكتاب المذكور .

(٤) أخذته عنه مشافهة .

(٥) الارتشاف : ٥٥٣/١ ، الهمع : ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

(٦) الهمع : ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

(٧) الدر المصون : ٢٧٩/٥ ، التذييل والتكميل : ٢٣/٢ أ ، الارتشاف : ٥٥٣/١ ، الهمع : ٣٠٤/١-٣٠٥ .

ولكنّه لم يفسّر هذا التفسّير »[١] . ثمّ بيّن أنّ مذهب الكسائي والفرّاء عدم جواز تقديم المتعلّق « إلاّ في صفتين في (من ، وفي) فيقولان : أنت فينا من الرّاغبين ، وما أنت فينا من الزّاهدين »[٢] .

ونسب الرّضي للكسائي أنّه يجيز تقديم معمول صلة (كي)[٣] عليها ، ونسب للفرّاء إجازة تقديم معمول صلة (أن) عليها[٤] . ولم أجد ما نسب للكسائي والفرّاء فيما رجعت إليه من كتبهم ، كمعاني القرآن للفرّاء ، وشرح القصائد السّبع الطّوال لأبي بكر بن الأنباري ، ومجالس ثعلب .

أمّا ثعلب فقد وجدت له نصّاً يوحي أنّه يجيز تقديم معمول الصّلة على الموصول وذلك عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزّاهدين ﴾ قال ثعلب : « أي كانوا من الزّاهدين فيه . أي اشتروا على زهد منهم »[٥] .

فيلاحظ أنّ ثعلب أعاد ترتيب الألفاظ على صورة توحي أنّ (فيه) متعلّق عنده بـ (الزّاهدين) المذكورة في الآية لا بغيرها . واللّه أعلم ! .

وقد اختار هذا المذهب أبو الحسن[٦] بن الضّائع ، وجلال الدّين السّيوطي[٧] .

الأصل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على السّماع المستفيض ، فحمله على الظّاهر أولى من تكلّف تقدير عامل متقدّم يعمل في المعمول المتقدّم ، وبخاصّة أنّ الظّرف والجارّ ومجروره يكثر دورانهما في التّراكيب ، ويتوسّع فيهما ما لا

---

(١) الأصول : ٢/٢٢٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح الكافية : ٤/٥١ .

(٤) المرجع السابق : ٤/٣٨ .

(٥) مجالس ثعلب : ١/٢٠٧ .

(٦) التذييل والتكميل : ٢/ل ٢٢ أ .

(٧) الهمع : ١/٣٠٤ - ٣٠٥ .

يتوسّع في غيرهما فَحُمِلَ التّركيب على الظّاهر ، فيقدّم المتعلّق على الصّلة والموصول ، ويكون العامل فيهما هو المتأخّر . واللّه أعلم ! .

* * *

المذهب الثّالث : الجواز مع (أل)[1] فقط :

يجوز تقديم معمول الصّلة على الموصول إذا كان الموصول (أل) دون غيرها من الموصولات ، فالجارّ والمجرور في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [الأعراف : ٢١] وما ماثلهما ؛ متعلّق بالصّلة المذكورة (النّاصحين) ، وكذلك (فيه) من قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزّاهدين ﴾ متعلّق بـ (الزّاهدين) المذكورة وكذلك ما ماثلها من الآيات ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء : ٥٦] ، وقوله : ﴿ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٠] ، وقوله: ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ [الشعراء : ١٦٨] ، وقوله : ﴿ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [القصص: ٢٠].

وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابه :

هذا مذهب ابن الحاجب - رحمه اللّه ! - استمع إليه يحدّثك عن مذهبه فيقول : « الظّاهر في (لكما) في مثل هذا ونحوه أنّه متعلّق بـ (النّاصحين) ونحوه ؛ لأنّ المعنى عليه ، ولا يرتاب في أنّ المعنى : إنّي من النّاصحين لكما ، وأنّ اللام إنّما جيئ بها لتخصيص معنى النّصح بالمخاطبين »[2] .

ثمّ بين السبب الذي من أجله منع الآخرون تعليق المجرور بالصّلة فقال : «وإنما فرّ الأكثرون لما فهموا من أنّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول»[3].

وقد نسب السّيوطي هذا المذهب إلى ابن مالك ، فقال : « الثّالث: الجواز

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ١٥٢/١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) السابق .

مع (أل) إذا جرّت بـ (من) ، نحو : ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ ... والمنع في غير (أل) مطلقًا ، وفيها إذا لم تجرّ بـ (من) ، وعليه ابن مالك »[١] .

والذي وجدت في كتب ابن مالك -رحمه الله!- ينفي ما زعمه السّيوطي، يقول ابن مالك في شرح التّسهيل : « ويجوز تعليق حرف جرّ قبل الألف واللام بمحذوف تدلّ عليه صلتها ، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾، و ﴿ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ ، و ﴿ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ ، أي : كانوا فيه من الزّاهدين ، وإني قالٍ لعملكم من القالين ، وإنّي ناصح لك من النّاصحين »[٢] .

ثم بيّن موطن كثرة الحذف وموطن قلتّه فقال : « ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليه (من) التّبعيضيّة ؛ لأنّ في ذلك إشعاراً بأنّ المحذوف بعض المذكورين بعد ، فتقوى الدّلالة عليه ، ويقلّ إذا لم تدخل (من) على الألف واللام ، ومنه قول الشّاعر :

تقول -ودقّت صدرها بيمينها- أبعليَ هذا بالرّحى المتقاعسُ

أراد : بعلي هذا كائنًا بالرّحى ، ومتقاعسًا بالرحى ، وكذلك يقلّ الحذف قبل غير الألف واللام وجدت (من) أو لم توجد ... »[٣] .

ويقول في الكافية الشّافية :

وصلة الموصول منه كالعجز فوصلها حتمٌ ، وسبق لم يجز[٤]

وقد شرح هذا البيت بقوله : « ولا تتقدّم الصّلة ولا شيء يتعلّق بها »[٥].

ولعلّ السّيوطي فهم من قول ابن مالك : « ويجوز تعليق ... » أنّ التّعليق بالصّلة المذكورة جائز كما أنّ التّعليق بالمحذوف جائز ، ولكن يوهن

---

(١) الهمع : ٣٠٤/١ – ٣٠٥ .

(٢) ٤٣٧/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٣٠٧/١ .

(٥) المرجع السابق : ٣٠٨/١ .

هذا الفهم أنّ ابن مالك - عليه رحمة اللّه ! - لم يذكر هذا الاحتمال في ثنايا حديثه ، ولم يشر إليه في تقدير الشّواهد التي ساقها من القرآن والشّعر [١].

الأصل :

١ - اعتمد ابن الحاجب -عليه رحمة اللّه !- في إيجاد هذا المذهب على القياس ، فقاس (أل) الاسميّة وهي بهذه الصّورة كجزء من الكلمة (الصّلة) على غيرها مما يتّصل بالكلمة فيكون كالجزء منها ، كـ (أل) الحرفيّة المعرّفة، ولا تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها . أو لأنّ هذا الموصول الاسمي (أل) جاء في صورة حرف لا يمنع ما بعده من العمل فيما قبله ، فلذلك أخذ حكمه فجاز فيها - دون غيرها من الموصولات - أن يتقدّم معمول صلتها عليها . يقول ابن الحاجب مبيّنًا هذا الأصل « والفرق عندنا أنّ الألف واللام لـمّا كانت صورتها صورة الحرف المنزّل جزءاً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدّم ففُرِّقَ بينها وبين الموصولات لذلك ، كما فُرّق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصّلة اسم فاعل ، أو مفعول ؛ لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ، ولذلك لم توصل بجملة اسميّة ؛ لتعذّر ذلك فيها ، وهذا واضحٌ ولا حاجة إلى التعسّف »[٢] .

والرّاجح في نظري جواز تقديم معمول الصّلة وهو ظرف وجارّ ومجرور على الموصول مطلقًا ، سواء كان الموصول (أل) أم غيرها ؛ لأمرين :

الأوّل : من المعروف أنّ تقديم ما حقّه التّأخير يكون لفائدة معنويّة يختلف به أسلوب عن أسلوب ، ويشرُف به نظم عن نظم ، ولذلك فإنّ اعتبار الجارّ والمجرور متعلقًا بالصّلة ، وقدّم عليها ينبئ عن الاهتمام والعناية به . وهذا أصل من أصول العربيّة ، وقد أشار إليه إمام النّحاة سيبويه - عليه رحمة اللّه ! - حين قال : « كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويعنيانهم »[٣] .

---

(١) شرح التسهيل : ٢٣٧/١ .

(٢) أمالي ابن الحاجب : ١٥٢/١ .

(٣) الكتاب : ٣٤/١ .

فمراعاة الفائدة من تقديم المتعلّق على المتعلّق به يجعل التّعليق بالمذكور أرجح من تقدير محذوف يتعلّق به المتقدّم .

الثّاني : أنّ ثمّت أصل من الأصول النّحويّة يرجّح هذا المذهب ، وهو : أنّ الأصل الذّكر ، والحذف خلاف الأصل ، وتخريج النُّصُوص على الأصل أولى من تخريجها على خلاف الأصل ، وعدم التّقدير أولى من التّقدير ، وبخاصّة مع كثرة النّصُوص التي وردت وقد تقدّم فيها الجارّ والمجرور على الموصول وصلته، وهو من تمامها ، فبالإضافة إلى الآيات السّابقة ، وردت شواهد شعريّة كثيرة منها ما ورد مع (أل) :

١ - كقول الهذلول بن كعب العنبري :

تقول - ودقّت صدرها بيمينها - أبعليَ هذا بالرّحى المتقاعسُ[١]

٢ - وقول كُثَيِّر عزّة :

وعزّة أحلى النّاس عندي مودّة وعزّة عنّي المعرض المتجافي[٢]

٣ - وقول امرئ القيس :

فإنْ تنأ عنها حُقبةً لا تلاقها فإنّك ممّا أحدثْتَ بالمجرّبِ[٣]

٤ - وقول الشّماخ :

فتى ليس بالرّاضي بأدنى معيشة ولا في بيوت الحيِّ بالمتولّجِ[٤]

٥ - وممّا جاء مع غير (أل) قول العجّاج :

ربّيته حتّى إذا تمعددا وآض نهداً كالحصان أجردا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا[٥]

---

(١) الخصائص : ٢٤٥/١ ، المنصف : ١٣٠/١ ، شرح الجمل : ٥٥٥/١ ، شرح التسهيل : ٢٣٨/١ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ٢٢ ب ، الارتشاف : ٥٥٣/١ .

(٢) الإرتشاف : ٥٥٣/١ .

(٣) الديوان : ٤٢ ، رصف المباني : ٢٥٧ ، البحر المحيط : ١٤١/٦ ، أوضح المسالك : ٢٩٧/١ ، شرح التصريح : ٢٠٢/١ ، الهمع : ٣٠٥/١ .

(٤) الديوان : ٨٢ ، التذييل والتكميل : ٢٣/٢ أ ، الهمع : ٣٠٥/١ .

(٥) الديوان : ٢٨١/٢ ، المنصف : ١٢٩/١ ، شرح المفصل : ١٥١/٩ ، شرح الكافية للرضي : ٣٨/٤ ، التذييل والتكميل : ٢٢/٢ أ ، الهمع : ٣٠٥/١ .

٦ - وقول هدبة بن خشرم العذري :

وأهجو من هجاني من سواهم وأعـرض منهـم عمّن هجـاني[١]

٧ - وقول الآخر :

لا تظلموا مسوراً فإنّــه لـكم من الذين وفوا في السرّ والعلن[٢]

٨ - وقول الآخر :

* أبت للأعادي أن تذلّ رقابها *[٣]

واللّه أعلم ! .

❊ ❊ ❊

---

(١) شرح التّسهيل : ٢٣٨/١ ، التّذييل والتّكميل : ٢/ل ٢٢ ب ، الإرتشاف : ٥٥٣/١ ، المساعد : ١٨٠/١ ، الهمع : ٣٠٥/١ ، تعليق الفرائد : ٣٠٥/٢ .

(٢) شرح التّسهيل : ٢٣٨/١ ، الإرتشاف : ٥٥٣/١ ، المساعد : ١٨٠/١ ، الهمع : ٣٠٥/١ ، تعليق الفرائد : ٣٠٥/٢ .

(٣) التّذييل والتّكميل : ٢/ل ٢٢ أ .

المسألة الثانية - تقديم الخبر وتأخير المبتدأ إذا كانا نكرتين، أو معرفتين ، متساويتين

من المعروف أنّ رتبة المبتدأ قبل الخبر ، فالمبتدأ أوّلاً ثم الخبر ثانيًا ، وهذا هو الأصل ، ولكن هذا الأصل ليس ضربة لازب ، بل للتّركيب من الحريّة بحيث قد يتقدّم الخبر ويتأخّر المبتدأ ، ولكن لمّا كانت ثَمَّ أصول لغويّة استقرّتْ في العربيّة قلّما يخرج عليها أصحاب اللّغة كان التزام التّرتيب الأصلي واجبًا في مواضع معيّنة .

ومن هذه المواضع أن يتساوى المبتدأ والخبر في التّعريف والتّنكير ، كقولك : أخي صديقي ، أو زيدٌ أخوك ، وأنعم من الحرير أنعم من القطن ، ونحو ذلك .

وقد اختلف النّحاة في هذا الضّرب من المبتدأ والخبر . وهذا هو موضوع هذه المسألة ، وفيها ثلاثة مذاهب ، وإليك تفصيل حديث النّحاة فيها .

المذهب الأوّل : منع التّقديم(١) مطلقًا :

يمتنع تقديم الخبر في الأمثلة السّابقة (أخي صديقي ، زيدٌ أخوك ، أنعم من الحرير أنعم من القطن) على المبتدأ ، فالتّرتيب الأصلي ملتزم ؛ إذ لا مبيّن للمبتدأ من الخبر إلاّ التزام الرّتبة ، فأيّهما أخّرت فهو الخبر ، ولا يجوز أن أن يقدّم (صديقي ، وأخوك ، وأفضل من القطن) على أنّه خبر ، ولكن إذا قُدِّمت تلك الكلمات اعتبرت مبتدآت ، والمؤخّرات أخبار ومَنْ أوجب تقديم المبتدأ هنا أوجبه في غير ذلك سواء كانت هناك قرينة أم لم تكن ، فالمقدّم دائمًا هو المبتدأ والمؤخّر دائمًا هو الخبر .

أصحابـه :

نسب هذا المذهب(٢) إلى الكوفيّين عامّة ، كما نسب إلى

---

(١) إصلاح الخلل : ١٢٦ ، الإنصاف : ٦٥/١ ، شرح المفصل : ٩٢/١ ، الإرتشاف : ٤١/٢ ، التذييل والتكميل : ٧٦/٢ ، ائتلاف النصرة : ٣٣ .

(٢) الإنصاف : ٦٥/١ ، شرح المفصل : ٩٢/١ ، الإرتشاف : ٤١/٢ ، ائتلاف النصرة : ٣٣ .

الأندلسيّين[١] ، فممّن نقله عن الأندلسيّين : ابن السّيد البطليوسي[٢] ، وأبو الحسن بن عصفور[٢] ، والرّاعي الرّعيني في الأجوبة المرضيّة[٣] ، وأبو حيّان الأندلسيّ[٢] ، والدّمامينيّ[٤]. وقد صرّح بهذا المذهب جماعة، منهم : أبو الحسن ابن عصفور[٥] ، والرّاعي الرّعينيّ[٦] من الأندلسيّين ، وصرّح به من غيرهم : ابن معطٍ ، يقول في الألفيّة :

وتارة يستوجب التّصديرا | إن يُعتمد أو عرفًا أو نكرا[٧]

وابن الخبّاز[٨] ، ويحتمله كلام ابن السّيد البطليوسيّ ، فقد نسبه إلى جماعة من النّحويّين ، ولم يصرّح باختياره[٩] .

ومع شهرة نسبة هذا المذهب إلى الكوفيّين ، إلا إنّني وجدت من ينسب إلى الكسائي والفرّاء تقييد[١٠] هذا الإطلاق بكون المبتدأ والخبر مرفوعين ، فإذا لم يكونا مرفوعين[١١] فإنّه يجوز تقديم الخبر ، وهذا يتعارض مع الأصل الذي بسببه أوجب الكوفيّون تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وهو رفع المبتدأ بالعائد إليه من الخبر ، كما أنّهم لا يجيزون تقديم الضّمير على مفسِّره[١٢] .

الأصـل :

لعلّ التحليل السّابق في الحديث عن أصحاب المذهب بيَّن الأصل الذي

---

(١) إصلاح الخلل : ١٢٦ ، شرح الجمل : ٣٥٣/١ ، الإرتشاف : ٤١/٢ ، التذييل والتكميل:٧٦/٢.

(٢) المراجع السابقة .

(٣) حاشية يَسْ على التصريح : ١٧١/١ .

(٤) تعليق الفرائد : ٥٨/٣ .

(٥) شرح الجمل : ٣٥٣/١ .

(٦) حاشية يسن على التصريح : ١٧١/١ .

(٧) الغرة المخفيّة : ٤٠٧/١ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٨٤٠/٢ .

(٨) الغرة المخفيّة : ٤٠٨/١ .

(٩) إصلاح الخلل : ١٢٦ .

(١٠) الإرتشاف : ٤٥/٢ .

(١١) إشارة إلى النّصب على الخلاف .

(١٢) الإنصاف : ٦٥/١ ، شرح المفصل : ٩٢/١ .

من أجله منع الكوفيّون وأتباعهم تقديم الخبر ، وتأخير المبتدأ ، وهو :

الأول : أنّ المبتدأ عندهم مرفوع بالعائد إليه من الخبر .

الثاني : أنّ في الخبر ضميراً يعود على المبتدأ ، فإذا تقدّم الخبر عاد الضّمير على المبتدأ ، وهو مؤخّر في هذه الحالة لفظًا ، ومن أصولهم أنّ مفسّر الضّمير لا يتأخّر إطلاقًا .

وثمّت أمر ثالث ، وهو التزام الأصل في رتبة المبتدأ ، ورتبة الخبر ؛ «لأنّ المبتدأ محكوم عليه ، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضًا أنْ يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه »[1] والخبر محكوم به ، والحكم عادة يتأخر عن المحكوم عليه .

* * *

المذهب الثاني : الجواز[2] مطلقًا :

يجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ مطلقًا ، سواء أكانا معرفتين أم نكرتين متساويتين ، وجدت قرينة تميّز أحدهما من الآخر أم لم توجد ، فإذا قلت : أختي صديقتي ، على أنّ (أختي) مبتدأ ، و (صديقتي) خبر جاز تقديم (صديقتي) على أنّها الخبر ، وتأخير (أختي) على أنّها المبتدأ ، ولهذا فقول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهنّ أبناء الرّجال الأباعد[3]

فـ (بنونا) يجوز أن تكون مبتدأ ، و (بنو أبنائنا) خبر ، مع وجود القرينة التي تبيّن الخبر من المبتدأ ؛ إذ المراد الحكم على (بنو) الأبناء بأنّهم

---

(١) تعليق الفرائد : ٥٨/٣ .

(٢) الكتاب : ١٢٧/٢ ، المقتضب : ١٢٧/٤ ، الأصول : ٦٤/١ ، الإيضاح : ٩٥/١ ، المقتصد : ٣٠٣/١ ، التبصرة : ١٠١/١ ، إصلاح الخلل : ١٢٦ ، المفصل : ٢٤ ، الإنصاف : ٦٥/١ ، التخمير : ٢٦٣/١ ، شرح المفصل : ٩٢/١ ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٨٤٠/٢ ، الإرتشاف : ٤١/٢، ائتلاف النصرة : ٣٣ ، الهمع : ٣٢/٢ ، تعليق الفرائد : ٦٠/٣ .

(٣) الإنصاف : ٦٦/١ ، شرح الكافية للرضي : ٢٥٧/١ ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٨٤٠/٢ ، الإرتشاف : ٤١/٢ ، المغني : ٤٥٢/٢ ، ائتلاف النصرة : ٣٣ .

أبناؤهم دون بني البنات ، وزعموا أنّ « الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخّر »[١] .

وما أجازوه في هذا البيت أجازه ابن السِّيْد في بيت كثيِّر :

وأنتِ التي حبّبتِ كلَّ قصيرة إليَّ ولم تشعر بذاك القصائرُ

عنيت قصيرات الحِجال ولم أرد قصار الخطى، شرُّ النّساء البحاترُ[٢]

فنقل عنه أنّه أجاز أن تكون (شرُّ النّساء) مبتدأ ، و (البحاتر) خبر، والعكس[٣] .

أصحابه :

نسب هذا المذهب إلى البصريين عامة ، وقد رجعت إلى كتبهم فوجدتهم يجيزون تقديم الخبر أيّاً كان ، دون تقييده بهذه المسألة ، أو بغيرها[٤] ، وقد تابعهم على هذا الإطلاق جمهور من جاء بعدهم : كابن كيسان[٥] ، والصّيمري[٦] ، والشّنتمري[٧] ، وعبد القاهر الجرجاني[٨] ، وابن السِّيد[٩] ، وأبو البركات الأنباري[١٠] ، وجار اللّه الزمخشري[١١] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[١٢] ، وابن يعيش[١٣] ، وعبد اللّطيف الزّبيدي[١٤] .

---

(١) الهمع : ٣٣/٢ ، وانظر : تعليق الفرائد : ٦٠/٣ .
(٢) الديوان : ٣٦٩ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ٧٦ ، الهمع : ٣٣/٢ .
(٣) تعليق الفرائد : ٦١/٣ ، الهمع : ٣٣/٢ .
(٤) الكتاب : ١٢٧/٢ ، المقتضب : ١٢٧/٤ ، الأصول : ٦٤/١ ، الإيضاح : ٩٥/١ .
(٥) شرح ألفية ابن معطٍ : ٤٨٠/٢ .
(٦) التبصرة : ١٠١/١ .
(٧) النكت : ٥٠٩/١ .
(٨) المقتصد : ٣٠٣/١ .
(٩) تعليق الفرائد : ٦١/٣ ، الهمع : ٣٣/٢ .
(١٠) الإنصاف : ٦٥/١ .
(١١) المفصل : ٢٤ .
(١٢) التخمير : ٢٦٣/١ .
(١٣) شرح المفصل : ٩٢/١ .
(١٤) ائتلاف النصرة : ٣٣ .

الأصـــل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على عدّة أصول ، منها :

١ - وضـوح المعنى ، وعـدم اللبس ، فإذا قلت : أبو حنيفـة أبو يوسف ، فلا يجهل أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ؛ « لأن الخبر محطّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه والذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر ... فمع التقديم لا يحصل لبس ، إذ الأعلى لا يشبّه بالأدنى عند قصد الحقيقة »[١] .

٢ - أنّ الخبر معمول للمبتدأ - على مذهب الكثيرين - والمعمول يجوز حلوله محلّ العامل فيه ما لم يمنع من ذلك مانع .

* * *

المذهب الثالث : يجوز التّقديم إذا وجدت قرينة[٢] :

يجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين إذا كان ثَمَّ قرينة تبيّن المبتدأ من الخبر ، كالبيت السابق * بنونا بنو أبنائنا...* وكقول حسّان - رضي اللّه عنه !- :

قبيلة ألأم الأحياء أكرمها   وأغدر النّاس بالجيران وافيها[٣]

إذ المراد الإخبار عن أكْرَمِ هذه القبيلة بأنّه ألأم الأحياء ، وعن وافيها بأنّه أغدر النّاس بالجيران ، وليس العكس .

وقولِ ذؤيب بن كعب بن عامر :

جانيك من يجني عليك وقد   يعدى الصّحاحَ مباركُ الجربِ[٤]

---

(١) تعليق الفرائد : ٣/٥٩ - ٦٠ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٩٦ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٧٥٠ ، شرح التسهيل : ١/٢٩٦ - ٢٩٧ ، شرح الكافية : ١/٢٥٧ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ٧٦ ، الإرتشاف : ٢/٤١ ، المغني : ٢/٤٥٢ ، المساعد : ١/٢٢١ .

(٣) الديوان : ٢٥٦ ، شرح التسهيل : ١/٢٩٦ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٩٨ ، الهمع : ٢/٣٢ .

(٤) شرح التسهيل : ١/٢٩٧ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٩٩ ، وانظر جمهرة الأمثال: ١/٣٠٦ - ٣٠٧ .

فـ (جانيك) خبر ، و(مَن يجني عليك) مبتدأ مؤخر .

وقول الآخر :

وأغناهما أرضاهما بنصيبه وكلٌّ له رزقٌ من الله واجب[١]

فـ (أغناهما) : خبر مقدّم ، و (أرضاهما) مبتدأ مؤخر .

وكما ورد ذلك في الشعر ورد كذلك في النثر ، من ذلك قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة ، وعمرٌو عنترةٌ ؛ إذ المقصود تشبيه المقدمين بالمؤخرين فيما برعا فيه ؛ إذ « الأصل تقديم المشبّه وتأخير المشبّه به »[٢] . وقد سهّل ذلك وضوح المعنى ، والعلم بأنّ الأعلى لا يشبّه بالأدنى عند قصد الحقيقة [٢].

وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابه :

هذا مذهب كثير من النّحاة ، منهم : الجزولي[٣] ، وأبو علي الشّلوبين[٤] ، وابن مالك[٥] ، والرّضي[٦] ، وابن القوّاس[٧] ، وابن هشام[٨] ، وابن عقيل[٩] ، والسلسيلي[١٠] ، والأشموني[١١] ، والأزهري[١٢] ، والسّيوطي[١٣] ، ومن

---

(١) شرح التسهيل : ٢٩٧/١ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ٧٥ . وواجب هنا بمعنى : ثابتٌ ، أو واقع.

(٢) شرح التسهيل : ٢٩٧/١ .

(٣) المقدمة الجزولية : ٩٦ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٥٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٩٦/١ .

(٦) شرح الكافية : ٢٥٧/١ .

(٧) شرح ألفية ابن معطٍ : ٨٤٠/٢ .

(٨) المغني : ٤٥٢/٢ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٩٧ .

(٩) المساعد : ٢٢١/١ ، شرح ابن عقيل : ٢٣٣/١ .

(١٠) شفاء العليل : ٢٨٣/١ .

(١١) شرح الأشموني : ٢٠٩/١ .

(١٢) شرح التصريح : ١٧٢/١ .

(١٣) الهمع : ٣٢/٢ – ٣٣ .

المحدثين الدكتور : عباس بن حسن(١٤) والشيخ محمد بن محيي الدين بن عبدالحميد(١٥) .

الأصـل :

واضح أنّ هؤلاء قد اعتمدوا في اختيار هذا المذهب على السّماع كما في الأبيات السّابقة ، حيث قدّم الخبر على المبتدأ ، لوجود قرينة تبيّن المحكوم عليه (المبتدأ) من المحكوم به (الخبر) ، فلا يكون بينهما اختلاط بحيث يلتبس أحدهما بالآخر ، بل الخبر متميّز عن المبتدأ .

* * *

وهذا المذهب (الوسط) عندي هو **الرّاجح** ؛ لأمرين :

الأوّل : أنّ الموجب الذي أوجب إلزام المبتدأ والخبر رتبتهما - وهو عدم تميّز المبتدأ من الخبر في حال تغيير الرّتبة - ؛ غير موجود ؛ لأنّ هنا قرينة تبيّن المحكوم عليه (المبتدأ) من المحكوم به (الخبر) فلا يختلطان ، ويوقعان في اللبس الذي كان موجوداً مع عدم القرينة .

والقرينة إمّا أن تكون معنويّة كما في الأبيات السّابقة ، وإمّا أن تكون لفظيّة ، كقولك : حاضرةٌ فتاةٌ(٣) نجيبةٌ ، وكقول المصطفى ﷺ : « مسكينٌ ، مسكينٌ ، مسكينٌ رجلٌ لا زوج له »(٤) ، فـ (حاضرة) و (مسكين) خبران مقدّمان ، و(فتاةٌ) ، و (رجلٌ) مبتدآن مؤخّران ، والذي دلّ على أنّهما المبتدآن هو نعتهما(٥) ، فـ (رجل) نعت بـ (لا زوج له) ، و (فتاة) نعتت

---

(١) النحو الوافي : ١/٤٩٢ .

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ١/٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٣) النحو الوافي : ١/٤٩٢ .

(٤) التّرغيب والتّرهيب : ٣/٤١ ، مجمع الزوائد : ٤/٢٥٢ ، الدر المنثور : ٢/٣١١ .

(٥) ذكر الدماميني أنّه لا يشترط استواؤهما في رتبة التعريف ولا رتبة المسوّغ ، بل المراد تساويهما في مطلق التّعريف ، ومطلق المسوّغ . والتنكير مثله لا يشترط تساويهما في رتبة التنكير ، ولا رتبة المسوّغ ، بل مطلق التنكير ، ومطلق المسوّغ . تعليق الفرائد : ٣/٦٠ ، وانظر شرح التسهيل : ١/٢٩٨ .

بـ(نجيبة) ، ونعت النّكرة إحدى مسوّغات الابتداء بها .

ومن جهة أخرى ، فـ (مسكين) ، و (حاضرة) صفتان مشتقّتان ، والخبر وصف في المعنى ، و (رجل) ، و (فتاة) اسمان جامدان ، فما فيه معنى الوصف وهو المشتقّ هو الأولى بأن يجعل خبراً ، ويكون الاسم الجامد هو المبتدأ ، وإلى هذا ذهب بعض النّحاة[١] .

الثاني : أنّ الشّواهد السّابقة - نثراً ونظمًا - قد تبيّن فيها المحكوم عليه -المبتدأ- من المحكوم به -الخبر- فجعل أحدهما مكان الآخر تعسفٌ واضحٌ، وخلطٌ بين المتفرّقات واضحات المعالم .

* * *

* *

(١) المغني : ٢/٤٥١ .

المسألة الثالثة - رتبة الخبر إذا كان جملة فعليّة

من المعلوم أنّ الخبر إذا كان جملة فعليّة رافعة ضمير المبتدأ ، نحو : زيدٌ يكتب في صحيفة الجزيرة ، لا يجوز تقديمه على المبتدأ. إذ لو قدّم الفعل وأخّر المبتدأ لم يعلم أهو مبتدأ أم فاعل ؟ بل إنّ الفاعليّة - والحال ما ذكر - هي المتبادرة إلى الذّهن .

أمّا إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، أو اسمًا ظاهراً ، نحو : الرجلان يكتبان في الصّحيفة ، وعمرٌو يكتب أخوه في الصّحيفة ، ونحوهما ، فللنّحاة فيه مذاهب ، إليك تفصيل حديثهم فيها .

المذهب الأول : الجواز [(١)] مطلقًا :

يجوز تقديم الخبر إذا كان فعلاً رافعًا ضمير المبتدأ البارز سواء كان مثنى ، نحو : يكتبان القرآن الزيدان ، أو كان جمعًا ، نحو : يكتبون القرآن كُتّابٌ ثقاة ، أو كان الضّمير البارز مفرداً ، نحو : كتبتُه الدرسُ ، وكتبتُهما الدرسان ، أو كان الفعل رافعًا اسمًا ظاهراً ، نحو : كتب أخوه الدرس زيدٌ ..

أصحابه :

هذا مذهب كثير من النّحاة ، منهم : أبو علي الفارسي[(٢)] ، وعبد القاهر الجرجاني[(٣)] ، وابن السِّيد البطليوسي[(٤)] ، وابن الشّجري[(٥)] ، وابن الحاجب[(٦)] ، وابن مالك[(٧)] ، وابن أبي الرّبيع[(٨)] ، وابن الناظم[(٩)] ، وعلى هذا ظاهر حديث ابن

---

(١) الإيضاح : ٩٥/١ ، المقتصد : ٣٠٢/١ ، إصلاح الخلل : ٣٩ - ٤٠ ، ١٢٦ ، أمالي ابن الشجري : ٣٣/١ ، شرح المقدمة الكافية : ٣٦٥/٢ ، شرح التسهيل : ١٩٨/١ ، المساعد : ٢٢١/١ ، شرح الأشموني : ٢١٠/١ ، شرح التصريح : ١٧٣/١ ، الهمع : ٣٣/٢ .

(٢) الإيضاح : ٩٥/١ .

(٣) المقتصد : ٣٠٢/١ .

(٤) إصلاح الخلل : ٣٩ - ٤٠ ، ١٢٦ .

(٥) الأمالي : ٣٧/١ .

(٦) شرح المقدمة الكافية : ٣٦٥/٢ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٩٨/١ .

(٨) البسيط : ٥٨٢/١ .

(٩) شرح الألفية : ٤٦ .

القوّاس[١] . كما اختار هذا المذهب كثير من شراح ألفيّة ابن مالك ، وأصحاب الحواشي، كأبي حيّان الأندلسي[٢] ، وابن عقيل[٣] ، والأشموني[٤] ، والأزهري[٥] ، والسّيوطي[٦] ، والصّبان[٧] ، والخضري[٨] .

وقد نسب هذا المذهب إلى الكسائي والفرّاء[٩] ، فنقل عنهما أبو حيّان وغيره الجواز إذا لم يكن الخبر مرفوعًا ، ومثّل له بنحو : ضربته زيدٌ[١٠] ، وإذا صحّ هذا النقل كان مذهبهما جواز تقديم الخبر إذا كان جملة اسميّة ، أو فعليّة، أو كان شبه جملة ، وهذا خلاف المشهور من مذهب الكوفيين[١١] .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على أصلين :

الأوّل : السّماع ، فقد ورد في القرآن الكريم في ثلاث آيات ، وهي : ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[المائدة : ٧١] ، و ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ [الأنبياء : ٣] ، و ﴿ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِى ﴾[الكهف : ١٠٢] .

الثاني : قاعدتان توجيهيّتان ، الأولى : الحمل على الظّاهر ، وذلك أنّ الفعل إذا اتّصل بالضّمير البارز المرفوع اكتفى به من النّاحيّة اللفظيّة والمعنويّة ، فإذا جاء الاسم الظّاهر بعده كان حمله على الابتداء هو الأولى ، ويكون الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدّم لذلك الاسم الظّاهر . الثّانية :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي : ٨٣٩/٢ .
(٢) التذييل والتكميل : ٢/ل ٧٦ ب .
(٣) المساعد : ٢٢١/١ ، شرح الألفية : ٢٣٤/١ – ٢٣٥ .
(٤) شرح الأشموني : ٢١٠/١ .
(٥) شرح التصريح : ١٧٣/١ .
(٦) الهمع : ٣٣/٢ .
(٧) حاشية الصبان : ٢١٠/١ .
(٨) حاشية الخضري : ١٠٢/١ .
(٩) الإرتشاف : ٤٥/٢ ، الهمع : ٣٧/٢ .
(١٠) السابقان .
(١١) الإنصاف : ٦٥/١ ، ائتلاف النصرة : ٣٣ .

عدم اللبس ، أو انتفاء اللبس ؛ لأنّ الفعل إذا اشتغل بالضّمير البارز المرفوع اكتفى به فلا يرفع الظّاهر .

* * *

المذهب الثّاني : المنع[١] مطلقًا :

يمتنع تقديم الخبر إذا كان جملة فعليّة على المبتدأ مطلقًا ، غير أنّ هذا الاطلاق له شكلان :

الأول : مخصُوص بما إذا كان الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، وسُكِتَ عمّا سواهما . يقول الجزولي : « ... أو كان مخبراً عنه بفعله ، وربّما استجيز خروج هذا أيضًا عن أصله في الكلام ، وهو ضعيف ، نحو : قاما أخواك ، على أنّ الألف ضمير »[٢] .

فقوله : « وربما استجيز ... الخ » إشارة إلى مذهب من أجاز أن يكون الظّاهر بعد الفعل المتّصلّ به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ؛ مبتدأ ، وما قبله خبراً مقدمًا ، والعبارة تنضح بعدم الرّضا عن هذا الوجه ، يقول أبو علي الشّلوبين شارحًا قول الجزولي السّابق : « وهذا وإن كان قد قال به غيره ، فينبغي ألاّ يقال ، وإنّما ينبغي أن يكون على ما تقدّم من أنّ أخواك فاعل ، والألف علامة »[٣] .

الثّاني : لم يخصّص الإطلاق بإسناد الفعل إلى واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، بل تعدّاهما إلى ما كان الفعل فيه مسنداً إلى ظاهر . يقول أبو القاسم الزّجاجي - رحمه اللّه ! - : « واعلم أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلاّ إذا كان فعلاً ، فإنه لا يجوز تقديمه عليه »[٤] . ويقول ابن معطي :

* أو مخبراً عنه بفعل أخّرا *[٥]

---

(١) الجمل : ٣٧ ، التبصرة والتذكرة : ١/١٠١ ، المقدمة الجزولية : ٩٧ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٧٥٤ ، الغرة المخفية : ١/٤٠٨ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٩٧ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢٠/٧٥٤ - ٧٥٥ .

(٤) الجمل : ٣٧ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٢/٨٣٨ .

يقول ابن الخبّاز شارحًا كلام ابن معطي السّابق : « المبتدأ في التّقديم والتّأخير ثلاثة أقسام ... القسم الثّاني ما يجب تقديمه ، وذلك في أربعة مواضع : ... الموضع الرّابع : أن تخبر عنه بفعل مسند إلى ضميره ، كقولك : زيدٌ قام ، والزّيدان قاما ، والزّيدون قاموا ؛ لأنّه لو قدّم الخبر لالتبس المبتدأ بالفاعل »[١] .

ويقول ابن القّواس بعد شرحه كلام ابن معطي السّابق : « ... ومنهم من أجاز التّقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز ، نحو : الزّيدان قاما ، والزيدون قاموا ؛ لانتفاء اللبس مع وجود علامة التّثنية والجمع ؛ لأنّ الفعل إذا اشتغل بهما لا يرفع الظّاهر ... »[٢] ، فقوله : « ومنهم من أجاز التّقديم ... » إشارة إلى أنّ مذهب ابن معطي عدم جواز التقديم ، ولو كان الفعل مشتغلاً بضمير المبتدأ البارز ، وإن كان من النّحاة غيره مَنْ أجازه .

واختار هذا المذهب بالإضافة إلى الزّجاجي ، وابن معطي ، وابن الخبّاز ؛ والصّيمريُّ[٣] ، وابن الطّراوة فيما نسب إليه[٤] ، وهو المنقول عن الكوفيّين[٥] .

يقول الرّضي مؤازراً هذا المذهب : « فإن قيل : فليجز إن كان الضّمير بارزاً ، نحو الزّيدان قاما ، والزّيدون قاموا ، قلت : يشتبه المبتدأ بالبدل من الضّمير ، أو بالفاعل على لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة) ، أو نقول : منع ذلك حملاً على المفرد . مع أنّه قيل في قوله تعالى : ﴿ ثم عموا وصمّوا كثير منهم ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ إن (كثيرٌ) و (الذين) مبتدآن مقدّما الخبرين »[٦] .

---

(١) الغرّة المخفيّة : ٤٠٨/١ .

(٢) شرح ألفيّة ابن معطي : ٨٣٩/٢ .

(٣) التّبصرة والتّذكرة : ١٠١/١ .

(٤) البسيط : ٥٨٠/١ ، الهمع : ٣٨/٢ ، الاقتراح : ٤٦ ، ابن الطراوة النّحوي : ١٢٥-١٢٦ .

(٥) الإنصاف : ٦٥/١ ، ائتلاف النّصرة : ٣٣ .

(٦) شرح الكافية : ٢٥٨/١ .

أصحابــه :

تقدّم في ثنايا الحديث عن شقّي المذهب ، الحديث عن أصحابه . فأغنى عن إعادته هنا مرّة أخرى .

الأصــل :

لعلّ حديث الرّضي السّابق قد وضّح الأصل الذي اعتمدوا عليه في منع تقديم الخبر الفعلي الرّافع ضمير المبتدأ المؤخر ، وهو كما قال :

الأول : خوف اشتباه المبتدأ بالبدل من الضّمير ، أو بالفاعل على لغة (يتعاقبون) .

الثّاني : الحمل ، أي حمل هذه الحالة - حالة كون الخبر الفعلي رافعًا ضمير المبتدأ البارز - على حالة رفع الفعل للضّمير المستتر ، وهي باتفاق ستخرج من باب الجملة الاسميّة إلى الفعليّة ، فإذا قلت: قام زيدٌ ، فـ(زيد) فاعل لا محالة ، ولا يجوز أن يقال إنّه مبتدأ ، وفي الفعل (قام) ضمير مستتر هو الفاعل ؛ لأنّ زيداً في محلّه فلا ينوى به غير محلّه . فلمّا امتنعت الجملة في هذه الحالة أن تكون في محلّ رفع خبر مقدّم ، والاسم الظّاهر مبتدأ مؤخّر ، امتنعت الجملة الثّانية أن تكون خبراً مقدّمًا وإن كان الفعل فيها رافعًا ضميراً بارزاً ، حملاً لهذه الحالة على تلك الحالة . واللّه أعلم ! .

* * *

المذهب الثّالث : يجوز إذا كان الفعل رافعًا ضمير جمع[(١)] :

وفيه يجوز أن يتقدّم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعليّة وكان الفعل مسنداً إلى واو الجماعة فقط ، كقولك : يقرؤون القرآن قرّاءٌ مهرة ، فَقُرّاء: مبتدأ مؤخّر ، ويقرؤون : خبر مقدّم . أمّا إذا كان الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين ، فلا يجوز تقديمه وتأخير المبتدأ . وسكت صاحب هذا المذهب عن إسناد الفعل إلى ظاهر غير المبتدأ .

وهذا هو المذهب الوسط .

---

(١) الهمع : ٣٣/٢ .

أصحابـــه :

نسب السّيـوطي هذا المذهب إلى والـده الكمـال أبي بكر بن محـمـد بن سابق . وقال : إنّ والده ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنّف[١] .

ولم أجد هذا المذهب لأحد من النّحاة سوى والد السّيوطي .

الأصـــل :

ذكر السّيوطي أنّ والده علّل تفريقه بين حالتي التّثنية والجمع ببقاء اللبس على السّامع ؛ لسقوط ألف الاثنين إذا لاقت ساكنًا . فهو إذن يلاحظ قاعدة صوتيّة صرفيّة ، وهي أنّ السّاكنين إذا التقيا ، وكان الأوّل منهما حرف مدّ أو لين حـذف حـرف المدّ ، أو اللّين . وإذا سـقطت ألف الاثنين في النّطق لم يدرِ السّامع أنّ الفعل مسندٌ إلى ألف الاثنين ، وسيذهب ذهنه إلى أنّ الفعل مسند إلى الاسم الظّاهر بعده ، فيلتبس الأمر حينئذٍ على المتلقّي .

فصاحب هذا المذهب حين منع تأخير المبتدأ ، وأوجب تقديمه إذا كان مثنّى وخبره مسندٌ إلى ضميره (ألف الاثنين) ؛ كان معنيًا بالسّامع فحسب . فإيجابه تقديم المبتدأ في هذه الحال ليؤمن اللبس على السّامع .

* * *

التّـرجيـح :

الرّاجح عندي هو المذهب الأوّل ، أي جواز تقديم خبر المبتدأ إذا كان فعلاً رافعًا ضمير المبتدأ البارز وكان مثنى أو مجموعًا ، أو كان رافعًا اسمًا ظاهرًا للأمور التالية :

الأوّل : بقاء ألف الاثنين و واو الجماعة على ما استقرّ لها من الاسميّة إذ سيكونان فاعلين ، وليسا علامتي تثنية وجمع ، كما في المذهب الثّاني ، وإن كان فيه إضمار قبل الذكر ، فلا بأس ، ولا ضير ، إذ الضّمير عائد على متأخّر لفظًا متقدّم رتبة ، فقد ورد عن العرب فيما لا يحصى من الشّواهد[٢] تقدّم

---

(١) السابق .

(٢) ينظر : الوجوب في النحو : ٢٢٠ .

الضّمير على مفسِّره من النّوع السّابق ، كما أنّ النّحاة أجازوه في أبواب بعينها[١] ، عندما يكون مفسّره متأخّراً لفظًا ورتبة .

الثّاني : إنّ تقديم الخبر - إذا خلا من الموانع - قد كثر في لغة العرب نثراً ونظمًا فليس ثمّت مانع يدعو لمنع تقديمه إذا كان فعلاً قد أخذ فاعله . ولا يعتدّ بالاعتراض على ذلك بأنّ التّركيب - قاموا الزّيدون ، وقاما الزّيدان - قد جاء على لغة بالحارث بن كعب (أكلوني البراغيث) التي تلحق الفعل علامة تدلّ على عدد الفاعل ؛ لأنّ هذه اللغة لغة ضعيفة لقبيلة من قبائل كثيرة ، وقد جاء الاستعمال الفصيح على خلافها ، وتقديم الخبر كثيرٌ جداً و (الحمل على الأكثر راجح)[٢] ، ثمّ ما الذي أدراهم أنّها - بالحارث بن كعب - تلحق علامة تدلّ على الفاعل ، لِمَ لا يكون على التّقديم والتّأخير ، وبخاصة أنّ العرب لا تفسّر تراكيبها نحويّاً ؟ ! .

الثّالث : إنّ احتمال البدليّة - أو اشتباه المبتدأ بالبدل من الضّمير كما زعم الرّضي وغيره- يردّه أنّه خلاف الظّاهر ، ولهذا قال المعربون - في الآيتين: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، و ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ : «إن (كثيرٌ) و (الذين) مبتدآن مؤخّران لا بدلان»[٣] .

الرّابع : إنّ ما ادّعاه وُالد السّيوطي - رحمه الله ! - من اللبس الحاصل عند حذف ألف الاثنين إذا لاقت ساكنًا يدفعه أمران :

الأوّل : إنّ اللبس مخصُوص بحالة التّكلّم إذا وُصِلَ الكلام ، وفي إمكان المتكلّم - في هذه الحالة - أن يمدّ الصّوت بالألف ليتّضح أتمّ الوضوح ، وفي إمكانه أيضًا ألاّ يصل الكلام بل يقف على الألف ثمّ يبدأ بالمبتدأ .

الثّاني : إنّ التقاء السّاكنين - الألف ، والسّاكن بعدها - صوتيّاً لا

---

(١) المغني : ٢/٤٨٩ - ٤٩٢ ، الوجوب في النحو : ٢٢٤ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٢٩٨ .

(٣) شرح الكافية : ١/٢٥٨ ، حاشية الخضري : ١٠٢ ، الدر المصون : ٤/٣٧٢ .

يكون إلاّ في ثلاث صور :

- إذا كان الفعل ماضيًا ، نحو : قرآ القرآن قارئان ماهران .

- وإذا كان مضارعًا منصوبًا ، نحو : لن تقرآ الطّالبتان الكتاب .

- وإذا كان مضارعًا مجزومًا، نحو: لم يقرآ القارئان القرآن في التّراويح.

وما عدا هذه الصّور لا يكون ثمّ حذف ؛ لعدم توالي ساكنين ، فكان الأحرى أن تقيّد القاعدة بموضع العذر . واللّه أعلم ! .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

المسألة الرّابعة - تقديم خبر (زال) ، وأخواتها عليهنّ

من المعروف أنّ خبر (كان) وأخواتها العاملات بلا شرط ؛ يجوز تقديمه عليهن ، إذا سلمن من موجبات التّقديم ، وموجبات التّأخير إلاّ ليس . أمّا ما اشترط في عملهنّ شرط وهو قسمان : دام ، وزال وأخواتها ، ففيه تفصيل . أمّا (دام) فلا يجوز تقديم خبرها على (ما) المصدريّة إجماعًا ، وأمّا (زال) وأخواتها فاختلف النّحاة في تقديم الخبر على النّافي ، فكانوا على ثلاثة مذاهب ، إليك تفصيل الحديث عنها :

المذهب الأوّل : الجواز مطلقًا[١] :

يجوز تقديم خبر (زال) وأخواتها ، وهي : (برح ، وانفك ، وفتيء) ، على النّافي مطلقًا ، سواء كان النّافي (ما) أو غيره (لن ، لم ، إن ، لا) ، فتقول في : ما زال الأملُ مشرقًا ، مشرقًا ما زال الأملُ ، كما تقول : موجوداً لا يزال الخير في أمّة محمد ﷺ .

أصحابـــه :

نسبت كتب النّحو هذا المذهب إلى الكوفيّين[٢] غير الفرّاء ، كما نسبته إلى ابن كيسان[٣] ، ونسبه أبو حيّان إلى الأخفش[٤] ، وأبي جعفر النّحاس[٤] ، وابن خروف[٤] . وبه صرّح أبو القاسم الزّجاجي في الجمل[٥] .

الأصـــل :

اعتمد الكوفيّون على قاعدة توجيهيّة ، وهي : عدم ملازمة (ما)

---

(١) الجمل : ٤٢ ، إصلاح الخلل : ١٣٩ ، الإنصاف : ١/١٥٩ ، شرح المفصل : ٧/١١٣، شرح المقدمة الكافية : ٣/٩١٦ - ٩١٧ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٧٧٤ ، التوطئة : ٤/٢ ، البسيط : ٢/٦٧٤ - ٦٧٦ ، شرح ألفية ابن معطي : ٢/٨٦١ ، تعليق الفرائد : ٣/٢٠٣ ، شرح التصريح : ١/١٨٩ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٢ ، ابن كيسان النحوي : ١٨١ - ١٨٣ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٢ ، الإرتشاف : ٢/٨٧ .

(٥) الجمل : ٤٢ .

النّافيـة للتّصـدير ، فـ (مـا) عندهم كـباقي حـروف النّفي لا تـلزم الصّدر ، فيجوز أن يتقدّم ما في حيّزها عليها .

* * *

المذهب الثّاني : المنع مطلقًا[١] :

يمتنع تقديم أخبار هذه الأفعال على حرف النّفي مطلقًا ، سواء كان حرف النّفي (ما)، كقولك : ما زال الخيرُ موجوداً ، أو غيره ، كـ (لن ، ولم ، ولا، وإنْ) ، فلا يجوز أن يقال : موجوداً ما زال الخيرُ .

أصحابـه :

تواترت نسبة هذا المذهب إلى أبي زكريّا[٢] الفرّاء في كتب النّحو ، وصرّح به ابن الأنباري[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، والشّلوبين[٥] ، وابن عصفور[٦] ، ونسبه أبو حيّان إلى دُرَيْود[٧] أيضًا .

وقد نسبت بعض المصادر هذا المذهب إلى البصريين[٨] أيضًا ، كما نسبت بعض المصادر إليهم التفريق بين (ما) وغيرها من حروف النّفي .

---

(١) إصلاح الخلل : ١٣٩ ، الإنصاف : ١٥٥/١ ، شرح المفصل : ١١٣/٧ ، شرح المقدمة الكافية: ٩١٦/٣ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٧٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٩/١ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٢ ، الإرتشاف : ٨٧/٢ ، شرح ألفية ابن معطي : ٨٦١/٢ ، شفاء العليل : ٣١٥/١ ، شرح التصريح : ١٨٩/١ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) الإنصاف : ١٥٩/١ .

(٤) شرح المقدمة الكافية : ٩١٦/٣ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٧٤/٢ .

(٦) شرح الجمل : ٣٨٩/١ .

(٧) الإرتشاف : ٨٧/٢ ، ودُرَيْود : تصغير دَرْوَد ، لقب لأبي عبدالله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي ، نحوي ، أديب ، شاعر ، كان أعمى ، شرح كتاب الكسائي . توفى سنة ٣٢٥هـ رحمه الله ! .

(٨) هامش رقم (١) .

الأصــل :

يبـدو أن أصحـاب هذا المذهب يرون أنّ حـروف النّفي كلّها تلزم الصّدر ، قـياسًا على أشباهها من أدوات الاستفـهام ، فلذلك لم يجيـزوا تقديم ما في حيّزها عليها .

* * *

المذهب الثّالث:التّفريق بين (ما) وغيرها من حروف النّفي:

يمتنع تقديم خبر هذه الأفعال على النّافي والفعل معًا إذا كان النّافي (ما) بخاصّة ، كقولك : ما فتيء القاضي مقيـمًا العدل ، فلا يتقدّم : (مقيـمًا العدل) على (ما فتيء) ؛ لأنّ (ما) من حروف الصّدر ، وحروف الصّدر لا يتقدّم ما في حيّزها عليها[٢] .

أمّا إذا كان النّافي غيـر (ما) فـيجـوز حينئذٍ تقديم الخبر على حرف النّفي، فتقول في : لن يبرح الأستاذ المدرسة : المدرسةَ لن يبرح الأستاذ ، وكذا باقي حروف النّفي .

وهذا هو المذهب الوســط .

أصحابــه :

نسبت بعض المصادر هذا المذهب إلى البصريّين[٣] ، وهو اختيار كثير من المتأخرين كابن يعيش[٤] ، وابن مالك[٥] ، وابن أبي الرّبيع[٦] ، وأبي حيّان[٧] ،

---

(١) إصلاح الخلل : ١٣٩ ، شرح التسـهيل : ٣٥١/١ ، شرح ألفية ابن معطي : ٨٦١/٢ ، الإرتشاف : ٨٧/٢ ، أوضح المسالك : ٢٤٦/١ ، وشفاء العليل : ٣١٥/١ ، شرح التصريح : ١٨٩/١ .

(٢) شرح المفصل : ١١٣/٧ – ١١٤ ، شرح الكافية للرضي : ١٥٧/٣ ، ٢٧١/١ ، ٤٤١ ، المغنيي : ٥١٥/٢ ، ٥٨٩ ، الأشباه : ٤٨١/١ .

(٣) إصلاح الخلل : ١٣٩ ، شرح التسهيل : ٣٥١/١ ، شرح ألفية ابن معطي : ٨٦١/٢ ، أوضح المسالك : ٢٤٦/١ .

(٤) شرح المفصل : ١١٣/٧ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٥١/١ .

(٦) البسيط : ٦٧٤/٢ ، ٦٧٦ .

(٧) الإرتشاف : ٨٧/٢ .

وابن هشام[١] ، والسلسيلي[٢] ، والشيخ خالد الأزهري[٣] ، واختاره من المحدثين د. عباس بن حسن[٤] .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب في التفريق بين (ما) النّافية ، وشقيقاتها على دليلين :

الأول : قاعدة توجيهيّة ، وهي أن (ما) النّافية من الأدوات التي لها الصدارة في الجملة ، كأدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، والأدوات التي لها الصدارة ، لا يتقدّم ما في حيزها عليها[٥] . بخلاف باقي أخواتها ، إذ ليس لهن من التقديم ما لـ (ما) وحينئذٍ يجوز أن يتقدم خبر (زال) وأخواتها على حرف النفي .

الثاني : السماع ، فقد ورد السماع عن أرباب هذه اللُّغة بتقديم الخبر على لا ، ولن ، كقول الشاعر في (لا) :

ورجٍّ الفتى للخير ما إنْ رأيته ... على السِّنِ خيراً لا يزالُ يزيـدُ[٦]

فـ (خيراً) منصوب بـ (يزيد) ، وهو خبر (زال) وتقديم المعمول يؤذن بتقدم[٦] العامل .

وقال الآخر فقدّم الخبر على (لن) :

عاذلـي ، فهائمًا لن أبرحـا ... بمثل ، أو أحسن من شمس الضّحى[٧]

وهذان الدليلان يعليان سهم هذا المذهب على المذهبين السابقين ؛ فمع وجود السّماع الصّحيح لامقام لغيره، فكيف إذا عضّده دليل آخر؟ واللّه أعلم!.

(١) أوضح المسالك : ٢٤٦/١ .

(٢) شفاء العليل : ٣١٥/١ .

(٣) شرح التصريح : ١٨٩/١ .

(٤) النحو الوافي : ٥٧٣/١ .

(٥) شرح الكافية للرضي : ٢٧١/١ ، ٤٤١ ، ١٥٧/٣ ، شرح المفصل : ١١٣/٧ ، ١١٤ ، المغني: ٥١٥/٢ ، ٥٨٩ ، الأشباه : ٤٨١/١ .

(٦) الكتاب : ٣٠٦/٢ ، الخصائص : ١١٠/١ ، شرح المفصل : ١٣٠/٨ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٢ ، أوضح المسالك : ٢٤٦/١ ، تعليق الفرائد : ٢٠٢/٣ .

(٧) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ٢٤٦/١ .

المسألة الخامسة - تقديم خبر (كان)، وأخواتها عليهنّ، وتوسيطه إذا كان الخبر جملة

من المعروف أنّ أخبار (كان) وأخواتها يجوز تقديمها ، كما يجوز توسيطها بين الفعل والاسم ، إذا خلت الأخبار من موانع التّقديم، أو التّوسيط. وقد اختلف النّحاة في جواز تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان جملة ، فمنهم من أجازه ، ومنهم من منعه ، ومنهم من وضع إشروطًا لجواز التّقديم وأخرى لجواز التّوسيط . فهم إذن على ثلاثة مذاهب ، إليك الآن تفصيل الحديث عنها :

المذهب الأوّل : منع التّقديم أو التّوسيط[1] مطلقًا :

يمتنع تقديم الخبر أو توسيطه إذا كان جملة ، سواء كانت الجملة اسميّة ، نحو : أبوه قائمٌ كان زيد ، وكان أبوه قائمٌ زيدٌ ، أم كانت فعليّة رافعًا الفعل فيها ضمير الاسم ، نحو : يقوم كان زيد ، وكان يقوم زيدٌ ، أو غير رافعٍ ضمير الاسم ، نحو : قام أخوه كان زيد ، وكان قام أخوه زيدٌ .

أصحابه :

نسب ابن السّراج هذا المذهب إلى قوم من النّحويين ولم يذكر أسماءهم ولم أتمكّن من معرفتها ، مع مراجعتي ما بين يدي من كتب النّحاة ، ويبدو من حديث ابن السّراج الآتي أنّه يقصد الكوفيّين[2] .

الأصل :

بيّن ابن السّراج الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب هذا المذهب ، وهو أمران :

الأوّل : أنّهم يرون أنّ (كان) غير عاملة في الخبر ، و « ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدّم قبل (كان) »[3] .

---

(١) الأصول : ٨٨/١ ، شرح الجمل : ٣٩١/١ ، شرح التّسهيل : ٣٥٥/١ ، التّذييل والتكميل : ٢/ل١٣٤ ، الإرتشاف : ٨٨/٢ ، المساعد : ٢٦٢/١ ، شفاء العليل : ٣١٥/١ .

(٢) الأصول : ٨٨/١ .

(٣) السابق : ٨٨/١ - ٨٩ .

الثّاني : أنّ تقديم الخبر، وتوسيطه، يؤدي إلى تقدّم الضّمير على الظّاهر، وذلك أنّ الضّمير في (أبوه) من : كان أبوهُ قائمٌ زيدٌ ، تقدّم على مرجعه ، وهو : (زيد) وهذا عند الكوفيّين غير جائز[١] .

* * *

المذهب الثّاني : جواز التّقديم والتّوسيط مطلقًا[٢] :

يجوز تقديم أخبار (كان) وأخواتها وتوسيطها إذا كانت تلك الأخبار جملاً ، كما سبق تمثيله .

أصحابـــه :

هذا مذهب كثير من النّحاة ، وقد صرّح به من الأقدمين أبو العبّاس المبرّد[٣] وأبو بكر بن السّرّاج ، ولنستمع إلى ابن السّرّاج يحدّثنا عن هذا المذهب وأصحابه يقول : « وقال قوم : أبوه قائم كان زيدٌ ، خطأ ؛ لأنّ ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدّم قبل (كان) والقياس ما خبّرتك به ؛ إذ كان قولك : أبوه قائمٌ ، في موضع قولك : (منطلقًا) ، فهو بمنزلته ، فإذا لم يصحّ سماع الشّيء عن العرب لجيء فيه إلى القياس . ولا يجيزون أيضًا : كان أبوه قائمٌ زيدٌ ، وكان أبوه زيدٌ أخوك ، وكان أبوه يقوم أخوك . هذا خطأ عندهم ؛ لتقدّم المكني على الظّاهر ، وهذا جائز عندنا ؛ لأنّك تقدّم المكني على الظّاهر في الحقيقة وقد مضى تفسير المكني : أنّه إذا كان في غير موضعه ، وتقدّم جاز تقدّمه ؛ لأنّ النّيّة فيه أن يكون متأخرًا »[٤] .

هذا النّص يوضّح عدّة أمور :

---

(١) السابق .

(٢) المقتضب : ٨٧/٤ ، الأصول : ٨٨/١-٨٩ ، شرح المقدمة الكافية : ٩١٦/٣ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٧٣/٢ ، ٧٧٧ ، شرح الجمل : ٣٩٢/١ ، شرح التسهيل : ٣٥٥/١ ، شرح الكافية للرضي : ٢٠٥/٤ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٤ ، الإرتشاف : ٨٨/٢ ، المساعد : ٢٦٢/١ .

(٣) المقتضب : ٨٧/٤ .

(٤) الأصول : ٨٨/١ – ٨٩ .

١ - أنّ مانعي التّقديم والتّوسيط مطلقًا ؛ هم الكوفيّون ، يؤيّد ذلك قوله : « هذا خطأ عندهم ؛ لتقدّم المكني على الظّاهر » . فالذين يمنعون تقديم الضّمير المتأخّر رتبة على مفسّره ؛ هم الكوفيّون ، كما أشير إلى ذلك في غير ما مسألة من هذا البحث .

٢ - أنّ الذين يجيزون تقدّم الخبر الجملي وتوسّطه هم رهطه البصريّون ، يؤيّد ذلك قوله : « وهذا جائز عندنا ؛ لأنّك تقدّم المكني على الظّاهر في الحقيقة ، وقد مضى تفسير المكني ... »[١] .

٣ - أن إجازتهم - البصريّين - تقديم الضّمير على مفسّره مخصوصةٌ بما تقدّم لفظًا ، ورتبتهُ التّأخير « لأنّك تقدّم المكني على الظّاهر في الحقيقة وقد مضى تفسير المكني : أنّه إذا كان في غير موضعه وتقدّم جاز تقدّمه ؛ لأنّ النّيّة فيه أن يكون متأخّراً ، والذي لا يجوز عندنا أن يكون قد وقع في موقعه ، وفي مرتبته ... »[٢] .

وقد اختار هذا المذهب كثير من المتأخّرين كالجزولي[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، وابن عصفور في شرح الجمل ، فإنّه قال بعد أن بيّن حجّة مجيزي التّقديم والتّوسيط : « والصّحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم »[٥] .

كما أجاز تقديم الخبر الجملي وتوسيطه : الشّلوبين[٦] ، وابن مالك[٧] ، والرّضي[٨] ، وأبو حيّان[٩] ، وابن عقيل[١٠] ، والسّلسيلي[١١] ، وغيرهم .

---

(١) السابق .
(٢) السابق .
(٣) المقدمة الجزوليّة : ١٠٤ .
(٤) شرح المقدمة الكافية : ٩١٦/٣ .
(٥) شرح الجمل : ٣٩٢/١ .
(٦) شرح المقدمة الجزوليّة الكبير : ٧٧٣/٢ ، ٧٧٧ .
(٧) شرح التسهيل : ٣٥٥/١ .
(٨) شرح الكافية للرضي : ٢٠٥/٤ .
(٩) التذييل والتكميل : ٢/ل١٣٤ ، الإرتشاف : ٨٨/٢ .
(١٠) المساعد : ٢٦٢/١ .
(١١) شفاء العليل : ٣١٥/١ .

الأصـل :

أجاز هؤلاء ذلك قياسًا على تقديم خبر المبتدأ عليه ، ولأنّه ورد تقديم معمول الخبر الجملي ، ومن أصولهم أنّ المعمول لا يتقدّم إلا حيث يتقدّم العامل[١] .

* * *

المذهب الثّالث : تخصيص منع التّقديم والتّوسيط[٢] بالرافعة ضمير الاسم :

يمتنع تقديم الخبر الجملي ، وتوسيطه إذا كان الفعل رافعًا ضمير الاسم ، كقولك : كانت هند تعلّم الخياطة ، فلا يجوز تقديم (تعلّم الخياطة) على الفعل ، فتقول : تعلم الخياطة كانت هند ، كما لا يجوز توسيطه بين الفعل والاسم ، فلا تقول : كانت تعلّم الخياطة هند ، على أنّ هنداً اسم كان مؤخّراً ، وما عدا هاتين الصّورتين جائز ، فلك أن تقول : كان قام أخوه زيدٌ ، وكان أخوه قائمٌ زيدٌ ... ونحوهما .

أصحابـه :

هذا مذهب أبي الحسن ابن عصفور في المقرّب[٣] ، ونقل عنه هذا المذهب أبو حيّان في التّذييل والتّكميل[٤] . واختار هذا المذهب عبّاس بن حسن[٥] من المحدثين .

ولم أجد من يذهب إلى هذا التّفصيل غيرهما .

وهذا هو المذهب الوسط .

---

(١) شرح التسهيل : ١/٣٥٥ ، تعليق الفرائد : ٣/٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) المقرب : ١/١٠٥ ، التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) ١٠٥ .

(٤) ٢/ل ١٣٤ .

(٥) النّحو الوافي : ١/٥٦٩ .

الأصـــل :

تحدّث ابن عصفور عن الأصل الذي اعتمد عليه في اختيار هذا التّفصيل فقال : « والصّحيح المنع من تقديم الخبر إذا كان فعلاً مرفوعه ضمير مستتر فيه ؛ لأنّ الذي استقرّ في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى الابتداء والخبر ، نحو : كان زيد قائمًا ، لوأسقطت كان قلت : زيدٌ قائمٌ ، ولو أسقطتها من (كان يقوم زيد) على أن يكون (يقوم) خبراً مقدّمًا ، فقلت : يقوم زيد ، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر ، وإذا كان في (كان) ضمير الشّأن ، والجملة خبر فحذفت (كان) برز ضمير الشّأن، فكان مع ما بعده مبتدأ وخبراً، فقلت : هو يقوم زيدٌ »[1] .

إذن استدلّ ابن عصفور بالأصل ، إذ أصل التّركيب قبل دخول كان هو المبتدأ والخبر ، والخبر الفعلي الرّافع ضمير المبتدأ ، لا يتقدّم عليه ، إذ لو تقدّم عليه لتغيّر التّركيب ، من اسمي إلى فعلي ، فكانت الجملة الجديدة بعد تقديم الفعل ، جملة فعليّة ، مُكوّنة من فعل وفاعل ، وليس من خبر مقدّم ومبتدأ مؤخّر كما هو معلوم في عرف النّحاة .

واستدل عبّاس بن حسن بعدم السّماع [2].

* * *

والرّاجح هو المذهب الثّاني ، أي الجواز مطلقًا ؛ لأمور :

الأوّل : القياس على جواز تقديم خبر المبتدأ إذا كان جملة ، فقد سمع مع الابتداء ، كقول الفرزدق :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب أقاربه[3]

فـ (أبوه) مبتدأ ، وجملة (ما أمه من محارب) خبر ، قال ابن مالك :

---

(١) التّذييل والتّكميل : ٢/ل ١٣٤ ، وانظر شرح الجمل : ٣٩٢/١ .

(٢) النّحو الوافي : ٥٦٩/١ .

(٣) ديوانه : ٢٥٠/١ ، الكتاب : ١٤/١ ، الخصائص : ٣٢٩/١ ، ٣٩٤/٢ ، شرح التسهيل : ٣٥٥/١ .

« لو دخلت (كان) ؛ لساغ التّقديم أيضًا ، كقولك : ما أمه من محارب كان أبوه ، والتّوسيط أولى بالجواز ، كقولك : ما كان أمه من محارب أبوه »[١] .

الثّاني : السّماع ، فقد قال الشّاعر :

وأصبح في لحدٍ من الأرض ميّتاً   وكانت به حيّاً تضيقُ الصّحاصحُ[٢]

فـ (الصّحاصح) اسم (كانت) ، و (تضيق) الخبر ، كما سمع تقدّم معمول الخبر في قوله تعالى : ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[سبأ : ٤٠] ، و ﴿ وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴾ [الأعراف : ١٧٧] ، وتقدم المعمول يؤذن بتقدّم العامل .

الثّالث : إن المانع الذي أوجب تأخير الخبر الفعلي الرّافع ضمير المبتدأ في باب المبتدأ والخبر – وهو كون الفعل عاملاً لفظيًا ، فإذا تقدم على المبتدأ طلبه للفاعليّة إذ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي (الابتداء) – قد زال بدخول العامل اللفظي (كان وأخواتها) « فإذا تقدّم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعماله فيه لازمًا ؛ لأنّ العرب إذا قدّمت عاملين لفظيّين قبل معمول ربّما أعملت الأوّل ، وربّما أعملت الثّاني ، كما كان ذلك في باب الإعمال »[٣] . والله أعلم ! .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

---

(١) شرح التسهيل : ١/٣٥٥ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٤ .

(٣) شرح الجمل : ١/٣٩٢ .

المسألة السّادسة - تقديم أخبار (كان) ، وأخواتها على أسمائها إذا كان مفرداً

النّسق العربي في ترتيب الجملة الاسميّة ، يقدّم المبتدأ ، ثم يتبعه بالخبر ، وبعد الخبر متعلّقاته إن احتاج التّركيب إليها. وهذا هو النّسق الأصلي، ولكنّه ليس بضربة لازب ، بل للمنشيء حريّة تحريك عناصر التّركيب ، فيقدّم ويؤخّر حسب ما يقتضيه المعنى الذي يريد إيصاله للمتلقّي ، ما لم تكن ثمّت موانع تحرمه حريّة الحركة ، وهذا الحكم يسري على الجملة الاسميّة إذا دخلت عليها (كان وأخواتها) . وكما اختلف النُّحاة في تقديم الخبر على المبتدأ اختلفوا في تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها ، فكانوا على ثلاثة مذاهب ، إليك تفصيل الحديث عنها .

المذهب الأوّل : جواز تقديم الخبر[1] على الاسم في جميع أفعال الباب :

يجوز تقديم الخبر على الاسم ، فيكون الخبر متوسّطًا بين الفعل والاسم ما لم يكن ثمّت مانع يوجب التّقديم أو التّأخير ، في جميع أفعال هذا الباب ، العاملة بلا شرط والعاملة بشرط ، المتصرّفة وغير المتصرّفة ، قال تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم : ٤٧] ، وقال عزّ من قائل : ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [النمل : ٥٦] .

وقال الشاعر :

لا طيبَ للعيشِ ما دامت منغصةً ... لذّاتُـهُ بادكـارِ الموتِ والهـرمِ[2]

---

(١) الكتاب : ٤٥/١ ، ٥٠ ، المقتضب : ١٩٤/٤ - ١٩٥ ، ٤٠٦ ، الجمل : ٥٤ ، المفصل : ٢٦٩ ، اللباب : ١٦٧/١ ، شرح المفصل : ١١٣/٧ ، شرح الجمل : ٣٩٢/١ ، شرح التسهيل : ٣٤٨/١.

(٢) شرح التسهيل: ٣٤٩/١ ، شرح عمدة الحافظ : ٢٠٤ ، المساعد : ٢٦١/١ ، تخليص الشواهد: ٢٤١/١ ، شرح التصريح : ١٨٧/١ .

وقال مُزرِّد بن ضرار :

وأحبسُها ما دامَ للزّيتِ عاصرٌ وما طاف فوق الأرض حافٍ وناعلُ[١]

أصحابه :

هذا مذهب البصريّين ، يتقدّمهم إمام النّحاة سيبويه[٢] ، والمبرّد[٣] ، وابن السّراج[٤] ، والزّجاجي[٥] ، والفارسي[٦] ، والسّيرافي[٧] ، وتبعهم جمهور النّحاة بعدهم ، كالزّمخشري[٨]، والجزولي[٩] ، والعكبري[١٠]، وابن يعيش[١١]، والشّلوبين[١٢] ، وابن الحاجب[١٣] ، وابن عصفور[١٤] ، وابن مالك[١٥] ، والرّضي[١٦]، وابن أبي الرّبيع[١٧] ، وبدر الدّين بن مالك[١٨] ، وأبي حيّان[١٩]، وابن هشام الأنصاري[٢٠] ... ومن المحدثين د. عباس حسن[٢١] .

---

(١) المفضليات : ٩٨ ، شرح ألفية ابن معطي : ٨٦٢/٢ .

(٢) الكتاب : ٤٥/١ ، ٥٠ .

(٣) المقتضب : ١٩٤/٤ - ١٩٥ ، ٤٠٦ .

(٤) الأصول : ٨٨/١ .

(٥) الجمل : ٥٤ .

(٦) الحلبيات : ٢٨٠ .

(٧) شرح السيرافي : ٣٦١/٢ .

(٨) المفصل : ٢٦٩ .

(٩) الجزولية : ١٠٦ .

(١٠) اللباب : ١٦٧/١ .

(١١) شرح المفصل : ١١٣/٧ .

(١٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٧٣/٢ ، ٧٧٧ .

(١٣) شرح المقدمة الكافية : ٥٩٣/٢ ، ٩١٥/٣ .

(١٤) شرح الجمل : ٣٩٢/١ .

(١٥) شرح التسهيل : ٣٤٨/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٠٨/١ .

(١٦) شرح الكافية : ١٢٠/٤ .

(١٧) البسيط : ٦٧٣/٢ ، ٦٧٨ .

(١٨) شرح الألفية : ٥٢ .

(١٩) التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٠ .

(٢٠) شرح اللمحة البدرية : ٢٥/٢ .

(٢١) النّحو الوافي : ٥٧٢/١ .

الأصـــل :

اعتمد هـؤلاء على السّماع ، وقـد تقـدّمت باقـةٌ منـه ، وستـأتي أخـرى -إن شاء اللّه ! - في التّرجيح .

* * *

المذهب الثّاني: منع التّقديم على الاسم في جميع[1] أفعال هذا الباب :

يمتنع توسيط الخبر بين الاسم وأفعال هذا الباب كلّها ، فلا يجوز أن تقول في : كـان زيدٌ قائمًا ، كـان قائمًا زيدٌ ، ولا في : لا أترك العلم مـا دام الذّهنُ صافيًا : لا أترك العلم ما دام صافيًا الذّهنُ ... إلخ .

أصحابـــه :

نسب هذا المذهب إلى الكوفيّين عـامّـة ، نسبـه إليـهم أبو حيّـان ، يقـول ناقلاً عنهم : « ولا يجيز الكوفيّون : كان قائمًا زيدٌ ، على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخّر ، ويكون (قائمًا) خبراً مقدّمًا على الاسم ؛ لأنّ ضمير الرّفع عندهم لا يتقدّم على ما يعود عليه أصلاً »[2] .

كما نسب هذا المذهب إلى الكوفيّين السّيوطي في الهمع[3] .

الأصـــل :

أبان أبو حيّـان في النّصّ السّابق علّة منع الكوفيّين توسيط أخبـار هذا الباب ، وهي العلّة التي من أجلها منع الكوفيّون تقديم الخبر على المبتدأ كما سبق توضيح ذلك فيما مضى .

* * *

---

(١) التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٠ ، الإرتشاف : ٢/٨٨ ، الهمع : ٢/٨٧ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣٠ .

(٣) الهمع : ٢/٨٧ .

المذهب الثالث : جواز توسيط الخبر (١) بين الاسم وبعض أفعال هذا الباب :

يجوز توسيط الخبر بين الاسم وأفعال هذا الباب عدا فعلين فقط ، وهما (ليس) ، و (دام) فلا يجوز في هذا المذهب أن يقدّم الخبر على الاسم فتقول : ليس كاسداً العلمُ ، وسأطلب العلم ما دام نشيطًا العقلُ .

أصحابه :

منعُ توسيط الخبر بين ليس واسمها ؛ مذهبُ ابن درستويه (٢) ، نقله عنه أبو حيّان في التّذييل والتّكميل . أمّا (دام) فمنع تقديم خبرها على اسمها ابن معطي ، يقول في ألفيّته :

ولا يجوز أن تقدّم الخبر   على اسم دام ، وجاز في الأخر (٣)

ويقول في الفصول الخمسون : « وأمّا (دام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولا على اسمها » (٤) .

وهذا المذهب هو المذهب الوسط .

الأصل :

لعلّ ابن درستويه اعتمد في منعه تقدّم خبر ليس على اسمها على القياس. فليس لنفي الحال ، و (ما) العاملة أيضًا لنفي الحال ، فشبّه (ليس) بـ(ما) ، و (ما) كما هو معروف لا يتقدّم خبرها على اسمها ، فقاس امتناع تقدّم الخبر على الاسم مع (ليس) على امتناع تقدّمه مع (ما) للمشابهة التي بينهما .

أمّا ابن معطي فلعلّه نظر إلى ضعف (دام) ؛ لعدم تصرّفها في نفسها؛

---

(١) التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣١ ، شرح ابن عقيل : ٢٧٣/١ ، شرح الألفية للمرادي : ٢٩٩/١ ، شرح التصريح : ١٨٧/١ .

(٢) التذييل والتكميل : ١٣١/٢.

(٣) ألفية ابن معطي باب كان ، شرح ألفية ابن معطي : ٨٦٠/٢ .

(٤) الفصول الخمسون : ١٨١ .

لأنّـها لزمت طريقة واحدة ، وهي الماضي ، فجرت مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغيّر ، فجمدت على صورة واحدة هي : ماثمّ الفعل ثمّ الاسم ثمّ الخبر ، والتزم هذا التّرتيب . وقد اعتذر بعض النّحاة لابن معطي بأنّـه لم يسمع خبرها مقدّمًا صريحًا في نظم ولا نثر ، وخرّج بيت مـزرِّد بقوله : « ويجوز أن يكون خبرها مـحذوفًا ، والتّقـدير : مـا دام للزّيت عـاصرٌ في الوجـود ، وهذا أبلغ ، وللزّيت متعلّق بعاصر، والتّقدير : ما دام إنسان عاصرٌ للزّيت مستقراً في الوجود »(١).

وهذا الاعتذار إن قبل في هذا البيت فما عذره في البيت الآخر :

* ما دامت منغّـصةً لذاتُـه *

وما عذره في قول الآخر :

ما دام حافظَ سري مَنْ وثقتُ بـه ... فهو الذي لست عنه راغبًا أبدا(٢)

* * *

والرّاجـح في نظري مذهب جواز تقديم الخبر على الاسم في جميع أفعال هذا البـاب دون استـثنـاء مـا لم يكن ثـمّت مـوانع توجب التّأخيـر أو التّقـديم؛ لورود السّماع بتقديم الخبر على الاسم مع (ليس) كما في الآية السّابقة ، وكقول الشاعر :

سلي إن جهلت النّاس عنّا وعنهم ... فليس سـواءً عـالمٌ وجهـول(٣)

ولو لم يرد السّماع لجاز أيضًا قياسًا على سائر أفعال هذا الباب .

أمّا ما احتجّ به المانعون ، والمتوسّطون ، فلا حجّة فيه .

أمّا حجّة المانعين فـقد سبق الحديث عن ردّها ، وهي أنّ تقديم الضّمير على الظّاهر (المفسّر) جائزة ؛ لأنّ رتبة الظّاهر قبل رتبة الضّمير ، فالضّمير عائد على متأخّر لفظًا لا رتبة ، وقد ورد تقديم الضّمير على مفسّره الظّاهر

---

(١) شرح ألفية ابن معطي : ٢/٨٦٣ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢/ل ١٣١ ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ١/٢٧٥ .

(٣) السابقان .

في أفصح الكلام ، في قوله سبحانه : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه : ٦٧] .

وأمّا حجّة المتوسطين ، فيبطلها السّماع ، فقد سمع تقديم الخبر على الاسم مع الفعلين (ليس ، ودام) ومنعه تحكّم ، مخالفٌ للمقيس والمسموع . يقول ابن مالك في معرض ردّه على مانعي التّوسط مع (دام و ليس) : «أمّا مخالفته للمقيس فبيّنة ؛ لأنّ توسيط غير (ليس) جائز بإجماع ، مع أنّ فيها ما في (دام) من عدم التّصرف ، وتفوقها ضعفًا بأنّ منع تصرّفها لازم ومنع تصرّف (دام) عارض ؛ ولأنّ (ليس) تشبه (ما) النّافية معنى ، وتشبه (ليت) لفظًا ؛ لأنّ وسطها ياء ساكنة سالمة ، ومثل ذلك مفقود في الأفعال ، فثبت بهذا زيادة ضعف (ليس) على ضعف (دام)، وتوسيط خبر (ليس) لم يمتنع ، فأن لا يمتنع توسيط خبر(دام) لنقصان ضعفها أحقّ، وأولى »[1] .

هذا الرّد من ابن مالك مبني على عدم الخلاف في (ليس) ، إذ لم يطلع على مذهب ابن درستويه . واللّه أعلم ! .

* * *

* *

(١) شرح التسهيل : ٣٤٩/١ .

المسألة السّابعة - تقديم المستثنى أوّل الكلام

للنّحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، إليك تفصيل الحديث عنها :

المذهب الأوّل : منع التّقديم مطلقاً :

لا يجيز جمهور النّحاة تقديم المستثنى وجعله أوّل الجملة ، فلا تقدّمه على المستثنى منه ، ولا على عامله ، فلا يجوز أن تقول: إلاّ الهجاءَ راعني الشّعر، ولا : إلاّ الشّعرَ ما أسرتني الفنون ، ولا : ما إلاّ الشّعرَ ما كتبت الفنون .

أصحابــه :

هذا مذهب البصريّين[١] ، وصرّح به منهم : أبو العبّاس[٢] المبرّد ، وابن السّراج[٣] ، وابن الأنباري[٤] ، وتبعهم في ذلك جمهور النّحاة ، فمنهم : ابن الحاجب[٥] ، وابن الضّائع[٦] ، والقرافي[٧] ، وابن عقيل[٨] ، والشّاطبي[٩] ، وهو ظاهر مذهب ابن مالك ، حيث قال في شرح التّسهيل : « وفهم من ذلك امتناع : إلا زيداً قام القوم ، ونحوه ؛ وذلك أنّ المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصّفة المخصّصة من الموصوف بها ، ومجرى المعطوف بـ (لا) من المعطوف عليه ، فكما لا يتقدّمان على متبوعهما ، كذا لا يتقدّم المستثنى على المستثنى منه ، إلاّ إذا تقدّم ما يشعر به ممّا هو المسند إليه ، أو واقع عليه »[١٠].

---

(١) الأصول : ٣٠٥/١ - ٣٠٦ ، الإنصاف : ٢٧٣/١ ، المساعد : ٥٦٧/١ .

(٢) المقتضب : ٤٠٦/٤ .

(٣) الأصول : ٣٠٥/١ - ٣٠٦ .

(٤) الإنصاف : ٢٧٧/١ .

(٥) شرح المقدمة الكافية : ٥٣٧/٢ .

(٦) الإرتشاف : ٣٠٧/٢ ، المساعد : ٥٦٧/١ .

(٧) الاستغناء : ١٣٢ .

(٨) المساعد : ٥٦٧/١ .

(٩) المقاصد الشافية : ٣٧١/١ .

(١٠) ٢٩١/٢ .

الأصـــل :

اعتمد هؤلاء النّحاة على دليلين ، هما :

الأول : عدم السّماع .

الثاني : القياس ؛ وذلك لأنّ أداة الاستثناء مشبّهة بواو المعيّة ، و (لا) العاطفة، وهما لا يتقدّمان مع مصحوبهما في أوّل التّركيب قبل ركني الإسناد .

* * *

المذهب الثّاني : الجواز مطلقًا :

يجيز أصحاب هذا المذهب تقديم المستثنى أوّل الكلام مطلقًا ، موجبًا كان الاستثناء ، أم غير موجب ، فيجوز أن تقول : إلاّ الهجاءَ شاقني الشّعرُ ، وإلاّ الشّعرَ ما أسرتني الفنون ، وما إلا الحكمةَ قرأت الشّعرَ .

أصحابـــه :

نسب هذا المذهب إلى الكوفيّين بعامّة ، والكسائي(١) ، والأحمر(٢) بخاصّة ، وتبعهم أبو إسحاق الزّجاج(٣) .

الأصـــل:

اعتمد الكوفيّون ومن تابعهم على السّماع ، وممّا سمع من ذلك ، قول الأعشى :

خلا اللّهَ لا أرجو سواك وإنّما ... أعدّ عيالي شعبة من عيالكا(٤)

وقال العجّاج :

---

(١) الإنصاف : ٢٧٣/١ ، الإرتشاف : ٣٠٧/٢ ، المقاصد الشافية : ٣٧٣/١ ، الهمع : ٣٦٠/٣ – ٣٦١ .

(٢) الأصول : ٣٠٥/١ .

(٣) الإنصاف : ٢٧٣/١ ، الإرتشاف : ٣٠٧/٢ ، المقاصد الشافية : ٣٧٣/١ ، الهمع : ٣٦٠/٣ – ٣٦١ .

(٤) شرح الجمل : ٢٠/٢ ، شرح التسهيل : ١٩١/٢ ، المساعد : ٥٦٧/١ ، المقاصد الشافية : ٣٧٢/١ ، المقاصد النّحوية : ١٣٧/٣ ، شرح التصريح : ٣٦٣/١ .

وبلدةٍ ليـــس بها طـــوريٌّ ولا خلا الجـنَّ بها إنســـيُّ(١)

وقال أبو زبيد :

خلا أنّ العتاق من المطـــايا حسين به فهنّ إليه شـوسُ (٢)

* * *

المذهب الثّـالث : يجـوز التقديم إذا سـبق المستثنى بحـرف نــفــي :

يجوز تقديم المستثنى أوّل الكلام إذا تقدّم عليه حرف نفي ، كقولك : ما إلاّ زيداً جاء القوم ، أمّا ما لم يتقدّم عليه النّافي من التّراكيب فلا يجوز فيها تقديم المستثنى أوّل الكلام . وعلّلوا ذلك بأنّ المستثنى لم يتقدّم على الكلام بجملته ، بل سبقه حرف النّفي . ومعروف أنّ حرف النّفي طالب للمنفي ، والمنفي حتمًا ليس (إلاّ) والمستثنى ، بل هو المستثنى منه مع عامله .

وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابــه :

نسب هذا المذهب إلى الأبّذي ، نسبه إليه ، أبو حيّان(٣)، وابن عقيل(٤)، والسّيوطي(٥) . ولم أجد للأبذي متابعًا .

الأصــل :

اعتمد الأبّذي على السّماع ، كما في بيت العجاج السّابق ، حيث قدّم حرف النّفي على (خلا) والمستثنى ، والذي دعاه إلى إجازة التّركيب الذي

---

(١) الديوان : ٣١٩ ، المقتضب : ٦٢/٣ ، الأصول : ٣٧٣/١ ، الإنصاف : ٢٧٤/١ ، شرح التسهيل : ٢٩١/٢ ، الاستغناء : ١٣١ ، المساعد : ٥٦٩/١ ، المقاصد الشافية : ٣٧٢/١ .

(٢) الديوان : ٩٦ ، مجاز القرآن : ٢٨/٢ ، ١٣٧ ، الخصائص : ٤٣٨/٢ ، المنصف : ٨٤/٣ ، الإنصاف : ٣٧٣/١ ، الاستغناء : ١٣١ ، المقاصد الشافية : ٣٧١ .

(٣) الإرتشاف : ٣٠٧/٢ .

(٤) المساعد : ٥٦٨/١ .

(٥) الهمع : ٣٦١/٣ .

تقدّم فيه المستثنى إذا سبق بنفي ؛ لأنّ حرف النّفي - كما أسلفت - يطلب منفيّاً ، والمنفي هو المستثنى منه وعامله ، فإذا كان الأمر كذلك ، كان المتقدّم لفظًا متأخّراً رتبة ، والمتأخّر لفظًا - المستثنى منه وعامله - متقدّمًا حكمًا ورتبة ؛ لأنّه مطلوب النّافي ، ومطلوب النّافي لا بدّ أن يليه .

* * *

والذي تميل إليه النّفس هو المذهب الأوّل ؛ لأنّ الشّواهد من القلّة بحيث لا يحسن القياس عليها ، أو تبنى عليها القواعد . واللّه أعلم ! .

* * *

* *

المسألة الثّامنة - تقديم المستثنى على المستثنى منه وعاملــــه

اختلف النّحاة في تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه، بحيث يكون متوسّطًا بين جزأي الكلام ، فكانوا على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل : المنع مطلقًا :

يمتنع تقديم المستثنى مطلقًا على المستثنى منه وعلى العامل فيه ، سواء كان العامل متصرّفًا ، كقولك : المؤمنون إلاّ الضّعفاء يجاهدون في سبيل الله. والمؤمنون إلاّ ذوي الأعذار مجاهدون في سبيل الله . أم كان غير متصرف ، كقولك : المؤمنون إلاّ الضّعفاء في جبهات القتال .

أصحابــه :

لم تنسب المراجع التي بين يدي هذا المذهب إلى قومٍ بأعيانهم[1] غير أنّي أرجّح أنّ هذا مذهب البصريّين ، وجمهور النّحاة بعدهم ، للأمور الآتية :

الأوّل : أنّ من يجيز تقديم المستثنى أوّل الكلام دون أن يسبقه شيء سيجيز تقديمه إذا تقدّمه جزء الكلام من باب أولى .

الثّاني : تخصيص الأخفش بالتّفصيل - فما كان عامله متصرّفًا جاز تقديم الاستثناء ، وما كان غير متصرّف لم يجز فيه التّقديم - يوحي بأنّ قومه يطلقون المنع مع المتصرّف وغيره .

الثّالث : أنّ المشهور أنّ البصريين هم الذين يضعون قواعدهم على الشّواهد الكثيرة ، والشّائع من كلام العرب ، ويطّرحون البيت و البيتين ، فيحفظون السّماع القليل ، ولا يبنون عليه قواعد .

وقد مثّل ابن الحاجب بمثال يفهم منه أنّه يمنع تقديم المستثنى على المستثنى منه وعامله معًا ، وإن تقدّم في أوّل التّركيب جزء الكلام ، فهو يشترط تقدّم العامل ، استمع إلى قوله :« أو مقدّمًا على المستثنى منه، مثل :

(١) التذييل والتكميل : ٣/ل ٣٢ ، الإرتشاف : ٣٠٨/٢ ، المساعد : ٥٦٨/١ ، تعليق الفرائد : ٦٠/٦ ، الهمع : ٢٦١ - ٢٦٢ ، حاشية الصبان : ١٤٨/٢ .

ما جاءني إلاّ أخاك أحد ، وشرطه أن يتقدّم أحد جزأي الكلام كالمثال ، فلو قلت : إلاّ زيداً ما جاءني إخوتك لم يجز »[١] .

الأصل :

يبدو أنّ أصحاب هذا المذهب اعتمدوا على دليلين :

الأوّل : قلّة المسموع ، حيث لم يرد إلاّ البيت والبيتين .

الثّاني : تشبيه (إلاّ) والمستثنى بـ (واو) المعيّة والمفعول معه ، فكما لا تتقدّم (واو) المعيّة ومدخولها فتكون في أوّل الجملة ، لا تتقدّم (إلاّ) ومدخولها فتكون أوّل الجملة .

* * *

المذهب الثّاني : الجواز مطلقًا :

يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى عامله معًا مطلقًا ، سواء كان العامل متصرّفًا ، نحو : المسلمون إلاّ الضّعفاءَ جاهدوا ، والمسلمون إلاّ المعذورين مجاهدون ، أم كان غير متصرّف ، نحو : المسلمون إلاّ النساء في الجيش استدلالاً بقول لبيد :

ألا كلُّ شيء ما خلا اللّهَ باطلُ ... وكلّ نعيم لا محالة زائلُ[٢]

وقول أميّة بن أبي الصّلت :

كلّ دِين يوم القيامة عند اللـ ... ـه إلاّ دِينَ الحنيفيّة بورُ[٣]

وقول ذي الرّمّة :

معرّسًا في بياض الصّبح وقعته ... وساير الشّيء إلا ذاك منجذب[٤]

---

(١) شرح المقدمة الكافية : ٢/٥٣٧ .

(٢) الديوان : ٢٥٦ ، الدرر : ١/٧١ ، سمط اللآلي : ١/٢٥٣ ، شرح المفصّل : ٢/٧٨ ، المغني : ١/١٣٣ ، شرح الأشموني : ١٠/١١ ، شرح التصريح : ١/٢٩ .

(٣) ديوانه : ٣٨ ، التذييل والتكميل : ٣/ ل ٣٢ ب ، الدرر : ٣/١٦٦ ، الهمع : ٣/٢٦٢ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ل ٣٢ ب .

أصحابـه :

نسبه أبو حيّان(١) إلى أصحابه ، وأصحابه هم الأندلسيّون . ونسبه السّيوطي(٢) إلى بعض المغاربة ، وأظنه يقصد ما يقصد أبو حيّان ، وأظن ظنًا أنّ هذا مذهب الكوفيّين ؛ لأنّهم في المسألة السّابقة أجازوا تقديم المستثنى أوّل الكلام ، وإن لم يتقدّمه شيء مطلقًا ، فإجازتهم تقديمه على المستثنى منه وعلى عامله مع توسيطه بين جزأي الكلام من بابٍ أولىٰ .

وقد أجاز أبو العبّاس المبرّد ، نحو : « من لي إلاّ أباك صديق »(٢) . وبه صرّح ابن عصفور في المقرب(٣) .

الأصـل :

اعتمد هؤلاء على السّماع ، كما في الأبيات السّابقة .

* * *

المذهب الثّالث : الجواز إن كان العامل متصرّفًا :

يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه إن كان العامل متصرّفًا ، نحو : القوم إلاّ زيداً قاموا ، والقوم إلاّ الضّعفاء ذاهبون . فإن كان العامل غير متصرّف لم يجز التّقديم ، نحو : الأولاد إلاّ الرضيعَ في المدرسة .

وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابـه :

هذا مذهب أبي الحسن الأخفش(٤) ، واختاره ابن مالك(٥) ، وأبو حيّان(٦) ،

---

(٥) التذييل والتكميل : ٣/ ل ٣٢ .

(١) الهمع : ٣/٢٦١ – ٢٦٢ .

(٢) المقتضب : ٣٨/٤ ، وانظر الأصول : ٣٠٢/١ .

(٣) ١٨٧/١ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ل ٣٢ ، المساعد : ٥٦٨/١ ، الهمع : ٣/٢٦١ – ٢٦٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٩١/٢ .

(٦) التذييل والتكميل : ٣/ل ٣٢ .

والدّماميني[١] ، والصّبان[٢] .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على السّماع ، فالوارد من الشّواهد الشّعريّة كان العامل فيها متصرّفًا ، وقد مضى طرفٌ منها ، وإليك طائفة أخرى ، منها : قول الشّاعر :

تعلّم بأنّ الرّفد إلا عويمراً ... هم الكاذبون المخلفو كلِّ موعد[٣]

وهذا المذهب هو الذي تنشرح له أسارير النّفس ، لما سبق من الشّواهد ، أوّلاً ؛ ولأنّ تقدّم جزء الكلام يشعر بالجزء الباقي ، فطلب المتقدّم للمتأخّر يجعل الأخير في حكم المتقدّم ورتبته ، فكأنّه لم يبرح مكانه ، لأنّه إنّما تأخّر لفظًا ، أمّا معناه ورتبته فمتقدّمة ؛ إذ دلّ عليه الجزء المتقدّم لاقتضائه إيّاه . والله أعلم ! .

❊ ❊ ❊

❊ ❊

---

(١) تعليق الفرائد : ٦١/٦ .

(٢) حاشية الصبان : ١٤٨/٢ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ل ٣٢ .

المسألة التاسعة - رتبة منصوبات العامل مع (إلاّ)

يصنّف جمهور النّحاة (إلاّ) من الحواجز الحصينة ، التي لا تتخطّاها العوامل ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها ، واستثنوا من ذلك ما لا مندوحة منه ، وذلك في مواضع باتّفاق ، وهي :

١ - المستثنى منه إذا تقدّم على المستثنى ، نحو : ما في الدار إلاّ زيداً أحدٌ .

٢ - تابعه ، نحو : ما مررت بأحد إلا زيداً خيرٍ من عمرو .

٣ - المستثنى الذي فرّغ له العامل ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، وما رأيت إلاّ عمراً ، وما سلّمت إلاّ على أخي .

أمّا متعلّقات العامل الأخرى كالفاعل ، والمفاعيل ، والظّرف ، والجار ومجروره ، والحال ، فاختلف فيها النّحاة ، أما الفاعل فأجاز الكسائي(١) وابن الأنباري(١) ، وبعض البصريين(١) تأخيره عن طالبه وجعله بعد إلاّ ، أمّا جمهور النّحاة فلم يجوزوا ذلك . أمّا باقي المتعلقات فالحديث عن مذاهب النّحاة فيها هو موضوع هذه المسألة ، وفيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : الجواز مطلقاً :

يجوز تقديم المنصوبات على عاملها المتأخّر ، وتأخيرها عن المتقدّم ، إذا كان قبل (إلاّ) فتقول في الأوّل : ما قومُك زيداً إلاّ ضاربون ، وما كتابك إلاّ زيداً أخذ ، وما قرأ إلاّ زيدٌ القرآنَ ، وما حضر إلاّ زيدٌ مبكراً ، وما رأيت إلاّ زيداً عندك ، وما سافر إلاّ خالدٌ إلى المدينة المنوّرة ، وما درس إلاّ إبراهيمُ رغبةً في العلم ... إلخ .

---

(١) الإرتشاف : ٢/٢٠٠ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٤٦ ، شرح ابن عقيل : ٤٩٢/١ ، تعليق الفرائد : ١٠١/٦ ، ٧٣/٤ ، الهمع : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

أصحابـــه :

هذا مذهب الكسائي[١] ، وتابعه على ذلك أبو حيّان[٢]، وذلك حين قال : « واخترنا مذهب الكسائي »[٢] . وعلل هذا الاختيار بقوله : « وقوفًا مع السّماع ، وتأويله بعيد »[٣] .

الأصـــل :

إنّما جاز تقديم المعمولات وتأخيرها في هذا التّركيب إقامة للسّماع ، وحملاً للشّواهد على ظاهرها ، وعدم الحاجة الماسّة للتّأويل ، فممّا ورد من ذلك قول الحقّ سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ ﴾ [النحل : ٤٣ - ٤٤] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ ﴾ [البقرة : ٢١٣] . ومن نصب المفعول بما قبل (إلاّ) قول الشاعر :

وما كفَّ إلاّ ماجدٌ ضرَّ بائسٍ ... أمانيه منه أتيحت بلا مَنِّ[٤]

* * *

المذهب الثّاني : المنع مطلقًا :

لا يعمل ما قبل (إلاّ) فيما بعدها النّصب ، ولا ما بعدها فيما قبلها مطلقًا ، فلا تقول : ما إخوتك زيداً إلاّ ناصرون ، ولا ما راكبين إلاّ زيداً جاء أولادك ، ولا ما نصر إلاّ زيدٌ أخاك ، ولا ما كتب إلاّ الطّالب اليومَ رسالةً ، ولا ما سلّم إلاّ زيد عليك .

---

(١) شرح التسهيل : ٣٠٥/٢ ، شرح الكافية للرضي : ١٩٥/١ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٤٦ ، الإرتشاف : ٢٠٠/٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٩٠/١ ، تعليق الفرائد : ١٠١/٦ ، ٢٧٣/٤ ، الهمع: ٢٧٦/٣ - ٢٧٧ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣/ل ٤٦ .

(٣) الإرتشاف : ٢٠٠/٢ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٠٥/٢ ، التذييل والتكميل : ٣/ل ٤٦ ، الهمع : ٢٧٦/٣-٢٧٧ ، حاشية الصبان : ١٤٢/٢ .

أصحابــه :

هذا مذهب جمهور النّحاة ، كالفرّاء[١] من الكوفيّين ، وابن السّرّاج[٢] من البصريّين ، والرّمّاني[٣] ، واختاره ابن الأنباري[٤] ، والجزولي[٥] ، وابن الحاجب[٦] ، والشّلوبين[٧] ، وابن مالك[٨] ، والرّضي[٩] ، وابن القوّاس[١٠] ، والمرادي[١١] ، وابن هشام[١٢] ، والدّماميني[١٣] ، والصّبّان[١٤] .

وتردد رأي العكبري بين هذا المذهب ، والمذهب الذي يليه ، فمنع العمل مطلقًا في كلّ تركيب فصل بين المعمول وعامله بـ (إلاّ) وذلك قوله عند إعراب قول الحقّ سبحانه :﴿ وما أوتيتم من العلم إلاّ قليلاً ﴾[الإسراء:٨٥]: « (من العلم) متعلّق بـ (أوتيتم) ، ولا يكون حالاً من قليل ؛ لأنّ فيه تقديم المعمول على (إلاّ) »[١٥] .

وفي مواضع أخرى أجاز ذلك ، وسيأتي ثبتها - إن شاء الله ! - .

---

(١) شرح ابن عقيل : ٤٩٢/١ .

(٢) الأصول : ٣٠٤/١ .

(٣) الهمع : ٢٧٦/٣ - ٢٧٧ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٠٥/٢ - ٣٠٦ ، شرح ابن عقيل : ٤٩٢/١ ، الإرتشاف : ٢٠٠/٢ ، الهمع : ٢٧٧/٣ .

(٥) الإرتشاف : ٢٠٠/٢ ، تعليق الفرائد : ٢٧٤/٤ .

(٦) تعليق الفرائد : ٢٧٤/٤ .

(٧) الإرتشاف : ٢٠٠/٢ ، تعليق الفرائد : ٢٧٤/٤ .

(٨) شرح التسهيل : ٣٠٤/٢ - ٣٠٦ .

(٩) شرح الكافية : ١٩٣/١ .

(١٠) شرح ألفية ابن معطي : ٤٩٠/١ .

(١١) تعليق الفرائد : ٢٧٤/٤ .

(١٢) شرح قصيدة كعب بن زهير : ٦٣ .

(١٣) تعليق الفرائد : ١٠٠/٦ .

(١٤) حاشية الصبان : ١٤١/٢ - ١٤٢ .

(١٥) إملاء ما منّ به الرحمن : ٩٦/٢ .

الأصـــل :

علّل أصحاب هذا المذهب بأن « الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ؛ لأنّك إذا قلت : جاء القوم إلا زيداً ، فكأنّك قلت : جاء القوم ما فيهم زيدٌ ، فمقتضى هذا ألاّ يعمل ما بعد (إلاّ) فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق ، كما لا يعمل ما بعد (ما) فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها »(١) ، ولهذا قدّروا عاملاً يعمل فيما ظاهره أنّه تقدّم على عامله الذي بعد (إلاّ) ، أو تأخّر عن عامله الذي قبل (إلاّ) ، أو بعدها(٢) .

* * *

المذهب الثّالث : يجوز تقديم وتأخير المعمول إذا كان ظرفياً :

يجوز تقديم وتأخير المعمول في ذلك التّركيب على عامله المتأخّر ، أو عامله المتقدّم ، إذا كان المعمول ظرفًا ، أو جاراً ومجروره ، أو حالاً . فيجوز أن تقول : ما جلس إلاّ زيداً عندك اليوم ، وما ذهب إلاّ عمرٌو إلى المزرعة ، وما جاء إلاّ زيدٌ راكبًا . فهذه المعمولات لها من الحرية في التّركيب ما ليس لغيرها؛ لأنّ هذه المعمولات يُتسامح فيهنّ ما لا يتسامح في غيرهن .

وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابـــه :

هذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، وإليه ذهب الزّمخشري فأجاز في مواضع من الكشّاف تعليق ما بعد (إلاّ) بما قبلها ، وإليك بعض الأمثلة :

١ - أجاز في قول الحقّ سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [البقرة : ٢٧٥] أن يكون (من المسّ)

---

(١) شرح التّسهيل : ٣٠٤/٢ .

(٢) السّابق ، وانظر : شرح قصيدة كعب بن زهير : ٦٣ ، شرح ابن عقيل : ٤٩٠/١ - ٤٩٢، الهمع : ٢٧٦/٣ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ل ٤٧ ، الهمع : ٢٧٧/٣ .

متعلّقًا بقوله : (يقوم)[١] .

٢ - وفي قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالاً ... بالبيّنات والزّبرِ ﴾ أجاز تعليق ﴿ بالبيّنات والزّبر ﴾ بقوله : (أرسلنا)[٢] .

٣ - وفي قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾ [الأحزاب : ٥٣] أجاز نصب (غير) حالاً من الضّمير في تدخلوا والنّاصب : تدخلوا[٣] .

وعلى هذا المذهب أبو البقاء العكبري في رأيه الآخر ، إذ أجاز في ثلاثة مواضع تخطّي (إلاّ) :

الأوّل والثّاني في قوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ ، قال العكبري : « (من) تتعلّق بـ (اختلف) ، ولا يمنع (إلاّ) من ذلك ، كما تقول : ما قام إلاّ زيدٌ يوم الجمعة ، و (بغيًا) : مفعول من أجله والعامل فيه : (اختلف) »[٤] .

الثّالث : قوله - في إعراب قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ [هود : ٢٧] - : « و (بادي) هنا ظرف ... وفي العامل فيه أربعة أوجه ، أحدها : (نراك) و أي فيما يظهر لنا من الرّأي ؛ أو في أوّل رأينا ، فإن قيل : ما قبل (إلاّ) إذا تمّ لا يعمل فيما بعدها ، كقولك : ما أعطيت أحداً إلاّ زيداً ديناراً ؛ لأنّ (إلاّ) تعدّي الفعل ، ولا تعدّيه إلاّ إلى واحد ، كالواو في باب المفعول معه ، قيل : جاز ذلك هنا ؛ لأنّ (بادي) ظرف ، أو كالظّرف ، مثل جهد رأيي أنّك ذاهب ، أي: في جهد رأيي ، والظّروف يتّسع فيها »[٥] .

---

(١) الكشاف : ١/١٦٥ .

(٢) السّابق : ٢/٣٣٠ .

(٣) السّابق : ٣/٢٤٤ .

(٤) إملاء ما منّ به الرحمن : ١/٩١ .

(٥) السّابق : ٢/٣٧ .

ونسب السُّيوطي إلى أبي حيّان أنّه اختار هذا المذهب[1] .

الأصـل :

اعتمد أصحاب هذا المذهب على أصلين :

الأوّل : قاعدة توجيهيّة ، فهذه المعمولات كثيرة الدّوران في التّراكيب النّحويّة ، وقلّما يوجد تركيب يخلو منهنّ وبخاصّة الظّرف ، والجارّ ومجروره ؛ ولهذا يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما ، فبناءً على ذلك أجازوا أن تعمل فيهنّ العوامل متقدّمات أو متأخّرات ، فإذا دخلت (إلاّ) في التّركيب كان الأحرى أن تظلّ هذه المعمولات على ما كان لها من الحريّة لكثرة استعمالها .

الثّاني : السّماع ، فقد ورد في أفصح الكلام تقديم هذه الثّلاثة على عاملها المتأخّر ، وتأخيرها على عاملها المتقدّم كثيراً ، وحمل كلّ ما جاء على إضمار عامل يفسّره المذكور تكلّف لا داعي له ، ومتى أمكن أن يحمل الكلام على الظّاهر فهو أولى ؛ لأنّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج إلى التّأويل .

وهذان الأصلان يرجّحان كفّة هذا المذهب . واللّه أعلم ! .

* * *

* *

---

(١) الهمع : ٢٧٧/٣ .

المسألة العاشرة – تقديم الحال على صاحبها المجرور

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل : المنع مطلقًا :

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ الحال لا تتقدّم على صاحبها المجرور بحرف جرّ غير زائد ، مطلقًا ، سواء كان صاحبها ظاهراً ، فلا تقول في : سلّمتا على هند ضاحكةً ، سلّمتا ضاحكةً على هند ، أو كان صاحبها مضمراً ، فلا تقول في : هنداً مررت بها ضاحكةً ، هنداً مررت ضاحكةً بها .

أصحابه :

هذا مذهب البصريّين[(١)] ، وصرّح به سيبويه وذلك حين قال : « ومن ثَمَّ صار : مررت قائمًا برجل، لا يجوز ؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن : قائمًا هذا رجل »[(٢)] .

كما صرّح به المبرّد[(٣)] ، والزّجاج[(٤)] ، وابن السّراج[(٥)] ، وابن جنّي[(٦)] ، واختاره الزّمخشري[(٧)] ، والعكبري[(٨)] ، وابن الحاجب[(٩)] ، والشّلوبين[(١٠)] ، والمنتجب الهمذاني[(١١)] ، وابن أبي الرّبيع[(١٢)] ، والشّاطبي[(١٣)] ، وابن هشام

---

(١) أمالي الشجري : ١٨/٢ ، شرح اللمع : ١٣٧/١ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣١/١ ، شرح المفصل : ٥٩/٢ .

(٢) الكتاب : ١٢٤/٢ .

(٣) المقتضب : ١٧١/٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٤/٤ .

(٥) الأصول : ٢١٤/١ – ٢١٥ .

(٦) اللمع : ١١٨ .

(٧) المفصل : ٦٢ ، الكشاف : ٢٩٠/٣ ، ٣٠٨/٢ .

(٨) اللباب : ٢٩١/١ .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣٢/١ ، شرح المقدمة الكافية : ٥٠٨/٢ .

(١٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٣٣/٢ .

(١١) الفريد في إعراب القرآن الكريم : ٧٢/٤ .

(١٢) البسيط : ٥٢٩/١ .

(١٣) المقاصد الشافية : ٤٣/٢ .

الأنصاري[1] ، وغيرهم .

الأصل :

تعلّق أصحاب هذا المذهب في موقفهم هذا بأمور ، منها :

الأوّل : أنّ تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلّقه بصاحبها ، وإذا تعدّى العامل إلى صاحب الحال بواسطة تعدّى إلى الحال بتلك الواسطة ، وهذا ممتنع ؛ لأنّه يؤدي إلى التباس الحال بالبدل ، فجعلوا عوضًا من ذلك - الاشتراك في الواسطة- تأخير الحال[2] .

الثّاني : القياس على حال المجرور بحرف ضمّن معنى الاستقرار ، نحو : زيد في الدار متّكئًا[3] . والقياس على المجرور ، فكما لا يتقدّم على الجارّ فكذلك ما هو في حكمه ، وهو الحال ؛ لأنّ الحال في المعنى للمجرور[4] .

الثّالث : عدم السّماع ، يقول ابن الحاجب موضّحًا هذا الزّعم : « ووجه المنع هو أنّه كثر الحال من المجرور في كلامهم ، ولم يسمع من الفصحاء تقديمه، ولو كان تقديمه جائزاً لوقع في كلامهم مقدّمًا ؛ فلمّا لم يقع دلّ على امتناعه »[5].

الرّابع : أنّ الحال لـمّا كانت صفة في المعنى لذي الحال ، كانت معمولة في المعنى أيضًا للجارّ ، ولكنّها نصبت للفصل بين الصّفة والحال ، وكما أنّ معمول الجارّ لا يتقدّم عليه ، « ففرع معمول الجارّ بأنّ لا يتقدّم على الجارّ أجدر »[6] .

---

(١) أوضح المسالك : ٣١٩/٢ ، ٣٢٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٣٣٦/٢ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ١٥/٣ ، شرح التصريح : ٣٧٨/١- ٣٧٩ ، الهمع : ٢٦/٤ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٣٦/٢ .

(٤) شرح المقدمة الكافية : ٥٠٨/٢ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣١/١ - ٣٣٢ ، وانظر : شرح المقدمة الكافية : ٥٠٨/٢ ، والبسيط : ٥٢٩/١ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣٢/١ .

ولموقفهم هذا خرّجوا الآية الكريمة : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ:٢٨] تخريجًا يتّسم بالتعسّف ، فقالوا : (كافّة) حال من الكاف في (أرسلناك) ، والتاء فيه للمبالغة ، كتاء علاّمة ، ونسّابة[١] ... وحمل متأخروهم الأبيات الشّعرية على الضّرورة[٢] .

* * *

المذهب الثّاني : الجواز مطلقًا :

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ حال المجرور بحرف جرّ غير زائد يجوز أن تتقدّم عليه مطلقًا ، سواء كان صاحبها ظاهراً ، نحو : مرّتا قائمةً بهند ، أو مضمراً ، نحو : هندٌ مرّتا قائمةً بها ، وسواء كانت الحال اسمًا ، كما مُثّل ، أو فعلاً ، نحو : مرّتا تضحك بهند ، وهندٌ مرّتا تضحك بها .

أصحابه :

هذا مذهب أبي علي الفارسي[٣] ، وابن كيسان[٤] ، وابن برهان[٣] ، وتابعهم إمام النّحاة ابن مالك[٥] ، وبعض المتأخّرين ، منهم : ابن ملكون[٦] ، وأبو حيّان[٧] ، وابن عقيل[٨] ، والسّمين[٩] ، والأزهري[١٠] ، والصّبان[١١] ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٤/٤ ، أمالي ابن الشجري : ١٩/٢ ، تعليق الفرائد : ١٩٦/٦.

(٢) أمالي الشجري : ١٨/٢ – ١٩ ، تعليق الفرائد : ١٩٦/٦ – ١٩٧ .

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٣٢٧ ، شرح اللمع : ١٣٧/١، شرح التسهيل : ٣٣٨/٢، الإرتشاف : ٣٤٨/٢ ، المساعد : ٢٢/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٩/١– ٣٨٠ .

(٤) المراجع السّابقة ، و : أمالي ابن الشجري : ١٥/٣ ، وابن كيسان النّحوي : ١٥٨ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٣٦/٢ – ٣٣٧ .

(٦) المقاصد الشافية : ٤٧/٢ ، شرح التّصريح : ٣٧٩/١ .

(٧) الإرتشاف : ٣٤٨/٢ ، البحر : ٢٨٩/٥ .

(٨) المساعد : ٢٢/٢ .

(٩) الدر المصون : ٤٥٦/٦ .

(١٠) شرح التصريح : ٣٧٩/١ .

(١١) حاشية الصبّان : ١٧٨/٢ .

ومحمد بن محيي الدين بن عبد الحميد[(١)] ، وغيرهم .

الأصــــل :

اعتمد هؤلاء النّحاة على السّماع ، والقياس ، وسيأتي تفصيل ذلك في التّرجيح .

* * *

المذهب الثّالث : الجواز إن كانت الحال جملة فعليّة :

يفرّق أصحاب هذا المذهب بين الحال إذا كانت فعلاً ، وإذا كانت اسمًا ، كما يفرّقون بين صاحبها إن كان ظاهراً ، وإن كان مضمراً ، فإن كانت الحال فعلاً جاز تقديمها على صاحبها ، سواء كان صاحبها ضميراً ، أو ظاهراً ، فيجوز أن تقول : مرّتا تضحك بهند ، وهند مرّتا تضحك بها ، وإن كانت الحال اسمًا لم يجز تقديمها على صاحبها إذا كان ظاهراً ، فلا تقول في: مرّتا بهند ضاحكةً، مرّتا ضاحكةً بهند ، أمّا إن كان صاحبها ضميراً فجائزٌ التّقديم ، فتقول : هند مرّتا ضاحكة بها.

وهذا هو المذهب الوسط .

أصحابــه :

نسب هذا المذهب إلى الكوفيّين[(٢)] .

الأصــــل :

اعتمد الكوفيّون على قاعدة من قواعدهم التوجيهيّة وهي عدم تقدّم الضّمير على مرجعه الظّاهر ، وذلك أنّ الحال إذا تقدّمت ففيها ضمير يعود على صاحب الحال ، فإذا قلت : مرّتا ضاحكةً بهند ، ففي (ضاحكة) ضمير يعود على (هند) ، ولا يجوز أن يتقدّم الضّمير على مفسّره . هذا أصل منعهم تقديم الحال إذا كان اسمًا وصاحبها ظاهر .

---

(١) عدة السالك : ٣١٩/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) ارتشاف الضّرب : ٣٤٨/٢ ، شرح الكافية للرّضي : ٢٩/٢ ، تعليق الفرائد : ١٩٥/٦ ، شرح الأشموني : ١٧٨/٢ ، شرح التصريح : ٣٨٠/١ ، الهمع : ٢٦/٤ .

أما وجه تجويزهم تقديم الحال على صاحبها المضمر ؛ فلأنّ الضّمير (صاحب الحال) والضّمير العائد إلى صاحب الحال يشتركان في عودهما إلى مفسّر لهما واحد[(١)] .

* * *

والرّاجح في نظري مذهب الفارسي ومن تابعه ، للأمور التّالية :

أوّلاً : السّماع ، فقد سمع حال المجرور مقدّمًا عليه في آياتٍ من القرآن الكريم ، كما سمع في كثير من شعر العرب ، والآيات هي :

قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف : ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ : ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [الأنعام : ٦٦] .

أمّا الآية الأولى : (على قميصه) شبه جملة في محل نصب حال من (بدمٍ) ؛ لأنّ التّقدير : جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصه [(٢)]. وقد زعم الزّمخشري أنّ محل (على قميصه) نصب على الظّرفيّة ، كأنّه قيل : جاؤوا فوق قميصه بدم ، كما يقال : جاء على جماله بأحمال[(٣)] . قال أبو حيّان راداً زعمه : « ولا يساعد المعنى على نصب (على) على الظّرف بمعنى فوق ؛ لأنّ العامل فيه إذ ذاك جاؤوا ، وليس الفوق ظرفًا لهم ، بل يستحيل أن يكون ظرفًا لهم »[(٤)] .

والآية الثّانية : فـ (كافّةً) حال من (للنّاس) والتّقدير : وما أرسلناك إلاّ للنّاس كافّة ، يدلّ على صحّة هذا التّقدير تفسير ابن جرير الطّبري للآية ، فإنّه قال : « يقول تعالى ذكره : وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصّة ، ولكنّا أرسلناك كافّة للنّاس أجمعين ، العرب منهم والعجم ، والأحمر ، والأسود بشيراً »[(٥)] .

---

(١) شرح الكافية للرّضي : ٢٩/٢ ، شرح ألفية ابن معطي : ٥٦٠/١ .

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن : ٥٠/٢ ، البحر المحيط : ٢٨٩/٥ ، الدر المصون : ٤٥٦/٦ .

(٣) الكشاف : ٣٠٨/٢ .

(٤) البحر : ٢٨٩/٥ ، الدر المصون : ٤٥٦/٦ .

(٥) جامع البيان : ٩٦/٢٢/١٢ .

يقول ابن مالك مرجّحًا كونْ (كافّة) حالاً من (للنّاس) : « وهذا هو الصّحيح ... وما استعملت العرب (كافّة) قطّ إلاّ حالاً، كذا قال ابن برهان، وكذلك أقول ، ولا يلتفت إلى قول الزّمخشري والزّجاج ، أمّا الزّمخشري فلأنّه جعل (كافّة) صفة ، ولم تستعمله العرب إلاّ حالاً ... وأمّا الزّجاج فبطلان قوله بيّنٌ أيضًا ؛ لأنّه جعل (كافّة) حالاً مفرداً ، ولا يعرف ذلك من غير محلّ النّزاع ، وجعله من مذكر مع كونه مؤنّثًا ، ولا يتأتّى ذلك إلاّ بجعل تائه للمبالغة ، وبابه مقصور على السّماع ، ولا يتأتّى غالبًا ما هي فيه إلاّ على أحد أمثلة المبالغة ، كنسّابة ، وفروقة ، ومهذارة ، و (كافّة) بخلاف ذلك ، فبَطل أن يكون منها ، لكونها على فاعلة ، فإن حُملت على راوية حُملت على شاذّ الشّاذّ ؛ لأنّ لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذّ ، ولما لا مبالغة فيه أشذّ ... والحمل على الشّاذ مكروه ، فكيف على شاذّ الشّاذّ . وإذا بطل القولان تعيّن الحكم بصحّة القول الثّالث ، وهو أن يكون الأصل : وما أرسلناك إلاّ للنّاس كافّة ، فقدّم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً »(١) .

والآية الثّالثة : قوله تعالى: ﴿ قل لست عليكم بوكيل ﴾ ، (عليكم) شبه جملة في محلّ نصب حال من (بوكيل) ؛ لأنّه لو تأخّر لجاز أن يكون صفة له(٢) .

وجاء من الشّعر جملة صالحة ، منها :

١ - قول الشّاعر :

فإن تك أذوادٌ أصبن ونسوة فلن يذهبوا فِرْغًا بقتل حبال(٣)

فـ (فِرْغًا) حال من (بقتل حبال) ، وقد تقدم عليه .

٢ - وقال عروة بن حزام ، وقيل كثيّر عزّة :

---

(١) شرح التسهيل : ٢/٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٢) الدر المصون : ٤/٦٧٣ .

(٣) شرح التسهيل : ٢/٣٣٨ ، شفاء العليل : ٢/٥٢٩ ، المقاصد النحوية : ٣/١٥٤ ، شرح الأشموني : ٢/١٧٧ .

لئن كان برد الماء هيـمان صاديًا   إليَّ حبيبًا إنّهـا لحبيـبُ(١)

فـ (هيمان صاديًا) حال من ضمير المتكلّم في (إليَّ) وقد تقدّم عليه .

٣ - وقال الآخر :

تسلّيتُ طراً عنـكم بعـد بينكـم   بذكراكم حتّى كأنّكم عندي(٢)

فـ (طراً) حال من الضّمير المجرور في (عنكم) وقد تقدّمت عليه .

٤ - وقال الشاعر :

غافـلاً تعـرض المنيّـة للمـر   ء فيدعى ، ولات حين إبـاء (٣)

فـ (غافلاً) حال من (المرء) المجرور وقد تقدّمت الحال عليه .

٥ - وقال الشاعر :

مشغوفةً بك قد شغفـت وإنّمـا   حتم الفراق فما إليك سبيل(٤)

فـ (مشغوفة) حال من الضّمير في (بك) وقد تقدّمت الحال على صاحبها .

٦ - وقال آخر :

إذا المرءُ أعيته المروءة ناشـئًا   فمطلبها كهلاً عليه شـديد(٥)

الثّاني : القياس ، وذلك أنّ الجار مع مجروره مفعول به في المعنى ، فعدّى الفعل بواسطة حرف الجرّ إلى المجرور ، وكما أنّ المفعول به الصّريح يجوز

---

(١) الشعر والشعراء : ٦٢٣/٢ ، ملحقات ديوان كثير : ٥٢٢ ، شرح التسهيل : ٣٣٨/٢، شرح الكافية للرّضي : ٣٠/٢ ، شفاء العليل : ٥٢٩/٢ ، الخزانة : ٥٣٣/١ ، المقاصد النحوية : ١٥٦/٣ ، شرح الأشموني : ١٧٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٣٣٨/٢ ، شفاء العليل : ٥٢٩/٢ ، أوضح المسالك : ٣٢١/٢ ، شرح الأشموني : ١٧٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٣٨/٢ ، شفاء العليل : ٥٢٩/٢ ، شرح الأشموني : ١٧٧/٢ ، عدة السالك : ٣٢٣/٢ .

(٤) المراجع السابقة ، و : المقاصد النحوية : ١٦٢/٣ .

(٥) شرح الحماسة للمرزوقي : ١١٤٨/٣ ، شرح الأشموني : ١٧٨/٢ ، الخزانة : ٥٣٦/١ ، شفاء العليل : ٥٢٩/٢ .

أن يتقدّم عليه الحال ، فكذلك ما هو في حكمه، وهو المجرور ، فعلى هذا يجوز أن يتقدّم حال المجرور بحرف الجرّ الأصلي عليه ، قياسًا على حال المفعول به .

* * *

وقد تُعقّب هذا المذهب بردود ، إليك بعضًا منها ، مشفوعة بالجواب :

الأوّل : زعموا أنّه لم يسمع تقديم الحال على صاحبها المجرور ، والسّماع السّابق من القرآن والشّعر ينفي عدم السّماع ، ومن سمع حجّة على من لم يسمع .

الثّاني : زعم بعضهم أنّ هذا السّماع ممّا لا يعتدّ به ؛ لأنّ من كلام العرب ما لا يقاس عليه ، وهذا منه[1] . وقد ردّ صاحب هذا الزّعم على نفسه حين قال: « أنّ مقصوده - أي ابن مالك - إنّما هو ورود يعتدّ بمثله في القياس ، لا مطلق الورود ، بدليل عدم اعتباره للشّذوذات في هذا النّظم كثيراً ، فعرف الاستعمال يعيّن له ما أراد »[2] .

الثّالث : أنّ الشّواهد التي أوردها تحتمل وجوهًا أخرى من التّأويل ، فلا تحمل على ما أراد[3] . والجواب : أنّ الوجوه الأخرى التي ذكرتموها لا يتمّ بها ما أردتم إلاّ على التأويل ، وما أراد ابن مالك ومن معه على الظّاهر ، ولا يحتاج إلى تأويل ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج إلى تأويل ، ومن جهة أخرى يكفي في الأمور الظّنيّة ظواهر الأدلّة ، ما لم يردّها دليل صريح ، لا سيّما مع مساعدة القياس ، والاحتمالات البعيدة لا تقدح في الأدلّة الظّنيّة[4] .

الرّابع : أنّ توجيه آية سبأ على ما أراد ابن مالك وأصحابه يلزم منه أمران:

---

(١) المقاصد الشافية : ٤٧/٢ .

(٢) السابق : ٤٨/٢ .

(٣) أنظر ما سبق ، وأمالي الشجري : ١٨/٢ - ١٩ ، وتعليق الفرائد : ١٩٦/٦ - ١٩٧ .

(٤) حاشية الصبان : ١٧٨/٢ .

الأوّل : تقديم الحال المحصورة ، وهذا ممتنع[١] ، والثّاني : تعدّي (أرسل) باللام ، وهو خلاف الأكثر [٢].

والجواب عن الأوّل : أنّه غير مسلّم ؛ لأنّ من النّحاة - وقد سبق - كالكسائي ، والفرّاء ، وابن الأنباري وجماعة من البصريّين قد جوزوا تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بين الحال والمفعول ؛ لأمن اللبس ؛ ولأنّ الاقتران بـ (إلاّ) يدلّ على المقصود ، وقد قال ابن مالك :« وقد يسبق إن قصد ظهر »[٣].

والجواب عن الثّاني : أنّه قد ورد كثيراً[٤] تعدّي (أرسل) باللام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء : ٧٩] ، كما أنّ التّخريج على القليل إذا كان قياسًا فصيحًا - كما هنا - سائغ [٥].

* * *

* *

(١) أوضح المسالك : ٣٢٤/٢ .

(٢) السابق .

(٣) شرح التصريح : ٣٧٩/١ - ٣٨٠ .

(٤) شرح التصريح : ٣٨٠/١ ، حاشية الصبان : ١٧٦/٢ ، عدة السالك : ٣٢٤/٢ .

(٥) حاشية الصبان : ١٧٦/٢ .